

کتابخانه
سیرتورای
اسلامی

۲۸۹



مجلس شد
۱۲
۶

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: *اوسید* *عبداللہ علی*

مؤلف: *عبدلہ علی*

جلد: (۲۸۹) از کتب (مطبوعہ) امدانی

آقای سید محمد صادق طاباطبائی، به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۳۹۹۶

۳۹۹۶

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

۲۸۹

۲۸۹



مجلس شد
۱۲
۶

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: *اوسید* *عبداللہ علی*

مؤلف: *عبدلہ علی*

جلد: (۲۸۹) از کتب (مطبوعہ) امدانی

آقای سید محمد صادق طاباطبائی، به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۳۹۹۶

۳۹۹۶

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

۲۸۹

سنة الجلالة

عن والده
انقل الى الثاني

سنة الجلالة
عن والده



عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

عن والده

كتاب الصلاة باب الشريعة ضربان احدهما ما يشرط لاطلاقه على
 الخلف والثاني ما يجب عند شرطه مطلقا كركعة والصوم والحج والجمعة
 فان الركعة تجتنب عند حصول المال على استئجارها والصوم بشرط الحجة
 والاقامة وحملها بشرط الاستطاعة والحج بشرط الحاجة والاستيلاء
 وغيرها وبها مقتضى لا يتقيد من غيرها ودونها وهي فرائض الاسلام
 تابع لها مثل الاسلام فان العبادة لا تقع بدون الاسلام بل هو اصل
 العبادات والثاني يتبع لها وان لم يتقيد من دعته وهو الطهارة فانها
 شرط في جميع الصلوة والطهارة المفترضة وفي الفضيلة في غير دخول
 المساجد وقرآن القرآن والسعي بين الصفا والمروة فيحتمل
 الاسلام شرط في صحة جميع اقسام العبادات وتقدم الطهارة في ركعة
 والصلوة مقتضيات اخر سندها انشاء الله تعالى **فصل في**
 اقسام العبادات عبادات الشرع عشر الصلوة والركعة والقنوت والحج
 الجهاد وغسل الجنابة والخمس والاعتكاف والوعود والنية
 للصلوة مقتضيات لا يتقيد من دونها وهي ستة عشر شيئا الطهارة
 الوقت والقبلة وعدد الفرائض وسر العروة ومعرفة ما يجب من الصلوة
 فيه من التماس والتميز وما يجوز التحريم عليه وتطهير البدن
 وموضع السجود من التماس ومعرفة النجاسة التي يمكن من الاضرار عند
 ومعرفة ما يقطع عنه او اوله ومعرفة ما يطهر به وكيفية التطهير
 اما الاذان والاقامة فمن شرط فضل القلادة **فصل في بيان مقتضى**
 الطهارة للصلوة تنقضيها وتزجيها في بيان المقدمات وما يجب على
 بيانها وهي تنقسم قسمين واجب ودون فالواجب ثلثة انواع فعل
 كيفية وتركها الفعل ثلثة اشياء الاستنجاء والاستبراء وغسل الخرج
 بالاء اذا وجدوا وكيفية اربعة تنقية موضع الخرج بالاء حتى يزول العرق
 والاثر والنجاسة حتى يزول العين والنسج من عند مخرج النجس الى اصل
 الاثر

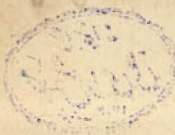


فصل في العبادات

صحة طهارة الطهارة

مقتضيات

القضيب بالاصبع في الاستبراء ثلثة مرات ونزل القضيب بين الابهام
 والسبابة ثلث مرات والاستبراء بالبحر الحار او بما ينزل من العيون
 ما يزيل كل موضع الخرج على موضع النجاسة لازالة النجاسة زالت النجاسة
 بواجبة استعمل تمام الثلثة سنة وان لم تنزل بثلثة استعمل حتى يخرج
 فرضا فان تعدى النجاسة عن الموضع اخرج غير الماء اذا وجدوا الخرج
 ستة اشياء استعمل القبلة في حال النجاسة واستعمل ما سواها
 واستعمل المستعمل من الاجزاء والخرج النجس والاستبراء بالمرحلة
 من المكائيل واستعمل المزة من وجهين اذا انشفت والندب
 ثلثة اشياء ادب وكره مكرهه فالادب عشرة الاستبراء بتقديم كل
 اليسر عند اللزوم واليمين عند الخروج ونقطة الرأس والحمل للركعة
 على موضع مرتفع والجمع بين الحائض والماء في الاستنجاء وتقديم الخرج على
 الماء والاستبراء على الماء والاستبراء عما ينزل العين والاستنجاء باليمنى
 واليسرى باليد على البطن بعد اقام عنه ونزله الى ارض من المكان كان
 عليه اسم معتبرا وقصه كجاءه مرة والذكر ستة ادعاء عند دخول
 الصلاة وعند الاستنجاء وعند افرغ منه وعند الخروج من الخلا وكذا
 الله ضم جنابه وبينه وبين نفسه واعادة الاذان كذلك والركعة اثنتي
 عشرة شيئا الاستنجاء باليمين مختارا وباليسار اذا كان شها
 قائم على ما ذكرنا واستقبال الشمس والقمر بالبول والغائط والريح
 والبول في الماء الجاري والركعة كذلك الفاطم والحديث على **فصل في**
 شطوط الانهار ومساقط النمار والطرق المسكونة واقباء التلال
 وافنية الدور والمواضع التي يتأذى الناس بها والمواضع التي يخرج
 الحديث فيه اللعن ومجرة الحيوان والبول على الارض القلبية **فصل في**
 والعلاج به في الهواء وقرآن القرآن سورة اية الكرسي فيها بينه



الطهارة

عربي نفعه لئلا يشغلها والتمهل الحاجة منه اليه والتعاك
 ولا تلو الشرب **فصل في الطهارة** الطهارة من الأختبارية في
 هي باعوا او طهرت به وهي بالنيل او بالتراب او بما يقدم مقامه عند قدس
 والاحتياطية وضوء وغسل وكل واحد منهما مفرض مستوفى فالغسل
 من الوضوء شيان احدهما الوضوء للصلوة فوضوء لئلا اذا وضوءا حاله الوضوء
 والثاني للطواف والوقوف في المسنون احدهما استحبابه لئلا يسهل للصلوة الغيبة
 قبل دخول وقتها والثاني تجديده لكل سنة مع بقائه حكمه والثاني لا داو
 التوافل والراعي لقراءة القرآن والحاسن لمس المصحف والسادس
 للسمي من الصفا والمروة والسابع للطواف المسنون والثامن
 لدخول المساجد ووضع شريف والناسخ للناهي للصلوة متى شاق
 العاشر كعدم عليه والحادى عشر الى ابي فانه استوفى لا يلزم الحث
 ويجلس في الصلوة في ذكره فله ثم بعد ان زمان صلواتها واذا وضوءا فله
 ونفى بها الحديث واستباحة للصلوة جائزه ان يؤدى به كل صلوة في
 الطهارة الضرورية بالبدن والزرار وهو الشتم وهو من ان احد عاين
 بكم من الوضوء والثاني يكون من الغسل الموقفي في موضع واحد
 فيه بكم من الغسل المندوب وهو الغسل للامام **فصل في بيان ما يقع**
 الوضوء الوضوء يشتمل على امور واجبة ومندوبة قالوا بوجوب
 وكيفية وتركها لفعل سبعة اشياء النية وغسل الوجه مرة واحدة وغسل
 كل واحد من اليدين مسح الرأس ومسح كل واحد من الرجلين كذلك في
 الكيفية ثلثة عشر شيئا مقارنة النية حال الوضوء والاستمرار على حكمها في
 الاكتمال في غسل الوجه من قدام شئ الرأس واستيعاب الوجه بالغسل
 من قدام شئ الرأس الى مجامد شئ الذنن طولا وعرضا عليه الا بهما في
 الوسطي عرضا وغسل اليدين من المرفق الى الطرف الاصابع واخراج المرفق

مقارن الوضوء

في الغسل

في الغسل ومسح مقدم الرأس بلمة الوضوء ومسح الرجلين من راس
 الى الكعبين بلمة ايضاً والزيت على ما ربه الله ضم والمواكبة وهي
 ان يولي يمينه غسل الاعضاء ولا يؤخر بعضها عن بعض بعد ابرأ
 مانعاً وايصال الماء الى ما تحت الخاتم وعرف ان كان عليه شيئا
 والترك عشر وثلاثين استيقا الشئ في غسل الوجه وفي غسل اليدين
 وفي مسح الرأس وستيناً في المسح على الرأس والرجلين وفي مسح الرجلين
 ومسح اجزائه ومسح جميع الرأس ومسح الاذنين والمسح على الشعر
 اذا جمعه وسط الرأس والمسح على ما يحول المحوس وفي مسح العينين
 وغسل الرجلين للوضوء مختاراً والمسح على الخفين وعلى التمسك وعلى
 التعلق بالوجه مختاراً والكفار في المسح والزبادة في الغسل على اليدين
 والاستنفاضة من القدمين والتمسك بوجهه اضره زيادة في الغسل والتمسك
 وكبره وكيفية ترك الزبادة ثلثة استيقا غسل الوجه واليد اليمنى
 ثانياً والادب ثمانية وضع الاثنا على اليمنى ان اغترف منه باليد
 اذنه باليمنى وادارته في غسل اليمنى الى اليسار وغسل اليدين
 صلواتها او غلبها الاثنا به من حدث البول والزرارة ومن
 القاطط يترك اليد عن غسل اليدين فان تركت عن غسل الوجه
 والمقصود والاستئناف والتوكيد خاصة في صلوة الدليل وكيفية
 النية ان يترجم في نفسه انه يتوضأ فصار بها الحديث واستباحة للصلوة
 قرينة الى الله وان لم يكن وضوءاً بغير ذلك في نفسه والكبر عشر شيئا
 التسمية اذا نظر الى الوضوء والدعاء عن غسل اليدين وغسل
 وعند الاستئناف وعند الوجه واليد اليمنى واليسرى مسح كل

فصل في الطهارة

ذكر السهو والشك في الوضوء

وسبح الرجلين والفرأين الوضوء والكيفية احدى عشر شيئا الابتداء بالمعقفة فصل الاستنشاق والايقان بها ثلثا ثلثا والمعقفة تتكون احدى من الماء وكذلك الاستنشاق وغسل الوجه بالماء المني وغسل المني على هيئة الواجبه ووضع الرجل المأ على ظهر راحته المأ على ماطها وسبح معقمة الرأس قد تركت اصابع مفرقة وسبح الرجلين بالكفين من راس الاصابع الى الكعبين والترك على لغة الاستعانة في الوضوء بالبرز والتفكير في الاستنجاء غسل الرجلين في بيان السهو والاعمال للوضوء السهو منه اربعة افعالها اثنان اعادة الوضوء وذلك في غايته موضع من سكر ولم يرد تقدم وضوء ام حدثه واستنشق الوضوء مع يتقن الحث والشك فيها معاوي الشك في الوضوء وهو جالس عليه وان يظن الاحتمال بفعله من افعال الوضوء او يظن فواجب يتقن للوضوء او يكرهه وقد مضى كل صلاة صلاها عتق احدى بها بلا فصل واستبته عليه او يكره ترك غسل بعض اعضاء هذه الطهارة كالكف والثلث لم يلزمه اعادة الوضوء وجان له المني عليه وذلك في ثلثة مواضع من يتقن الوضوء وسكر في الحث او سكر في الوضوء بعد ما قام عنه او سكر في غسل كرك والثلث عليه غسل التكرار واعادة المني عليه ما لم يقف الوضوء سابقا واعادة الوضوء ان حثه فذلك في موضعين من سكر في غسل بعض اعضاء الطهارة جالسا عليه غسل التكرار اعادة المني عليه ومن قدم بعض اعضاء الطهارة على البعض فتركس يعني على ما يجب الابتداء به واعاد ما فرغه عليه والاول من صلى صلوات وجده الوضوء لكل صلاة من غير حث ثم ذكر انه ترك غسل بعضه واحدة اعاد الصلوات الاربع وان ترك في اثنين اعاد

المطلوب

التواضع

الصلوتين وعلى هذا ومن صلى بها ثم ظهر واعاد الصلوات فصل في بيان مواضع التواضع الطهارة في مواضعها اربعة انزب احدى انيقضها ويوجب المني عن الطهارة وهو ستة اشياء يخرج البول والغالبين الانث ومن سقى من سقى بالقاء من خرجه والريح والنزيم الغالب على السبع والبصر بغير العقل التميز من الاغصا والجثث وغيرها من سائر الارض وما فيها من وجب الطهارة الكبري حسب وجوب الجنابة وثالثها يوجب المني عن غيرها احدى وهو الاستحاضة ورابعها يوجبها ما هو ثلثة اشياء الحيض والاستحاضة على وجه والنفاس ومن المني عن التماس طهره اثنان من حي وميت منهم فيها عطف ببول الرز بالموت وقبل الطهارة الغسل ولا ينعقد الطهارة في غير ما ذكرناه فصل في بيان الطهارة الكبري وهو ان اما في ايقاعها على المكلف فثلاثة او في غير ذلك ثلثان احدى غسل المني بعد الوضوء والثلث غسل الميت من الناس ولا الاكل زمان احدى الا يفرغ من غسل الاقامة عليه والاقايق اربعة اربعة اربعة من وجوبه وتختلف منه ومنه وبالحج حنة وتكون علما فالفرق واحد وهو غسل الجنابة والواجب ثلثة غسل الحيض والاستحاضة والنفاس والمختل فيه ثلثة غسل غسل الاموات وغسل قاضي صلاة الكسوف ذابرها استهوا وقد اخرج القس عليه وغسل من سقى الى مصبي عامدا بعد ثلثة ايام والمندوب ثمانية وعشرون علما على يوم الجمعة وروي عنه واجبة وغسل ليلة النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه ووليده سبع عشرة رجب عشرون احدى وعشرين وثلاثين

الطهارة الكبرى

والترتيب واجب فيه وهذا تقدم غسل راسه ثم يمسح بغير ماء في موضعين أو في موضع واحد
فذلك كما قلناه في الوضوء فاقبل
ألا يشاء بمسح الرأس ثم
يما منه ثانياً فإن كان نسي غسل
الطرفين والاستسقاء أو عند
غسل اليدين المستحب أو عند غسل

ذكر الجنابة

رأسه ثلاثاً يجب عليه إعادة غسل
رأسه ثانياً ولا يباح إعادة غسل راسه
لأنها قد حصلت مرتبة بل يجب عليه
إعادة غسل راسه ثانياً ولا يباح
ما فعله من غسلها فإن كان يني
عند المصطفى ولا عند غسل راسه
ولا عند غسل راسه فانه يجب
عليه إعادة غسل راسه ثانياً
وأعادة غسل راسه لأن ذلك فصل
غسله لا يعتبر فيه الطهارة فلا يلزم
ذلك ويستأنف وحده إذا غسل
رأسه ثلاثاً ثم غسل راسه
ثالثاً انتهى انتهى انتهى
قال ابن الجوزي في المحرر العفل
استحبنا البشرية وإن شئت
فالشعيرة من راسه ثم
بمسحه بمسح أو بارتاس
ودعوت تحت شعيرة من راس
والبسوة ولو وجد شعيرة عليها
خافعة أو كبريتاً فلعنهما
من جانبها انتهى

منه ولبلة الفطر يوم الأضحية وغسل الأضحية
الحرم وفضل مكة وفضل مكة الحرام وفضل مكة وفضل مكة
وسجل الخيم وعنده من راسه وعنده من راسه وعنده من راسه
وعنده من راسه وعنده من راسه وعنده من راسه وعنده من راسه
فاما الجنابة فهي بمنزلة الماء الذي منه البدن وعلمته العرق سواء
مع شهوره أو لم يكن وإن وجد شعيرة من راسه فله أن يمسح بغير ماء
وإن كان محجاً لم يكن ذلك شيئاً إذا لم يكن معه دفين وبغيره المصطفى
في فري أو في حلة وميت قبل أو بعد دبر وجه الغسل عليه ما
وإذا اجبت الجنابة لم يجز له أن يمسح بغير ماء غسل راسه ثانياً
الغناء ودخل المساجد لا يبرئ سبيل إلا المسح الحرام وسجل الخيم
ووضع يديه فيها ومسح راسه بالقرآن ومسح راسه بغير ماء
الله تعالى راسه وأبناؤه أو شئ من راسه أو راسه أو راسه
سبعة استنابا لكل الشرب البعد المصطفى والاستسقاء والوضوء
الأبعد الموضوء والخضاب لمسح راسه أو راسه أو راسه أو راسه
الغناء وخمس سبعون آية والارتاس في الله الركن وإن كان في راسه
الغسل فيه الغرض والندب فالوضوء مقدم عليه وعقابه له فالقدم
ثلاثة استنابا الاستبراء وكيفية وهي أن يمسح راسه أو راسه أو راسه
فإن لم يأت له اجتهد وأزالة الخي من راسه أو راسه أو راسه أو راسه
أنه أصابه والمعارض من راسه وكيفية فالغسل البنية وغسل راسه
والكيفية أربعة أشياء مقارنة البنية للغسل الاستبراء طهارة إلى
عند الغناء وإزالة الماء إلى جميع أصول الشوارب وهو أن يمسح
بغسل الرأس ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه ثم يمسح راسه
جميع البنية كان أفضل والندب منه استنابا غسل اليدين

بني

قال في السرايا جمع الأعمال التامة للوضوء لا يستباح مسحها الصلوة إلا غسل
الجنابة فحب خان الصلوة مسح بحجره من غفران من راسه أو راسه أو راسه

قبل السجدة أو فاحها الأربعة مرات والمصطفى والاستسقاء في ثلثا
ثلثا والغسل يصح من الجوارح أو ناء والدعاء عند الغسل
إذا سمع وقداً جدياً من راسه الغسل الجنابة والحق الفاعل
بعدها أقام راسه لم يلبسها إلا إذا كان الغسل الجنابة أو راسه أو راسه
عليه أعمال كثيرة كغسل الجنابة عن الجنب ولم يكن عنه غيره
وسائر الأعمال لا بد منه من تقديم الوضوء عليه أو ما ذكره غيره
في الغسل والوضوء معاً راساً إلى راس أو استبراء للصلوة إن كان في
وأجبا وعليها سوى غسل راسه إلى الصلوة بعد ثلثة وإن كان
الغسل فغسل أو تقع الحدث بالوضوء لا به وصورة بنية الغسل الجنابة
على ما ذكرناه اغتسلت الجنابة وثلاثاً إلى الله **فصل في نية**
الحكم الحوض الحوض هو الدم الأسود الغليظ الخارج عن
المرء بحرق أو حرقة على وجهه له دمع ويعلق به أحكام من يلعق
المرء أو القضاء وعرضه لا يحرقها ومن سبع سنين ولا
من راسه سنين على ستم سنين من الرطوبة والبطانة
على حين ستم من غيرها والياقوت ثلثة أحوال البنية قبلها هو
ثلثة أيام متواليين وروي ثلثة أيام من عشرة وأكثر وهو غرض
أيام أو متوسطاً وهو ما بين الثلثة والعشرة فإذا بلغت المائة
سبع سنين فصاعداً لم يأت دراهم غسل من ثلثة أحوال
أما عرقه فلهما يعقنا القدم حوض أو فري أو استنابا
عنه عليه فإن عرفت يقينا علمت عليه وإن اشتبه عليها
سبعين الاستبراء فلهما وإن اشتبه بدم العين أو عرق
لغظنه فإن الغسل فهو دم حوض وإن نظرت فهو دم عرق
وإن اشتبه بدم المحجر العرق وكان خارجاً عن الجانبين

أحكام الحوض

الدم

فهو دم خرج وان كان خارجا في انبساط الارض وهو دم جوف
 الصفرة والكثرة في ايام الحيض وفي ايام الطهر فاما
 الدم بعد انقضاء تسع سنين ولم يتبين عليها او شبهه وكان كالماء
 بالحيض تركت الصلوة والقسم ولها اربعة احوال احدها ان تتركه
 ايام من الحيض ثم ينقطع ولا تراه بعد ذلك انقضاء عشرة ايام والثاني
 ان ينقطع الدم ثم يعود قبل انقضاء عشرة ايام والثالث ان يراه يومين
 ثم ينقطع عنها والاربع ان ينقطع عنها بعد يومين او يومين ثم يعود
 قبل انقضاء عشرة ايام عقدا رايتم به ثلثة ايام فالاول يلزمها ان تقبل الحيض
 في الايام التي رأت فيها الدم ثم تقبل والثاني كان الدمان معا والظهر يميل
 بينها حضا والثالث يكون دم قسا ويحس عليها قضا الفقد والقسم
 والاربع يكون جميع عشرة الايام يحس الحاض في احدى الروايتين واما
 الدم في شدة متواليين على حد واحد جعلت ذكر عادة من الحيض
 عليها ويتعلق بالحيض وزوجها احكام تنقسم الى اربعة اقسام اولها
 وشب وكلاهما خفيفا وشب فالفعل الرابع ثلثة احش الحاض بالمر
 والاستشفاء من الزهر من الحيض والاربع عشرة الصلوة والقسم
 والاعشاب والطراف ووضوء المساجد وضع شئ فيها وسنن
 المصنف والمصنف والاربع العظيمة وقراءة الغزاة وسنن الصلاة
 والفعل المنع بليلة شتان الرضوخا على وجه ربح الحظ وقت الصلاة
 وجعلوها في المصلي ذكره الله تعالى بمقدار زمان صلواتها
 اربعة فرائد الغزاة وسنن المصنف وحملها والحقا وما يتعلق بنزولها
 فاربعة لا يبع منه طلاقا حاضرا بعد الدخول بها وتحريم عليها وطبقها
 وجب عليه الكفارة ان وطبقها في اول الحيض بينا روي في سبعة مصنف
 وفي اخره ربع دينار وان وطبقها في اخره حاضرا كثر ثمنه امد من الطعام
 التغير فاذا طهرت وكان عادتها اقل من عشرة ايام استبرأت بقطنه فان

او في ايام الحيض
 حضا م

لغير

خرجت نقطة فهي طاهرة وان خرجت علوة صرت الى النقاء وان اشتبهت
 استظهرت بيوم اربعين في غمشت وان كانت عادتها عشرة ايام
 يكن عليها استبرأ ولا استظهر بل اغتسلت واذ احاصت صائفة
 بطل صومها فان حاضت بعد دخول وقت الصلوة او طهرت وتوانت
 في الاغتسال او الصلوة وجب عليها قضا الصلوة الفاشة في ايام حاضتها
 وجب عليها قضا الصوم **فصل** في بيان احكام المستحاضة
 الاستحاضة دم اصفر يتيق با بره تراه المرأة بعد ايام الحيض او اكثر ايام
 النفاس والمستحاضة مبتدئة وعرضتها **فصل** في بيان احكام المستحاضة
 اربعة احوال اذا استمر بها الدم اولها ان يتغير لها بالصحة وتعرف
 دم الحيض من دم الاستحاضة فحي ان ينقل عليه وحالت الاستمر اذا من
 عليها اقلا ايام الحيض وهو ثلثة ايام واقل ايام الطهر وهو عشرة فاذا
 حلت الدم ثلثة ايام متواليات عرفت بعينها انه دم حيض فاذا استمر الى ثمانية
 العشرة ايام وجب عليها ان تعمل عمل الحائض فاذا زار على عشرة ايام حلت
 بعينها انه دم استحاضة فاذا لم ينقطع حوزت ان ذلك دم حيض لانقضاء
 اقلا ايام الطهر واقل ايام الحيض وخرجت خلاف ذلك فغيرها
 تعرف الحال فان تميز لها بالصفة خلعت عليها وان لم يميز له جعلت الى
 عادة نساء هان اهلها وعلمت عليها وان لم يكن لها شئ من
 اهلها رجعت الى عادة اربابها من اهل بلدتها وخلت عليها وان
 لم يكن لها شئ من ذلك تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول اقل ايام
 الحيض وفي الثاني اكثر ايام الحيض وتركها الصلوة والصوم في كل
 شهر سبعة ايام وتعمل عمل الشبهة في الباقية وان لم يكن مستبرأ في
 مكان لها ايضا اربعة احوال احدها ان تكون لها عادة بلا تميز الثاني
 ان تكون لها عادة ويميز الثالث ان يكون لها تميز بغير عادة الرابع

ان لا يكون لها عادة ولا تغير فالاول يلزمها العمل عليها مثله انما
كانت عادتها خمسة ايام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة ايام وواحدة
طهران خمسة ايام وانصل الدم فعملت في ايام الدم الثاني في كل
المستحاضة والثاني في كل لها ان تقول على العادة ونحوه المستحاضة
فيها مثله امرأة عادتها سبعة في كل شهر ثم رأت الدم عشرة ايام
بصفة دم الحيض في شهر ثم انصل الدم او رأت ثلثة ايام بصفة
دم الحيض والباقي وما حرمه فذا انصل الدم في شدة غلظت على
وان شأوت على الغير فاشاء ذلك كذلك والثالث يجب عليها ان
تعمل على التميز انما يمكن ان تكون دم حيض مثله امر كانت لها عادة
فست او غلظت عليها ولها تميز فرات ثلثة ايام بصفة دم الحيض
فزيد عليها عمل الحيض فان رأت بعد ذلك خمسة ايام بصفة دم المستحاضة
وانصل كان ثلثة ايام حيفا والباقي في استمضاة وان انظر كان
الدم حيفا والاربع لم يخل من ثلثة اوجه اما كانت ذاكرا لا ايام الحيض
والعود ناسية للوقت او ذاكرا للوقت ناسية للعود وناسية
لها فالاول يلزمها عمل الحيض عدة ايام عادتها في وقت يكون الدم فيه
اشبه بدم الحيض وعمل المستحاضة فمابين من الايام والثاني تركت العمل
والصوم ثلثة ايام في اول الشهر وعملت عمل المستحاضة في الباقي
الثالث تكون لها وجبها احداهما تركت العمل في كل شهر سبعة ايام
والثاني عمل ثلثة ايام من اكل شهر عمل المستحاضة وتغتسل غسل الحيض
بعد ذلك لكل صلوته وتصل ويصوم شهر رمضان ولا يطأها زوجها
ولا يبيع طلقها بوجهه والمستحاضة ثلثة احوال اصحابها ان ترى الدم
غير ما شج على لقطته وعليها ان تنوض لكل صلوته وتصل بعد الوضوء
بلا فصل بعد تغير القطنه والخرقة والثاني ان تركها ما شج غير

سائل

غير سائل وعليها الاغتسال للصلاة والعداة والوضوء لكل
صلوة فريضة مع تغير القطنه والخرقة والصلاة بعد الوضوء بلا فصل
والثالث ان تركها ما شج سائلها وعليها ثلثة اغسال في اليوم والبلية
غسل للزيت والعشاء الاخرى وغسل لصلاة الليل والعداة ان اعتاد
صلوة الليل والاصلة العشاء وغسل للظهر والعصر مع كل صلوته
اذا فعلت ما تنقله المستحاضة لم يحرم عليها شئ ما يحرم على المستحاضة
دخل الكعبة **فصل** في بيان حكم النفاس واما النفاس وهو المرأة
التي ترى الدم عقب الولادة وتلكها دم الحيض في جميع الايام والكل وحده
والثاني ايام ونفاسها في الاقل فانه ليس لها نفاس من وقت ولدت
ولدت رأت الدم بعد وضع كل واحد احد ايام النفاس من وضع الاول
وحكم الايام من وضع الثاني **فصل** في بيان احكام الحيض
كيفية غلظتها وكيفيةها ووقفها الفصل يشتمل على خمسة انواع
الاختصار والفضل والتكليف والجل الى العترة والدفن وحمل الاختصار
يقسم ثلثة اقسام واجيد وقيس وتكره فالواجب وهو الاستحاضة
الى اقله بياض طرية والندب خمسة عشر شيئا لثقلته بالشهادتين
وبالاكثر اربعة ايام واحدا فواحدا وكلمات الفرج وعزاة الفرج
وتقله الى موضع صلوته وبسط ما كان يصلي عليه فحتمه ان يصلي عليه
حزني نفقه وتغيب عيونه وشده لحية والطاق منه ويديه الى
جنبه ويديه الى يمينه وتغطيته بنوب والاسمعي الى تجهزتها
لحسنة نفق المصروف والمسكوت والمبطون والمدخن والمهديم
عليه ان اشبه امره حتى سبتان والاسراج عنه ان كان في الليل
وذكر الله تعالى والكلية اربعة تركه وجرح وضوء الحيض
عنه وضع حديد على بطنه واما التقييل فلم يخل الميت اما ان

يكون ميتا حقا نفعه او مضرا فاما ميت حقا نفعه لا يغسل الا ان
 او من كان في حكمه من الطفل والمجنون وهو من ان اصابه غيبه او
 يكن جهة تقطع او صاله بالقل او صب الماء عليه مثل المحرق
 والمجذوم والمجنون والناكث في دينه والاولى يغسله طفلا كان
 او غير طفلا والمقتول لم يغسل ما قتل به من دم او عذرا في غيبه او
 اقامه للجها او قتل بغير ذنب فالاول يغسل من حمل من الحركة قتلا
 وصلى عليه ودفن بنيه وخفه ان اصابه الدم وقيل بنيه خفه
 وان حمل من الحركة وبه طهر من غسل وكذلك سائر القتل ما لم يكن
 فانه لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه مختارا وان صدر من القتل
 قطعه فيها عظم غسل وصلى عليه ان كان موضع القتل والى القاتل
 يغسل الميت اولا ثم به في المرات والميت ذكر وانثى فالذكر يغسل من
 من ستة اوجه نامات بين رجال ونساء مسلمون او بين رجال
 مسلمين او بين نساء مسلمات ولم يكن له صبي فيهن ذات رحم او
 كانت له فيهن ذات رحم او بين كفاحيه لميت فيهن نسبه
 فالاول يغسله الرجال دون النساء والثاني يغسله اول النساء
 والثالث لم يغسل من ثلثه اوجه اما كان صبي ابن ثلث سنين او اكثر
 من ذلك او رافعا فالاول يغسله النساء بغير من ثيابه والثاني يغسله
 من فوق ثيابه والثالث يغسل من غير غسل والرابع يغسله جارحة
 وراى الثياب الخامس امرت النوبة المسلمة الرجال الكفار بغسله و
 علمتهم بغسل اهل الاسلام والسادس يغسل من غير غسل والاثنى
 يغسلونها من ستة اوجه ايضا فان ماتت بين رجل او نساء مسلمين
 وان ماتت بين نساء مسلمات فكل ذلك وان ماتت بين رجال مسلمين
 لم يغسل اما كان لها صبيهم ذرهم يغسلها من فوق ثيابها وان كان
 لا صبي من ذرهم فكل ذلك من غير غسل وان ماتت بين نسوة كافرات
 رجال مسلمين من غير ذرهم لها امرت النوبة الكافرات بغسلها

غسل

علمهم بغسل اهل الاسلام وان لم يكن فيهن حال اسلام ودفنت
 من غير غسل وما يغسل بالغسل فاربعة اضراب واجب وذو كبرية ومظفر
 فالاربعة ستة اشياء هي الميت وغسله بجره وان ثيابه غير مبرزة الا لعنه
 وتغسله ثلث مرات على تربت غسل الجنابة ودهنيته وغسل ما من منه من
 النجاسة قبل التكفين فان كان الميت قتيلا ولزمه غسله غسل الدم عنه
 والذئبة سبعون وعشرون شيئا تغسله تحت سقف ووضع سريره
 ساجدة لغسل عليه مستقبل القبلة وغسله اكلها السدر وثالثها ماء
 جلال الكافور وثالثها بالمال القلح ونجاسة ماء الحزن والسدر والفضة
 على اليد عند النجاسة وطرحه عن اليد عند الغسل وضعه في موضع لا تصيب الماء
 البها ووقى الفاسل على ثيابه عينه وغسل يده في الغسلين الاولين
 وذكر له تعالى والاستغفار الميت عند الغسل وطرح السدر في موضع
 وصلى الماء عليه وضره فيها جيدا حتى يغور يطرح ريقه في موضع نظيف
 لغسل راسه وقتن حصى حصى حصى وزعه من فمته ويزله على
 عذبه فدها ليسر لها وتبين اصابعه ان اكمل والاثنا عشر صبت
 الماء عليه عند عقبيه وغسل فرجه وان لم يغسله واحد صلب عليه
 اذولان يغسل به ريق وغسل بالفاصل الى الموضع كذا فرغ من غسله
 وغسل الاجانة واستنفا ذبا جديد للغسل الاخرى وتنشقه بشيء
 جيد نظيف بعد الفراغ من غسله وتكفي الغسل على التكفين ما لم يخف
 ظهور ما يشبهه وقرن ما صاحب اصحاب الكفن حاضرا عند الغسل
 والمخيط حلة اشياء قص شقوة وظفرة وتشرى الراس واليد والرجل
 شيء من شقوة والكروية احد عشر شيئا غسله تحت الشاة في ساروا
 الماء الا بدهن الفاسل منه على نفسه وانصبت الماء الى الباقية

غسل الميت
 في ستة اشياء
 هي الميت وغسله
 بجره وان ثيابه
 غير مبرزة الا
 لعنه وتغسله
 ثلث مرات على
 تربت غسل
 الجنابة ودهنيته
 وغسل ما من منه
 من النجاسة قبل
 التكفين فان
 كان الميت
 قتيلا ولزمه
 غسله غسل
 الدم عنه والذئبة
 سبعون وعشرون
 شيئا تغسله تحت
 سقف ووضع
 سريره ساجدة
 لغسل عليه
 مستقبل القبلة
 وغسله اكلها
 السدر وثالثها
 ماء جلال
 الكافور وثالثها
 بالمال القلح
 ونجاسة ماء
 الحزن والسدر
 والفضة على
 اليد عند
 النجاسة وطرحه
 عن اليد عند
 الغسل وضعه
 في موضع لا
 تصيب الماء
 البها ووقى
 الفاسل على
 ثيابه عينه
 وغسل يده في
 الغسلين
 الاولين وذكر
 له تعالى
 والاستغفار
 الميت عند
 الغسل وطرح
 السدر في
 موضع وصلى
 الماء عليه
 وضره فيها
 جيدا حتى
 يغور يطرح
 ريقه في
 موضع نظيف
 لغسل راسه
 وقتن حصى
 حصى حصى
 وزعه من
 فمته ويزله
 على عذبه
 فدها ليسر
 لها وتبين
 اصابعه ان
 اكمل والاثنا
 عشر صبت
 الماء عليه
 عند عقبيه
 وغسل فرجه
 وان لم يغسله
 واحد صلب
 عليه اذولان
 يغسل به ريق
 وغسل بالفاصل
 الى الموضع
 كذا فرغ من
 غسله وغسل
 الاجانة
 واستنفا ذبا
 جديد للغسل
 الاخرى وتنشقه
 بشيء جيد
 نظيف بعد
 الفراغ من
 غسله وتكفي
 الغسل على
 التكفين ما
 لم يخف
 ظهور ما
 يشبهه وقرن
 ما صاحب
 اصحاب الكفن
 حاضرا عند
 الغسل والمخيط
 حلة اشياء
 قص شقوة
 وظفرة
 وتشرى
 الراس
 واليد
 والرجل
 شيء من
 شقوة
 والكروية
 احد عشر
 شيئا
 غسله
 تحت
 الشاة
 في
 ساروا
 الماء
 الا
 بدهن
 الفاسل
 منه
 على
 نفسه
 وانصبت
 الماء
 الى
 الباقية

المخاف

استبأ، من الحية والورقة والغارة فيه اذ لم يتفق ولم يتفق
 بول الصبي اذ اكل الطعام ثلثة ايام والتاسع ثلثة استبأ
 العصفور وما كان قد حرسه وعلل الصبي اذ لم يطعم وانما
 يجب النزح بعد خراج النجاسة عنه ما يستعمل والبول والبرص
 وما الاخرية منسوبة لسقط ادرش منها شي في البول لم يصبها
 وان حفر بها فربما لورقة جعل منها سبع اذرع فصاعدان
 كانت البرص بالربعة وكانت الارض منسوبة
 حشر اذرع فصاعدان كانت البرص بالربعة كانت الارض
 صلبة وان لم يكن فوقها **واما الماء المضاف** فثلاثة
 اضربا ما سخر من جسم غلظا والرجل والجزء والاسر واشبهها
 او كان بها او وقع فيه شي فالاول والثاني لا يراى استعمالهما في
 ازالة النجاسة ولا في رفع الاصل والثلث يجوز استعماله في كل
 الثالثان سلبه اطلاق اسم الماء على استعماله في الارض وهناك
 يناسواها وان سلبه جاز على حاله **والنجس** **وقال الماء**
النجس فلا يجوز استعماله بحال الاتقاء على النجاسة في الارض
 فانه يجوز شربه ويجوز رفع حكم النجاسة على التطهير على اذنه
واما الاستسار فثلاثة احزاب مطلق ومخوف فخره
 فسوف كل شئ طاهر طالما لم يكن في شئ نجاسة وسواء كل شئ
 في نجس وسواء كل شئ في نجس بغيره بغيره استعماله وسواء السماع
 على الكفر والخبر وسواء الحاشي المضممة واذا وقع في الاناء صفة
 او ورقة وصفت حقه كره استعماله كالماء واذا جمع
 الماء النجاسة في صان سكر لم يرفع حكم النجاسة عنه وان

في

احكام النجاسة

اجتمع النجس والطاهر ارتفاع والا وتجنبه ولا يجوز استعمال
 اشياء ذلك مع وجوه المياه المستقيظ طهارتها **فصل في**
سان احكام النجاسات وجوب
ازالتها عن الثياب والبدن النجاسة
 طهران دم وزرد فالدن ثلثة ارباع ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة
 او سبعة ارباع ثلثة ثلثة او سبعة ارباع ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة
 دم المجهنوم والنقاس والاستحاضة والكلب والخنزير والثاني
 اربعة ارباع دم البق والبراغيث والتفك والجمام الازرق
 الغرير والدمامة والثالث سوى اذنه من سائر الدماء فانه يجب
 ازالة ما بلغ مقدار درهم فصاعدا في موضع واحد وفي موضعين
 وهذا الكثر يسمى ازالة ما نقص عن ذلك وهو القليل وفي الارض
 طهران ما يزيله قلله وكثيره او سبعة ارباع ثلثة ثلثة ثلثة
 اربعة ارباع اربعة ارباع غسل ما منه ان كانا رطبين او كان احدهما
 رطبا والثاني جاف فغسل ما منه الذي منه باس الماء ان كان قويا
 الثالث مسح بالتراب منسوبة البدن يا بسين والارض يغسل
 ما اصابه بالماء على كل حال فالاول والثاني والثالث تسعة اشياء
 الكلب والخنزير والغدر الاربع الفاي والورقة وجسد الميت
 الكافر والناسب فانه يغسل لثمة رطبا بالماء شرا كان او رطبا
 ورطبه بالماء ان سئل عن رطبه يا بسين وسعي بالتراب منسوبة
 يا بسين والاربع اربعة ارباع تسعة اشياء الكلب والخنزير والثاني
 جميع الجذبات وسواء كل واحد من جميع الجذبات في الارض وفي
 ذرف الدجاج والخمر وكل شراب سكر والنفقة ولعل الكافر والناسب
 والكلب والخنزير والمسوخ وجسد الميت من النقاس بعد البرد الموت

حكم التطهير

وقبل التطهير غسل كل قطعة وكل ما بين من الحي وجسد الميت
 من غير اذى الا بالبر له نفس سالفة سوى الذبح والعقرب
 وعرق الجنبين الحرام على احد اهل بيته وليس الصبي والنجاسة
 غير ثلثة فالمرثية محلزاتها ولو كانت مقدار سرة وفي الارض
 اذ علم ان غلب على الظن فذلك ما استسج ازالته فاشتا عشر شيئا وفي
 بول الدابة والبقال والحجر وروي وجوب غسله من رطبه ودرق
 غير الجلاء الدجاج على رطبه وبولها فكله وعرق الجنبين غير حرام
 وعرق الحامض والمعد والورق والطين الطريق بعد ثلثة ايام ما لم يغلب
 النجاسة عليه والقي ما لا ياكل شيئا جذا وبول الصبي ان يطعم وانما
 يجب الماء على بول الصبي وعلمه تسعة **فصل في**
حكم التطهير الطهارة ما يزيل نطق الكلف من
 اشياء البدن ونحوه وخضه وسلاحة واناء فلما نظهر البدن
 من النجاسة اذا وجد الماء وكانت النجاسة المنية ان يغسله ويغسل
 الكف من النجاسة حتى يزيل العين والاشربة وان لم يجد الماء ان يمسح
 حتى يزيل عنها بالتراب او بالاجرة ان لم يكن رطبة وكان من سبي
 الحيوانات التي ذكرها رطبة حب عليها الماء وغسلها الى ان يزيل
 اصابتها وان كانت يابسة مسحها بالتراب ان اشتبه عليه الموضع
 من جميع البدن غسل الجنب اذ وجب الغسل وسعي بالتراب اذ انما المسح وان
 كان من غير سبي ما ذكرناه وعلم الموضع الذي اصابه غلله وذلك وانما
 عليه الموضع من احد جانبيه غلله جميع ذلك الجنب وان اشتبه عليه من
 جميع البدن غسل الجميع واما النجس في غلله بالماء وان كانت النجاسة
 مرثية حتى تزل العين والاشربة لم يذهب شرها وكان ذلك من النجس
 والاستحاضة والنقاس مسح موضع الاثر بغير الاصابع والاشربة

فوقه

اذا غلله وان كانت غير مرثية فغسله وان اشتبه عليه الكف من
 حكمه ما ذكرناه في البدن وان لم يجد الماء ترك سبي جوده صلحا يا علي
 سنذكر ان شاء الله تعالى وان سبته الحيوانات التي ذكرناها يابسة
 رطب الموضع بالماء فان اشتبه الموضع كان حكمه على ذكرنا واما النجاسة
 النجاسة اصابته داخله فكان الحكم فيه مثل حكم البدن وان اصاب
 خارجة جاز فيه مسح بالتراب حتى يزيل عينها وان غلها كان افضل
 واما السلاح فحكمه حكم الخف واما ما ليس عليه فان كان رطبا وكانت
 النجاسة يابسة بحيث لا يتعد عليه لم يكن بالورق عليه باس النجس
 افضل وان كانت رطبة لم يجز الوقوف عليه في غسل مثل الثوب وان
 كان حبرا او كانت النجاسة رطبة وجب غلله بصحت الماء عليه
 ودلكه حتى يزيل وان كانت يابسة جاز الوقوف عليه على ما ذكرنا اذا
 كانت رطبة دون السجود وان كانت غير رطبة واصابته نجاسة مائة
 وكانت رطبة غلله وان كانت يابسة وجفتها الشرب جاز الوقوف
 عليه دون السجود وان كان رطبا وكانت النجاسة رطبة مائة
 لم يجز الوقوف عليه حتى يزيل وان كانت النجاسة مائة رطبة كانت
 او يابسة بالشرب وبغيره على ما ذكرنا واما الاناء فان شدة احد
 الحيوانات التي ذكرناها يابسين رطب بالماء وان وقع فيه شي من الجذبات
 ومات وقبضه بالماء او وقع فيه اربعة رطبة نجاسة مسح الماء وبغيره
 وغسله الا من موت بالبر له نفس سالفة سوى الذبح والعقرب
 سبع مرات او ثلثا اربعة ارباع او ثلثا من غير اعتبار
 التراب وروي واحد فالاول يلزم من شيئين رفع الخمر وسب
 الفارة فيه والثاني من شيئين واحد وهو دلوغ الكلب منه فانه

بغيره

فيها محض وقتها مصلها انما شاذ من غير منها قبل وصول وقتها اعان
 وجازا لا اربا بالظن بل باليقين بل قد علم ان الموانع من صلاة
 صلوات تصلح في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة حاضرة او لم يتبين
 انها صلوة الا حرام وانما بينهما ركعتا الطلوع والاشراق صلوات الكسوف
 فهذه الثلث من الشروع فيها او يحرم لم يدخل وقت فريضة حاضرة
 مبرا عنها قضاء الفرائض وقد ذكرنا حكمها وقامها صلوات في اوقاف
 يلزم الصلوة عليها ما لم يتبين وقت الحاضرة والماضي والنوافل فحين
 لم يكن وقت فريضة وجبتي فيها ما فات ليلانا لثباتها وبقاها في وقتها
 بالليل ويجوز ان يقع في وقتها او لا يدخل احدان في وقتها النوافل في
 على كفاية تصديق على كل صلوة نافذة عند طوعا فان لم يقدر فخره
 كل يوم والا فقامت على كفاية بدل النوافل فيها حصة بعد فريضة الى
 نطق الشمس وعند طلوعها وعند قيامها نصف النهار لا بد من الحجة
 صلي وكفى ان هذا بعد فريضة العزم وعند غروبها **فصل في**
مكان القبلة القبلة من اركان الصلاة وقدرها وصل وقتها
 قبلة المحتار الكعبة من هدى المسير الى الله من هذا لها اوقاف
 وليست على وجهها وان كان فخرها من المسجد والمسجد من وجه
 من اهل الحرم ومشاهدة اركان في حكم المشاهدة الحرم من ما يحل
 الحرم والناظر من جهته الى القبلة من اربع جهات فالركن العربي لاهل
 العراق والشام والارمن لاهل الهند والفرنج لاهل الهند والارمن لاهل
 اليمن وعلى اهل العراق خاصة البصرة والكوفة والمصطفى من اهل
 الحرم وبغداد فالحاضر من القبلة بالاشارة والفاصل من جهة
 اشياء بالجزء الموجب للعلم وبان يتصل بالحيات او حديد الا انه مع قبلة
 وبان يتصل اليها او بالعلامات المعروفة لها فلا تات اهل العراق

القبلة

الحرم

الشمس والشفق والجدي والفرج اذا كان الشمس من الزوال على
 الايمن والشفق من الزوال المتكلم بين والفرج المتكلم لا يحصل
 الى القبلة وعلامات اهل الشام سمت بنات الفجر والحرى
 موضع مغيب هيل وظلومه والبصر والشام اما اذا كانت بنات
 فخر حال غيب بنات خلف الاذن اليمنى والجدي خلف الكسوف
 اذا طلعت ووضع موضع مغيب هيل على اليمن اليمن وظلومه من اليمن
 الصبا على الحد الاسير الشمال على الكسوف اليمنى كان مستقبل القبلة الى
 وعلامات اهل الهند بنات الشرا والوقت والي زمانا كان الشرا على
 والوقت على شماله والجدي على صفة حد الاسير فقبل مستقبل القبلة
 وعلامات اهل اليمن بنات الجدي وموصل الجنب فاذا كان الجنب
 طلوعه من الجنبية وموصل هيل من الغيب فالكعبة والجنوب على
 مرجع كنفه اليمنى فقد توجه الى القبلة والمضطر بان اما توجه
 عليه القبلة لغيره علاماتها او لم تكن توجه اليها يحصل
 سفينة تدبره او على رحله في السفينة كونه الزمانه في
 مطاردة ولا كونه البتوت فيها تالا ولا على على اربع جهات مع كفاية
 والى جهة علمت ظنه في حال الضرورة والثاني ان امكنه ان يدور مع
 السفينة دار واثم كونه استقبال القبلة بتكبيره الا حرام وصلى
 الجسد السفينة والناظر لانه لا يجوز للفرنج حجابا ويجوز لاهل
 فان امكنه الاستقبال في جميع الاحوال فضلا اذا احتج واستقبل
 بتكبيره الا حرام فحجابا وصلى الباقي حثيثه جهته الرحلة جاز
 الا ان يتصل كونه شيا وان استقبل بتكبيره الا حرام كان افضل
فصل في مكان ما يجوز فيه الصلوة
 الناس ثلثة ارضيا ما جند فيه الصلوة او كره او لا يجب

اللبس

اذرة الاغصان منور الائمة فانه يستحق الصلوة فيها ما لم يكن الى الصلوة
والغرفة في بيت الكعبة دون الزاوية فانها تستحق **فصل**
في بيان ما يجب السجود عليه الا
كل ما يجزئ السجود عليها وعلى ما يثبت منها الا ان كان
يلبس العادة الا الحصر العلية بالشيق المطاوعة اذا اجتمع فيه
شرطان الملك او ملكه فكونه خادما من الخياصة وما سجد عليه
اربعة اقسام اما السجود على الارض او على ما يكون السجود عليه مطلقا
قالوا ويشترط ان يكون من الزينة وحشيشة او لينة كما ان وجد
ولم يبق واذا كان ما سوى الارض وما يثبت منها ذكرناه في محله
والثاني ما سجدته النار من الاجر والخوف والقراسا للكنيسة اذا
ابصر وحل المرأة والزم الارض والحجر والحجر وما يثبت عليها
ذكرناه **فصل في بيان الاذان والاقامة**
الفصل يحتاج الى بيان الصلوة التي فيها الاذان والاقامة في
الصلوة التي لا اذان لها ولا اقامة ومن عليه ان يؤذن في كل
صلوة فكيفية الاذان والاقامة ومن له ان يؤذن للناس
وشراطها فالاول الصلوة المحترقة فانها مندوب اليها الرجال
استدعوا كذا ما يجزئها لقراءتها وهي اركان في صلوة الغداه في
الغزب منها في غير جهاد واجب في صلوة الجاهة والثناء في
الصلوات الخمس والثالث الرجال دون النساء وانما عليهن ان
تشهدن الشهادتين وان اذنا واثنين واخف كان في ذلك
فقط والرابع ان يكرر في اول الاذان اربع تكبيرات ويقول اشهد
ان لا اله الا الله محمد بن عبد الله واستشهد ان محمدا عبده ورسوله
ويذكر الى الصلوة دعوتين والى الصلاة مرتين والى جرس العلي مرتين
وبالله

والاقامة
الاذان

وبكر مرتين وبهلا مرتين والاقامة شذوذا لا يندفعون اولها التكبير
مرتين ومن ارضها السجود مرة واحدة التكبير في ارضها فربما
التكبير دفعتين جميعا فصولها خمسة وتكون فعلا وقدره اكثر
من ذلك والعلل على ذكرها والحاسن ينبغي ان يكون المؤذن قد اتم
ست خصا لا لعدالة والامانة والمعرفة بالوقت والاصطلاح على القول
وجهاة القوت وحة استجابا ويؤذن المؤذن ويقيم المقيم
ان يؤذن الا على الاذن بدونه فخرج والساجد يستعمل على الراس واليد
والخطوة على الكعبين قالوا يجب ان يكون مودعا للزيت والندوب
في الاذان ثمانية تكبيرات متطهر والقيام واستقبال القبلة والركل
وركبا على ابدن من الفصل في الاصل بالحدود في الصلوة على
الهيئة وفي البيت لتقوى الاستقامة وفي الاقامة كذا لا انما في
القبلة منها واجب والمد من قبله على التبريد والمخاض في
التوسيع فقل الصلوة من الزمان في اذان الغداه الا اذا اراد نفسه
والكلام في خلال الاقامة بعد قوله قد قامت الصلوة الا في بعض الصلوات
من تقيده الامام الخليفة الصفي المذكورة حصة الكلام في خلالها الا ما
ذكرناه وان يؤذن اربعة جاسيا او كذا والاقامة بالدين عن القبلة
في حال الاذان والتأذين في الصلوة ومن شرط صحته ان يقول لا
في صلوة الغداه فانه يجزئ الاذان فيها على الوقت ويجزئ اقامته
بعد دخول الوقت ويسمى الفصل بين الاذان والاقامة تسبيحا او
جلسه او خطبة واعلم بان المؤذن من خصها في النفس فبذلك
ما سمع الاذان في التوسيع لا يقتصر على مرة ثم حالة التبريد
فصل في بيان ما يقام من حال هذه الصلوة
الصلوة تشمل على فقال كيفية تذكير في الفعل على واجب وتوسيع

أركان الصلوة

والكيفية كذلك الشك على الخطأ المكرر والخطأ على الخطأ
في كل حال أدنى حال دون حال الفعل الواجب في أقرب كونه
ويختلف فيه فالركن ستة أشياء القيام مع القدر واستقبال القبلة
تحت الولاية وكيفية الأركان والركن والركن الثاني في
وجوبه ستة أشياء قراءة الحمد وسورة الفاتحة في الفرض
والأختبار في الركعة ورفع الرأس منه والحدوث إلى السجدة
وسبعة فيه ورفع الرأس منه والحدوث إلى السجدة الثانية في السجدة
فيها ورفع الرأس منها والحدوث فيها اثنا عشر شيئاً ورفع اليدين
وتكبير الأركان وتكبير الركعة ورفع اليدين بها وتكبير السجدة
الاولى ورفع اليدين بها وتكبير السجدة الثانية ورفع اليدين
بها وتكبير رفع الرأس ورفع اليدين بها وكيفية الاستراحة
إذا أراد القيام إلى الثانية والكيفية ستة عشر شيئاً مع قراءة
النية للركعة واستقبال القبلة إلى آخره واللفظ بالنية
التي هي في الصلاة وفي أول كل سورة يقرأ بها ورفع الرأس
موضعها مع المكان في القراءة والحمد والقراءة فيها كونه في
الجماعة فما خالفته والإيمان بالحدوث بالسجدة والركعة في الصلاة
والطائفة في الركعة وفي الأضحية وفي السجدة الأولى
في الأضحية منها وفي السجدة الثانية وفي السجدة على السجدة
واليدون والركعتين وأصابع الرجلين واستقبال القبلة بأصابع
والمنع من زنا فعله وكيفية الفعل أربعة عشر شيئاً لا بد من
الصلاة والخشوع والاحسان والقيام بالاناء بعد الأمانة والقيام
بسبع تكبيرات واحدة منها تكبير الأركان وتكبيره مدعية فيها في
الاستموازة قبل قراءة الحمد والثناء في القراءة والفصل بين السجرات

بكنة

بكنة حفيضة ومن السورة والركوع وقوله ما زاد على سبعة
في الركوع من التكبير والثناء وقوله سبع الله لمن حمده عند رفع رأسه
منه والثناء وقوله ما زاد على سبعة واحد في السجدة الأولى
التسبيح والثناء بينهما وبين ذلك في الثانية والثناء بالأسبغ
فيها والثناء بينهما والثناء في حال القيام إلى موضع السجدة وفي
حال الركوع إلى ما بين رجله وأما من يركع وفي السجدة إلى ما بين
أفقه وفي جلوسه إلى حجره ووضع يديه على فخذه يعني تكبيره
في حال القيام وعلى ركبتيه في حال الركوع وحذاء أذنيه على الأرض
في حال السجدة وعلى فخذه في حال الجلوس وتلق الأرض باليدين
إذا هوى إلى السجدة ولا تكب على يديه حالة التضرع والثناء
حالة القيام والكيفية عشرون شيئاً مع قراءة النية في الحمد
سجدة أذنيه مع كل تكبير وتقريب إحدى اليدين من الأخر بحيث
يكون بينهما أربع أصابع منفرجات إلى غير الرجل والمرأة لا تفرق
قدميهما وتضع في حال القيام يديها على ثدييها وإن علمت
الكف من الركعتين منفرجة الأصابع ويرد ركبته إلى خلف السجدة
تلك ويحذفه والتأني في القراءة والثناء والتسبيح وقوله سبع
الله لمن حمد إذا تكلم من القيام وتعالى الأعراب والوجه بمس الله
الرجل اليمن اليمن فما لا يحذف القراءة فيه في الموضعين والتخفيف إذا
استقبل السجدة وبسط الكف من يمين الأصابع حياضاً
من يمين الركبتين في السجدة ورفع الأعضاء بعضها عن بعض
في السجدة وكشف التبريد للكف للرجال والمرأة ترفع الأعضاء
بعضها على بعض في السجدة ولا ترفع يديها ولا تكشف عن شيء
من أعضائها سوى الجبهة والجلوس على الخد اليسار

مراعية سقط منها ما يسقط من الثانية وزاد عليها ما ينهد في
 الثانية سوى القنوت **وأما الشواك**
 التي تقطع الصلوة في حال ثمانية اشياء البرد والفاط والحماة و
 الريح والدم وسراحت من الناس على ما ذكرناه السجود على كرس
 العانة وعلى موضع ارتفع عن موضع القيام بأكثر من حجم الحصى
 على السجود على الارض وما يقطع على حال دون حال فتحة اشياء
 اكثر ما يسمن افعال الطلوة وكذا السجود وقولها بين في اخر الجود
 الا لفات الى ما وراءه والقهقهرة والبكاء لا مراءى وينوع
 الا بالبروتين والتأفف من حاله والتكلم بالسمن الطلوة فان حصل
 جميع ذلك سهوا او تناسا او بغيره لم يقطع الطلوة وان حصل
 قطعها والمكره تسعة عشر شيئا ثمانية الرسوق في الركوع وان جعل
 ظهره لا فيه مثل ان يرفع وان يجعله تحت ثوبه وان يرد بسجود
 ولفظ الطلوة في هذا لا يدل فالأمة فرغ من السجود في الركوع والسجود
 والكشف عن النكاح الى حد ما بين وبين الغيب شي من الاعضاء
 والبصق والتخيم والتأوه بحرف والشباب والتعطى ورفعة الاصابع
 واكشاف بين السجدين وفي الشهود ومداخلة الاجئين والتفخي
 موضع السجود او كان غير كونه وامام يسهله قطع الصلوة فتنة
 اشياء وضع النظر عن النفس عن الغير وعن المال اذا لم يكن الا بالقطع
 وما ايج فعله في الصلوة ثمانية اشياء العمل القليل مثل الاجاء وقيل
 اعوذات من الحية والعقرب والتقصيف ومن الجايط بقها على
 الحاجة وما لا يمكن التفرقة كاذر راد ما يخرج من خللا الاستن
 وقيل العمل والبريق وعمل ما اصاب السوب من الرها في ما يخرج
 عن العلة او لم يسلم وحده ثم على العطاس ورفعة السلام عمله

بذلك

موضع ظاهر القدم اليمنى على باطن اليسرى من السجدين وان قد
 سرجا جان ولا لامة لا تنزع من قدمها وتقدم يديها الى الصلوة
 وتضع يديها فوق ركبتيها على فخذها في الركوع فاذ اجعلت
 فاني اليديها وازا اردت السجود فعدت الاكلام سجد لا طبة
 بالاربعين واذا تشهدت فخذ يديها ورفعت رجليها من
 الارض واذا اردت التهويز الى الركعة الرابعة الاخرى فاذ
 على قدميها فاما الركعة الثانية فنقطع منها من الواحدة
 اشياء البينة والمقارنة فيها والرجعة وكيفية وجعل
 الا سراجة ومن النفل عشرة اشياء التكرات الادعية الثلثة و
 الاستعاذة وتزيد منها من الواجب ثمانية اشياء الحمد للشهد
 والظا بنية فيه والشهادتان والصلوة على النبي والصلوة
 على اهل بيته والتبكي في ذلك على ما ذكرناه التسليم ان كانت الصلوة
 ثنائية ومن النفل ايش ثمانية اشياء القنوت بالدعاء المأثور
 ورفعة اليدين منه فحمله قبل الركوع وبعد لقراءة التوسعة
 الشهود على الفخذ اليسرى وضع اليدين على الفخذين
 مع مضغ الاصابع والنظر في الجح والايام بالتسليم على
 بجاء الصلة الى جانب الامام والمنفرد ناويا بالخروج من الصلوة
 والايام الى اليمين كما في البسار ايضا ان كان على يسار
 غيره فاقا ليعرف الاتحاد ان التسليم سنة والصلوة ما ذكرناه وان كانت
 الصلوة ثنائية او رباعية سلم بعد الشهود الا فرقا ما الركعة لها
 فنقطع منها ما يسقط من الثانية وقراءة ما زاد على الحمد
 لا يزيد فيها شي ان كانت الصلوة رباعية وان كانت ثنائية
 زاد فيها ما يزيد في الثانية سوى القنوت وان الصلوة

وليس في ان يتقرب بعد التيمم في الدعاء المأثور وسبب الزجر عما
 وسبب سجدة التمسك **فصل في بيان من**
ترك فعلا من افعال الصلوة
 من ترك فعلا او اجاب عن افعال الصلوة سقوا بطلت صلوة وان ترك شيئا
 ولم يذكر بعد ذلك ان تركه وان كان تركه تلافيا وان لم يكن تلافيا
 وكان تركه اعادة الصلوة وان كان تركه لم يرد ثم صلته وان
 ترك شيئا من مفردات صلوة لم يفسد ما يجيبه اعادة الصلوة
 او لا يجيبه اعادة الصلوة سبعة اشياء احدها من ترك
 الطهارة و صلى ثم ذكر اعادة الصلوة على كل حال بعد الطهارة كذا في
 من ترك بعضا من اعضاء الطهارة وثالثها من صلى قبل وجوبه
 دخول الوقت فنامته بعد فعله ونزع قبل دخوله اعادة الصلوة
 من صلى في نية نجاسة وكان قد علم بها قبل وفاسها من صلى
 على يده نجاسة كذلك وسما من اشتبه عليه جهة
 القبلة فخرج صلى سجد القبلة ثم ظهر له ذلك فالتفت لا محالة اقام
 القبلة اربعة اشياء احدها من نفل دخول الوقت و صلى ثم دفع عليه
 مصليا وثالثها من صلى في نية نجاسة وكان لم يعلم بها علم
 من الصلوة و قد مضى وقته وثالثها من صلى على يده نجاسة ولم يعلم
 بها كذلك ورابعها من نزع القبلة فاشتبهت عليه و صلى الى جهة
 ثم ظهر له انه قد صلى الى غير القبلة وسار بها وقد علم في الوقت فان
 علم ذلك وكان الوقت باقيا اعادة على كل حال **فصل في بيان**
احكام السهو اذا عثر من الصلوة في سهر في الصلوة وذكر
 غلب على ظنه ذلك لم يحل من اربعة اوجه اما ان كان غافا في الحال او

احكام السهو

منه

بعدة او لا يمكن تلافيه وبطلته القلوة ولا يتطاول وان غفل له شك
 محض لم يحل من خمسة اوجه اما وجوب اعادة الصلوة او وجوب التيمم
 لا يكون له حكم او وجوب الاحتياط والاحتياط فالأثر ان يتيقن من
 سني القراءة وذكره وهو في لم يركع قرا ومن سني الركوع وذكره فاما من
 فسي السجدين او واحدة منهما وذكره جاز ومن سني تسليم الركوع و
 ذكره اكله وتسليم السجود وذكره جاز والثاني احدى شيئا من
 فرائض السجدة قبل الحمد فاسبا وذكره قبل الركوع قرا الحمد او اعادة السجود
 ومن سني الركوع في واحدة من الاخرين وذكره بعد السجود لم يفسد
 قام وركع ومن ترك السجدة في واحدة من الاخرين بعد الركوع
 لم يفسد به وبقيامه وقراءته وعلوه سجود من سني التشهد الاول
 وذكره في حال القيام قبل الركوع رجع فتشهد فقام وان ذكر بعد الركوع
 مضى في صلوة وقضى نية الصلوة وجر ذلك سجد في السهو ومن
 سني سجدة واحدة وذكره قبل الركوع فاما ان يكون محكما من سني
 التشهد في الحالين ومن سني السجدين من الركعتين الاخيرتين و
 ذكر بعد القيام محكما فكل من سني سجدة واحدة الا انه يحل ان
 يسجد لكل سجدة اذا قضي بعد التسليم سجد في السهو من جلي في
 الاصل من صلوة القعدة وتشهد وسلم ثم تكرر طر من ذلك فقام
 اتم صلوة ما لم يحدث او لم يجز من القبلة او لم يتكلم وكذا في كل
 سلم في الثانية من الركعتين ويتفرع على بعض هذه المسائل
 احدها من سني ركوع واحد وذكره بعد السجود ولم يذكره بعده اعادة
 الصلوة على تراتين فالتيمم هو في الواحدة من الاولين ويجب
 الاعادة ولم يعد على القول الثاني ومن سني اربع سجرات من
 اربع ركعات وذكر بعد التسليم اعادة على القول الاول وقضى

صيعته

[illegible]

جاء في بيان احكام صلوة السفر صلوة ثلثة اضرباطة
ومباج وحسية فالسفر اذا كان حصية بمجرئيه التقصر في
الصلوة بحال ولا افطار للصوم وان كان سباحا او طاعة لم يحل ما لم
عد التقصير بدین غايمة فارجع اوله بجمع فان لم يبلغ لم يحل ما لم
اربعه فارجع فصاعدا ولو لم يكن فان لم يكن لم يقصر بحال وان كان
لم يحل اما اراد الرجوع من بيته اوله لم يرجع فان اراد الرجوع
من غيره كان بخلاف التقصير الاقام في الصلوة دون التقصير
وان لم يرجع الرجوع اثم على ما هل اذا لم يكن سفره في حكم الحفظان
كان سفره في حكم الحفظ لم يحل اما ان يكون له دار اقامة او لم يكن فان
كان له دار اقامة يكون له فيها مقام عشرة ايام كان عليه قصر غيره
من المسافرين وان كان له فيها خمسة ايام قصرها النهار وان لم يلبس
وان لم يكن له دار اقامة اثم على كل حال ولو لم يكن سفره في حكم الحفظ
فثانية رخص الكساري والملك والرازي والبرقي والهرقي
الدهليوي في امارته واصواته وانما رخصه من سبق الى السوق وان
في سفره سافة التقصر لم يحل ثلثة اوجه اما في السفر ولم
يخرج اوضح ولم يرد او نوى وضع فالأول لم يكون حاشا ولا ثاني
يكون في حكم الحاشا وان عليه مقام لم يخل من اذلة واثية وابق
له عبد او هب غيره لم يخرج في طلبه والثالث لم يحل من غايمة اما
وقت في الطريق او قبله الى المسجد او من بيعة له او نسي
غير مخرج او نوى اقامة عشرة في القصد او لم يبلغ نوى بلغ
القصد او نوى الاقامة ان راى فلانا او نوى السفر الى احد
الاحرام الاربعة الا ان نوى الاقامة عشرة اثم وان لم يقصر
والثاني ثلثة اضرب اما يحمله الى الصيد لمحلا ولا يجوز له ا

القصر أو الطلعة وقت بدونه القصر أو التلعة ويلزمه الأتمام في الصلاة
 دون القوم والثالث أن كان له فيها سكن نزله ستة أشهر فصلا
 أو أن لم يكن قصرًا إلا إذا بني إقامة عشرة وأربع كان قصره القصر في
 الصلاة والعموم والخامس قصره التعمير في الطريق والتمام في المقصد
 وأن بذله أو قبل ما أتم صلوة واحدة ويلزمه الأتمام أو بدله قبل أن
 يصل ويضمنه التعمير أو لم يزل صلاة وبغير ما بينه وبين شهر فإن أتم
 أتم بعد ذلك ولو صلى واحدة والسابع أن رأى غدا أو يومه أو
 أقام يوما أو جازع أو بدله قبل أن يقيم الإقامة عليه في شهر إذا
 لم يجد أو أقام يسبقه أو أقام فيه أو أن لم ينقض عشرة ويحمله التعمير
 وإذا رجع إلى البلد من أين السفر وكان المسافة قدر القصر قصر
 العاصم في السفر عشرة ردها الباقي أو العادي وقابل الطريق السبيل
 حسا أو القاصد إلى الجوز والتابع سلطانا جازعًا أو في طاعة
 العدو أو الكف والخاص من الحرم وهو قصر على قصرته من غير الحجة
 به والخاص به من الحرم وهو قصر بمسوة في دار الكوفة من طلبة المسجد
 للحج في ثمان صلوات الحزف صلوة الحزف فربما صل
 الحزف وصلوة شدة الحزف فصلة الحزف كصل صلاة الأتمام من ثمان
 صلاة وأجبا أو صابحا أو ليل كان في حكم ثمان صلوات من الحزف من
 النفس والحال ما رأى خذوا وظنه عدوا أو جازعًا وذلك ليلة شرط
 كونه العدو في خلاف جهة القبلة وخوف الغزو أو الأكلاب منهم
 عليهم وإنما في آخر أشهر فربما وسقا أو ليلة في شهر العدة
 وهي عشرة أشهر أو حقا فإذا أراد ذلك أو فزق فزقتين وقت
 أحدهما بأثره فهو يوم أو آخره من الأيام واصلها بها ركعة وقام
 إلى الثانية وقت فيها حتى قرأت ركعتين أو ركعة واحدة عن الأمام

دامت الصلوة ورجعت مكان الأرض وجاءت في وقتها
 بالامام وصلت الثانية معه فاذا جلس الامام للشهادتين
 على نايه لمعاينة الامام وضرات وضركت وسجدت وشهدت
 سلم بهم الامام وان كانت الصلوة ثلثية صلى الامام بالقرعة الام
 الرابعة ووقف في الثانية حتى اعت ورجعت الى موقف الاخرى
 وجاءت في وقتها وصلى بها ركوتين ووطئ الشاهد
 حتى قامت نايه لمعاينة فقامت وسلم بها وامامه فاعت
 الخوف صلى صاحبها فقاموا ركبا وما شيا وما على
 فبينما السراج وهو ساقبل العبد وعرضتها وان لم يكن
 الا كما قال لكل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر والحمد لله السيل والسبح والعود يصلي صلوة
 شدة الخوف في بيان صلاة العبد شرط
 وجوب صلوة العبد شرط وجوب صلوة الجمعة ويجب على من
 يجب عليه وسقط عنه الا ان صلى العبد او
 سقط وجوبها لم يسقط استحي بها واذا قامت الا لا ينقصها
 الا اذا وصل الى الخطبة وحسن سماعها والزم تسلي في
 الجماعة استحي ان تسلي على الكفار وينبغي ان يقيم مع الجماعة
 في الصلوة الا ان كان في المسجد الحرام ولا يصلي صلوة فيها
 صلها ولا بعدا قبل الزوال الا بالمعينة فانه يستحي ان يصلي بها
 ركعتان في مسجد النبي قبل الخروج الى الصلوة وقتها من بعد
 ان يطرأ الشمس الى وقت الزوال وتلقفتها ركعتان بانتهى عنزة
 كثيرة سبع في الاولى وحس في الثانية زيادة سبع تكبرات
 على التكبيرات اعتادة في سائر الصلوات ويجب ان يقرأ في

الاولى مما بعد الحمد سورة الاعلى وفي الاخرى سورة النسيح
 تفصل بين كل تكبيرتين بقية من ركعة بالركعة التي قبلت
 القراءات على التكرار ومما في الركعتين وتكرار بعد السابعة في
 الاولى هي خمسة في الثانية وتكرار الركعة العشرية بعد
 صلوات مؤخرات في عيد الفطر بعد العشاء العشرية
 وصلوة العشاء وصلوة العيد بعد خمسة عشر صلوة في عيد الاضحى
 اذا كان في يوم عيد عشر صلوات اذا لم يكن به وابتدأ من بعد
 صلوة الظهر يوم العيد الى ان يستوفي الخطبة يوم العيد
 ويعيد الامام على من يقول من طوع وكطعت خطبة الجمعة يعلم
 الناس الخطبة والاصح في يومها في بيان صلوة
 الكسوف صلوة الكسوف تحت ثلث ايات كسوف الشمس وكسوف
 القمر والكلال والرياح الترد المظلة فاذا اكسف الشمس اصف
 القمر جميعا وترك الصلوة مستهلا حتى يعلو وان تركها غير مستهلا
 علوانا حتى يعلو الشمس وتركها حتى يعلو القمر
 وان تركها سهوا لم يقربها ولو قتها اذا ابتدأ في الامرات
 واخرها اذا ابتدأ في الاجلاء وادركت صلوة الزكاة
 والرياح الترد اول ظهورها وليس ركعة وقت صوم وان كان
 وقتها وقت ركعة موطئة ابتداء الموطئة وان كان وقتها
 قربان وقت الموطئة ودخل فيها ثم دخل وقت الموطئة انما
 عالم في وقت الموطئة وان فاتت فواتها قطعها وصل الموطئة
 او خففها ان لم يكن وفي عشر ركعات با ميع سيدات او ثمان
 بعشر ركعات وسبحان بقراءتها التسوية الطوال وان عاد
 اذا خرج منها قبل الاجلاء وكسفتها ان يقرب ويؤخره

بها

ويقرأ الحمد سورة طولة مثل الايام والكهف فاذا خرج ركني
 وطول زيات الركعة مثل زمان القراءة ووقع راسه بالركعة
 الحمد وسورة عاد الى الركعة هكذا وقال اذا بلغ راسه
 من الركعة الخامس سمع الله من حمد وسبحه من حمد وقام
 فقل بقل فقل وقفت اذا اراد الركعة العاشرة فقلت
 مرات عند كل ركعة كانت افضل وان قرأ بعض التوراة جاف
 فابتدأ انما هما بعد الركعة الاخرى بقراءة الحمد وان اراد
 في بيان صلوة الاخرى في بيان صلوة الاخرى
 وفي مثل صلوة العيد صفة وصيغة وشربها في الركعة الى المصلي
 الا ان شرب فيها الى قراءة سورة معينة وسبحها اذا كانت
 الصلاة وقولت الاطهار وضعت المصلي في الايات فاذا
 اراد ان يركع فركع تقدم الامام اليهم بقصم لثة ايام التبت
 والاصد الكسوف الى المصلي الا تكة ويقدمه الناس وهو على
 انهم بسكينة ووقار وصلوا فاذا خرج من الصلوة قام
 وهو مستقبل القبلة والناس معه وكبروا الله تعالى مائة تكبير
 وركعوا بها الا صلوات ثم التفتوا على ايمانهم وسبحوا الله تعالى
 مائة تسبيحة ثم التفتوا عن شراهم وهللوا مائة هليللة ثم
 استقبل الامام الناس وحدهم الله تعالى مائة تحميدة ثم ركعوا
 في جميع ذلك ثم خطب الامام بحطبة الاستسقاء المروية عن النبي
 فان لم يعلم اقتصر على الدعاء فان لم يسبق اعداوا ثانيا فاذا
 سقوا صلوا سكر الله نعم وانما يحضر الاستسقاء الشجر الكبار
 والعرايزن النوا والبهائم وكبروا احضار أهل الزمة
 في بيان صلوة المريض المريض في صلوة ثمانية ضربان قد مر

على الصلوة قائما مستقيما على ما طوعا وكفاه صلى ما غاب عنها
 عليه وان لم يكن الا القيام في جفها صلى كذلك وان لم تكن الا
 قاعدا او مكبة الركعة قائما صلى قاعدا او قاعدا للركعة وان لم تكن ركعة
 السجدة وصل عليها وان لم تكن قاعدا او مكبة مضطجعا صلى كذلك
 وتكرار وسجد فان لم تكن اولى بالركعة والتسبيح مضطجعا فان لم تكن
 السجدة على قاعدا او مضطجعا عليه اذا اراد الركعة ونحوها
 اذا اراد رفع الرأس منه وخففها السجدة اكثر ما خففها الركعة
 ونحوها اذا رفع الرأس منه واذا كان مضطجعا وصديقه به ما خفف
 الصلوة قطع فظهره بي وان كان مجلس الجهر كذلك اذا استبرأ
 عليه ان يرفع رقبته على كفه لئلا يتغير في الخامسة الى بيته ونحوه
 اذا صلى قاعدا فصل بين قعدة القيام وقعدة الجلوس بالجلوس
 جلوسا مائة القعدة على ركعة تشهد ان امكنه فان لم يكن فقل
 كيف امكنه وان كان ساجدا اجاز له ان يصلي القعدة وكبارا وسجدا
 ما يمكن منه ان لم يكن وان سجد صلى بالايمان
 في سائر صلوات الترابان القهران على اربعة اضراب فان وجد ما يشترط
 غيرة من الحيشي او الطين القاهر سجد به فان لم يجد اراد
 الصلوة جماعة فقد فكرنا حكمه وان صلى منفردا بحيث يامن اطلع اجل
 عليه صلى قائما وان لم يامن صلى قاعدا ومن كان معه فربما سجد
 في حكم العاري وان كانت جماعة عاريا مع احد من ما يشترط العون
 استحب له ان يصلي فيها ان يعرجا واحدا فاحد حتى يصلوا فيها
 المقتدي يصل على حاله كيف امكنه في بيان الصلوة
 في السجدة من ركعتين في السجدة وقعد على السجدة فاستقبل له السجدة
 لصلوة القعدة اليه فان لم يخرج وصل فيها جاز وصل قائما مستقبل

القبلة

القبلة فان لم يتمكن من القيام صلى بالاسنان فان دارت السجدة وامكنه
 ان يدبر بها يكون وجهه الى القبلة وان لم يكنه استقبل بركعة
 الا حرام وصل كيف دارت به وسجدان سجد على صحتها فان كانت صغيرة
 وكان له شرب بغيرها به غطاه وسجد عليه وان لم يكن له ما يشترط السجدة
 على القبر اذا لم يكن له ما يسجد عليه والمستحب ان يصلي الى المصلي
 السجدة وان راى في القبلة كان افضل والجار والجار في ذلك
 في بيان صلوة الفجر والموسم والسجدة هنيئا اذا
 دخل عليهم وقت الصلوة ولم يتمكن من موضع يصلون عليه صلوا اعادة
 والسيروا خفف من الركعة ولا بد من استقبال القبلة اذا كان
 في بيان صلوة الليل والليل واول شهر رمضان في صلوة الليل
 احرق غفر ركعة فاذا اراد ذلك قام ونظر وابتدأ فقل ركعتين ركعتين
 منها الحمد والاعلاء ثنتين ركعتين وقعدت وقعدت بعد كل ركعة
 بالاراء والافق او ما يقره وصل بعد ذلك ست ركعات كل ركعتين
 بتسوية وقراءتها التوراة الطوال مثل الايام والكهف والحوامع وقعدت
 بعد كل ركعتين وقعدت في الثانية قبل الركعة ثم صلى ركعتين الشفع في
 الركعة فيها وفي الاولى سبع تكبيرات وقراءات في الاولى الحمد وسورة
 الطول وفي الثانية الحمد وسورة الناس وقعدت بالافق وقعدت بالاراء
 وسجد قائما الى اربعة التوراة وتوجه وقراءتها الحمد وسورة الاضواء
 مرات والمؤخرتين وقعدت قعدة طويلة بالاراء وقعدت كعدة ركعات
 من قراءات رسول الله ومن قراءات اصحابه لا غفره وسامع بآمن
 واسما اباهم وعالم المؤمنين وسبحن قد عليه ولولا الله وقول على
 عا والله نعم ورسوله ومفرج وابتهل واستغفر وانما فاذا فرغ من
 القنوت وركع ورفع راسه دعاء لها المروي فيها فاذا فرغ من الصلوة

فقد الغرضية والثالث على التمسك على النصاب لتمام ان كان المال ما
 يعجزه حول الحول وهو خمسة اشياء الذهب والفضة والارزاق والبقرة
 الغنم من المال الذي يوجب فيه الزكوة وخمس اشياء ما يسبق فيه الزكوة
 وهي سبعة يخرج من الارض ما ياكل او يشرب فاذا مر على المال احد عشر شهرا
 واستهل الشهر الثاني عشر فوجب الزكوة وبقدر الصلح في الغلة
 والتمرة في الواحش من الزكوة والمسحوقان وقتا لوجب في ذلك عشر
 وقتا لا دار ووقت الجواب والاداء واحد من سواء والاربع عشر
 التي كرم الله تعالى في القران بقوله اما انصروا الفقراء واليتامى
 الآية وهو ثمانية نفوز الحاضر عشرته من الزكوة اذا عجز وطالب من حقه
 ثم صاحب المال اذا كان قاضيا بذلك ثم من اذن له الامام في ذلك من
 نوابه والعقلاء الا ان اداس عشر سنة نفوز احدى عشرة اقال
 ولم يوادع في غير الحق لها عالما بذلك او دفع وطالب ان حق
 ظهر انه غير حق او دفعها لجهة ثم تفرج حال المدفع الى بعض رجل
 المحل ثم حال الحول وبقى على النقص ولم يكن الارض ما ياكل او يشرب
 له ليدري فنفقت او دفع الى غير الحق في بيان زكوة الابل
 انما هي الزكوة فيها بربعة شروط الملك والنصاب وحول الحول والتمسك
 للزكوة النسل والنصاب الملك الذي يوجب فيه الزكوة وما يوجب فيه الزكوة
 يسمى شيئا كان حقه نصاب او لم يكن وما يوجب منها سبعة غرضية وفيها خمسة
 عشر نصبا حية منها خمسة وخمس غرضية ثم غرضية ثم غرضية ثم غرضية
 ثم غرضية ثم غرضية ثم غرضية ثم غرضية ثم غرضية ثم غرضية
 واربعون احدى وستون سنة وسبعون احدى وستون سنة
 واربعة وستون مائة واربعة وستون ثم غرضية ثم غرضية
 اربعين اربعين والاشفاق كذلك كان تحت النصاب شيئا الا

في بيان

سنة وعشرين وفيها اثني عشر غرضية حية منها خمسة وخمس
 غرضية كل من وعشرين وهي خيرة من الضان او ثني من اعمز من غنم
 البقر والارزاق لا يخرج الباقى بخلافه وهي بنت خاص او ابن لبون
 في ستة وعشرين وبن لبون في ستة وثلاثين وحق في ستة واربعون
 وجذعة في احدى وستين وبن لبون في ستة وسبعون وحق
 في احدى وستين وثلاث بنات لبون في مائة واربعة وستين
 لبون وحق في مائة وثلاثين وعلى ذلك فان لم يكن له ما يوجب عليه
 وكان معه ما يوجب فادونه من النصاب او فقرة دفع واستر شيئا او
 عشر من دجها ان كان حقه دفع معه ما ذكرنا الا ان كان دونه مثل
 من وجب عليه بنت لبون وبعده بنت خاص او ما يوجبها ابن
 لبون او حقه وان حصل معه من النصاب ما ينقسم على اربعين او
 خمسين شيئا ما يوجب فانها تنقسم على ثلث اربعين او اربع خمسين
 كان خير ان شيئا دفع اربع حقا وفيه وان شيئا حسن شيئا لبون
 والحق فضل ولت كانت ابل كحما ومرحلي او سمانا وسما نيل
 من الادون ولم يلزم الا على بل يلزم الوسط وان عجز عن ايجاد فضل
 ولا يوجب فيها من المتفرق ولا يفرق بين الغنم في بيان
 زكوة البقرة شرط زكوة البقرة مثل شرط زكوة الابل في الملك والنصاب
 والحول والسم وما يتعلق به الزكوة نصابا ولم يتعلق به وقص
 اما حوزة غرضية فالنصاب فيها اثنان وهاثنتان واربعة
 والوقص ثلثان وهاثنتان واربعة اثنتان واربعة واربعة
 فان انقسم المال على اربعين وثلاثين مثل مائة وعشرين اركان
 صحها وبعينها اربعين او ستمين وبعينها كان حكمه على ما ذكرناه في

في بيان زكوة الابل

والبقرة لما سوي غرضية الزكوة في بيان زكوة الغنم
 شروط وجوب زكوة مثل شرط الابل والبقرة وما يتعلق به النصاب وما يتعلق
 ولا يتعلق به يسمى عضوا فالنصاب احدى اربعين والثاني مائة واربعة
 وعشرون والثالث مائتان واربعة والاربع مائة واربعة فاذا
 على ذلك فخرج هذا الحكم وكان في كل مائة شيئا ولا يخرج الا حوزة بل يلزم
 الا حوزة حكم الصبي والمريض والجنين والحيض والبري على ما
 ذكرناه والسحال لها حكم حول النصاب وكذلك حكم ولد الابل والبقرة والنصاب
 والجنين واقل الاشياء التي يخرج الجذع من النصاب وما لم يمسسه
 من الحول واذا حال الحول باق اوسيت النصاب خمسة نفوز في
 الغرضية وان ضلت واحدا من النصاب قبل الحول وعاد لم ينقص الزكوة
 وان افسد سقط في بيان زكوة الذهب والفضة شروط
 زكوة الذهب والفضة اربعة الملك والحول والنصاب وكونه في
 متقنين او في حكم المتقنين النفوس في كل واحد مائة واربعة
 والاحوز منها سبعة غرضية والغرضية فيها ربع العشر فالنصاب الاول
 في الذهب عشرون دينارا وفيه نصف دينار وفي الفضة اربعون
 درهما وفيها درهم وعلى هذا بانها مائة والعشر اربع مائة والعشر
 قد ما نقصت العشرين وفي الفضة ما نقصت المائة والعشر الثلث
 في النصاب نقصت الاربعة وسبعة عشر هذا الحكم وفي الفضة
 ما نقصت الاربعة وعلى ذلك بل وان كان الذهب والفضة
 المتفرقة في غير النصاب اعتبر بالحيض وان لم ينقص طريق السنة
 وسقطها او في احد طرفيها اجتزأ به الزكوة وان كان ماله غايبة
 ولم يكن منه او غير موقوف ولا منقوص ولم يمس من الزكوة او ما
 اقال في اشتراط وهو يوجب عليه وخمس غرضية الزكوة

في بيان

في بيان زكوة الفلك والتمار انما هي الزكوة في الجميع شرط ملكها النصاب
 فيها واحد والعشر احدى مائة النصاب حصة ارباق والاربع ستون
 والنصاب ارباق الابل والعشر احدى مائة النصاب حصة ارباق
 ارباق سبعة ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق
 يلزم منه العشر الثاني نصف العشر والثالث على ثلثة ارباق ارباق
 معه ما يلزم العشر ونصف العشر ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق
 والثاني نصف العشر الثالث يلزم في نصفه العشر في نصفه
 العشر والتمار ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق
 شجرة كل سنة مرتين فالا حوزة بعضه الى بعض والثاني ارباق
 يكون كل سنة ثلثة ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق
 الا اذا استرجع به ولا يخرج الا ارباق ارباق ارباق ارباق ارباق
 في بيان من يسحق الزكوة المستحق الزكوة
 ثمانية اصناف الفقراء والمسكين والعاملون عليها والمخلفة
 عليهم وفي الزكوة الفاروق وفي سبيل الله والرب سبيل
 والفقير من كسني له والمسكين من له قدر من المال ولا يلقيه
 العامل الساعي لجمع المال وقد سقط سهمه اليوم والوفقة لغيره
 الذين يستأجرون من الكفار استعانة بهم على قتال اعدائهم من اعدائهم
 فيما القرون وسقط اليوم سهمهم ايضا وفي الزكوة العليل المستحق
 عليه عند سادتهم فان اشتروا واعفقوا عن اهل الصدقة او
 من وجب عليه حق رتبة ولم يجد اهل الزكوة او كان الكتاب
 اذا عجز عن ادائها لكتابة اهل الصدقة على كل رتبة والقائم
 من رتبة الذين في مصلحة نفسه او غيره في رتبة سبيل الله
 الجهاد والرباط والحمل في سبيل الله وقطع اليوم سهم الجهاد

في بيان زكوة

والرباط دون المصالح وسبيل الجذب من السبل المحتمل في هذا
المنقطع من غير شئ للتفرقة بين أصحابها الضيف إذا كان
فقيرا داخلين يأخذوا الصدقة لأنه أصح ما يعرفه أصحابه
بظاهر الحال لا يعرفه إلا بالسنة أو يعرفه في هذا وتلك
فأول سنة أصناف العاقل والمؤلفه وفي سبل الله وإن سبل
والفقير ~~والمسكين~~ المسكين ابتداء والثاني صنفان الفقير
المسكين بعد العنق والثالث صنفان الرقاب القارم ~~وتنقسم~~
من وجه آخر قسمين أحدهما جاذع الفقر والفقير ~~وجازع~~
فقر العاقل والمؤلفه والفقر والفقر ~~لصلة ذات~~ البنية
أما السبل الثالث الفقير وينقسم قسمين أحدهما يعطى
مسقة وهو أربعة أصناف الفقير المسكين والمؤلفه والعاقل
والآخر يعطى مسقرا وهو الباقي القارم أن كان انفق ما
في عينية الله وتاب لم يعط من سهم القارم شيئا وأعطى
من سهم الفقير وغير الأيمان في صبح الأصناف ألقى المؤلفه
العدالة ألقى المؤلفه والزكاة وتحم الزكاة على من جازعهم من
مع تكتينهم من الجسر ولا يجوز دفع الزكاة إلى الولد وأن سفلوا أو
إلى الأبيات وإن علوا من سهم الفقير والمساكين وجازعهم
الرقاب والقارم والعاقل والزكاة وحكم الزكاة من سهم القارم
كذلك ولا يجوز للزكاة أن يدفع صدقته إلى مملوكه ومن اجتمع فيه
سبب أو أكثر استحق بحق الاستبا والمحال إذا استبهم ودفع
الزكاة إلى أهل محله أو إذا حضر الأمام وطلب حال الزكاة
وجازعهم دفع إليه فان لم يدفع إليه وأعطى صاحبه لم يجوز أن
يطلب حاله أن يباشر نفسه وألا أن يدفع إليه فان لم يدفع

زكاة المال

زكاة المال وإن لم يحط الأمام وأبى وصفها في مواضعها دفع إلى
الفقير البائس ليسعها ما اشبعها ومن ~~له~~ له دين على من
مات فقيرا جازع له أن يجتبى الزكاة وينبغي أن يدفع زكاة
الزهد والفضة إلى الضعفاء وزكاة الموال شي إلى المحتاجين ولا
يجوز أن يعطى من زكاة المسكين أقل من نصاب ويجوز أن يعطى
فقر غناه وقال قوم الواجب قضاء الأول والأخير بالثاني فإذا
استحقها قرأته فالأول مرفوعا إليها وإن كثرت يجعل للقرآن شيئا
ولا جازع نسط وإذا وجد المسكين في البلدة لم ينقلها إلى أخرى
نقل عن وإن لم يجد لم ينقل في بيان زكاة الرقيق
وهي زكاة الفطر وهي قرآن واجبة مستحقة لأهلها على من
فيه أربعة أوصاف الحرية والبلوغ وكمال العقل والبسطة
مالكا لا نصيبا ما يجيبه الزكاة ولا يدفع ذلك من معونة عشرة أشياء
من يجيب عليه ولا تنقص منه ومن لا يجيب عليه ولا يستحب له ويجيب
عليه الآخر من فقه ومن الذي يجيب أن يخرج عنه وما يجيبه
الآخر من مقدار ما يجلب أرباحها فيها والوقت الذي يجيب فيه الآخر
ومن يستحقها والقدر الزكاة يجوز إخراجها قبله فاما الأول فقد
ذكرناه والثاني التاجر والثالث من يجيب عليه التاجر والرابع
من وجبت عليه الأعمال والحاسنة أصناف فقه ومجموع مال
من يجيب عليه الفطرة من الوالد من وإن علوا والولد وإن سفلوا
والزوجة والمالك جازعة الزوجة ومملوكها إذا أعانها أو على
صنيفه فطره شهر رمضان والسابع أحد عشر أصناف
الزكاة الزهيدة والخطة والشجر والأرض والأقطار واللبان وأما
موجب عليه من ذلك لا عليه من قرنه وأفضلها التمر والزبيب والسبع

صالح قدوة تسمى ارطال بالعراق الا الذين غابوا عنه يجلبونه ستة
 ارطال فاذ لم يجدوا ضيق جنته وهدى نه يخرج عنها درهم في الغلوف
 ثلثا درهم في الرقصة والاول احوط والثاني اذا طلع هلال شوال
 الا ان يفتى وقت صلوة العيد ويحوز ثمنها من اول شهر رمضان
 فان لم يدفع قبل الصلوة لم يجز له وجهه اما بعد الحق او لم يجز فان
 فقدا تمام الوقت والفضل وزنه قضاءها ورواها يستحب له وان لم
 يجد وعزل عن ماله وقت لم يضمن وان لم يعمل صحت والتاسيس يستحب
 تركه المال والا طالت عملها الى الامام ان حضر الى الفقهاء ان لم يحضر
 ليضعها مواضعها وان قام بنفسه بذلك جاز اذا علم مواضعها و
 العائز صاع ويجز ان يعطى الحق اصواتا فان كان له صاع واحد
 وحضر جماعة من المستحقين جاز له ان يوزع عليهم واما من يستحب له
 ذلك ثلثه نفر من لا يملك فضلا بان المال ومن اسلم بعد استهلاكه
 سنو الزم باخذ تركه الاموال من عسر علة او اخذ تركه وبه
 حاشا اذا دها على عياله من جهل الخ كالمخرج اخرج رأس عين
 الجرس وقطرة الكتاب شرط علة على سبيلك والكتاب المطلق اذا
 احدى بعض مال الكتابية عليه قدر ما تحزن اذا كان موصرا المعسر اذا
 تزوج امه لم يزد ولا ينقص فطرتهما يستحب اخراج الفطرة عن المولى
 بعد استهلاك شوال الى وقت صلوة العيد وخرج الفطرة الى زوال
 في نبات احكام الا من كان له من الارض ثلث اربعة اشبار
 ارض اسلم اهلها عليها طوعا وارضيا الجزية وهي ما صولح عليها اهلها
 وارضيا اخذت عنده بالسيف وارضيا انما الاكل والارباها وطعم
 التعريف فيها ما شاءوا ما قاموا بها رتبها فاذا تركوها رتبها صارت
 للمسلمين وارضيا الى الامام والثانية حكمها موكول الى الامام بصالحهم

الاول

على ما يراه صلاحا من المبلغ وله بعد من مائة الصلح الى اربعة اشبار
 في ماله ولم يحل حالها بعد ذلك من ثلثة اوجه اما باعها او اسلمها
 عليها او تركها فان باعها انتقلت الجزية في راسهم وان اسلمها
 عليها سقطت الجزية عنهم ولهم التعريف فيها باذاعة وان تركها
 جاز لهم ما صلحوا عليها وانما ثلثة تكون باسرها للمسلمين وبكس
 اعدو للمسلمين والاربعة للامام خاصة وهي عشرة اجناس كل ارض
 اجلي عنها اهلها وكل ارض جزية اهلها وكل ارض اسلمها لغير
 غير قتال وكل ارض لم يوجف عليها بحمل ولا كتاب ولا بائع الى
 الا رباب لها ولا اجام وروس الجبال وديون الاروبة وكل ما
 يصطفا المملوك لنفسهم وقطاعهم التي كانت في ايديهم من جزية
 فخصب جميع ذلك حكمه الى الامام بيع ما يشاء ويقطع ما يشاء
 يحرق ما يشاء ويضمن ما يشاء بما يشاء كيف يشاء وينقل من ارض الى
 اخرى ويهدو ينقص في المنصب بعد انقضاء الدقة وعلى المستقبل في
 الانفال عرقها من الاراضي في فاضل الجزية له العشر ونصفه
 في نبات احياء الموات يتعلق بالموات اربعة اشبار
 احكام احياء ونحوه وانقطع وحى والا حيا يكون لاحد اربعة اشبار
 للدار والخطيرة والزرع والافراش فالاحياء للدار بما يطوق
 والخطيرة ببعض ولا يزرع بالطار والمروية بئر الماء والنجاشين
 حاطط في الموات حزن الاحياء وهو على ثلثة او نحوها لاهلها
 او لاسيما والموتى او كاستناده الويت والفتى او لاهل الاماين
 النهر الكبير في الضيفان ام فهو احياء وان اشراف فهو نجس والموتى
 او لحيه فان استولى عليه غيره لم يملك وان احمى وان تركه الموتى
 انما امر السلطان بالجزية ولا يقطعه الا به في السلطان الى جلالته

مرعيته قطعه من الارض المحيطة او من ذلك من الجبال المعادن كما
 يظهر لا بالعل والمرة وان كان ظاهره كان المملوك فيه شفا سوا
 فاذا قطعه صار اوليه من غني فاذا احياها ملكه وان كانت غني
 كان ملكه حكم النحر وخرين الاحياء والركب المانية وحماة الارض
 الماشية نزع منه ولسر كاد في كل الا لسلطان من الغنا ضلع من سواني
 المكين وانما جحى كاد رعيه اشياء الخيل المعق لسيبل الله ونظم لجزية
 والصدقة والصلوات العظيمة فربان احياه وارفاق فاذا اجمع في
 ملكه واذا ارفع لم يملك ان سبقه اليه فز كان اوليه وانما
 اضرب كونه وبيع ونازع من يجرى في الملك المحض وفي الغنا
 للشرب والسقي المعلن او النواحي او الغنا والعين والاول ملك
 شرا ما ينفذ والكماع على ثمة اضرب البحر لانها الكبار يصيب
 النابغة في الموات وكذا كل واحد من الانث الا الشقاق به على
 سوا وان دخل في ملك انسان صار ملكه ولم يملك الا في الجاني
 في نهر ملك فاصحه اوليه ولم يكن كاد مناعته وهو له ان
 يبيع الغنا منه وان بدل من غير غني كان افضل وان كان النهر
 لجماعة كان سوا يقدر بالهم في التصرف والثالث لجماعة في نهر
 ملكه كاد فانه ان جلس لا على على الاسفل للخل الى السفل
 وللزروع الى الشراك والعشر الى القدم ومن الغنا ضلع الى السفل
 منه والثاني من قسمة الاصل لما لكه منه فانه كيف شاء
 وليس له ان يبيع غير من حفر ارضه ويحبها اذا كان ملكه لذلك الغير
 والراعي كان لصاحبها ان يبيع غير ارضه ويحبها الى راعي
 ذراعا والحا سوا كان له ان يبيع من حفر ارضه الى سني وروي
 الى سبعين والسوا كان له ان يبيع من حفر الى حسنة ذراع

الكان

ان كانت الارض صلبة والى العود راي ان كانت رخوة واذا راي
 شيئا من ذلك او من الارض باذن السلطان ملكه ملكه بملكه من
 وان احياها فانه ام يملك هذا البيت يحتاج الى الجاني
 اشياء ما يبيع فيه الخ من يبيح له ذلك وكيف يقسم ومن اليد قسمة
 واشياء يتعلق بذلك فالاول ثمة وتلوث صنفها انزعه عنها
 من الزهر والفضة والرهاس والحاسر والاسب والحيود
 الزبدى والياقوت والزبرجد والبهر واليزودج والعقيق والحل
 والزرنيخ والطلح والكبييت والنفط واليز والحنينا وكوز الذهب
 والفضة وغيرها اذ لم يوفى لها ما كلف الغني وما ينفذ على راس
 الماء في البحر والعين والمن والصل الغنا من الجبال والغنا التي تدفق
 من دمارها ينجو فكل ام تترك من المال السلق والنيان والملك
 والكرام والارضين والعقار والغنا ضلع الغنا غن حوت السنة
 اذ اخرج الزكوة منها وكل ما اضطره فيه الملا لا الحرام على وجهه لا يبيع
 الحيات اذا ضلط الحرام بالحد لكان ذلك وقاضى لكان سلب على ما يحتاج
 اليه لشفقة سنته وارباع الجاني كل راي اشترها في بيت لم
 في الثاني ولدها شتم من الطوائف او من قبل الاب خاصة ويتقرب منه
 اقسام سهم الله ثم وسهم رسولهم وسهم الذي في جهنم الثلثة
 للامام وسهم لا يتايمهم وسهم لمسكينهم وسهم كاد سبلهم واذا
 لم يكن الامام حاضرا فذكر فيها اشياء والقي عند من انه يقسم بالسوا
 من الذكر من لا ينفذ الولد والوالد وصحة التصدير الكبير راي فيه
 الا ينفذ العمل افضل من الفاسق ولا ينقل به وصود المسقى الى اهل
 وان لم ينفذ ولا يعطى فصب هذا كاد اذا بلغ اليتم سقط حقه من
 هذا الوجه دون المسكة وغيرها فيبلغ الرجل يحصل ما حوته

والاثنين وعشرين سنة وبلغ المدة باحد شتيف الحضي وتمام
 عشرين سنة والحمل علامة البلوغ والرابع يكون الى الامام ان كان في
 والى من وجب عليه الحول ان كان الامام غائبا وعرف صاحبه المستحق
 الفضة وان دفع الى بعض الفقهاء المأنيته ليشي القصة كان افضل وان
 لم يكن القصة وجب عليه ان يدفعها الى من عين من اهل العلم بالفتنة
 الخاص على احوال الذي وجب فيه الحول ان يعينه الفتنة او يعينه
 فالاول ثلثه اثني عشر مائة الذهب الفضة وكسرها والعقد فاقترع
 في الحول والكنز قد قبل القصة الذي يجب فيه الكسرة وفي الفتنة يوجب
 صوته دينار او اثني مائة في ذلك ان اتفق على تحصيله مالا وضعه
 عنه ورتب الاكاد في القام بعد الفراغ من شتمها وبنائها وحول
 الذهب والفضة والمعادن بعد الفراغ من شتمها وبنائها وحول
 حاله حصوله
 باستكمالها وكما من يكون على صفة مخصوصة فمن اشياء على وجه مخصوص
 في ذلك خصوص اذا كان من النجاسة فعلا او حكا وهو غير ان شتمت
 بغيره ان خصوصه غير متعين فالعين ضمان اما عين من جهة الله
 او من المكلف نفسه فلا بد لصوم شهر رمضان والثاني صوم الذنوب
 او ايام وصوم شهر رمضان يصح بنية القرية ونية المديون افضل
 يجوز ان يكون نية القرية متعمدة وصوم غير شهر رمضان لا يصح لانيته
 التعيين والمقارنة اذا اصبحت في شهر رمضان على من اربعة اوجه
 فوجب بالليل او نية لنية تحمل على نية الاطفال او شيئا او نية صوم
 رمضان سهوا على خلافه فلا ولا يصح صومه والثاني يجوز النية في صوم
 ويقضي بوجوبه فان اخطأ ذكر الزم القضاء والكفارة وان اخطأ نسيان
 القضاء وحده والثالث يجوز النية الى الشرب ان جرد صومه وان
 لم يجد حتى تزول الشمس صام يومه وقضى بوجوبه والرابع يجوز صومه

فمنه

عن شهر رمضان وحكم النذر المحل كذا ذكر ان نسي النية في صوم
 غير رمضان جرد ما بينه وبين زوال الشمس وان نسيها في صوم نافلة
 جرد ايضا بعد الزوال وان نسي من النهار قبل ان يكون الصيام فيه
 مسكنا ومن صوم شهر رمضان لم يني اما ان يتيقن حال اليوم الاول
 سكت فيه فان يتيقن صام على اليقين وان شك ونسي شهر رمضان
 لم يجز له ان يتيقن ان تحقق بعد ذلك ان من شهر رمضان وان نسي
 صوم غير رمضان او صوم رمضان انكأته منه وصوم غيره ان لم يكن
 في بيان احكام الصوم والقسم ثلثة اقسام ثلثة اقسام
 وسند قبله ومخطوئته والفرقة مطلق وسبب فاعلم صوم شهر
 وشرايط وجوبه اربعة للرجال والنساء وحده خاصة للثلاث فالاول
 اربعة البلوغ وكفا العقل والتمتع والاكامة او ما في حكمها والخاصة
 كونه طاهرا وشرايط التعيين اربعة الاسلام او حله والنية والاكامة
 او حله وكونه طاهرا من الجنابة والحض ونحو ذلك في شهر رمضان
 فقد العذر بغيره للخلل ومع العذر بانقضائه فليمن يوما من هذه
 فان لم ير هذا شيئا بعد سنتين يوما من هذا من وجوب رؤية هذا
 من رمضان على من سنة اوجه اما اولا واحد او اكثر او راف في البلوغ
 فذلك وفقد او خارج البلوغ وجوبه عذرا وفقد فلا بد ان يركب
 لزمه الصوم وحده وقال ابو يعلى يلزم الكافة والثاني لم يني ما روي
 من نية شاة او غير شاة في الاول يلزم صيام الكافة والثاني ان يركب
 اثنتان او اكثر وكان بالتمسك علة وجب الصوم وهو القسم الثالث والرابع
 لا يجب الا شاة حرم نكاحها والخامس ان يركب مثل الثاني والثالث
 وروي في السادس انه يقبل فيه شهادة رجلين ولا يقبل فيه ثلثة او
 وانفاستق والصبي اذا اراد الهلاك بالتمسك كان للثلاثة المستقلة

يصغر الجذوة وكبرها اذا اراد في بلد لم يرق في ارضه كان كذا مقدار من
 الصوم اهلها معا وان كان مستبداً من قبله فادامه ومصر وبلد وقيل ان
 اقليم اهل الاخر وقتاً القسم من اقليم البحر الثاني الى القبل وروى
 الحبيب الاقطار واحد والا يتدل ما بالصدوق افضل الا ان حصل احد
 ثلثة اشياء بشرة الجوع والعطش او انظار يرقم على ايدى
 فاذا عارض الشغل فليمنه انظاره وجاهله تناول الخطرات الى طلوع
 الثاني الا الجوع فانه يوزله الى ان تملكه الالبسة بالفضل قبل طلوع اليوم
 محيا الا ان كان منه ضرر وان واجب وحسن الاول على جهة الضرب احداها
 ينظر ويوجد الخشاء والكفا في اجاعا من الطائفة والثاني ينظر عند
 والثالث ينظر ويوجد الخشاء والكفا في ان قصده الاقطار وان يقصد
 به الاقطار او وجب القضاء دون الكفا في عدمه من احبها وطبقها
 عند الضيق والراحم موجب القضاء دون الكفا في الحاسر لا ينظر وان
 وجب الاجتناب عنه فالأكل غائبة اشياء الاكل والشرب للطعام
 والشرب وكل من الخمر والتمتع بالمرغوبة والجماع والشرع في الجماع
 والجماع في حد الفرج وانما ينزلها نزال التي عمل وان كان بالجماع
 والملاسة والبقاء على الجماع متعين من غير ضرورة حتى يطلع الفجر ويعد
 الصوم بعد ان يباحثين الى طلوع الفجر والثاني اربعة اشياء فعل الكذب
 على الله نعم وعلى رسوله وعلى الائمة وعلى الناس في امان والثالث ثلثة اشياء
 ايقاع الغيبة واللعنات والرأفة الغليظة الى الخلق وازدراجه لا يكل اليه
 مثل الخزي والجور والغش والربح تسعة عشر شيئا الا ان كان على الاكل
 والشرب من غير ان يرضق فادخل عليه وهو يظن انه لا ينظر وقد طلع
 والاقدام على الجماع وهو يظن كفاية من الفضل قبل طلوع الفجر وان يتكلم في شرب
 ان مرصد الفجر والاقدام على الاكل والشرب وهو يشاك في طلوع الفجر ثم
 تبين بعد طلوعه وتقليد الفجر في ضوء القبل وهو يقول على رعاك

الاقدام

الاقدام على ما ينظر وتقليد الفجر في ان الفجر اطلع مع الفجر على رعاك
 من غير مراعاة ذلك القبول من ان يطلع سبب الاقدام على الاقطار
 من غير مراعاة ذلك القبول من ان يطلع سبب الاقدام على الاقطار
 وتعد الفجر ابتداء ما ذكره منه ومعاقبة الصوم وهو يجب على انفسه
 واحدة الى طلوع الفجر ووصول الامن من قصد الى خلق من يربو به
 بالمايع وكيفية ما يعي في الاكل بحيث يطلع الجوف والابتداء في الحالة
 عامدا مع اكلان الخبز وضرب المعنى عند النظر والاصغار الجماع عليه
 او حدث يشتهي به والابتداء ما استعمل من النبي وله طعم وان يطلع
 ما يصل من الفجر من النبي والما مسبوقة اشياء اكتم بالفرح من
 النظر الى الخبز والاكتماع الى الملهية واستعمال التهيؤ والتسلي الى
 الجفوة والاكتماع الى الطعام المنصوب عند اكل الجاهل والاكتماع الى
 والمحبة ثلثة عشر شيئا من الاكل وما يستعمل بشهية في الاكل
 للشباب واخراج الدم اذا اوى الى الضعف واستعمل الشرب
 الجامد وقطير الذهب في الاذن والاكتماع في الماء والاكتماع في
 الشرب على الجوع والشرع وشتم المسك وجرى الجراح وشتم التاميق والشرع
 الشدة كراهية والسقوط اذا لم يبلغ الى الخلق فان يلهو انظر من انفسه
 وقال لا بد على الكفاية حصص ايضا والا كمال ايمان به وركبته في
 الحمام اذا اوى الى الضعف والصوم كسب ثواب نذر غيره
 النذر حنة افرط في موضة ونذر في غير موضة ونذر في غير موضة
 في طاعة ومعافاة غير متبدل الى الشرع ومثله ونذر يوم لا يفتقر فيه
 الصوم فاكمل فهو عام ولا نذر والثاني لمن كان ايقه على الفريضة
 افضل وان اكله لم يمتاخرو الكفا في حق عوت وان افطر فاشرع
 فيه لم تضره الكفاية والثالث في كل حكم صوم شهر بعضا في وجوب الاقطار

في الشهر رمضان يوم بدله والربيع لا يجوز افطاره فاسافر الى الحج
 في كل شهر من ايام التشريق وصوم يوم العيدين نذر يوم
 ووافق ذلك اليوم يوم العيد فطره وشم النسيم في كل شهر رمضان
 في جميع الايام الا في النية على اكرانه وفي يوم النسيان والكفارة ان
 ويجزى كغيره من النذر بان كفارة وكفارة في كل شهر رمضان
 قتل الخطا وكفارة الظهار وكفارة من افطروا من صيام الاعقاب
 وكفارة من افطروا من شهر رمضان من غير كفارة من افطروا من شهر
 من شهر رمضان من غير كفارة من افطروا من شهر رمضان من غير
 المعين وكفارة اليقين وكفارة اذ حلف على نفسه وكفارة حذر
 وعمل كفارة ثمة اذ حلف على نفسه وكفارة من افطروا من شهر
 صحة عبادة مثل صيام الاعتكاف ويقسم الجميع الى اربعة اقسام
 فالاول ثمة اجناس وهي كفارة والتماني ثمة اجناس وهي ما سوى
 ذلك ويقسم ثمة اقسام احرار مضيق وبحر مضيق فالحقيق اربعة صوم
 النذر وقضا ما مضى من شهر رمضان وقضا النذر المعين من
 الاعتكاف والمجترية صوم كفارة اذ حلف على نفسه وصوم كفارة من
 افطروا من شهر رمضان متوقدا او افطروا صوم النذر المعين متوقدا او
 افطروا قضاء شهر رمضان بعد الزوال من صوم جزاء الصيد والحرث
 اربعة صوم كفارة اليقين وكفارة قتل الخطا وكفارة القهاق
 صوم دم الميت ويقسم ثمة اقسام اخرى اربع هي التتابع على الاحوال
 او في بعض الاحوال او لا يراد فيه التتابع فالاول ثمة اصناف وكفارة
 اليقين وصوم الاعتكاف وصوم كفارة من افطروا يقضيه من شهر
 رمضان بعد الزوال والثاني تسعة من وجب عليه صيام شهرين
 متتابعين في كفارة قتل الخطا او الظهار او افطروا من شهرين
 بغير عذر او النذر المعين او افطروا صوم الاعتكاف او يومين من شهرين

نذر

نذر وهو صوم شهرين او في المفردتين او في افطروا من شهرين
 الملوكة من كفارة الظهار او قتل الخطا او الاثارة او وجب عليه صيام ثمة
 ايام لدم الميت وجميع ذلك على ما افطره او لم يفرغ من افطره
 على حاله ما لم يكن النذر مفرداً وان افطره نذر او بجهة التسليم او
 صام النصف الاول ومن الثاني شيئا ولم يكمل كفارة صام نذر
 لم يضر استأنف فالثالث اربعة صوم النذر او اربعة صوم التتابع وصوم
 جزاء الصيد والسيعة الايام لدم الميت وصوم قضاء شهرين
 وان صام ثمانية ايام او تسعة من الايام وقرأ الاضحية انقضت
 شهرين اربعين اما يتقرب بافطاره وقضاه وكفارة او لا يتقرب به ذلك فالاول
 اربعة اجناس صوم شهر رمضان والنذر المعين وصوم قضاء شهر
 رمضان على ما ذكرنا وصوم الاعتكاف والتتابع ما سوى ذلك وان
 شيئا عن المفطرات سهوا او نسيانا لم يفسد الصوم بحال وكفارة
 اخذ ثمة اشياء عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين
 مسكينا وان افطر شهر رمضان من غير كفارة وجب عليه كفارة
 وان آكراه الزوجة على الخلع وجب عليه كفارة وان طهر حديق
 سوطا بالسكر في يوم واحد لا يتكرر الكفارة وفي اكثر تكرار
 عن الكفارة التلقين وانكاه صيام ثمانية عشر يوما صام وان لم
 عليه استغفر لم يعد وان طهر كفارة النذر عن صيام شهرين
 من شهرين ومن بدله ومن صيام ثمانية عشر يوما صام ثمة ايام
 تجزى استغفر وكفارة من افطروا يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال
 ان افطر استغفرا فانه كفارة من افطروا من شهر رمضان وان
 افطر في كفارة صيام ثمة ايام او اطعام عشرة مساكين فان عجز
 لم يجز له شيئا وامامية صيام الكفارة فاستغفرها في مواضعها ان شاء الله

واما صوم النفل فادعية اوجب صوم الاذن وصوم الادب وصوم
الكفا في وصوم التطوع فالاول كونه صوم المرأة فطوعا والآخر
والثاني حجة صوم المسافر اذا قدم اقبل اعمل وقد اختلف في الطريق
بلغ نصف النهار ومن اظهر المرض اذا برأ والكافر اذا اسلم والحائض
اذا طهرت وهو كفهم بحسب حقيقة انها رياء وبها يفتي القلي اذا لم
يفطر بلغ صام واجبا والمسافر اذا قدم اهله قبل الزوال ولم يفطر وجب
عليه الصوم ولم يقض والثالث صوم الكافر من نام عن صلاة العشاء
مستوعلا حتى أصبح لا يسيئه له ان يصوم ذلك اليوم مريء له بحسب
الرابع صيام جميع السنة الا العيدين وايام التشريق فبعضها اهل
تاكيدا وهو خمسة عشر يوما الاربعاء بين الحدين والايام البيض
الا بغير الايام من الستة ميم مولد النجم ويوم البدر ويوم دخل الامم
ويوم الغدير وصوم اول يوم من ذي الحجة ويوم عرفة اذا لم يقض عن العاقبة
ورجبا كله اربعة عشر يوما او ثمانية اوسبعة او يوافق من اوله
ايام البيض منه واوله اليوم الاول وشبهه كله فاما الصوم المحظور
فغشرك صوم نذر لعصية ويوم التكسية رمضان وصوم القيت
الموصلة للصوم انظر الاصح والايام المنقولة كان من الايام كل ذلك
الا شهر الحرم وصوم الدهر لرجول العبد من التشريق حية
في بيان الصوم في السفر السفر بان معصية وعزيمة فالاو لا يجوز
فيه الا فطار والثاني زمان اما ان يكون السفر في حكم الحظر لا يجوز
فيه الا فطار ولا يكون كذلك وجب فيه الا فطار اذا بلغ حد التقصير
سواء كان السفر طاعة او مباحا حراما اذا كان الصوم صوم شهر
او صوم رمضان او النذر غير الحقة بحال السفر فان كان نذرا مقيد
بحال السفر او صوم الكفا في التي يلزم التتابع فيها وافطاره واجب
الاستيفاء وصوم ثلثة ايام لدم المنه او صيام كفارة مثل الدواب

الحكم

الا شهر الحرم وهو يصوم فيها وافطر له سفر وجب عليه ان يصوم في
السفر ما سوى ذلك في الصيام لا يجوز وجب فيه الا فطار في السفر
فان لم يفطر ولم يمسك حرم في السفر لزمه القضاء وان لم يمسك
صحيحه ولم يلزمه القضاء حرم في الصيام النفل فلو سقى وجبا لالا
صيام ثلثة ايام عن وقت النجوم لصلوة الحاجة والثاني ما سوى ذلك
مروى كراهة صوم النافلة في السفر والا فلتب واذا افطر في السفر
تشبه بالصائمين ولم يتلف من الطعام واشرب ولم يقرب الجماع الا اذا
اشتدت حاجته اليه والمسافر لم يحل من اربعة اوجه اما خرج قبل
الصبح من منزله او بعد الصبح قبل الزوال او ناء بالسفر من الليل او
غزاه او خرج بعد الزوال الا ان يفطر اذا احتج عليه اذا خرج
او تداوى عنه جدران بلدة والثاني يفطر يقضي واذا وصل الى البلد
لم يحل من ستة اوجه اما وصل قبل الصبح او بعد او وصل قبل الزوال
وقد كان يعلم انه يصل كذلك ولم يعلم وقد وصل قبل الزوال ولم يفطر
او وصل مفطر قبل الزوال وبعد او وصل الى بلدة ولم يفطر فيه
مقام عشرة اومضى مقام عشرة فيه فالاول يلزمه الصوم والثاني
له ان لا يفطر فاذا وصل نوى صام واجزا والثالث نوى وصوم
والرابع اسك بنية التها وتاديبا والحامس يكون سافرا والتكاد
يكون حكمه حكم من يصل الى بلدة في بيان احكام الزمان
والاعا من الصيام المرض عشرة اهر اوجب اما تكون زالا العقل
بالاغاء والجنت وغيرها او غزرا الى العقل ويقدر على الصوم من غير
ضرب يعود اليه او يقدر ويخاف الزيادة في مرضه او ضررا ولا يقدر
اصلا او يموت من ذلك المرض او لا يموت ويقضي رمضان في مرضه
اخر او برأ منه ولا يقدر على قضاء حتى يدخل اخر او برأ منه ولا يقضي ثم

برضا عيونه او براء منه ولا يقضي من غير موافق او لا يقضي انما قال ان
يسقط عنه الصوم ولا يلزمه القضاء بما لا يوافق الشك المفيد من براءة
اذا كان غير يقيني في اول الشهر والثاني براءة الصوم والثالث براءة
وان لم يطر وصام ثم ولزمه القضاء والرابع كذلك الخامس ولم يلزمه
عنه استي بآوا السائلين قدر على الصوم صام الحاضر وسقط عنه
القاسم يتصدق عن كل يوم بعين من طعام ان قدر عليه وبعده ان لم
عليه والسابع كذلك الثامن ولم يلزمه القضاء وجوبه اذا هو كبر
او لا فله الذكوات فان كان له جاعة او لا في سنة واحدة فتدبر عنه
وان خلف البنت وتكر ما لا قدرت عنه بما ذكرناه والتاسع يصوم الحاضر
يقضي اذ لم يصوم يتصدق عن كل يوم بما ذكرناه والعاشر من
الصيام اربعة نفر الحاضر القربة الرخصة والشك الممنوع به العطاء
فالاول والثاني فاقنا على نفسها او على الولد افطر وقضتا
بما ذكرناه والثالث يسقط عنه الصوم والقضاء وفي الصدقة وان كان
الرابع ان رجي زواله افطر وقضى ويتصدق وان لم يجر الصوم وانقص
عنه وفي الصدقة فكل ان
القبة المفدرة في الشريعة حصص بالبيت في مكان مخصوص على وجه مخصوص
بدره مخصوصة للعبادة واصله الاستحباب ويجب بالنذر لمن يجهل وجب
ذلك في بيان اثني عشر شيئا من يصوم منه الا عتاك مطلقا ومن يجهل
اذا اذن له غيره ومن لا يصوم منه مجال والموضع الذي يصومه وقد ذكرناه
التجديع بها وما يبطل الا عتاك وما يلزم باطلا والوقت الذي لا يصوم
وما يصح للمعتك ان يفعل ما لا يحرمه له فعله اذا احضر من الموضع
الذي عتكت فيه لعذر والعذر الذي يجوز له الخروج لاجله وما يحرم عليه
فالا ولا يطر وسلم بالغ ما كلفه غرضه اذا لم يكن واجبا عليه بالنذر

والنذر

والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج والعبد والعمة والكلية يفتق
المشروط عليه والاحد في الصنف على ما ذكرنا والثالث خمسة نفر الكافر
والمتشوق والخمس والحايف والناذر لا لوجه الله نعم والى كل
سبي قد صلي فيه النبي او الامام ثم صدر الحجة بالثامن على
مساجد مسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وفي
مسجد المدائن ايضا والخاص ثلثة ايام فضا على ولا يصح اقل منها
والسادس ستة اشياء الحج والعمرة والحنى والحج من المسجد
عذرة السكر والامر بما لا يحسن للحق والسابع الكفاية ان
بالجائع او بغيره بالزوال الحنى والقضاء ولم يخل حال المرأة اذا
من سبعة اوجه اما كانت غير معتقة او معتقة ميزانته وطاعته
اذ كرمه او جامعها ليلة او نهارا فلا يلزم الرجل الكفاية وروها
ويطيل اعتكا فيه خاصة والرابع لم يطر احد منها الكفاية والخاص
لزم الرجل الكفاية لنفسه وكفاية زوجته والسابع لم يطر
له واصلح والسابع لم يطر ان احد منهما من جهة الاختلاف
الا في سنة جهة الصوم فان جامع الرجل لمعتك زوجته لمعتك
باذنه فحرامها الزينة اربع كفارات والثامن من القسم الا
العبدان حراما بالشرقة عن كونه يتي والتاسع ان بشرط على
الرجوع ان عرض له عارضا فانه شرط وعرضه ذلك حانه الرجوع على
طوال وان لم بشرط وعرضه ما هكذا لكونه صام بعينه لم يجر
له الخروج حتى يتم وانما شر اربعة اشياء ان لا يجلس في موضع لا
يمشي تحت ظل نخلة ولا يقف فيه الا لعذر ولا يصح في غير المسجد
الذي عتكت فيه الا بمكة فانه يجوز له ان يفعل فيها في اي موضعها
شاه والمحادى عشره اشياء البلاء والقائط وحضبة الجنازة

وعياقه المؤمنين وتشتيع للاخ في الله واقامة الشهادة ومحملها اذا
 تبعنا عليه والذين في النسخ على النسخ انما كانا فاعلم من جهة
 الرضى انما يكون في يد يوان فادله اذا انزل الى العتق الذي خرج منه
 منه وير عليه وان لم ينفذ يوان او ينفذ او من غير يوان استأنف والى
 عتق البع والشر وجميع ما يخرج على الحزم
 الحنفى
 العتق العتق وخصه في الشرح القيد الذي لا يملكه الحرام كاداء حاكم
 مخصوصة غنة على وجه مخصوص في العتق الزبارة في العتق وخصه
 في الشريعة برباكة البيت الحرام كاداء سكر مخصوصة عندك على وجه
 مخصوص وكذا هو ان نفسه اوله فاعلم ان الزبارة في العتق و
 الذي غنة ان ينفذ ونفذ وعتق واداء غنة غنة ان ينفذ كاداء
 او الوصية او العتق فاعلم ان غنة الاسلام وغنة حبان في العتق
 مرة باجماع تسعة شروط والرجل والمرأة فيها تسوية وهي البلوغ و
 كمال العقل والفتى والحرة ووجود الزاد والراحلة وتخلية
 من العوان وان كان المهر الرجوع الى كفاية من المال او العتق
 او الحرية وتنقسم الشروط ثلثة اشياء بعضها يؤثر في الرجوع دون
 العتق والبعض في العتق دون الرجوع والبعض فيهما معا فالاول
 سبعة البلوغ والحرة والفتى ووجود الزاد والراحلة وتخلية
 من العوان والثاني يؤثر في العتق وهو الاسلام والثالث كمال العقل
 لان الخلق والصبي لا يملكها والكل لا يملكه وان وجب عليه
 ان اسقط الرجوع لا ينفذ احد هذه الاوصاف اسقط الاستحقاق
 الا لغيره المسمى كالحري من الواجب ~~الفتى~~ الذي لا يملك
 اية الكافر والصبي الخنثى والعبد لا يذن كراهة ويصير من يبيع
 ومن يبيع منه لم يخل ما يذره ان يبيع كراهة الاسلام بل يذره سواها

او يذره سواها

او يذره سواها ولزمه كراهة كراهة فان لم يذره كراهة لم يذره كراهة
 العتق وان فاته لغيره لغير العتق وكذا في العتق وان فاته لغيره لغير
 كراهة وان لم يذره كراهة كراهة كراهة وان فاته لغيره لغير
 الحنفى كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 واما ما يلزم بالاداء فان كان من استمر ضرورة وجب عليه ان يبيع عتقه
 ان لم يكن ضروري وكان لم يبيع عليه لم يبيع عليه لم يبيع عليه لم يبيع عليه
 يبيع ان لم يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 عن غير يوان كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 عن جهة الاسلام ولزمه ان يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 ان وجب على المهر وان لم يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 فان لم يبيع العتق كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 فاعلم ان يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 اذا قد عتقه والفقير من يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 لازم بالعتق كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 البع كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 رجب عتقه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة

كلها او تركه لم يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 حنة رطل العتق وهو لا يملك الرضى من يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 المسح وانما يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 سقات اهل المدينة وكلم سقاتان ذوات الحية والحية وانما يذره كراهة كراهة
 اشياء وهو الحنفى المسمى والرجوع سقاتان اهل البين وهو يملك والى سقات
 اهل العتق وهو من يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 قالوا لغيره من يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 وجب عتقه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 على او يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 والنية واستراية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 الاربع ما استراية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 حنان مقدم عليه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 ذوات العتق والعتق كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 انما يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 عتبه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 وان صلتى كان ان يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 اذ عتقه كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 في الصلوة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة

ويعتقها

ويعتقها كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 للنية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 على النية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 فانما يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 من كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 ومن يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 وحين حنة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 للبيعة والتقية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 الامام مطلقا كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 بان ان يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 ليس كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 زاد كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 التقية كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 مفرقة وان لم يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 والشرط لا يذره كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 في بيان موصات الكف كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 صيد البر وصيد البحر كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة

فصل

[illegible]

البحر

[illegible]

۲۲

ارادوا الحكم و هذا لك لظروف اسمي ان راني في عشرة شيا قبل الدخول
 في الفعل عند دخول الحكم فان غابته اقول اذا دخلتم بمرحون او من الفخ
 قطيب الغم بعنف الا اذرو و دخولكم من اعلاها و اراج طابق الكدب و
 العقل عند دخولكم و دخولها ما شيا فان لم يكن و قد اقول
 و دخول السج و الدخول فيمن بابي في شيد حافة او الصلوة على النج و
 التمس على علمهم اسم عند الباب الاستقبال **باب** في الكعبة اذا

فصل

[illegible]

24

٩٤
بالطواف في العدة من قبلها فان طاف اربعة اشواط وقطع لغزرا ومنى كرمه
يقع عليه واكثره وان راى في الغيبة ناسا وكفر في اشواط الفجر وقبل ان يصل
الى الركعتين طرعا لزيادة وان ذكر بعد ان يصل الركعتين لم يمس عينه وان نسي بعد
منه لم يمسقه اليه وان رجعا الى العدة ذكر ان ذكره في بعض الطوافات وقطع النسا
استجاب بن ثم عتد ويطوف ويقيم السورة الطواف ان يكن لمعية
ولا يجزئ تاصرا بعد الطواف الى العدة ويجزئ لقائه والوزن يقدم الطواف
والسورة في الوقوف بالموقفين ولا يجوز المستمع الا بعد المرض وحذف الجنب
للزوجة والعرج الرجوع اليهن للحكم او الخوف على النفس او املا او تقديم
النساء جاز في السفر ودون المختار فان قدم عمل على السجدة اعاد ناسيا بعد
وذكر كل طواف ركعتان فان طاف اسبوعين ناسيا في الغيبة قضاهن
ركعتين كل واحد منهما سبع وان كان في الثالثة دوس وقت صلوة الطواف
بعد النواحي منه ونسي صلوة خرج من مكة عاد اليها وصل الى مكة فأن لم يكن
صلح مكانه فاقامته ففزع عليه واغلق لاجل الطواف بالبيت ثم اخص
هران اما اكفدا ساكنا الطهارة او لم يكن طافا لا رطاب به ولبه ران في نفسه طوافا
رجوعا واشتاق الى طهر لم يده يوما او يدين فان لم يوافه وان لم يمسك الطهارة
عنه وصلح هو بنفسه وان مرض خلال الطواف لم يكن الاقامه في مكة الا طوافا
على ما ذكرنا
في بيان التسوية واعلمه وبقائه
لا يوجب ان التقى في ذلك من ترك السجدة لم يلزمه وان ذكر ناسيا وذكر
بكره سوادا ذكر بعد الرجوع منها واكفدا الرجوع اليها سبع وسوادا اكفدا

22

[illegible]

فصل

المرزبان عنه والعمدة به معذرة اليها وهي سيرة استقام الخواص اذا اراد
الخروج اليه وايتان يزعم والغريب باناه والصب على يمينه والركن الكاوي
الحجر واخرج اليه من الباب الخلفي والحجر وقيل الرابح يخرج من مصراع الصفا
يقول على منور من ست وسنوات فالمنور من ست اسبع النيرة واليد والبقا فاف
انتم المردة والسوء على سابع مرات والتمتد ربان فانه من شرا الصدق
على الصفا واطال الرفق عليه ان امكن والنظر الى اليه وسبق اليه
وحد الصفا في الشفا عليه وذكر الاله وفاضل اليه من حسن الامانة على رتبة
والتيكس مرات والتفليل سبع مرات والصدق على انبر الصلوة على
عليه السلام والديا بالموسم والخشعة السور في السكة والسور لاجل الخشعة
الاولى الخاشعة في الخوف بها وراجعا وان يرفع الخشعة ان جازوه غيب
اليد السور في الخشعة السور وادعاء خذ المردة واصعد عليها
والسور فلها خذ اضر بنفوسها ترجع الاعداء وهي ابدا المردة
والزيادة فيه عمدا والفكر في عهده وهو يحصل في عهده واغتيا لا يتبعها
وهي الزيادة فيه ناسبا فان زاد ناسبا في طريق الزيادة وانما سويين
والنقصا منه ناسبا فان لم يذكر رجع فاما وعجزه لرفع السور في قضاء
المعترف واقام الصلوة والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد
ولا يجزى لتقدم على الطواف ولا ياتيه الى المعذرة الطواف والتقدم اذ ان
يقص شئ من شؤرا سيرة ويقص الطواف والاصل في شؤرا شؤرا في شؤرا
او يقص لا يلفظ فاذا قص قصير اصل ما ذكره من الاصل الصلوة في كل مرة

جہاز

وبنابر اكل الجرح و تجلید الشفیه با كرم في غير السور الجرح و اذا دخل المنيح بكرم
 فكله من الجرح اذ لا يدخل الكناس و انما الاورام ثمانية اقسام و ان علم انه
 لا يتبين منه انما علم احرامه و جعل في سورة فان حلق راسه بعد العيانية
 حرم ولا يحره له الا من خرج من مكة قبل قضاء الكناس بها الا سقطا
 في بيان الاحرام بالبحر و حق و لا يخفى في ذلك من الكناس للوعاء الخيل
 اما كسكة الخيل من الاورام و الاورام بالبحر و الوصف كالمعقوف او لم يكن فان
 لم يكن و هو زوال الشعر من يمينه و ما لم يخرج من فمنا سلك العروة لم يكن ذلك
 ان كان قبل ذلك فان لم يكن الخيل و هو زوال الكناس فانما كسكة الخيل لا يتبين ذلك
 و يفرق الاحرام يوم الزيادة فان كان اما او صاحب عذر من العمل و لم يخرجه
 الزوال الخيل الى الحنيفة قبل ان يسقط الظفر و هو كسكة و ان لم يكن اما او صاحب
 عذر فالاقتطاع من يوم بعد الزوال اذا سلك الشفينة و خروجه الاحرام على
 فركت الا ان يحرم ان بالبحر الخيل و ذكر كسكة الشفينة كان قد حرم على المنيح
 بالوعاء الى البحر و ذكر كسكة احرامه فان زوال الشعر في الاحرام و ان في الغلج
 في الاحرام اصلا و كان في خروجه الاحرام اجزا و هو حج فان احرام من اجزا ان
 يطوف بالبيت فان طاف فاسجد الاحرام بالكتبة و خروجه الاحرام من
 داخل مكة و الاضحية و من عند مقام من من المسجد الحرام و اذا دخل
 المسجد الحرام فدخله فافسكه و وقار فان احرام من من موضع الصلاة
 ان كان ماشيا و حين تنقش بره سورة ان كان ركبا و دفع و رخصه معاوية
 اذا فرغ من علم الكاسط من ايام

فضل

۱۲۹

[illegible]

فہرست

فيلطالع الشمس من يوم الخميس اذ ذلك يتعلّق بالوقوف عنفات احكام
تتفرع الى اربع منسوبة بالارواح خمسة اشيا بالانزلي بها والافاضة
الى غير الشمس وقيل بالمسح التليق عند الزوال للشمس والوقوف
بالوقوف على السهل خارا والافاضة منها الى النور عند غروب
الشمس فان افاض منها مائة من الشمس اعلم من ثلثه احوال الارض
البناء اما افاض بعد احوال فان افاض بعد الزمنية نحوها فبعض من عرصام
ثمانية عشر يوما وان افاض بعد احوال من احوال فبعض من احوالها احوال
البناء ولم يكتف فان اكنة لم يقطع بعد الزمنية للبناء فبعض من احوالها احوال
وقد افاض بعد الزمنية وان افاض بعد احوال من احوال فبعض من احوالها احوال
ان يقطع من احوالها وبقيل عند زوال الشمس وصلى الظل والعرض احوالها
ماذان واقاسن وبقيل من احوالها والاصد وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها
بقيل من احوالها وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها
والبناء وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها
اشيا فالجواب لبقيل من احوالها وبقيل من احوالها وبقيل من احوالها
تطلي الشمس للامام والحق بطولها والحق بطولها والحق بطولها
جان ثلثة فقر المضطرو والليل والشا الخرج منه وقيل الخراج الا لغير
وادرج الا بطول الشمس والحق بالخرج والحق بالخرج والحق بالخرج
البناء اذا خرج اليمين عنفات والصدق في السير فافاض الشمس الى
الشمس لحيث فيها ماذان واقاسن وان اكنة لم يقطع بالبناء والبناء

مختصر



عند الكعبة الاحرى الطريق والصعود على قرح ووطؤه بالرجل القوية
وذكر ان على عنده والعون للبراءة وبيان الجبل اولى من سبعة والى الجبل
والثلاثة عليه يتدافعوا وياميهوا والى السهل الصعود على يديه وعلى
عليه السلام
في بيان لزوم اية ثانيا وقوله
المعنى انك بما فاض من الشجر في دار محمد كان ما شاء
من اية ان كان ركبنا واخذ على الطريق الوسط الى الجبل
منزلين من جبلين فانا والمناكب من زمان احد على ايام الخوارج
في ايام التفرقة فاما المناكب في يوم الحفنة الرضا الخرم الحسن ويعلق بها
افعال تركها الفعل زمان احد من ايام البربر والثاني الى الرضا
فالا لاشعة استيا عوده وموسى والمجمع الذر حبله وهو حرة
العبد وان يبر الحرج وان يكون من حبل الحرم دون حبل الحسين و
ان يكون المنطق من حبله صارت طائفة في منزلة واحدة والاشعة
حشنة شيا النظر والحد في الحد والرفع من حبله صارت
على الجود والاسود في هذا الجود وان يكون من الحجرة وعبد حقا
من عتق اربع الى خمسة عشرة ايام والى عنده على حبل الحسين
عند شيخ احمد والخلف ايام عند السدة والى الزكاة من الزكاة
ويؤكل من حبله الجود ويؤكل من حبله الجود والى الجود
من حبله الجود والى الجود والى الجود والى الجود والى الجود
والكفا والاشعة والى الجود والى الجود والى الجود والى الجود
اب الهوى

أو أهدى فيه الحق فالأول فيه ما بين هذا والآخر من هذا الزمان
 حاد لا ينظر في شئ من غير ما بينه وبين الثاني فقام كل طرف من الطرفين
 ابتداءً ودفعاً ما بين ذلك وأقام في ذلك ما بينه وبين غيره من غير أن يفتقد
 محله الثالث هو من صوم غرة الأيام الخمسة إذا صم إلى العاديين بعد
 فاته اليوم مثل التوبة صام يوماً بعد القضاء أيام العشرين فإن فاته يوم من
 التوبة واليوم قبله يوم من غرة صام بعد القضاء أيام العشرين وإن صام من
 يومه ما قبله فافان صام يوم غرة غير الأيام الخمسة فافان بعد القضاء أيام
 ما فاته من يوم غرة الأيام صام بعد الأيام التي من قبلها فإن لم يصب في ذلك
 إلى اليوم أو من قبله فافان إلى ما قبله ويحب أن يصوم يوم الاثنين من
 ما فاته من يوم غرة أو على ما بينه وبين غرة القضاء أيام دون السبوت والجمعة
 ذكره على أنه من أيام ما بين هذا والآخر وما بينه وبين غيره من غير أن يفتقد
 محله الثاني من التوبة واليوم قبله يوم من غرة صام بعد القضاء أيام العشرين
 وإن صام من يومه ما قبله فافان صام يوم غرة غير الأيام الخمسة فافان بعد
 القضاء أيام ما فاته من يوم غرة الأيام صام بعد الأيام التي من قبلها
 فإن لم يصب في ذلك إلى اليوم أو من قبله فافان إلى ما قبله ويحب أن يصوم
 يوم الاثنين من ما فاته من يوم غرة أو على ما بينه وبين غرة القضاء أيام
 دون السبوت والجمعة ذكره على أنه من أيام ما بين هذا والآخر وما بينه
 وبين غيره من غير أن يفتقد محله الثالث هو من صوم غرة الأيام الخمسة

[illegible]

والجتماع على السن فخرج من بلاد ارض الفلج فخرج سبيبا واخضع لزاما على قري
والمرجوعا وان سرق الخدم من مرقع حصان ارجله والاسلاف اقل وان قيل
ملاك قبل البلع الفلج والصدق على النبي ان وجد وان لم يوجد فثقل بالدم
وفرضت به صفة ستاد او كتب كتاب ووضع عليه ليعين تجربه من صدقات
اسمك بدم وان اكل الخدم وان اكل الخمر فزاد وان اكل اربا ربوا ايام
يوم الخمر وايا التشبه ويجوز فتح هذا المتعطل طول الخمر والرجوع الى الحكم المحكي
من الابواب فاما بعد ما ربط به ما بين الحنف الى الكثرة وقام من جانب غيره وطفن
في لينة وقول الخريف ان اسكنه فان لم يحسن جعله عليه من هذا الزمان وان لم يفعل
كفاه المصنوع وسبق ان يقرأ وحده على موضع وانما المسلماني فيقول اللهم
شكركم فم اربوا الى الذكر اللهم فقبل ترا واقرأ هذا الحمد الواجب على
المتعطل بالابواب سبيبا والاسقبال الى الفاتحة شرط للاداء واستتمت تلك الفاتحة
واقرأ ما سبق الى الفاتحة والحمد لله رب العالمين في كل حال التي وجب على كل مسلم
والخمر والادوية وان اراد دفع البقرة على بيرة ورجليه واطلق فبيرة وان
اراد دفع النعم فعمل بيرة وفرو رجليه واطلق الامم وامنك على صورة
شهوة وولد اعطاه الى الابد وان افتر الخدم عن صاحبه وكثره على
اجزا بالبرية واما الخامس فانه حين ان يكمل من امره من ماله وماله من الامور
فقد يعطى الناحية والمعتزلة ولا يعطى الاخرى من سبيبا ويعطى الاجرة من
خاصة ماله وصدق بجلوه او شيئا ان اراد كونه ان يقرى اللهم فبيرة
يا مريد وهذا الزمان حكمه صدر التمتع الى شيء واحد وهو الزمان

الرجوع من مكانا بحجة غرضها وحيث ان يطوف طواف الوداع فويل
فيه الجوار الكن الباني ان اعلمه وتعلم المتجارة في الشطرا سبع ويدعو بها
اراد يستلم الجرد ويدع البت ويدعو المرسوم وياق فزعم وبشر فيها
وتدعى مع المسجد باب الخياطين ويدعو بالنافذ ويجزى جودا على باب الكايد
ويدعى مستقبل القبلة ويقول اللهم اني اتعبد على الاثار التي ذكرها الرجوع
معهم الحسين بطولهم الشجر من نصيب القوم والعصا وما اذا اراد الرجوع
الى اهل اشر بتر يدبره قرا ومصدق به

في بيات

منا منسك النساء المارة ذات فروجي فذات الزرع ثلثة افراما لثرتها
حج الاسلام واما وجبت عليها بالزهر او اذات الطوق فالا اول
يلزم زوجها بان ياذن لها فان اذن لها طهرها اخلاصا بل وجب فان اذنها
زهرها او اذها حراما لكن لها ان يذو ذنوب في حكم ذنوب وان اذها
اخذت فودعت والشافعي ان نذرت قبل الزرع او بعده ياذن فذنت
حكم حج الاسلام وان نذرت بغير اذنه لم يستغفر ذنوبها والثالث الكوفي
لها ذلك الا بغير الزرع والعدة اذا كانت لزهرها عليها رجعة
في حكم ذات الزرع حج المفروض والمنقطع به من غير اثر اض عليها
اذا حراما كحرام الرجل وكما يفي بهما احكامها دون صلوة فان كثر
ظانها بانه لا يصح وتجاوزت اليخات فان اكلتها الزرع اليها
رجعت واحرت فيها فان اكلتها احرت منها فان كانت طهر
طانت وصوت وقربت واحلت فاذا كان يوم الزهرة احرت

منها فان كانت طارفاً وسقطت سقطت فاذ كان المالك يملك
 ارضاً يملكها فوقف فمناكسها على ما ذكرنا فان كان فاضلاً خلال الطواف وقطعت
 اربعة اشواط او اكثر وقطع ومن عليه فوجب من المكي ركعت وقطعت
 ثم احرست بالجد التزوية وقطعت من غير عرقا فاذ اجتمع المكي لقصا
 المناكس بها فقف فمناكسها على ما ذكرنا فافت الطواف وصلى ركعتيه وان كانت
 قبل ان تطوف اربعة اشواط سقطت عقبها وانزلتها الا انما على ارضها
 الخرج الى من عرفات والكثرة وقد مررت بها فاذ كانت منى
 قطعت العروة بسببها وان دخلت مكة فافضلها على ما شئت من مخيض قبل ان
 تطوف اربعة اشواط فان لم تحض وانما العروة احرست من التزوية بالجد وقطعت
 الحصى فافضلها فاقدم الطوائف طواف بالجد وطواف الشا والاشقان فقف
 خلا طواف النساء وقطعت اربعة اشواط لم يجر بها الرجوع عن تطوف فاذ
 ارادت الدعاء فافضلها وقطعت من ادنى باب المكي فان عزم الطواف طوف
 بها وحملت الاركان فان لم تكن اشدت اشدت وان لم تكن الطواف بجلا طوافها
 ولها وان اتفق الارحام احرمت عنها ولها وجبت لها ما لا يجزئ عنها
 سقط عنها ما لم يرم الرجل رجمه شيئا كقول الركب في دفع الصلابة والتكبية
 والحقن ودخول البيت ويجزئ لها ما يرمى على الرجل من ثياب الجمل والظليل
 بالكلية ويجزئ الله دخول المسجد وقضاء المناكس كلها الا داخل القبلة
 في بيان احكام المحصر والمسدود والاصحاب والارض
 فاذ امرت الحاج بعد احرمت بالوقوف على النحر الى مكة فافضلها ما ساق الهدي

اول سق فان ساق بعنه الى المحل وقيل قبل المحل الى ان يعلق العبد على الحبل
يخل الى حاضيق من هذه اول حلق فان حلق لم يرد العفو فان ادرك العفو
او ادرك ما يقع في جوارحه كان له كرامة وان كان قد صار حقيقا في
القضاء من قبل رضا وان لم يتطوع كان العفو انطوعا واذا وقع وظل في
مثل ما مر منه وان لم يخطأ احد اطاع العبد حبله الى المحل من يد الخواص كان
حاجا والمردود بقدا لكيفية ان كان محترما ومنه ان احد وعيله على علم
عليه الا انشا حتى يجبر منه فبالان كان في حقيقته وظروف طوعا او
يستحب منه بطرف هذه ان كان في طوعا او يجبر او يعترف في الشدة والرخاء وطرف
طوعا والرضا ان كان محترما وان لم يخطأ احد بعينه من عدم اعلم وان
وقتا يتبع فيه من احد بعد ذلك الصفة العود والرضا ان كان في طوعا او
يخطأ ان لم يكن لطيف سوادا وقد شرط عليه من غير اذا حلقا عليه
القضاء ان كان مودعا وبها تخيار ان كان منطوعا وفي سق بالان اذا شرط
ولان والرضا ان لم يكن العفو من ذلك بعد فان ادرك احد حلقا في عقد
جج واستجاب في قضائها في الخناسك وان لم يكن العفو وكان في طوعا
سواء لم ينفذ راده لعود او غير طوعا في المحل ان صد عن العفو في عقد
في بيان حج الكاتب والعبد
المعترف والصبي المكنون منوط او منطوق فان شرط في بيع العبد في
ذلك او انطوق ان صد عن العفو في الكاتبة وكانت الامه بينها مهاباة فهو من
في ايدى يرد ان سواه او يرد ان كان قد صار من غير ما مر في عن الاذن

صحیح چنان تفسیر الکفره کان فرضه الصمد دون الذی فان یستحق قبل الوتف
 بالمتواضع فی الکلام وان رجع عن الاذن ولم یعلم ارجاعه وقد یقبل الاحرام
 لیکون رجوعه باخراجه وارجع وایمقل یقبل بالاحرام اذا لم یکن له رجع وارجع لم
 یتوقفا احرامه وکان لیتدبره من ذکره وحکم امره وکان له الصبیح ارجع ورجع
 وقد عفا الاحرام امره والاجتناب واجب علی الحرم الاجتناب عنه وایمقل
 بعضا التمسک فان قبل الوتف بالمتوقفا اذ احدهما ارجع من
 حج الکلام وان لم یبلغ الحزم عنها وعلیه حج الکلام ان لم یبلغ تسلیمها
 او وجدا لاستقامه بعد ذکره ان لم یقبل الاحرام ارجع عنه ولیه فحتمه
 المحرم طواف بیکر ان اکتد وعنه ان اکتد كذلك حکم بقیه التمسک
 فی بیان العرق الوتره فان من شرط الحاج وعمره تسلط
 فانه یطهر زمان اصابته علی اوتارته یمنه فانه یطهره علی التمسک
 الی الحج والفاضة عن عمره التوان والافراد فان تمتع بهما لم یجزم احرامه
 اشهر الحج وانی یطهره قالوا لا یجزم ان یجعلها مسنونه اذا توافر ذلك
 وان لم یزل تمتع جاز والتانی لا یصح واذما لم یجزم التوان أو الافراد
 شتاء ارجع بعد انقضاء الایام التشریق وان ساء اخر الاستسقاء للحرم
 فاذا اراد حاجا حج التمسک وارجع منها وشرط علیها کبرائی الحج ورجع
 العتق للرجوع فانما دخل الحکم فی التشریق طواف الزیاده
 سبعین انصفه المودة واصلح والحق افضل وطاف طواف
 التنا فان کان الحج واجبا او منیة کان العود كذلك وغیر التمسک بالحج

ضمان واجبه بالذبح ومنه يوجب اليها قالوا في كل يومها الايمان بها
في كل شهره وروي في كل عشرة ايام وافضل وقتها شهر رجب
الاجبة على الحج في الفضل ويلزم خوف الناس في كل عرفة الا في المتبعين
في سائر ايام النبي صلى الله عليه واله واذا اراد الرجل
الحج وكان على طريق العراق فالأول ان يبدل نية الحج صلى الله عليه
الله وان اصره بل ياتي رجع الى طريق المدينة وزيارة فاذا وافى
المعبر دخله على كل حال وصلى فيه ركعتين فان جازته ناسيا صح
وصلى فيه ركعتين اضطره وصلى ايضا في مسجد الغدير ركعتين اذا
بعدوا علم ان المدينة حرمها بشركة وجعله ما بين لا ينها من ظلالها الى
وعلا ولا يوجب صوم ما بين الحرمين ولا يفرض فيها ولا يحل جلاها فيجب
الفصل لفضل المدينة والفضل للمدينة والفضل للمدينة والفضل للمدينة
الاسطوانة المقدسة والزيادة على ما هو روي فاذا فرغ من الصلاة رجع
وعين برأية وقام عنده جليله تعالى شيئا عليه وصلى ركعتين
بين العترة المباركة ومنه ومنه من راي في الجنة ثم الى مقام النبي
وصلى فيه ما لم يذهب الى مقام جبريل عليه السلام ودعا يدركه ثم
روي ان حاتم الردعت به مستقبل القبل ليلته ثم زارت سيدة
النساء عليها السلام وروي ان قبرها في بيتها وروي عن ابن القرف
المعبر وروي عن ابن القرف والفضل للمدينة والفضل للمدينة والفضل للمدينة
المجاورة في المدينة مستحبة واكثر الصلوات في المسجد وان عرض له

فلم يزد

مقام شته ايام بها حاشاها واعتكف عند الاسطوانة وصلى عند
النبي صلى الله عليه واله فعد عندها ويصلي في كل يومها وصلى عند
النبي صلى الله عليه واله في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
وصلى عند النبي صلى الله عليه واله في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
بما لا بد منه ولا ينام بعد صلاة العشاء ولا ينام بعد صلاة العشاء
الا في مكة ولا ينام بعد صلاة العشاء ولا ينام بعد صلاة العشاء
وفي مكة ينام ويصلي ركعتين في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
مستحبة ايام اربع ويتطوع بها استطاع من الصلوات واذا فرغ من
الصلاة الى موضع راس النبي صلى الله عليه واله وصلى عليه ودعا الى النبي
فعل من جملتها وروي في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
ركعتين قربا من الاسطوانة التي على الاسطوانة المحفلة مستقبل
النبي صلى الله عليه واله والروى عن ربه
الحجاء الذين يقرأون في الاسطوانة وهو من على الكعبة واذا قام
على سبيل من الاسطوانة في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
مستحبة ايام اربع ويتطوع بها استطاع من الصلوات واذا فرغ من
الصلاة الى موضع راس النبي صلى الله عليه واله وصلى عليه ودعا الى النبي
فعل من جملتها وروي في كل يومها وصلى عند النبي صلى الله عليه واله
ركعتين قربا من الاسطوانة التي على الاسطوانة المحفلة مستقبل
النبي صلى الله عليه واله والروى عن ربه

سنة الحج

في حضور الامام وغيره من المؤمنين وهذا ان يجمع امره في ليلة الجمعة
وهي وعلى سبيل من غلبه او ماله اذا حصل غرضه من حضوره
فعدته على غرضه فليس وجوبه وان احتاج اليه ولا يحل له
في ايام الامام ولا في غيره
الكفارات من جوفته له وبين القتال الكفارات من جوفته
يجوز قتله على نية دمه اليهود والنصارى واليهود واليهود
الحرمية والنصارى واليهود واليهود واليهود واليهود واليهود
بالحجرات وجميعها غايته غرضه في الاشياء المتناهية في القتال
مع اهل الاسلام وما يكون في حكم الكفارة من سبب القتال
معية وانما في الكفارة المتناهية واليهود والنصارى واليهود
اقبل الحرب على احوال المسلمين او كسب اليهم باجتهاد اهل الاسلام
او باجتهاد غيرهم او اذ كان من دينه او بدلا على جوفته
او قطع طريق عليه واظهاره في الاسلام من غير قتال
واذ حال الخائف في بلادهم ومنه في الكفارة من جوفته
السبب واليهود والنصارى واليهود والنصارى واليهود والنصارى
جاءت في الكفارة فان خالفوا شيئا في ذلك فخرجوا من الدين واليهود
الا في الكفارة على دينه وهو من جوفته من الكفارة ولا يعقل
منهم من الاسلام فان لم يقبلوا فله ان يجمع عليهم الا بعد ان يسلموا
او يقبلوا من غيرهم واليهود والنصارى واليهود والنصارى واليهود
اولئك من الجوفته واليهود والنصارى واليهود والنصارى واليهود
بالقتال الا بعد ان يسلموا من اظهر الشهادتين والا في الكفارة

اللعنة

اللعنة على من عدل وانزاد الشوكا فان ابراهيم او غيره من
قتاله ووجب على من عدل ان لا يقاتلهم الا في الجوفته
او في الجوفته من جوفته من جوفته من جوفته من جوفته
بذلك لا في الجوفته من جوفته من جوفته من جوفته من جوفته
اذا اراد من الامام في الدنيا مصلية ولا مصلية الامام فله ان يقاتل
اذا اراد مصلية الامام في الدنيا مصلية الامام فله ان يقاتل
بالحق السبب في بلادهم فان كسبوا فله ان يقاتلهم في الجوفته
واذا اخرج القتال من بلادهم او اطفال او مسلمة او كسبوا
له منهم اذا قصد الكفارة فان اصابه الاطفال او المسلمة او كسبوا
الكفارة في قتل المسلم ويجوز قبضته بالليل في جوفته من جوفته
واذا اخرجها من جوفته من جوفته من جوفته من جوفته من جوفته
اليه ويجوز قبضته بالليل في جوفته من جوفته من جوفته من جوفته
كان المسلم ينفذ في كسبه او اخرج اليه ولا يجوز قبضته
ما يتقاتل المسلمين فله ان يقاتلهم في الجوفته من جوفته من جوفته
قتاله وجوز قبضته في كسبه ولا يجوز قبضته في كسبه
استظهره في الاسلام واما في الجوفته من جوفته من جوفته من جوفته
لما فهم ما روي عن اهل البيت كان يقاتلهم في الجوفته من جوفته
واحد من المسلمين في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
فله ان يقاتلهم في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
الامام في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
الا في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
يجوز لغير الامام اخذهم وان كان متعاضدا لالامام فله ان يقاتلهم

لما ولغوه ولا لغيره ولا لغيره فبقيت المعروفة من الوجوه التي
عن المنكر يتبع المنكر فان كان المنكر محظورا كان الشيء غير
وان كان مكروها كان الشيء عنه مندوبا وجب ان يرد اليه
والقلب يقدم بالثبات ويعطيه ويجوز به وبما يقوم
في ذلك مقام القواعد لا لعارض وترك التعظيم له ولا لادعوه
المجبر عنه فان خرج والابخر فان لم يخرج روعة وضربه او كنه
فان لم يخرج ومثله عليه ارتفع الى ان ادب ان ادب الى ان تلث
ان كان ما دون ذلك فان لم يقد على شيء من ذلك او خاف
مفده فيه اقضه على القلب وبما يعرض ما يصير به فيبين ذلك
اذا ويا الى مفده واذا كره احد على ترك المعروفة او ترك المنكر
فان لم يكن قبل نفس محرمه اذ قطع عضوها لم **كذلك القضاء** **والام**
فان في بيان سعة النكاح **واو القضا** مباشرة القضا حجة
اضرب من عين وفرض على الكفاية ومحبب مكره ومحظور فالاول
لو احدث وهو ثقة من اهل العلم اذ لم يجد الامام سواء والثاني
لمن يضطلع به ويعنه الانام فيه ويجد غيره والثالث لمن لا
يكون له كفاية في المعيشة الرابع ويكون من اهلها وتكون له كفاية
ولا يكون مشهورا بالفضل وان كان اهلا له انما من تصنيفين

لما ولغوه ولا لغيره ولا لغيره فبقيت المعروفة من الوجوه التي
عن المنكر يتبع المنكر فان كان المنكر محظورا كان الشيء غير
وان كان مكروها كان الشيء عنه مندوبا وجب ان يرد اليه
والقلب يقدم بالثبات ويعطيه ويجوز به وبما يقوم
في ذلك مقام القواعد لا لعارض وترك التعظيم له ولا لادعوه
المجبر عنه فان خرج والابخر فان لم يخرج روعة وضربه او كنه
فان لم يخرج ومثله عليه ارتفع الى ان ادب ان ادب الى ان تلث
ان كان ما دون ذلك فان لم يقد على شيء من ذلك او خاف
مفده فيه اقضه على القلب وبما يعرض ما يصير به فيبين ذلك
اذا ويا الى مفده واذا كره احد على ترك المعروفة او ترك المنكر
فان لم يكن قبل نفس محرمه اذ قطع عضوها لم **كذلك القضاء** **والام**
فان في بيان سعة النكاح **واو القضا** مباشرة القضا حجة
اضرب من عين وفرض على الكفاية ومحبب مكره ومحظور فالاول
لو احدث وهو ثقة من اهل العلم اذ لم يجد الامام سواء والثاني
لمن يضطلع به ويعنه الانام فيه ويجد غيره والثالث لمن لا
يكون له كفاية في المعيشة الرابع ويكون من اهلها وتكون له كفاية
ولا يكون مشهورا بالفضل وان كان اهلا له انما من تصنيفين

العالم به اذا كان غير ثقة والجاهل ان كان ثقة ولا يعتقد الا
بثلاثة شروط العلم والعدالة والكمال فالعلم يتم بالتوفيق على
الكتاب والاطلاع على السنة والتوسط في الاختلاف والوقوف
على الاجماع والسنة الثابت والعدالة تحصل بربعة اشياء
الورع والامانة والوثوق والتقوى والكمال اثبت بثلاثة اشياء
بالتمام في خلقه وفي حكمه والاضطلاع بالامر والاختلاف المحيطة
ولا يجوز القيام به بذلك بحصة من ليس له ذلك لا مكرها اذا
نوى القيام به من حصة من اليه ذلك وكان اهلا له حكم بالحق
فان عرض حكومة المؤمنين وفي حال نقاض يد الامام فهي في
نقضه شيعتهم فاذا انقلبت القضاء من له ذلك اجتهد في فائدة
الحق وعلى بكاء الله تعالى وسنت نبيله عليه السلام والاجماع لا يجرى
فان اشته عليه توقف حتى يتضح له فان حكم بخلاف الحق جهوا
او خطا ثم بان له رجوع ونقض ما حكم به فاذا اراد للقضاء استأ
جلا باردا واسعا يصل اليه من له اليه حاجة ووسط الملة
افضل من الطرف وامر ان يفرش له فرش يجلس عليه بهيمة وبيته
وتوضا وليس ثيابا به وانطفاها وفرغ نفسه للقضاء عن كل
يشغله او يلقته عنه من الغضب والجوع والعطش والخوف والحر والبرد

فان لم يكن من ذلك وبهر على سمع وقار ودخل مجلسه كوكبي كعنين
ان كان في المسجد رسم على كل من سجد اية وحسن سيرة القيد ويخفى ان يجاز
ثمة تفرقة يوم على راسه لترتيب المحرم اولا فالاولا كما تباعد لا فيقها عالمها
عقفا عن الطمع ويكسر بين يديه كيت يخرج الى النظر وقت ما عارفا بغير
بين ان اس اموالهم وخير الشهود والبشر في بهم الحقوق وشيت بهم الحق الطاهر
والاستجالات ونحو العلم والبر ورمي بها في الحج اية ويتهوه على جهل الصواب
ثم يحدو بان الحكم من الحكم الذي كان قبله ويظهر في اكل الجرمين مع خرمهم فان
جواجن تركهم وان جوايبا طرزا الى الحق ويظهر في حقوق وحال الشهود الذين
حكم بينهم وهم في امر الادعاء ويقر الثقات ويتولى التصفية في غير الفاسد
يرتب من الضوال ويخرج الامر العادة فان ظهر من احد الخصمين له وادعت بغيره
نهان فان عارضه به واغلظ في النهي فان عاد بجري المصلحة في الدنيا وديب و
العفو ومواليا في منيع حكم الحكم الاول الا ان يستعدي الحكم عليه فادع
وكان حكم بالحق امضاء وان حكم بالباطل فانه ان شئت عيسى للمدعي او
المدعي عليه والبينة توقف لما ان يتضح له وان شهد له ما شهد ان لم يخلها
من ثمة او جاعلها بالعدالة او الضيق او شبهة عليه فالاول حكم من غير
توقف والى في لا يحكم اصلاحا لث توقف حتى يعرف حالها فان حكم على طر الام
ثم بان رفسه ما نفس الحكم ولم يخل البينة من وجهين فان كان لها اسداد وضبط

حرم وجوده بحصول الحجج الى القزوة والوعظ والبحث لا بد منه وان
 تكن بضاه الصفه فترى ان كل واحد على حدة عن الكيفية والوقت
 والكان وغير ذلك من الوجوه فان اتفقت الشهادات بحثت عن القدره
 وعظمهم فان شتتوا قد عدلوا حكم وان جرحوا رجعوا بالوعظ او
 اختلفت الشهادات اسقطها واختار للمثاله رجلين موسومين
 والبرائة من الشكنا والحواء والميل والكيد والجناح ووضاها بالكتاب
 ذلك عن المدعي والمدعى اليه والشهود اقل ما يجزى في ذلك ان يكتب
 ذكر المدعي والمدعى عليه والشهود مقدار الحق ليسا لصاحب المصلحة
 اهل سجدها وسوقها وجوان وكانها وبنوها سرفي رضىين ويصح
 كلا واحدة منهما الى واحد حيث لا يطلع عليه الاخر ولا يقبل النقد
 والمجرح الا من اثنين ويعتبر فيه لفظ الشكنا ده ويقبل التعديل نحو
 مقصر والمجرح لا يقبل الا مقصرا وليس المالحكم ولم يجز ان رجعا معا
 بالتعديل والمجرح اودع احدهما بالتعديل والاخر بالمجرح قال رجعا
 بالتعديل مضى الحكم وان رجعا بالمجرح ترفعه وان اختلفا فمضى
 كل واحد وحده الاخر امرهم بالسؤال والبحث فان رجعوا جزم بنية
 المجرح والتعديل حكم عليه وان رجعوا بتمام البينتين اخذ بقول بنية
 المجرح ولا يرتب الحكم شهود الا بسمع من غيرهم وان شهدا سمع منها

من

من غير فاما اذا اذ احضر جماعة دفعة اقرع بينهم فخرجت فترته
 ابتداءه في الحكم وان علم من جأه ولا بد له وان اشتبه كتابا في
 في دافع وخطبها وحفظها تحت ما يحل عليه واخرج واحدة فترته
 فخرجت فترته ابتداءه واذا حضر خصمان للمدعي لم يحل لها
 من اربعة اوجه اما عرف المدعي او ادعى كلاهما انه مدعى
 للدعوى او الادعى كل واحد منهما على الاخر دفعة او يد احدهما با
 للدعوى او ادعى الاخر انه احضره ليدعى عليه فالاول الجمع ودعواه
 ويحكم على مقتضى الشرح بينهما والثاني ان كان لاحدهما ان يحكم عليها
 وان لم يكن اقرع بينهما والثالث يسمع من يكون على غير الخصم الرابع
 يسمع من يده بالدعوى اذا لم يكن للاخر بنية على ادعاه ولم يحل
 المدعى عليه فترته اوجه اما يكون الاخرين او سكوت عن المجزئتين
 او اجاب فالاول توصل الحكم الى افضاه معرفة فاعنده وحكم
 على ما اشاءتة من الاقرار والاكذار والثاني يجزى حتى يقر ويكفر الا
 او يعفوا للخصم والثالث لم يحل من ثلثة اوجه اما اقر بما ادعى او بغيره او بغيره
 فان اقر بما ادعاه وكان عيناً فاقية في يده انزعما وان كان حقا في
 فترته امره بالايفاء فان ادعى الاعسار من غيره فهايت القبل فترته
 الا ان يقيم خصمه بنية على يداه وان ادعى ذلك باطله لم يقبل

منه الابنية من اهل الخبرة الباطنة فاذا ثبت اعناده على بيته
 ان لم يكن فاحرقه بكتبها وامره بالتعليل وان كان فاحرقه دفعة
 اليه ليستعمله فافضل عز قوته وقوت عينه بالمعروف واخذ بحقيقه
 وان اقر بغيره ولم يكن ما لا يقبل منه وان كان لا اركان من اركان
 بيانه فان بين وكان موافقا لدعواه فالحكم فيه ما ذكرناه وان كان
 مخالفا له او اقر بغيره مخالفا له لم يجز جنى ما للدعاء والادعى المدعى
 ان ذلك ايضا يلزم له الزم الخروج مما اقر به والدعوى بخلافها
 وان اقر بغيره اقل مما ادعاه فترته ما اقر به وحكم الباقي بخلافه وان لم
 يصدقه المدعى فيها فترته كان دعواه بخلافها الزم الجواب فان فترته
 فحكمه ما ذكرناه وان انكر قبل المدعى لك بنية فان انهم وكما كانت خاصة
 اقاموا وان لم يكن خاصة قبل له احضرها واثامها ونظر في امرها
 فاذا احضرها سمع شهادتها فان اتفقت ووافقت دعواه امضا
 وان خالفتها اسقطها وان ادعى عيبه بينه اخذ منه كليل حتى
 يحضر البينة ما لم ترد المدة على ثلثة ايام فان زادت لم يزل كليل
 فان احضرها قبل القضاء المدة فذلك فان لم يحضرها برئت دمة
 الكليل وان قال ليس بي بنية قبل له فارتد فان سكن فاقامها وان
 قال تاخذ لي بحقي قال المدعى عليه فاعلم فان نعم قال المدعى فترته

بينه

بينه فان قال لا اقامها وان قال نعم وعظم وعرق عاقبة البين الكاذبة
 فان اقر قد ان وان اقر حلف فاذا حلف اسقط دعواه وان رد البين كان له
 ذلك فان اختلف شهادته او ادعى وان كل بطل حقه واذا حلف فترته او ادعى
 بكل بطل حقه واذا حلف للمدعى عليه ولطرف في البين انه اذا حلف لم يكن له مرجع
 عديمه ذلك بوجه الزم الشريط وان لم يشرط وادعى بغير ذلك عليه واثامه
 قبل من ذلك واذا شئت المال على غير وجه وطالب به فاعده التمس من الخصم
 حسب الحكم حتى يراء البين من حقه واذا اقر المدعى عليه بالمال وكان المقر بالمال
 على اقرار آخر فترته غير الزم حكم اقراره وان كان في عاقل ولا يلغ لم يسمع اقراره وان
 كان عبدا وصده فترته وكان يحق في النفس اقتضاه الا ان يقتضى سيرة فان
 يلغ المعنادة فترته كان سيرة بخلاف البين البقاء وسليم العبد وان كان مالا فالدنة
 وكان ما دونها في الاستدلال الزم لراه وان كان ما دونها في التجارة وظن الدين
 كونه ما دونها في الدين يستعني به فان لم يكن ما دونها كان في دمة فادحق بكون
 به وان كان محجرا عليه كان على ثلثة اوجه اما اقر بما يجب له القصاص او بما يوجب
 عيدا او بالايكوان محجرا عليه فالاول يقتضى منه ان لا يسمع اقراره والثاني
 يسمع اقراره به فاذا ثبت الحق باقراره من يسمع اقراره وطلب الحق من الحاكم
 اثبات اقراره فان كان الحاكم عرف المقر بنية الا ان يمس به غيره وبنيته
 وكفره على ثلثة وان لم يعرف توقف عن الا ان ياتي بيته عا ولا فان التمس

بعد ظهور الحال محضاً مجزئاً وكان مع المدعي كتاب حقه واشتد
فاميه بالبيته اعلم في اول الكتاب وكتب تحت كاشحاده شهد
في مجلس حكى قضائي او كتب له محضاً وهو يشهد الحق وان ثبت الحق
بالبيته من شهادت رجلين او رجل وامرأتين او شاهد وعين و
ذكر ذلك في المحضر ان التمس فادان فيه ولكم به فوجب له لا يجوز
للمحك ان يقبل كتاب حكم اخر يحكم به بالبيته فان شهد البيته
على التفصيل حكم به ولم يحل ان ادعي المدعي على شاربعين عن
نفسه او على غائب وقتها وحاضر لا يعبر عنه في مثل المولى
عليه فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني يحكم له بشرطين اقامته في
عادته وعين فاذا حلف لم يحل ما يكون المدعي به عينا فامية او
دينياً في ذمته فالاول باخذها الحاكم ويملكه من المدعي والثاني
ان كان المدعي عليه مال من جنس حقه فحقه منه وان كان
من غير جنسه باع عليه وقضى الحق من جنسه ان التمس صاحبه لا
ان يكون التمس على سبب فانه يجوز الورثة ان يقضوا الحق
من وجه اخر دون من ماباع عليه وان لم يكن له مال اصل له
حقه في الدنيا ان يكتب القابل للمولى عليه بعد ذلك ما لا
سال من له الحق على القابل لم يكن له محضت الحاكم ما لم يعد بشو

ان

١٢٨
ان يكتب له كتاباً الى حاكم اخر يحكم له به اجابه اليها والمسافة
القرية والبيدة في ذلك سواء فاذا ثبت عند الحاكم الاخر حضر
المحكوم عليه وعرفه ولم يحل من بيته اوجه انا اقر به او انكر
واذني قضاء او ادعي له بيته او جرحا للشهود او التمس اليقين او
ادعي انه غير المكتوب عليه فالاول يلزمه حكم اقراره والثاني يبرئه
بالحكم عليه والثالث لا يقبل منه الا بيته والرابع بوجوب ثبته
انام فان ادعي بها والالزام الحق والخاس لا يلزم له لانه قد ثبت
مرة والثاني لم يحل ما لم يسمه او سماء فالاول لا يقبل منه و
الثاني لم يحل ايا يوجد من سماء ولا يوجد او يكون قد مات فان
كان حياً وكان المحكوم له بيته بان الحاضر هو المحكوم له له
بيته بان الحاضر هو المحكوم عليه لم يسمع من المدعي عليه لاعتلال
وان لم تكن له بيته والحضر الحاكم عرفه فان اقرت به عليه
الحق وان انكر لم المكتوب له القرينة بينهما فان فرح حكم به
وان عجز التمس من الحاكم المكتوب عليه بربطه فان يدين حكم به
وان لم يبين توفيقه وان لم يوجد الزم المحكوم به عليه
وان مات وامكن ان يكون المغاملة بينهما فالاشكال على ما لا
يمكن الحكم على الحق فان التمس من الحاكم الثاني كتاباً الى حاكم اخر

كان له فصل الشهادته دون الحكم والمسافة معتبرة في ذلك قد رمايو
فيه قول الشهادته على المهادة وهو صير يوم للذهاب الى محليها فاذا
قضى الحق من له رد الكتاب ان كان الحق ديناً ولم يلزمه ان كان
عينا **فصل في بيان صلح القاتل كين للمحك** المحاكم على
ثلاثة اوجه اما يلزم ان مسلمين او كافرين او يكون احدهما مسلماً
والاخر كافراً فالاول الثاني يلزم التسوية بين الخصمين الثالث
يرفع السلم عليه ولا يجوز للحاكم عمومية اشيائه ان يصح باخذها
في غير موضعة وتلقين احد الخصمين ما يضر بالآخر والاغارة على
احدهما بترك ما قصد له من لافراد او اليقين او غير ذلك الا
فيما يتعلق بحقوق الله تعالى فانه يجوز له ان ينتهه على ما يقط
الحق ويقتضيه الشاهد بالمداخلة في شهادته وتدريبه اذ تقع
وممكن احدهما من الحقيقة افراد احدهما بالخطاب خيانة وتولية
خسة اشيء التسوية بينهما في الجلس والنظر والخطاب مع تناوبهما
في الدين وتكرار من تكون له حجة من الوداه والتوكيد على من يقضي
لاقارة حجة وتقرير الشهود اذ لم يكن لها سداد وضبط والتوقف
الحكم اذا اشتبه عليه حكم القادته او الشهود واذا جلي الخصمان
بين يديه ولتكت قال ليحكم المدعي منك فاذا فصل بين الخصمين يحل

عنها

١٣٠
عنها الى غيرها فاذا كان بجماسته ودعي حقوق من جنس واحد على
واحد وكتوبا بجمعهم وكل واحد اذ ادعي عليه لهم وتوحيه اليقين
جاء الاقتصار على واحدة للكل للاختلاف لكل واحد واحدة ولا
يجوز منع الدعوى غير مبررة الا في الوجبة وانما عجز الدعوى في
الدين بثلاثة اشيء على التي وبسته اشيء على التي فالثلاثة قد
النال للخصم النوع وربما احتاج الى وصف باع اذا اختلف النوع
مثل المدعي مائة درهم فلا بد ان يبين الصحيح والعلة وتفاوت ثمنه
بيان ذلك واما التسوية فالثلاثة التي ذكرنا وبيان موته واثبات
ركته على اليقين في يد المدعي عليه ويجوز في العين عينا المصفا
اذا امكن ضبطها او بالقيمة اذا لم يمكن وان كان عينا ثلثة لم يحل
من ثلثة اوجه اما تكون من ذوات الامثال او من ذوات القيمة
انفصالات بالذهب الفضة فالاول يختص بالوصف والثاني بالقيمة
والثالث ان كان محلات بعضها معاومصا باجماعا وان كانت محلا
باجدها فومصا بعين جسته **فاذا عجز المدعي عن التمس** **فصل في**
بالحاكم ان يكتب حجه حجباً اذا ثبت الحق لحكم به الا بالتماس
صاحبه والحكم ان يقول حكمت او قضيت عليك بذلك او اخرج تما
ثبت له عليك او التمسك وان انكر كان موضع يمين وعرف المدعي

كان الحكم مختاراً بين التكرير وبين ان يقال ان بيتة لم يبق في البيت
 بيتة وادعوا الى التهود قال المديني عليه السلام حج فاني اعم افعاله
 ثلثه وتكفل الى التخصيص وان قال لا يخرج ليحكم عليه الا بالناس
 من له الحق وان جرح البيتة قال رد في التهود وهو رد التهود
 وان لم يخرج التهود والمثل للمدين لم يكن له ذلك واذا عانت بيتة
 غيبته بعينه او غيرهما لم يكن اطلب للكيل وكان له المدين او
 الخلية وعرضه للحاكم ذلك ان طالب في دين مؤجل لم يحل
 بكفيل لم يكن له ذلك ايضا ولا يستلزم غير التماس المديني فان
 التمس عليه فان حلفا سقط دعواه على ما ذكرنا وان كفل قاله ثلثا
 حلفه ولا جعلت لك كلفا فان حلف ثلثه فدان وان رد فقد ذكرنا
 حكمه وان اصر رد على حجه فاذ احلف بثبوت حقه والحق ثلثه
 فان كانت له لم يحكم بها على الغائب ان كانت للناس حكم على ما ذكرنا
 وان كانت الله تعالى من وجه والناس من وجه حكم على الغائب
 بحق الناس وذلك مثل الشفعة ويجوز للحاكم المأمون الحكم بحكمه
 في حقوق الناس والا فام في جميع الحقوق والحكام لم يحل ما يخبر
 بحكمه او يجهل فان اخرج قال حكمت لفلان بكذا او اقرعدي بكذا او
 شهد له شاهداً عندي بكذا فكذلك له قبل قوله حال ولا يمتنع وان

انهي

انهي الى او معرولاً قال حكمت بكذا وحكمت به حكم لم يقبل قوله
 يكن في حكم شاهداً قال اقرعدي بكذا كان شاهداً **فصل في**
البيوتات وكيفيات البيوتة على المديني واليهي على من
 قال البيوتة على المال وعلى ما يكون لعرض منه المال احداً بعينه
 شاهداً وشاهد وعين وشاهد امرأتان وعين فاذا قام شاهداً
 كان مختاراً بين ان يقوم لغيرهم امرأتان او يخلف فان ادعى ان
 عينا قائمة لم يحل من اربعة اضراب تاكلفت في يديهما معا وفي
 يد احدهما وفي يد غيره او لم يكن في يده فالدال ربيعة مذب
 اما يكون لكل واحد منهما بيتة على سواء او تحالف احدهما الآخر
 بوجه او لا بيتة لاحدهما او تكون لاحدهما بيتة فان تناوى
 البيوتان كان المديني به بينهما بصفين وان اختلفا لم يحل من
 ثلثه او جبه اما تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة والحكم
 للمقيدة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة والحكم
 للمعادلة او تكون احدهما اكثر من التناوى في العدالة والحكم
 الاكثرهما عدداً وان لم تكن لاحدهما بيتة وتحالفا كان بينهما
 وان كانت البيوتة لاحدهما كان العين له والتناوى لم يحل ما يكره
 فلكلها او لا يكره فان تكرر ملكها مثل الاداني المصنوعة من الذهب

والفضة والتماس واشباهها وكان لكل واحد منهما بيتة على سواهما
 لخاصة ليد وان كانت البيوتة لاحدهما ففيه وان لم تكن لواحد منهما
 بيتة لم يثبت المديني على صاحب اليد غير عين وان كانت العين مما لا
 يكره ملكها لم يحل من اربعة اوجه اما يكون لكل واحد منهما بيتة
 مطلقة او مقيدة بالتاريخ او تكون احدهما مطلقة والاخرى
 مقيدة او كانتا مقيدتين بالاضافة الا بشياع او قبيلة او قاضيه
 من ولداً ومن شخصين او تكون لاحدهما بيتة فالاول يحكم اليده
 الخاصة والثاني في التاريخ السابق والثالث البيوتة المقيدة و
 الرابع لخاصة اليد والخاصة ان كان للملك وقت الانتقال لم يبق
 منه اليد الخاصة وكان له والسادس يكون لصاحب البيوتة و
 السابع لا يلزم صاحب غير عين والثالث من القيمة الاول لم يحل من
 خمسة اوجه اما ادعاهما صاحب اليد او لم يدعها وكان لكل واحد
 منهما بيتة على سواء وحلفت احدهما الاخرى او كان لاحدهما
 بيتة او لم تكن لاحدهما بيتة فان ادعاهما صاحب اليد لم يكن ليداعها
 قائده الا بعد ابطال صلح صاحب اليد وان لم يدعها وكان لكل واحد
 منهما بيتة على سواء تما رضاء وان اختلفا بالتاريخ كان الحكم للثاني
 وان اختلفا بالتمديد والاطلاق كان الحكم للمقيدة واختلفا

بالانتقال

بالانتقال فحكمه فاذا ذكرنا وان انتقل اليها من واحد وكان بعد في يد
 من انتقل منه واقام كل واحد منهما بيتة موقوفة على سواهما
 بينهما ولا تأثير لآخر البايع فذلك وكذلك ان كانت كل واحدة
 منهما غير موقوفة او كانت احدهما موقوفة والاخرى غير موقوفة
 وان قبضها واحد ولا يخلف للبيتة او اتفق التاوين في حكم لصاحب
 اليد وان تقاضا وتناوى في تاريخ فالحكم للبايع وان لم يكن لاحدهما
 لم يحل من اربعة اوجه اما اقتضاج اليد ليداعها او لاحدهما
 او لم يقر لاحدهما وقال لا ادري لمن هي او اقر لواحد ثم قال لا يل
 الاخر قال اللفظ لهما واقتضا والتاريخ حكم من اقر له وعزم قيمتها
 الاخر واذا راجع من قيمة الاصل على ربيعة اوجه اما يكون كل واحد
 منهما بيتة على سواء او على اختلاف وتكون البيوتة لاحدهما او لا
 تكون لواحد منهما بيتة فالاول يحكم فيه بالقرينة فمن جرحه
 وحلف فحله وان امتنع من اليمين وحلف الاخر فحله وان تمسعا
 معاً كانت بينهما بصفين والثاني يكون الحكم للمعادلة فاذا تناوى
 في العدالة فالحكم الاكثرهما عدداً اذا حلف صاحبها وجعل وا
 امرأتان بمنزلة رجلين والثالث لمن له بيتة فان كان خصمه
 من لا يعبر عن نفسه حلف ايضا مع البيوتة والتاريخ هنا لهما

واقسمنا اثنين اذ لم يكن لهما فيما دعا وان يقسمان بيمين اذ
 اتى كل واحد اتهما فان ادعى احدهما الكثرة والاخر النقص كان نصيب
 النصف التبع وعلى هذا وان تنازعا ملكا وادعى احدهما اشرافه
 من زيد والاخر غير ولم يخل امكن الملك ان يدور في البيع او يجر
 او لهما فالاول والثاني يكون ممن اتباع من ماله والثالث يكون لكل
 واحد من المتباعين المتباينين في البيع القروض الصفة وبين الامساك
 وان سبق بيع احدهما تكون له الشفعة ولا يترتب له البيع
 بيته الملك ولا بيته الارث مع بيته بيع المورث او الاصدقاء
 او الهبة والتسليم منه واذا ادعى انسان على غيره بما لم يبيع فقال
 للمدعي قضيتك او قضيتك منهما كذا كان ذلك اقرارا بالكلية
 ان يقيم بيته ان لم يعترف به للمدعي فان لم يترك بيته كان له
 تخليفه وان قال قضيتك كذا ولم يقل منهما لم يكن اعتقافا بالكلية
 وكان اعتقافا ادعى قضاه **فصل في بيان ما اذا ادعى بيمين**
 البيعة ستة انواع احدها شهادة خبيرين بجلاء ذلك في
 موضعين رتبة المصلح مقدمة في الشهادة ليلته شهر مضان في
 احدى الروايتين والقائمة وثانيتها شهادة اربعة وذلك في
 ثلثة مواضع الزنا واللواط والتحقيق وثالثتها شهادة رجلين

ونك

وذلك في اربعة مواضع في الحدود وسوى ما ذكرناه والطلاق و
 النكاح ورتبة المصلح اذ كان في الشهادة واربعا شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين او رجل عيين وذلك في موضعين في
 المال ما كان وصلة اليه وخامسا شهادة اربع نوة وذلك
 في ستة مواضع الرضاع والولادة والعدة والحجض والنفاس
 وعبور البناء التي تكون تحت الشيا مثل البرق والرقن والقرن
 وسادسا شهادة اربع نوة او ثلث او امرأتين او واحدة وذلك
 في موضعين الوصية واستهلاك شهادة النساء في اربعة مواضع وقد
 ذكرنا موضعين والثالث يقبل البني فان شهد اربع على وصيته
 واستهلاك البني قبلت حكم بها وان شهدت ثلث قبلت في ثلثة
 ارباعها وان شهدت اثنتان قبلت في النصف ان شهدت
 واحدة قبلت في اربع وذلك عند عدم الرجال يقبل شهادة رجل
 مع الرجال ومع اليمين اذ لم يكن رجال وهو في موضعين في المال
 وفيما كان وصلة اليه واربعا تقبل شهادة رجل مع الرجال الا
 تقوم فيه اليمين مقام شاهد وذلك صراحا اذ شهد ان تشهد **المرات**
 مع رجل القتل يجزيه للثلاثة دون القود والاخر في الزنا والتحقيق
 فان شهدت ثلثة رجال وامرأتان باحدهما ان يما الرجم على الحصن

وان شهد رجلان واربعة نوة على المحض لم يجلد ودون الرجم وما
 يقبل فيه شهادة النساء الرجال فقد ذكرنا ولا يقبل شهادة النساء
 مع الرجال في اربعة مواضع الحدود وسوى ما ذكرناه ورتبة المصلح
 والطلاق **اصل في بيان ما اذا ادعى بيمين** حكم اربعة كل امر
 بشكل في القربة وتعارض البيتين بشكل وانما تعارضنا اذا شهدت
 احدهما على الصدد بما شهدت به الاخرى من غير ترجيح لاحدهما
 فاذا اكثرت انسان دارا من غيره واختلف المجلين اربعة اوجه
 اختلاف في قديم الدار والمدة او جنس الاجرة او قدرها فالاول اذا قال
 صاحبها كرمية منها البيت لفلان بعشرة وقال المالك كرمية بل جميع الدار
 واقام كل واحد منهما بيته مؤنخه لم يخل بيمينه اوجه اما الثاني
 البيتان من جميع الوجوه او سبق تاريخ بيته صاحبها اذا ربح بيته
 المالك او لا يكون الاحدهما بيته وكانا عقيب العقد او كان في شأه **العقد**
 او كان لاحدهما بيته فالاول تعارضت بيتهما والثاني يلزم للمدعي
 عشرون والثالث كان الكل بشرة والرابع مخالفا وفتح الحكم بينهما
 العقد وتراوا الخامس مخالفا وفتح العقد في الثاني وحكم بالجرة
 المثل فيما مضى ان كان بعد انقضاء المدد مخالفا وفتح العقد
 وسقط المسمى في ثلث اجرة المثل والسادس يكون حكم لصاحب البيعة

والثاني

والثاني ان ادعى صاحب الدار شهرا والمكثري شهرين لم يخل من اربعة
 اوجه اما يكون ملكا واحدا بيته على سواء او سبق تاريخ احدهما
 البيتين او عرتا من لتاريخ ولم يكن هناك بيته فالاول تعارضت
 فيه البيتان والحكم فيه للقربة والثاني يكون الحكم للتاريخ **ثاني**
 والثالث مخالفا فيه وحكم بالجرة المثل فالاربعة حكمه كذلك والثالث
 والرابع من القربة الاول يكون فيها البيعة على المدعي واليمين
 على من كرفان اقام كل واحد منهما بيته على سواء تعارضتا والحكم
 فيه للقربة وباقي الاحكام على ما ذكرنا وان ادعى كل واحد منهما
 ملكية عين في الحال واقام بيته على سواء تعارضتا اذ كان عينا
 في يد انسان وادعى شخصا عليه بانه اشتريها مني بكذا واقام
 كل واحد منهما بيته على سواء تعارضتا وكل موضع تعارضت فيه
 البيتان فالاول منه من القربة فمن خرجت قربة وحلف كل الحكم
 له فان امتنع دعت على صاحبه فان حلف اخذ وان امتنع كان
 المدعي به بينهما على ما ذكرنا **فصل في بيان ما اذا ادعى بيمين**
 انسان وحلف وارثا له واخر ملكا وفق المملوك بعد وفاته لم
 يخل ما كان الوارث الحر اذ كان او الكفان كان ولحد الميراث
 مع الصق رجال وان كان اكثر من واحد فاقسم الميراث فكل ذلك

وان عتوق قبل القيمة وورث معها وان خلفه اذ انا مسلم او كافرا
لم يرث مع المسلم الكافر سواء كان المورث مسلما او كافرا فان ادعى
الكافر المورث لم يكن له دعواه فائدة وان مات وحده او اثنين
ادعى احدهما ان كان مسلما او كافرا حاله في المورث وصداقه الا
وادعى هو ايضا لنفسه ملك ولم يصدقه صاحبه فان قام بيته
على ما اذناه والكا الميراث للشفقة على سلاله فان لم يكن له مكان له
ذلك وان ادعى احد الوارثين تقديم موت المورث والاخر تأخير ما
كان القول لورث ادعى التأخير اذ لم تكن بيته على التقديم وادعى
الانسان الله وارث فلان وقدمات واقام بيته على الله وارثه ولم
يخمد على ان لا وارث له سواء فان كان المديني اذ اقر على الوارثين
مثل الاب والام والزوج والزوجة حتى يفتح الامر واليقين قل
سهيبة من الميراث فان ظهر له وارث سواء من محججهم من التهم الا على
الا لادون فقد اخذوا حقهم واخذوا بقى الوارث الباقي وان لم
يحججهم وفي تعليمهم تمام حقهم واعطى ما بقي من حقهم وان لم يظهر
له وارث سواء اعطوا تمام حقوقهم وان لم يكن المديني اذ اقر لم يعط
شيئا حتى يفتح الامر ان شهد البيته الكاملة بان لا وارث له سواء
اعطى الجميع التركة وان ادعى الله وارثه والخاله غائبا ولا وارث له

سواها

سواها واقام بيته على اعطى نصف الميراث فاذا حضر الغائب وانما
اعطى نصف الاخر وان لم يدعه القريب لئلا ان كان المال جدي
في بيت المورث حتى يفتح الامر ان رجلين يدعيان عليه وادى
اعطى موهوب لا يجزيه اذ لم يعط الاكفيل ومن ادعى ميراثا لحد
وحق امره ورثة واشتبه واقام بيته على انه وارثه فقط اوضح
غيره حاضر كان غائبا وكانت البيته كاملة وانما اخذ شيئا في
الحال لم يعط الاكفيل **في بيان دعوى كذب** اذا ادعى الانسان
شيئا لم يحل ما ادعى الله ولله اواحده عودته او خولته او لثو
فالاول لم يحل اما ادعى بفراش او بفراش فان ادعى بفراش لم
يحل بثلثه اوجه اما ادعى بفراش مفردة او بفراش حرة مشترك فاما
الفراش المفرد ضرابان اما كان الولد صبيا او بالغاً فان كان صبيا قبل
منه اذ لم يكن له نصيبه وفان كان بالغاً او مراهقا واقام بيته
فقد كان ان لم يقر بيته قبله بشراطين تصديقه اياه وامكان
ان يكون ولدا لله واذا ادعى بفراش امة حرة مشتركة واقام بيته
قبل منه ويكون ذلك بشبهة عقد ويقع في وضوح واحد وذلك
اذا وجد ليل على فراشه امرأة قايمة فاعتقد انصارا رجلا و
وطيئناه ان ادعى بفراش امة مشترك افرج في ذلك فخرجت

قربة من شركاء الحق به وعزم النابض قيمة الامة والولد على قدر
نصيبهم وذلك اذا كانت امة بين شركاء فوطيئها في طهر واحد
وعلفت ان ادعى بفراش اما ادعى بشبهة العقد او غيرها
فان ادعى بشبهة عقد واقام بيته قبله ويقع ذلك في ثلاثة
مواضع اولها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها الظاهر الخاتم ايضا
ذات دمج وثانيها يكون بوطي امرأة قد عقد عليها فاسدا وقد
وطيئها اخر قد عقد عليها فاسدا او ثلثها يكون بوطي
امرأة قد عقد عليها فاسدا فاسدا بعد ناطقها من عقد عليها عقدا
شرعيا وولدت لكثر من ستة اشهر من وطى الثاني وامر كل من الولد
من كل واحد منهما وتنازعا فان اقام كل واحد منهما بيته على سوء نية
وافرج بينهما وان كان لاحدهما بيته الحق به وان لم يكن لواحدهما
بيته افرج بينهما وان ادعى غير عقد لم يحل ما يكون صبيا او غير صبى
فان كان صبيا ولم يكن له نسب عروضا حتى به وان كان بالغاً او مراهقا
واقام بيته او صدقة وامر ان يكون ولدا له قبل منه والثاني ان
صدقه من ادعى شبه قبل منه ذلك **في بيان دعوى زنا** ويجوز
دفع البتة اذا اختلف الزوجان اوسن وشجعا في منع البتة ثم
يحل اما كان في ايديهما معا او في يداحدة فان كان في ايديهما وكا

لكل

لكل واحد منهما بيته تخالفوا وتم بينهما وان لم يكن لواحدهما بيته
ويصلح لاحدهما وكان ضمن البيته كان له وان صلح لها معا فان بينهما
وان كان لاحدهما بيته حكم له وان كان في يداحدةها كانت البيته
على اليد الخارجية واليمين المشبهة **في بيان دعوى الحكم اليميني**
يتعلق بها اليمين في الدعوى على بشبهة ويجوز له ان يحلف له لا
يلزمه شيء ما ادعى به عليه ودوى في الحال والخالف ضرابان مسلم
وكافر وكل واحد منهما ضرابان اخرين واطن وناطق وحل وامرأة
مريض وصحيح وتوكلا الايمان بالعدد وحوبا وبالزمان والمكان والمعا
وسترجما واللفظ استحبابا فالعدد يدخل في لقامة والتاكيد
الزمان يحلف في الاوقات الشريفة وبعد الصلوة المفردة
بالمكان ان يحلف في اشرف البقاع من كل بلد والتاكيد باللفظ ان
يحلف بقوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
الرحيم الطالب الغالب الصادق النافع المبدك المهلك الذي يعلم
من السر ما يعلم من العلانية والواجب له والله ولا عيب بغير
الله تعالى وبغير اسمائه الحسنى وصفاته العليا والكافرا يراه يمينا
ونما يكون اروع واصح والاخر من يتوصل الحاكم الى معرفة امره
وتكاد والحق بربعة حكم الحادثة بالاشادة واحضر على الحكم من

الحكم اذا كان الحالف بعضا فاقبحا وكان على بيته

امراضه واكلته اقصاه واذ اذاه تخلفه اذ اتوجه وضع يد
على الصخر عرفه حكمها وحلفه بالايمان الى اسماء الله تعالى
وان كتب اليه على لوح ثم عليها وجع الماء في شئ وامر بشر
به جاز فان شرب فقد حلف وان الى اللقمة الحق والرجل اذا
كان صحيحا احس بحبس الحكم اذ اتوجه عليه اليمين وحلف فيه
وان كان مريضاً او مكنته الحضور من غير ضرر فكذا الكون يمكنه
حلف في منزله والمرأة اذا كانت برزة فحكمها حكم الرجل وان
كانت محددة بعث الحاكم اليها من يحكم بينها وبين خصمها في
منزله فاذا توجه عليها اليمين حلفها في منزلها واليمين توجه
على المنكر اذا لم يكن المهدج بينه وقد يكون في جنبه المهدج اذا
لم يكن له غير شاهد او امرأتين فيما يحكم فيه بشاهد وعين
ولا يخلف الا بعد تعديل الشهود وتدخل اليمين في حقوق الناس
الا غير وما كان حقاً لله تعالى من وجه حقاً وحققاً للناس من
وجه دخل فيه اليمين في حق الناس دون حق الله تعالى كما
لرسالة والثالث اما يحلف على فعل نفسه او فعل غيره فالاول
حلف على القطع نقياً واثباتاً والثاني يحلف في الاثبات على
القطع وفي النفي علم العلم واذا استخلف والتمس الجواب من

المهدي

المهدي عليه لم يحل ما يستعمل المدي والمدي عليه اذا رد
اليمن فالاول لم يلزمه الجواب على اللفظ ولا اليمين وكفاه اذا كان
الجواب شتملاً على معنى لا عوداً كذا حكم اليمين والثاني لوجه
اليمن على اللفظ والبيته مقدمة على عين المدي اذ انكر المدي
عليه عن اليمين لم يستثبت حكم النكول ورد اليمين على المدي فان
كل استثبت حكم النكول ورد اليمين على المدي فان كل استثبت
حكم النكول ان لم يتعلل باقامة بيته ويحقق او يظفر في حساب
اخر فان تعلل بشئ من ذلك اخر فاذا حلف استحق واذا استخلف
لم يكن الرجوع الا بضاء من استخلفه واذا اقام شاهداً وقال
الاختار اليمين سقط حكمه منها فان ادعى ثانياً في مجلس آخر
ككل المدي عليه عن اليمين او رد ما عليه كان له ان يحلف ان
ادعى توفير الحق صا ومدياً وكان عليه البيعة واليمين على
صاحبه وله رد اليمين **سورة الفاتحة** الشاهد اورد
ثبوت الحق لو اورد على غيره اوله من غير ان يكون عليه غيره وقد يكون
لن دة البيعة بل من اليمين كالفاتحة والاول ذلك فيما يحكم
فيه بشاهد وعين والثاهد اورد عشر مما سلم حرم عولك وادى
وولد واخ واخت واخذ الزوجين وصبي وامرأة وولداً زنا وكذا

فالمسلم المرتقب لشهادته اذا كان عدلاً في شئ من احوال الدين و
المروءة والحلم فالعدالة في الدين الاختصاص بالناس من الاجراء
على الصغار وفي المروءة الاختصاص بما يقطع المروءة من زنا وصيا
النفس وقد المبالاة وفي الحكم البلوغ وكما العقل لا ينجح
في قبول الشهادة احدى عشر شيئاً من صناعة البداهة والا
قابلة بالقرن العداوة اذا كانت غير ظاهرة والطعن في الناس
اذا كان تدنياً والنقصان في الخلقة واللعي اذا اشت صاحبها
ولم ينجح في الاثبات الى الرواية وان تحملها بصيراً ثم هي جاز من
شهادته في كل شئ اذا اثبت الصحة ويؤخذ باول قول صاحبه
والضيافة والعبودية الاعلى سيده والولادة فان انا اذا كان
المشهود قليل لا حقير ولا يقبل شهادة خسة من شهادة من جيز
مفعلة بشهادته الحنفية مثل العزيم اذا شهد للفقير المحجود
عليه والسيد اذا شهد لعيده والمجادون له في التجارة والنجي
اذا شهد للنجي فيما هو وصية فيه مادام اليه امر الوصية
والوكيل اذا شهد لموكله فيما هو وكيله فيه والامير اذا شهد
المستاجر مادام معه ويحوز شهادته في غير ما ذكرناه اذا كانوا
بصفته من يقبل شهادة اربعة نفر لا بصفة ولا يقبل عليهم

شهادة

شهادة المقدوف للقاذف والعدو لعدوه ومن رعى اباحة
دم غيره لم يقطع طريقه بل ادعى عليه القطع والمولى اذا
كان بصفة العدالة يقبل شهادته على حد شهادته الحر الا على
سيده بقدر ما خسر منه ويقبل شهادته من ادا اتم والولد يقبل
شهادته لابيه ولا يقبل عليه انما شهد بعه عدلاً خيراً والاخ
والاخذ كذلك وحكم الزوجين على ذلك والصبي ان كان مرافقاً
وهو اذا بلغ عشر سنين فضا عداً يقبل شهادته في القصاص و
الشجاج لا غير ويؤخذ باول كلامه وان كان غير رافق لم يقبل
شهادته فقال فان تحملها صبياً وبلغ وذكر يقبل اذا كان هلالها
وكذلك الفاسق والكافر اذا تحملها ثم تاب فاسق واسلم الكافر
ومرة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكذلك شهادة ولد الزنا **فصل**
في بيان شهادته الفاسق الفاسق من كان قاذف غير قاذف و
القاذف من كان اما قاذف زوجته او غيرها فان قاذف زوجته
او حق باربعة شهود ولا عين لم يفيق وان لم يفيق ولم يلائق
فان قاذف غيره زوجها وحق لم يفيق ولا يفيق واذا فاق با
العقد لم يقبل شهادته حتى يثبت التوبة فيه سرية وحكمة
فالسرية فيما بينه وبين الله تعالى وفيه لم على ما شرط فيه والعلم

على ترك المعاودة الحثية والكمية لم يحل لما كان فيما بينه وبين الله تعالى
 او كذا او صا دقا قال الكذا بحرام ولا يعود الى مثل ما طهر واصح
 العمل بالصدقة قال وان كان كاذبا قال كذبت فيما قلت اصل العمل
 وعنى لقاد فخر بان امانتك بخصيصة الله تعالى ولم يتعلق بالاناس
 اذ انك بخصيصة وتعلم غيره بالا ايعتبه التزوج عنه واصلاح العمل
 بضده مع الندم على ما فاته العزم على ترك مثله في المستقبل
 الثاني توبته التزوج عنه ودر المظلمه فان قتل ظلم استلم نفسه
 من ولي الدم فان غضبا لا ردوا يستحل من صاحبه او طلع وان
 قد استحل منه وان ضرب وجرح افا من نفسه وان طلق بالآخر
 واصح العمل بالصدقة في الحج وراعي وراعي جميع ما ذكرناه **بيان**
في عقد الشهادة لا يجوز اقامة الشهادة الا بعد الايمان
 بتمامها وهو علم بها والعلم يحصل وذلك باحد ثلثة اشياء المشاهدة
 وحدها وبالتمتع والمشاهدة معا وبالتمتع والاستفاضة فالمشاهدة
 متعلق بالافعال كالقتل والنسوة والزنا وشرب الخمر
 الرضاع واشياءها فاذا شاهد شيئا من ذلك وعلم حقيقة فقد
 تحمل شهادته وبجاء له اقامة الشهادة على حسب ما شاهد وقد يجب
 اقامتها اذا امتنع منها المضايع حتى ينقضي حقها للمسلمين

ولم

ولم يؤدى داوها الى ضرر غير مستحق على الشاهد وقد خيط اذا احتل
 شيئا من ذلك وقد ذكره اذا علم او شك انه برء شهادته وعلى هذا
 لو ادعى احد اخر بقرضه لملك في داوا وصيغة او غيرهما من غير
 منافع ولا مانع جاز له ان يشهد على ملكه والتمتع والمشاهدة معا
 يتعلق بالبقود مثل البيع والقرض والشلف والصلح والاجارة والشرقة
 وغيرها فاذا شاهد المتعاقدين وسلم كلام العقد منهما فحضرها
 لشاهدة بيمينها جاز له ان يشهد بذلك اذا حضر وقبول شهادته
 انه باع هذا الشيء الغلابي من هذا بكذا وان غابا او غاب احدهما
 لم يجزه ان يشهد على الغلابي الا بعد حصول العلم بثلثة اشياء **العين**
 والاسم والتبنا فاعلم ذلك وكان ذا كوا الحلال وكان معه عدل
 وذكره ان لم يكن ذا كوا جاز له اقامة الشهادة على ما ذكرنا والتمتع
 والاستفاضة ببيعة اشياء بالنسبة للموت والعق والوقت و
 الماطل المطلق والتمتع والولاء ويجوز له ان يشهد بذلك **العين**
 من عمران بن عزي الجاحد بشرطين شياعة عن عدلين رضاعا و
 شياعة واستفاضة في اناس وادخل شهادته لم يحل اما يحل
 على اقراره وعلى شهادته فان يحل على اقراره لم يحل اما يحل على رجل
 او امرأة فان يحل على رجل وامرأة لم يحل الا بعد العرفه بثلثة اشياء

ولم

بينة حتى يمكنه الاقامة عليه حاضر او اسمه او شبه حتى يمكنه الاقامة
 عليه غائبا ويكونه بالغاعا قلابا لا اقرار فان لم يضر ذلك وعرفه
 عدلان جازم ولم يقع شهادته الا على الوجه الذي يحل على امرأة فذلك
 وان اسفرت المرأة ونظر اليها العدلان لغيرها كان اخطوا وان
 تحملها على الشهادة جاز في غير حق الله تعالى ما لم يتجاوز درجة واحدة
 ولم يكن المحل امرأة تاخذ ثلثة اوجه بالاسترعاء والتمتع من شاهد
 الاصل وهو يشهد بالتحريم عند الحكم او يشهد به او يغيره الى سبب
 وجوبه ويجوز ان يشهد على شهادته قبل احدى اثنان فان شهدا فان
 على شهادته جاز ولا تمنع الشهادة من الفرع مع حضور الاصل فاذا
 غاب الاصل وكان في حكم الغائب جاز وهو اذا كان مرضيا او سقيا
 او غافا او غلب عليه العصب او اذا شهد الفرع ثم حضر الاصل لم يحل من
 وجهين اما حكم الحكم بشهادة الفرع او لم يحكم فان حكم وصدقه
 الاصل وكان عدلا فقد حكمه وان كذبه وسأى في العدالة
 نقض الحكم وان تفاوتوا اخذ بقول عدلها وان لم يحكم بقوله منع
 من الاصل وحكم به وان لم يحضر الاصل وتغير حاله بغيره ولم يحكم
 لحاكم بشهادة الفرع لم يحكم بها وان حكم لم ينقض وان تغير بغير النفس
 بشهادة الفرع **فصل في بيان ما لا يجوز في الشهادة** اذا رجع الشهود عن

الشهادة

الشهادة لم يحل من ثلثة اوجه اما رجع كلهم او بعضهم قبل الحكم
 او بعده قبل استيفاء الحق او بعده فان رجعوا قبل الحكم بطلت
 شهادتهم وان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق فنقض الحكم حكمه
 وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان الحق ما لا وقد بقي رد على صاحبه
 وان تلفعزم الشهود وان رجعوا كلهم عزوا بالنسبة للمرأة على
 النصف من الرجل وان رجع بعضهم عزم بنسبه وان كان المحرم حرا
 او قضا صا دهلك المحدود او المقص منه لم يحل اما قال القتيبة
 اخطانا او تعذنا ولم يعرف له يقبل ولم يدعوا الجهل فالاول الذي
 الدية مخففة والثاني تغلط الدية والثالث شجيع عليهم القودون
 فال بعضهم اخطانا وبعضهم تعذنا لزم المخطي الدية بالحجاب و
 التمسح القود على ما استدكرها في كتاب القصاص نشا الله تعالى
 مع الحكم الجراح والاروش وان شهد على الانسان بالنسبة في
 ثم جاءه اباخران وقال لا تدوهنا والشارقة هذا عزمه لم يقطع
 ولم يقبل شهادته فقام على الثاني وان شهدت بالطلاق فاعتدت
 المرأة وتزوجها اخرجوا دخل بها ثم رجعا عذرا وعزها المهر للثاني
 ورجعت المرأة الى الاول بعد الاعتداء **بيان**
في التمسح الجرح مع صاحب المال من التمسح فيه وانما يكون لاحد

وبعض ما يكون نظرا لصاحبه او لغيره فالاول ثلثة الشيء المبيع
والثانية والثاني ايضا ثلثة المبيع والمكان والمفلس وكل من
يعبر حكمه وهو الثاني فاذا بلغ الشيء زيدا او ادخل مكانا له
الشيء ويصح المبيع وهو محمول عليه فيما زاد على ثلثه باله
المفلس واذا كان المبيوع انفس المفسر في ركنه الدين وما له لا يبي
بضا واذا ادعى العراء اقله وطبعا من الحكم المجر عليه اجابهم
بثلثة شروط ثبوت الدين وحلول اجله وقصور ما له من قبض
الدين ويلزم من المجر ثلثة احكام حصة في مال له ومقتضى الدين
يعين ما في يده من المال جعل الحكم من وجه متاعه بعينه عنده
احق به من غيره وان ادعى العراء عليه البضا بعينه كان القول
قوله مع المدين وان وجدنا في يده وقال هو القلان وكان حرا
وصدقه قبل ثلثه وان كذبه لم يقبل منه وان ادعى القلان كان
جل اجل بعض الدين فمجر عليه له دون غيره اذ لم يكن في المال فناء
باب في بيان اقسام البيع الحقيقية البيع عقد على
انتقال عين مملوكة او ما هو في حكمها من شخص لغيره عوضا فقد روي
جاءه الراي فيحتاج في حقيقته الى ثلثة اشياء ان يكون المبيع ملكا
النابع او في حكمه بان يكون البايع وكل المالك او وليا او غير المالك

بيعه

بيعه والثاني كون المتبايعين نافذ في التصرف في ما لهما والثالث كون
المبيع مشاهدا وفي حكمه والرابع كون الثمن كذلك والثامن شيئا مقدرا
الثمن السادس لا يجاب النابع القبول والثامن تقديم الاجاب على
القبول والتاسع ان يؤتى بالايجاب القبول بلغظة الماضي ان كان
البيع ذميا احتاج الى شرط اخر وهو تعيين اجل الثمن ان كان البيع
احتاج الى ستة شروط وهي ان البيع من ذوات الاشياء بعين له
وتسلم الثمن قبل التلف وتكون المسلف فيه موجودا عند حلول الاجل
عام الوجود وتعين موضع التسليم ان كان لنقله اجرة وان لا يكون
مؤولا الى ما يحصل منه وان كان البيع مراعاة احتاج الى شرطين
اخرين الاخبار من مال وبيان ما يطالب عليه من الربح غير
مؤول الى اصل المال وان كان البيع صرفا احتاج الى شرط ثلثة
وهي لتتابع بالنقد والتقاب قبل التلف وتساوي البدلين في القدر
اذا كان من جنس واحد وان اختلف الصفات وحكم سائر ما يدخل
الربا في تساوي البدلين مع اتخاذ الجنس وحكمه كذلك ويدخل
البيع ثمان خيارات خيارا الاجارة وخيارا العين وخيارا عيب
خيارا بعض لصفة وسد كذا حكما في ابايها في الاجارة
انه متى ما اجرة من غيره ولم يعرف المبتاع بذلك فاذا عرف كان خيارا

الفسخ وبين الامضاء ويلزمه الصبر الى انقضاء مدة الاجارة وخيار
العين ان يتبع شيئا ويتناع وهو غير عالم بالقيمة وفيه عين لا
يتابع بملكه في مثله فاذا علم كان له الخيار وخيار العبد ان يتناع
شيئا بعينه لم يعرف به فاذا عرف كان له الخيار وعلى ما سلكه وخيار
تبعين المصلحة ان يتناع شيئا فاستحق بصفته فاذا علم كان خيارا
بين المتناقصين واللبايع وبين فسخ البيع وخيار المدة وخيار الجنس
وخيار الروية وخيار الشرط فنيا والمدة يدخل في بيع الحيوان
الغواكه والمبتاع في الحيوان له الخيار ثلثة ايام فاما بوجوب البيع على نفسه
او لم يتصرف فيه اذ لم يقعد البيع على شفاء الحيوان ولم يوجب معا
وخيار الغواكه البايع فاذا امر على البيع يوم ولم يقبض المبتاع كان
للنابع الخيار وخيار المجلس للمبتاعين معا فاما بيفراقا ويقطع با
خسة اشياء بالتفرق ولو بخطوة واحدة وبايجاب البيع منها او
من احداهما ورضاء الاخرى وبابطال الخيار وبالعقد على شرط تقا
الخيار وخيار الروية للمبتاع وقد يقع البايع ايضا ويختص بالكل
غير المربة او بما هو في حكمها فاذا باع البايع شيئا ولم يره المبتاع
اوداه قبل ان يره حال البيع وكان المبيع على ما وصف له رآه قبل نقد
البيع وان لم يكن كان المبتاع بالخيار بين الفسخ والامضاء وقطع

باحد

ما حدث ثلثة اشياء يكون البيع على ما وصفه بالرضا به وان لم يكن على
ما وصفه بتبايع الفسخ مع الامكان لان الخيار يجب على الفور وخيار
الشرط يكون في شرطه اقا للمبتاعين او لاحدهما او لغيرهما فان شرط
الاحد فيها مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة وان شرطت
لها واجتمعا على فسخ وامضاء بقدر ان لم يجتمعا بطل وان شرطت لغيرهما
ودخلى نقد البيع وان لم يرض كان المبتاع بالثبات بين الفسخ والامضاء
وان اراد فسخ الخيار كان لهما وان شرطت له بمصولة او مطلقة
لم يفسخ والبيع يقسم عشري فاما بيع الاعيان المربوية وبيع خيار
الروية وبيع التبييه وبيع سلف وبيع المراجعة وبيع الصرف وبيع
الخيار وبيع العرد وبيع تقبض لصفة وبيع الحيوان وبيع الفسخ
وبيع الاقالة وبيع الثمن وبيع المباد وبيع الدين والارواق وبيع
ما لم يقبض وبيع ما يباع حلا بعد حمل او جرة بعد جرة وبيع بدل
الربا وبيع الفاسد وحاكم الرد العيب **باب في بيان اقسام البيع الحقيقية**
المشترية بيع العين المربوية مران مطلق ومشروط فالمطلق يجب
بعض العقد وديقمة التلف او دينا هو في حكمه من العقد على انتفاء
الخيار او لغير البايع او ابطال خيار المجلس فان كان الثمن مشاهدا
وخرج معيبا انفس البيع وان خرج احد البدلين محتقا وكل منهما

ولم يخرج الحق بطل البيع وان كان الثمن موصوفاً وتفاضلاً واحداً
 صح البيع وان خرج الثمن حياً وصحاً وان لم يتفاضل احداً
 كان المبيع اولى به المصلحة ايام فان
 استقر البيع فان لم يفعل كان المبيع بعد ثلثة ايام غير ثابت في
 البيع وامضاه وان تلف المبيع قبل التسليم كان من زمان البيع
 وان كان غير مضمون منه الا ان شرط التسليم ولم يتم البيع فان
 تلف بغير تقريطه كان من زمانه على كل حال والشرط ضربان بغير العقد
 مثل شرط انتهاء الخيار وقد بينا حكمه ومثله لا يفسد العقد وهو
 ضربان احدهما يكون الشرط غير مفقود ويصدق به البيع والثاني يكون
 ايضاً ضربان احدهما يكون من احكام البيع وهو ضمان الحيوان
 والعقار على ما ذكرناه والثاني ايضاً ضربان احدهما يقتضي العقد
 وان شرط كان تأكيداً وهو ثلثة اشياء خيار المصلحة وضمان الدار
 وقد البلد او الغالب من العقد ان كان ما يتعامل به اهل البلد
 اكثر من واحد من العقود وان لم يكن احدهما غالباً ولم يبين بطل
 العقد والثاني لا يقتضي العقد وهو ايضاً ضربان احدهما يكون
 مصلحة للمتعاقدين وهو ثلثة اشياء اجل الثمن وخيار المدة و
 والا فانه والرهن بالثمن والاقتراض والاسلاف والاستلاف في

بيع

في بيع آخر الضامن للعقود والاشهاد والثاني ضربان احدهما
 قد عيّن فيه الشرع ولزم شرط الاعطاء في بيع المملوك والاخر
 قد عيّن فيه الشرع وكان باطلاً مثل الشرط بغيره في بيعها
 بما يقتضيه العلق وان كان المبيع حياً فانها باطلة بناءً على
 او بيع او حيا او غير ذلك قال بطلت هذه الاثر كان البيع
 واقعاً على الارض دون ما فيها وان لم يملكها فبطلت على جميع ما فيها
 فان البيع امكن نقطه ولم يكن وان قال بطلت حقوقها وحلها كل ما
 كان ثانياً دون المفقود فان كان فيها غير حري ما فها لم يدخل فيه وان
 لم يجر مصلحته **باب في بيع المصلحة** كذا ما يباع موصوفاً
 غير مضمون ولا موجد مضمون شرطه ان الردية فان كان على ما وصف
 كان البيع فاصحاً وان لم يكن كان المبيع بالخيار على المودع المبيع
 والامضاء والتمتع بثلثة شروط بيان اوصافه التي يتفاضل
 الثمن لاجلها وتغير جنس الثمن ومقداره واذا بيعت المصلحة باعها
 مجزئة وجر بحدوده وفيما استاع وصفاً كانت بطلت ايضاً فبطلت
 عليها فاذا فسخت كانت دون اوصافها كان البيع بالخيار وان كان
 فوطاً بالخيار باع **باب في بيع المصلحة** انما يصح ذلك بثلثة
 شروط تعيين المبيع او وصفه وبيان مقدار الثمن وجنسه وتعيين

اجل الثمن بالثمن او بالوزن او بالمقدار وان باع شيئاً بغير ثمن او بغير
 اجلس مختلفين لم يصح وقبل يلزم اقل الثمنين في بعد الاجل في الاول
 هو الصحيح **باب في بيع المصلحة** انما يصح ذلك بثلثة اشياء
 دون ذوات القيمة اذا اشتمل على ثلثة شروط وصف المبيع وبيان
 الثمن والمقدار بالثمن المعلوم وبيان الاجل وان يؤخر لقطع
 فيه عند محفل عام الوجود وتعيين موضع التسليم ان كان لنقله
 اجرة ومشاهدة راس المال ووصفه وتعيين مقداره وقضه
 قبل التفرقة ان اسلف في الجواب صح بطلت شرط التسليم والبلد
 المحمول منه واللون والهيئة والجودة والرداء والمخاضة او
 العتاقة وان اسلف في الحيوان وصفه بصفة اوصافه والهيئة
 واللون والذكورة والاناث والجودة والرداء والتشاج ان كان
 له وان اختلف التشاج ان كان له وان اختلف التشاج احتاج
 الى بيان نوع آخر او موصوف بصفة اوصافه بالبيع والبلد
 واللون واللب والصر والجودة والرداء والمخاضة والعتا
 لسة او اكثر وحكم الفواكه كذلك ويوصف المملوك باللون والنوع
 والسن والعقد والذكورة والانوثة والجودة والرداء وان كان
 الحيوان الواحد يختلف بالبلد واللون جميع ذلك ما ذكرناه ووصف

الامة

الامة بالهيئة زائداً على ذكرناه ويوصف للثوب ثمانية اوصاف با
 جنس البلد والطول والعرض واللون والهيئة والرداء والعتا
 والجودة والرداء والصفافه او كونه شافاً والقطي اوصافه
 اشياء بالجنس البلد واللون واللينة او الخشونة والجودة والرداء
 وطول الطول وقصره وكذلك الحكم جميع ما يلي فيه في ضبط كل صفة
 بقاء الثمن لاجلها ولا يجوز التسليم لاجلها بالوصف لا
 في الاشياء المختلفة ولا الامتعة المتخذة من غير جنس فصاعداً
 او لا في المستوجب لشيء مخصوص وان اود ان يبيع المصلحة لمف
 يده من المستلف عند حلول الاجل وقبله بجنس ما ابتاعه باكثر
 من الثمن الذي ابتاعه به لم يجز وان باع بجنس غير ذلك جاز و
 يجوز للمستلف توكيل المستلف في استماع المستلف به باله وقضه
 عوضاً عن حقه ويجوز للاسلاف في جنس مختلفين ما دعي
 فيه شرط التسلف **باب في بيع المصلحة** انما يصح ذلك بثلثة
 تعيين راس المال وبيان مقدار الربح وتعيين راس المال باحد
 اربعة الفاظ اشياء كذا او راس المال فيه كذا او قوم على كذا
 او هو على كذا او يتعين مقدار الربح باحد وجهين اشياء كذا
 او ارجع عليك كذا وان احدث في المبيع ضئيلة زاد يبيعها في

في القسط انقضى على الاجرة وكذا وان عمل بقية زاد وعملت على اجرة
 كذا انباء سببته لم يبعد مزاولة بالنقد الا بعد البيان فان باع
 وعلم المتبايع كان له من الاجل مثل المتبايع وان اشاع نقدا جاز
 ان يبعه مزاولة بالثبة وان اشاع شيئين واكثر صفقة واراد
 بيع بعض ذلك مزاولة لم يجز الا بعد البيان **فصل في بيان بيع الذهب**
 بيع الصنف يبيع باجماع ثلثة مشروط وهي الشايع بالنقد والتفريق
 مثلا التفريق وشاوي البدلين في المتدبر مع اتحاد الجنس وان اختلف
 الصفات من النعومة والمخونة وجودة الصنعة والمواد وكونها
 صناعا وعلة وبيع الذهب على ثمانية اوجه سيع الذهب بالذهب
 وجوه الذهب بالذهب المخلوط بالفضة وبالذهب المغشوش وبيع
 جوه الذهب بجوه وبيع المخلوط بالمخلوط والمغشوش بالمغشوش
 فان بيع الذهب بالذهب لم يخل ما كان من الذهب والفضة ومغشوشا فان
 بيع مشارا اليهما وتقا بضا وظهر ببعض احد البدلين غير جوه
 او من غير جنسه كان من لم يبيع له الخيار بين ثمة المعيبين
 فبيع البيع في الكل وان بيع في لثمة وتسا بضا قبل التفريق وظهر
 لبعض غير الجنس كان له الابدال الا غير وان بيع الذهب بالفضة
 مشارا اليهما وتقا بضا وظهر غير الجنس في بعضه في البعض والكل

من جوه

من احد البدلين كان الخيار بين الفسخ والامضاء وان كان المعيب
 غير جنسه وظهر في البعض بقست الصفقة وان ظهر في الكل فسخ
 البيع وان تبايعا في لثمة وتقا بضا عشرة دراهم فمقد البلد
 او الفال فان عينا زوم المعين فان ظهر باحدهما عيب الجنس بعد
 التقاض كان له الابدال وان ظهر بعد الفرق في البعض عيب جنسه
 فضا حبه من جنس ثلثة اشياء الرضاء بالبيع والفسخ والابدال وان
 ظهر العيب في كل فله الخيار ايضا بين ثلثة اشياء الرضاء والفسخ في
 الجميع والابدال وان كان المعيب غير جنس وظهر في البعض بقست
 للصفقة وان ظهر بالكل الفسخ البيع وجوه الذهب ببيع ربيعة بالفضة
 ولا يجوز بيعه بالذهب لاجوهرة الا ادى صفى والمخلوط بالفضة
 طهرا فان امكن تخلص احدهما من الاخر لم يعلم مقدار ما فيه من
 الذهب الفضة لم يجر بيعه بالذهب ولا بالفضة ولا بالمخلوط
 اراد ذلك مواهبا وان علم مقدارهما جاز وان لم يكن التخليص علم
 مقدار كل واحد فمزا جاز ان يبيع بالذهب بالفضة او بكلهما
 وبمخلوط بثلثة وان لم يعلم المقدار وعلم الثالب ببيع غير الثالب
 فان اشبه ببيع بكلهما وان ضم جنس اخر معه كان احوط وان
 كان كلا البدلين مخلوطا كذلك لم يصح بيع احدهما بالآخر واما

الذهب
 الذهب المغشوش لا يجوز بيعه بالفضة ولا بالذهب المغشوش الا اذا كان
 معلوم المقدار ويجوز بيعه بالفضة وحكم الفضة مثل حكم الذهب
 في الاراحة الثانية ويجوز بيعها بالذهب تماملا ومقاديرها في المخلوط
 من المصنف المظنة وغيرها بالذهب بالفضة فان كان معلوم المقدار
 جاز بيعه بجنسه باكثر مما فيه ولم يجز بثلثة ولا ما قبله الا ان يذهب
 المتبايع الزائد وباربعه بغير جنسه فان اشاع احد الجنسين غير
 عال عليه من الدين جاز وان دفع المستدين الى الدين شيئا من جنس
 ماله عليه ولم يساعره ثم تغير السعر فم بقره يوم الدفع فان اختلف
 على غير فاقره من احد الجنسين غير مثله مربيته واجرة العمل اصل
في بيان بيع الجواهر كل ما يباع كطلا او زنا او عدد الاجور ببيع
 جزا فان اراد ذلك كال بعض الكيل ووزن بعض الموزون وعدد
 بعض المعدود وبيع مع الباقي مربيته **فصل في بيان بيع الزمالة**
 يمكن ضبطه بتحصيلة بالمقدار ولا يؤمن فيه التلف قبل التسليم
 ويدخل الغرض في بيع الاعيان المرئية وبيع خيار الوتيرة وبيع
 السلف لا يصح بيع ثمانية غرابا اذا ضم معه عالم يكن فيه غراب
 فالغرض في الاعيان المرئية مثل بيع المحاطة والمزاينة الا في الغراب
 وبيع الملازمة والمتابذة والحصاة والظير المرابي والاهود الصيد

الغريب

الغريب الصخر وبيع الصوف الشعر والوبر مفردا على ظهر الحيوان
 والغراب الاخر في البيع خيار الوتيرة ومثل بيع ثوب على طوله و
 عرضه كذا فان لم يكن كذلك الزم ثوبه على ما وصف ببيع الحيد
 ابقا وبيع البون على انها تحلب كل يوم كدرطلا وبيع النافخة الشك
 على ان ما في جوفه كذا من الشك وامثالها والغراب الاخر في بيع
 السلف مثل بيع الجوه وهو بيع ما في الاحام وبرة وشجرة بغير ما قبل
 يد وصلاحا ستة طعام ارض جيمنا وبيع البصر في جوف البياض
 وضربة الفاضل امثالها وبيع كل ما لا يمكن ضبطه وتعد به كذلك
 وجميع هذه البسوع باطل على لا نقاد ويجوز بيع الات وبيع الجروج
 البصر في جوف البياض مع غيره وكذلك بيع الصوف الشعر والوبر
 على ظهر الحيوان مع غيرها وجزا مرة شجرة ببيعها ستين او اكثر
 او بيع المير في الضرع اذا حب بعضها وبيع المخلوط مع ما في الضرع
 وبيع الثمار اذا ادرك بعضها وبيع ما في الاحام من السمك اذا
 اخذ منها شيئا او مع قصبها وشجرها وبيع الظير المتبادرة اذا وث
 الى بجمها وستد عليها بانه يحبس على ان اخذها ويجوز التذرية
 للظروف اذا كانت مما تنفذ فادة وتنقص اخرى وقد جرت عقابها
 بين التجار وشرط على البائع في البيع يقدر عليه دون ما لا يقدر عليه

وإتياع جرية أصل الأمة ومثلها بشئ معلوم وإتياع شئ مذكور أو
قدوم الطعام بشئ معلوم قبل الكيل وإتياع شئ من الطعام إذا لم
يعلم كونه غصبا واستأثرت البعض من الكيل في البيع إذا عين وكل
أمكن اختياره من غير إفساده لم يصح بيعه من اختياره فإن لم يمكن ذلك
جاء بيعه على الصحة وعلى البراءة فإن باع على الصحة وخرج مبيعاً
كان البايع بالخيار يعني أخذ الأرض والرد فخرج البعض مبيعاً كما
يختار بين رد الجميع والأرض فإن أفسد الجميع لم يكره غير الأرض جزء
الجزء من السوم على السوم والشري قبل البيع وعرض سلعة مما تملكه لما
بيع في المجلس البيع مع ثبوت الخيار باطل من شئ ما بيع وإذا باع أو
وغيره فيضا واستحققت ولم يخرق الغرض كان المصحح مختاراً بين أن
يقبل ويأخذ أرض ما فسد وبين أن يأخذ لنفسه ويؤخذ لغيره المثل
وإنما النقوض عليه والمخارج الرجوع على البايع أن لم يعلم بذلك
فصل في بيان بيع بعض الحقيقة أن يبيع الإنسان شيئاً يخرج
بعضه متحقاً أو بطل البيع في بعضه مثلاً أن يبيع داراً أو
ضيعة أو متاعاً أو مملوكاً أو غيره ما كان بعض جميع ذلك لغير
البايع ولم يخرجه ملكاً أو يبيع شراً أو عبداً أو خيراً أو غير ذلك
أو غنياً في صفقة فإذا تبعض الصفقة كان المبيع بائناً في صف

البيع

البيع فيما صح واستد اد جميع الثمن وبين الرضا ببيع ما صح واستد اد الثمن
بقدر ما خرج محتقاً والمحتق بين الصفقة فيما يملكه الصفقة
وبين اسقاطها **فصل في بيان بيع الحيوان** ادبي ويهيمه فادبي
التي يجوز منه بيع المالك من الحيوان والامعة ومن كان في حكمه من
المدبأ إذا فسخ التدبير والمكاتب المشروطاذا فسخ من أداء المال الكتابة
وإنما الولد إذا مات والدها ادبي عين ويقتضاه بقاء الولد لجمعة
ضربان إما يحمل المصا أو يجرى فالأول يحمل بيعها إلا أنه عرض امر مبيع
من ذلك والثاني أما يمكن الانتفاع بها مثل جوارح الطيور والبيع
وكل الصيد والمأشقة والنوع والحراسية والنجابات لفتك
والسمود وسباع الوحش للانتفاع بجلاها وصيدها مثل الغنم
والغزاة والذئب والشيء ذلك جواز بيع جميع ذلك وأما يمكن الانتفاع
بها ويحرم بيعه وهو ما سوى ذلك ولا ناشئ من لادبي والتم
إذا كانت حوامل ويبيع فطلقاً كان الولد للمبتاع إلا إذا شرط
البايع وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله يكون للبايع إذا
شرط للمبتاع وللبيع في بيع الحيوان خيار ثلثة أيام شرط أو لم
يشترط فإن مات في مدة ثلثة الأيام في ذلك البايع كان من ماله وإن
مات في يد المبتاع ولم يضر فيه بالبيع أو الهبة أو الإجازة أو الو

بمثل الثمن في المدة أو قبلها فإن جاء به بعد انقضاء المدة لم يضره
وكان مختاراً أن تلف المبيع في المدة المضمونة كان من مال المبتاع وإن
حصل منه غلته كانت له لأن الخراج باختيار **فصل في بيان بيع الثمر**
بيع الثمر وما يحصل من الانتفاع لم يخل ما باع مع أصله أو منفرداً
فإن باع مع أصله صح ولم يخل أما أطلق بيع الأصل وبيع الثمر أو قبله
وقال يملك الثمر والثمران يذبح البيع وإن أطلق مع الأصل وبيع
بأن أصل الثمر كان الثمر المبيع إلا أن يشترط المبتاع وإن لم يبدل
كان الثمر للمبتاع إلا أن يشترط البايع وإن باع الثمر قد بدل أصله
صح البيع وإن لم يبدل لم يخل أما باع الثمن أو أكثر أو باع لسنة واحدة
لم يخل أما باع بشرط القطع في الحال فصح وإن باع على أن يترك
الثمر أو باع مطلقاً لم يصح فإن تلف مع صحة البيع كان من مال
المبتاع وإن تلف كان البيع فاسداً كان من مال المالك البايع وإن باع
الثمن أو أكثر صح وإن لم يبدل أصله والحاقلة والمرابحة حرام
فالحاقلة بيع التبادل والمرابحة بيع الثمر على رؤس المخل بقرضه أو
باع بغير خر من جنسه وبثمن آخر كذلك لم يصح أيضاً إلا في العرايا وإنما
يصح ذلك بشرطين الممانلة من طريق الحرز والتقبض قبل الفرق
والعربة إنما تكون في المخل دون غيره وقد روي في بعض الأحكام

أو العقب أو التدبير أو الكتابة إن كان مملوكاً أو بالبيع إن كان متعلقاً
وإن تصرفه بغير ذلك كان من مال المبتاع ولا معة إن كانت من
ذوات الأقرار استبرأ بغيره وإن كانت من ذوات التصرف بغيره
وإدعيين يوماً والنفقة مدة الاستبراء على المبتاع وإن كان المملوك له
مال لم يعرف المبتاع وبيعة كان البايع وإن عرف أن له مالا وبيعة صح
المال صح إن كان الثمن أكثر مما بعه أن كان جنسه وإن كان من غير
جنس مبيعة صح على كل حال وإن لم يعرف مقدار مبيعة وبيعة بجنسه لم
يصح وإن باع بغير جنس صح وإن باع المملوك دون المال صح فأنشأ
سوءه للمال وإن شأ استأد **فصل في بيع الفضول** بيع الفضول
هو أن يبيع الإنسان ماله ليس له ولا يكون وكل ما لا يملكه ولا يملكه عليه
بوجه من أذنه فإذا باع كان البيع موقفاً إن جاءه ملكه صح بيعه
وإن لم يخرجه بطل **فصل في بيع الأقالمة** بيع الأقالمة إنما يصح بأربعة
شروط أحدها أن يبيع مملوك من ذوات الأقالمة والثاني أن يبيع
المدة التي يقبل فيها والثالث أن يشترط أن يذبحه مثل الثمن الذي
باعه به غير زيادة ولا نقصان والبايع أن يكون البيع مبيعاً في
تلك المدة من غير أن يفسد ويغير حاله فإذا باع شيئاً على أن يقبل
البيع في الوقت كذا بمثل الثمن الذي باعه منه لزمته الأقالمة إذا جاء

مثل

بيع ما في السهلة وما على اراضي الخراج في غيره وتمسك به وفي العروة بيع
 ما على الفل بغير منه والصحيح ما ذكرنا **فصل في البيع المباح** المباح
 مباح وملك فالمباح ضربان اهل بيعة المباح من الناس وارضهم
 او لا يجري فان جرى كان لا على حرج على اسفل المزرع لا الترتك
 والخلل الى الملك ثم يرسل الى من هو اسفل منه وليس لاحد ان يبيع
 شيئا من ذلك والا ان يحدد نصرا اخر عليه الا اذا فضل عن
 مزارع من مزارعي الماء الى المزارعة وان لم يجر المزارع الناس لم يجر
 لاحد ان يبيع شيئا من ذلك الا اذا عملكها بالحيادة اما ان يبي
 في قرية او حرج واستحدث نصرا عليه في ملكه او في ارض لاداء الله
 واجري الماء فيه فاذا ملكه بالحيادة جاز له ان يبيع والافضل ان
 يبدل الفاضل من ضياعه بغيره من مزارع اليه والمالك جاز
 له بيعه سواء كان من غير ملكه حركه او قنانه او نصرا استحدثه على
 ارض مملوكة او ارض لاداء الله واجري فيه الماء من المباح وسواء
 باع بضيا من اصله او قدرا معيننا يتفق به يوما او اياما او بغير
المدة بغير ما في الاصل الذي سلف في سلفها سلف
 فيه لا يجوز بيعه قبل القبض الا من المصلحة عليه مثل الثمن الذي
 ابتاعه منه او باقل منه ان باع بجنس ما ابتاعه وان باع بغير جنس

ما ابتاع

ما ابتاع جاز ان يبيع منه بما هو اكثر قيمة من ذلك وغيره السلف لم يخل
 اما ان ثمنه او غير ثمن فان كان ثمنه لم يجر بيعه بالثمن وجاز بالعرو
 وان كان غير ثمن جاز بالثمن بغيره بالعروض بغير جنسه ولا يجر
 الذي بالدين ولا يبيع الا اذا اعد القبض لان ذلك غير مضمون
فصل في بيع ما في قبضه **بيان حكم البيع** كل بيع يكون لاحد على
 غيره ضربان سلف غير سلف ضربان طعام وغير طعام فالسلف لا يجوز
 بيعه قبل القبض الا من السلف له على اذنا الطعام لا يجوز ايضا
 بيعه قبل القبض سواء كان بيعا او قرضا فان باع القرض الطعام
 من القرض طعام مثله كان قضاء له منه وان باع طعام من
 جنسه وقرضه المجلس او باع بغير طعام وغيره في المجلس وان لم
 يقبض بغير الطعام جاز بيعه قبل القبض على كل حال القرض مختلفا
 ختلاف المبيع فقبض ما يمكنه له باليد التنازل قبض الحيوان لا
 شيئا الى مكان اخر وقبض المالك اقامته في موضع اخر وقبض الكيل
 الكيل والمؤذن الوزن والمعدد العدد وما يبيع جزافا فاما النقل
 قبض لارضين واقفاوات العقارية بين المبتاع والمبيع
بيان بيع ما يبيع **بيان بيع ما يبيع** كل ما يخرج من الجمل
 الجمل مثل الثمن ومن لم يضر مثل القنانه والبطيخ والباذنجان واشبا

فانه يجوز بيعه الخاص من الجمل اذا باه اصله دون ما لم يحصل
 فيجوز ان يبيع الخاص بغيره فان باع الخاص جنى فذلك وان لم
 يجز حتى يحصل جنى فان عجز استقر بيعه بما باع وان لم يجر ولم
 يتم ولم يسلم المبيع حقه ففتح العقد بينهما ويجوز ان يبيع المبيع
 وانما لها الحجرة الاولى والثانية والثالثة ارجعها وكذلك يبيع
 ورق التوت والحناء والاش خرطعة وخرطين فان باع الفضيل
 على ان يقطع في الحال فترك كان المبيع ان يقطع عليه وان لم يقطع
 وسبل كان عليه حجرة الارض فخرها **فصل في بيع الثوب** الثوب
 يكال ويوزن مع نقاد الخس بحكمة ولا يجوز بيع ما يكال او يوزن
 بجنسه متفاضلا نقاد الانسية والامتة لانه والذهب والفضة
 جنان ويجوز بيع احدهما بالآخر مما تلا ومتفاضلا نقاد والحنطة
 والشعير خبثان في الزكوة جنى فالباع ولم يخل من ستة اوجه اما
 يباع بكل كيل بجنسه او من غير جنسه او يوزن مما هو في حكم جنسه
 او يوزن من غير ذلك او يوزن من او يباع معدودا فالاول يجوز
 بيعه بمثل نقاد الاخر وانواع التمريض وكذلك الزبيب والحنطة و
 الشعير ولبن البقر ولبن الغنم والابل لا يجوز بيع التمريض ولا
 بيع الزبيب بالخبثان مما تلا ولا متفاضلا فان اراد بذلك يبيع بثلث

او فضة

او فضة ما يبيع الاخر به والحنطة وديقهما وسويقهما وخبثها و
 كذلك الشعير في الحكم الجمل الواحد والثاني فيجوز بيع احدهما بالآخر
 مما تلا ومتفاضلا نقاد او نسيه على كونهما والثالث لا يجوز بيعهما
 الا بوزنهما نقادهما متفاضلا مثل الحنطة وخبثها والرابع يجوز بيع احدهما
 بالآخر مما تلا متفاضلا نقاد او نسيه مثل الحنطة والشعير والعرو والزبيب
 او بالكيل وبمثل الذهب والفضة بالحنطة والشعير والعرو والزبيب
 غير ذلك او بالعكس والخامس يجوز الشرايع فيه نقاد ونسيه على
 كل حال مثل بيع الثياب بالموزونات والمكيلات ومثل بيع الحوانات
 بذلك وبالعكس والسادس يجوز الشرايع فيه مما تلا متفاضلا نقاد
 لا نسيه اذا كان من جنس واحد مثل بيع بيضة ببيضة وجوز بيع
 دجاجة بدجاجة فان اختلفت جنس جاز القاض فيه نقاد ونسيه
 مثل بيضة بجوزين او دجاجة بغنمين وغنم بدججيات وانواع الغنم
 الا هي جنس كذلك الوحشي وانواع البقر والحمير من جنس وانواع الابل
 الجمل لا يجوز بيع لحم الانسان بلحم الحيوان متفاضلا ويجوز مما تلا نقاد
 وكذلك حكم جميع ما ذكرنا فجنسه ويجوز بيع الغنم بلحم البقر والطي
 او الابل مما تلا ومتفاضلا نقاد ولا يجوز بيع الغنم بلحمه بجلد البقر
 وسناده ولا بين الرجل ورجلة ولا بين السلم والحري **فصل في بيع**

بيع الفاسد البيع الفاسد ينقسم على خمسة عشر فبايع المجهول وبيع
 منفرد وبيع الخراف فيما يباع فكذلك او موزنا وبيع ما يملكه المالك وبيع
 لا يجوز مثله في شريعة الاسلام للمسلم الا بيع من اسلم بعد الكفر عليه
 دين وله خمر او خنزير او فانه جائز له ان يملك كل ما يملك حتى يبيع عليه الله
 ويقضي به دينه وبيع ملك الغير اذا لم يحجزه المالك وبيع القطعة مما
 يجزئها التعريف قبله والبيع اذا اطلق الثمن ونقد البهله اكثر من واحد
 ولم يتبدل احد القود والبيع بما لا يجوز ان يكون ثنوا وبيع نالم يتجدد
 بالصفة اذا كان غير شاهد وبيع الحسنة والمنابذة والملاسة
 والمجر وغير ذلك وبيع الخافلة والمزاينة فاذا باع احد بيعا فاما
 او انتفع به البتاع ولم يعلم بفشاده ثم عرف واسترد البائع البيع
 لم يكن له استردا من ثمنه انما انتفع به واستردا اذا اودا ان حملت الام
 وولدت لانه لو تلف كان من ثمنه والخارج بالثمن فان غلبت اثنان
 او سرق ما لا يخبره او امته غره او حيوان غره وبيع من اخر ثم استخرج
 ماله من يده شرعا وكان البتاع عارفا لما لم يكره الرجوع على البائع
 وان لم يكن عارفا كان له الرجوع عليه بالثمن وبما عزم المالك **بيع**
في بيان احوال الرد **بيع** اذا باع الانسان شيئا لم يخل ما باع على البرائة
 من العيوب باع مطلقا فان باع على البرائة وعين العيب لم يعين صح البيع

ولم يجز له رده بالعيب اذا كان بصيرا او اعياى ان باع مطلقا وظهره
 عيبا كان عند البائع لم يخل ما حدث عند البتاع عيبا ولو لم يحدث
 فان حدث لم يكن له الرد وكان له الاوثن لان يقبل البائع البيع
 بما حدث عنده من العيب فان لم يحدث عنده عيب لم يخل انما
 يظهر بعض عيب بالكل فان ظهر بالكل فسد كركبه وان ظهر البعض
 لم يكن له رد المبيع من غير فان شاء رد الجميع واسترد الثمن واثناء
 اخذ الارش وعلى ذلك لو باع جماعة شاعا بالذكاة وظهر العيب
 واراد بعضهم الرد وبعضهم الارش لم يكن لهم ذلك حتى يتفقوا على
 اوشل وردد فان كان قد عرف للبتاع خال البيع العيب لم يكن له الرد وان
 عرف بعد ذلك ورضي له وعرف انه عيبا لم يكن له الرد وان لم يعرفه
 ثم عرف كان له الرد ولو ظهر العيب كان بخير اياي تلك الاشياء الرد الا
 والرضا به ويقط الرد باحدا لثلاثة الاشياء بالرضا بترك الرد
 بعد العلم به اذ عرف ان له الرد وحده عيبا غير عنده والعيب
 يكون عيبا عند اهل الخبرة والعرفه بها والعيب في الما في عشرة
 الجنون والجذام والبرص وهي من احوال المستعياى ان ظهرت با
 الملوكة قبل سنة من يوم البيع الرد لم يحدث عنده عيبا
 به وان حدث لم يكن له الرد وكان له الارش فان اراد يوم على

لم يكن له الرد والعيب يقتضي ان الاضياء وزيادتها ونقصانها وساقا
 او بقا وكذا اذا شرطه كونه مسلما والامه والعبد في ذلك سواء وزياد
 فيا شيئا يغيرها وان لا يخفى في ردة ستة اشهر اذا كان مثلهما خيضا
 واذا اطلق الامه ثم علم بجائعا لم يكن له ردها الا اذا كان المرحله وكان
 خرافا له وجب عليه ردها ورة مع ما يضمنه شرطها وان كان المرحله
 لم يجز ذلك واذا اختلف المتبايعان في العيب لم يخل من ثمنه احوال امالكي
 حدود العيب على كل واحد منهما ولم يكن الاثمة واحدا منهما فان لم يكن
 الاثمة واحدا منهما لم يجز المبيعة وان امكن ان يكون عند كل واحد منهما
 فكان لها ان يبيعه حكم علمنا فان عارضت بيثان اخرج بينهما وان لم
 لاحدهما بيثنة كان المبيع على البائع وان اختلفا في البرائة من العيوب
 البيثنة على البائع وان علم بالبيثنة ففضيه لم يكن له الرد لظلالا وقال
 الشيخ ابو جعفر يضر الشفعة في المناياة كان الارش لان نظيره ليس
 لرضاه **بيع** **في بيان احوال الرد** **بيع** اذا باع الانسان شيئا لم يخل ما باع على البرائة
 من العيوب باع مطلقا فان باع على البرائة وعين العيب لم يعين صح البيع
 محلها وانما به قبل حلول الاجل حله لم يلزمه قبضه وان اناه به
 بعد حلول اجله في غير موضع التسليم وكذلك وان اناه به في موضع
 موضع التسليم وكان من غير حشر ونقص فكذا وان اناه به في موضع
 موضع التسليم وكان مثله لزمه القبض فان لم يقبضه تلفه من ماله

وان اناه به زائدا عليه في الصفة لزمه قبضه وان كان زائدا في القدر
 لزمه قبضه مثل حقه دون الزايد وان اناه به ناقصا في القدر لزمه
 قبضه وطالب الباقي والا فالة فسخ ويجوز قبل القبض وبعده بثلاثة
 شروط الا فالة على مثل الثمن بغير زيادة ولا نقصان ومن تهضع
 شيئا قبل فصل المبيع كان غير ابرء التسليم والبيع والمستع بين
 الملوكة الرد ولا يجوز بيع واحد من جملة ثنوا اذا باع ثوبا بدينار على
 ان يطواه كذا فزاد وقلنا كان للبتاع الخيار بين الفسخ والاضاء
 ويكون شرطه له بعد الزيادة وان نقص ذراعا كان للمبايع ان شاء
 رضى اثناء رد وعلى هذا حكم الارش اذا باع ارضا وقال له كذا جريا
 فبعت فزادت او نقصت **الشفعة** الشفعة يجب لاحد الشريكين
 عند انتقال نصيبه بملكه عنه لبيعه شرط احدهما ان ينتقل عنه
 بالبيع والثاني ان يبيع بذوات الامثال من الثمن والثالث ان يخطه
 في نفس البيع او في حقوقه من الطرفين والضرر المتأتمية اذا لم
 بالمطالبة والرابع ان يقبل المبيع بين اثنين والتاسي ان يكون الشفع
 مثلا اذا كان البتاع مسلما للبتاع المطالبة بها على الفور
 بثلاثة عشر اشيا بانتقال الملك بغير البيع وبذوات العينة وزيادة الشر
 على اثنين وبقيمة جميع الحقوق وبان ياتح بالمبيع الى موضع اخر اذا

وجبت الشفعة بالاشتراك في الطرقي وان يكون الشريك كامرا والمباح
 مسلما وبقيمة الشاة بالمحايمة وبشرط ان يقع على المتبايعين
 او على احدهما وان يشترط على البيع وان يكتفى بطلان الشفعة
 او بانه من الاشياء اذا فزع عليه بشي يفتي اكثر منه ان مثله
 واذا فزع عليه بالبيع من فلان وبيع منه نصيبه بعد ما علم بنسبته
 الشفعة قبل المطالبة بها وبغير الشفع عن الثمن والمداومة
 بالثمن وانما تجزى الشفعة على المتبايع ويؤثره الثمن على حد ما يلزم
 للثمن في الطفل والوقلة ان كان غبطة له وللشفيع ان يبيع من
 الاقاله والرد بالعيب ان يفسخ البيع اذا باع ما اشاعه اذا علم
 به وهو خير بين ابطال البيع والشفعة على المتبايع الاول والرضا
 بالبيع والشفعة على المتبايع الثاني والشفعة لا تؤثر كالانوال
في الاختكار والتمليك اختكار يدخل مع فقد الحاجة في شاة
 الحظية والشفيع والقر والزي في الثمن الحرج والاختكار مع فقد
 واذا استل الحاجة اليها فخذته ثلثة ايام في الغلاء واربعون يوما
 في الخضر اذا احتسب الموتة وموت عنها لم يكن لك اختكارا
 احتسب المبيع وصلت الحاجة اليه من الناس ولم يبعه اجبر على البيع
 دون السعر الا اذا اشتد ودان خالف احد في السوق زيادة او نقصا

لم يمتز

يعترض عليه والتقي استقبالا للمتاجر المتاع الخايج البلاد
 اربعة فرائخ وهو مكروه والمبايع المختار على ارفع الامكان فان
 اخراجه عذر بطل خياره فان كان رجلا من موضع وراي جلبا
 ابتاع شيئا جازا وللمسا دان يبيع متاع اليدوي في خصوصه
 في بيعه وليس له ان يبيع لبا في اليد **باب بيان حكم الموازن** **والفرد**
والمتامى والكامل والواسطة الوازن اما بين الثمن واخره
 المتاع او المتاع واجرته على المتبايع واجرته انما قدوا للدلا على
 المتاع والمنادى واليكال على المتبايع والواسطة ان نصيبه للبيع
 فاجرته على المتبايع وان نصيبه على المتبايع فاجرته على المتبايع وان نصيب
 نصيبه للمبايع فاجرته على من عمل له وان اعطاه المتاع التاجر
 البيع كان اصل المال للمتاجر للواسطة والوصيفة عليه وان لم
 يولجه البيع وبين له بيعه لم يكن له خلافة فان خلافة لم
 يبعه فان باع وتلف غرم وان لم يبيع له بيان البيع لزمه البيع
 فقد بعية المثل بقدر البلد فان خالف دفع المتاجر وح وان لم
 يرض لم يبيع البيع فان فات ضمن عام القيمة بقدر ان اشترى به
 متاعا اخر كان قد ضمن المتاجر كان المتاع له دون التاجر وان لم
 يضمن من التاجر ثمة وادفع التاجر في البيع والابتاع كان المتاع

ولكل واحد من الشركاء اجرة عليه فان اشترى متاعا لهما او لثما
 احدهما او كليهما كان له ذلك واقتضا النقد والعرض ولا يحد
 مطابقة الاخر بالنقد ولا يبيع المتاع له بل يأخذ كل واحد نصيبه
 وما كان على الناس لثما في شاة لا يبيع قيمته فان اقتضا واحتكاك
 نصيبه وقض خذها ما احتسب كان عليه ان يقيم شركته وما
 بقي على الناس كان بينهما حصل وان رضي احداهما بالمال
 وترضا لثما في شركته صح ان رضي لشركته **باب بيان حكم القرض**
 القرض هو المضاربة وهو ان يدفع انسان الخيرة فالأخر على ان
 ما رزقه الله تعالى عليه من الفايده يكون بينهما على مقدار علم
 فان دفع احد الخيرة فالأخر يحتفظ به كان ودعيه وان دفع
 اليه لود عليه يكون قرضا وان دفع للخيرة له من غير اجرة كان
 لود اليه مثله بطلا اخر يكون سفجة وان دفع اليه ليخبره وكان
 للعامل في التجارة به منفعة يكون قرضا ومضاربة فان دفع اليه
 وقال تجر به ولم يعين مقداره كان له اجرة المثل والرجح صاحب
 المال الخمران عليه وان عين مقداره له من ثلث او اربع او
 اقل واكثر فان ربح كان له ما عني وان خسر لم يكن له شي كان
 الخمران على صاحب المال وهو عقد جائز بين الطرفين وهو بائع صحيح

المتاجر وان لم يبيع عنده كان المتاع الواسطة وعليه قيمة متاع القرض
نص في بيان قسم العقود العقود سقيم ثلثة اقسام اما يكون
 العقد لادامتها الطرفين مثل بيع الاجارة والمساواة والمرارة او
 جازا من الطرفين مثل الشركة والمضاربة والمجالة ولازم في
 وجازا من اخر مثل الرهن فانه لا دم من جهة الرهن جاز من جهة
 المهرين **نص في بيان عقد الشركة** الشركة اربعة اشركة
 الاعيان وشركة المحققة وشركة المنافع وشركة الاعيان والمنافع
 وهي التي اردنا بيانها وانما يبيع من ذلك شركة العيان ومنه لفائدة
 والوجه والابدان شركة العيان تصح بأربعة شروط يكون الشريك
 ناقلا التصرف في مالها وانفاق المالين في الجنس والصفة حيث
 اختلط مبيعا احدهما من لآخر وخطا احدهما بالآخر العقد
 مع مرتين مدتها فاذا فعلا لذلك واذن كل واحد منهما صاحب
 في التصرف كان له ذلك على حسب الاذن فان خالف تلف ضمن واما
 الرجح والوصيفة على قداما لئلا فان شرط تناق الرجح والوصيفة
 مع تناق المالين وانفاوت مع تناق المالين صح على قول صاحب
 وبطل على قول اخرين فان تصوف فيه المصروف كان الرجح والوصيفة
 على قداما لئلا والمصرف في المثل واما شركة الابدان مباطلة

وكل

وقاسدوا الصحيح لما اتفق فيه شرط ثلثة العقد على الايمان
 الدائره والداهم غير موقوفه والاطلاق والدة غير موقوفه الا
 ماله الانتفاع وتعين مقدار المال فاذا عقد على ذلك لم يخل اما
 ضمنيا لمضا عليه لم يضمنه فان ضمه كان الوجه له والخبر ان
 عليه وان لم يضمنه واطلق لزم منه ثلثة اشياء البيع بالقدر
 بقيمة المثل نقد البلد وكذلك الشراء فان خالف ذلك لم يخل
 عين له جهة التصرف لم يكن له خلافة فان خالف بيع كان
 البيع على ما شرط وان خسر وتلف غرم والقراض الفاسد يجوز
 التصرف فيه من جهة الاذن ولزم له اجرة المثل دون المتجرى ولم
 القراض ما اطلق ببلد المال وشرطه العمل فان اطلق لزمه من العمل
 الا انما يعمل بنفسه صاحب المال وان شرط له لزمه العمل بنفسه
 فان لم يعمل اجرة العمل في ماله فان ضمه احداهما او كلاهما لم يجر
 للمعامل التصرف فيه الا بالبيع وحصل المال من عليه ولم يخل
 من ثلثة اوجه اما كان المال ماضيا او موعدا او على الناس فان
 كان ماضيا اتخذ صاحب المال لا قدح العامل وان كان موعدا كان
 محضيا يعني ان يأخذ بالقيمة ويدفع الى العامل ما يفيئ به من البيع
 ويدين باسرافه من بيعه وان كان على الناس لزم العامل له

واما

ولما التفتة فان كانت مشروطة كان على المشرط وان اطلقت كان
 له الاتفاق بالمعروف منه في الشراء من البلد الذي كان به صاحب
 المال **مسألة في رهن** الرهن ثلثة اشياء ثلثة شروط بالاجاب
 والقبول والقبض برضا الراهن الا اذا شرط في العقد والرهن
 لزم في الدابة وحصل بسبب لزمه من حرقه او غرقه او عليه او بعد
 ما ذون له في التجارة يجوز رهن لمشاغ والمقوم والرهن مطلق
 ومشروط فالمطلق لا يجوز بيعه الا باذن الراهن فان لم ياذن و
 غا بغيره الحكم وقضى الدين من ثمنه فاذا باع الراهن في الانتفاع
 بالرهون صح الادبى لجا دية ان كانت رهونة ومشروطة فربما
 احدها بقتضيه العقد والاخر لا يقضيه فالاول ياكيد للعقد
 تسليم الرهن وبيعه في الدين ومناوئة للراهن ودخول مائه
 في الرهن اذا حصل عقد الراهن والثاني ثلثة اضراب احدها
 يناقض بالرهن ويبطل الشرط دون الرهن مثل ان شرط ان لا يبيع
 الرهن ولا يبيع في الدين جال والآخر يفسد الرهن او فلان
 والثاني يكون مصلحة للرهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في بيع الرهن
 اما للرهن او غيره ودخول عامل الخاص في الرهن فان شرط التوكيل
 في نفس العقد لم يكن له عزله وجاز بيعه بغير اذن الراهن بغيره ان

شرط بعد العقد كان له عزله والثالث ان يشترط المانع لنفسه وهو
 ثلثة اضراب احدها ان يكون ذلك في الدين في دية وبيع الرهن و
 يبطل الشرط والثاني ان يكون ذلك في حقه من متاعه لا يبيع الرهن ولا
 الرهن تعاد ولا الشرط والثالث ان يكون ذلك في بيع وهو شرط ان الحكم
 يكون المانع مجهولا ولم يبيح الشرط والثاني يكون معلوما وبيح ذلك اذا
 اشترط الرهن لم يبيح من ماله التصرف فيه بالبيع والقول والتدبير للبيعة
 وغير ذلك الا من المرتهن فانه يبيح بيعه منه وهبته فان ادرك الرهن
 له في التصرف صح وان هلك الرهن بغير قريط لم يضمن المرتهن ان هلك
 بقريط منه ضمن وان اختلف للمتاها ان لم يخل من اربعة اوجه اما
 اختلاف في مقدارها او على الرهن وفي قيمة الرهن بعد التلف وفي هذا
 الاجل ولم يكن لاحدهما مائة فالاول كان القول قول الراهن مع اليقين
 والثاني كذلك والثالث كان القول قول المرتهن مع عينه والاربع كذلك
 فان ادعى صاحب المتاع كونه ودعية عنده وخصمه كونه رهنا فاما
 اعترف صاحب المتاع بالدين كان القول قول خصمه وان لم يعترف بالدين
 كان القول قول صاحب المتاع مع اليقين وان دهن حيوانا كان بقتنه
 على الراهن فان انقضت الرهن كان الرجوع على صاحبه ما استمتع
 به فان استمتع به **باب من يبيع في الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بغير

ولا

ولا يبيح فيه تعين الاجل والعمل بمعاقد عينيا بطل والاجير بغيره شرك
 فالمنفعة المخصوصة بالعمل الواحد ويصح استحبابه بشرطين يتبين الاجل
 كان العمل محصولا وتعين الاجرة وتعين العمل والاجرة ان كان العمل معلوما
 والمشتري يعين عمله واجرة دون المدة وكل واحد منهما خاص
 بجناتيه بارش النقصان وثلثه بالتقريط من غير قديمة يوم
 التلف التلف بقدره الترفيع من يوم التلف وان تلف من غير
 تقريط منه لم يضمن سبيل الاجارة دية اشياء بموت كليهما او
 احدهما وبطلان المتاجر قبل التسليم وينعه قبل القبض التصرف
 ويجوز الاجرة محقة اذا كانت مشاهدة وبان يشترط في عقد
 الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد ايام من وقت العقد
 ونسقط الاجرة باسقاط الموجرة لاستقط المنفعة باسقاط المتاجر
 ولهذا على ذلك الاجرة وكذلك على هذه المنفعة فان انضدم لكن
 المتاجر بتقريط من المتاجر لزمه الاعادة الى مثل ما كان عليه
 وتوفير الاجرة وان انضدم بتقريط من الموجرة بغير تقريط احد
 سقط الاجرة الا ان يعيده الى الحال العادية واذا لم يكن المتاجر الا
 بما استأجره من غير سبب منه سقط منه مال الاجارة حتى يعود الى
 حال بيعه الانتفاع به ولا تبطل الاجارة وان لم يعلم كان له الخيار

بين افسخ البيع والصبر والاحادة يدخلها خياران خيار الوقت اذا
استاجر موصوفا وخيار الشرط ولزم ما شرط المحرر فان شرط يمكن
المتاجر الممكن بفسخه لم يكن له ان يكن غيره وان استاجر مطلقا
جاء له ان يفسخه الا القصار والحداد وان وضع فيه المتاع الا
ما يصير به مثل السرقين وان يشارك غيره في السكنى وان يوجر غيره
بمثل ما استاجره به ويوجر بعضه باقل من المال الاجارة فان احدث
فيه حدثا يوجب سببه في الاجارة جاز ان يوجر البعض مثل مال الاجارة
وبالكثرة الكل انزمت ومنفعة غير الحيوان يجب كنهها مقدرة ومنفعة
الحيوان يجوز ان تكون مقدرة وغير مقدرة فان استاجر بصفة لم
يخل من ثلثة اوجه اما استاجر للركوب ليحل العمل فان استاجر
للكوكبةين او بصفة اشياء الركوب الطريق والموتل والركوب للمحل او
الواصل او القتب بعد روية ذلك ومخالفتها فان غير الركوب يجرى
نفع بطل الاجارة فيما بقي ان استاجر في الفقة وصف الركوب بصفة
اشياء بالجنس النوع والجرى وكل ما يختلف الاجارة بسببها خالف
وتلف ما غاب ضمن وان استاجر للمحل ذكر سبعة اشياء الجنس المقد
والموضع والمحو لم يمتد والمحو اليه حكم السير والتزول المراحل
وان استاجر للمحل احتاج الى اربعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه

وتعيين

وتعيين المدة او العمل وتقدير الاجرة ومشاهدة ما يجهل فيه او حكمها
وان استاجر حرة او امه للزنا احتاج الى خمسة شروط مشاهدا
الصبي وتعين البيت التي الذي ترضعه فيه وتقدير الزمان والاجرة
وكون العمل محصلا فان اطلق الاجارة لزم الاجرة حاله وان قيدت
لزم على حسب الشرط وان عين الاجل لزم العمل على حسب العهود بين الناس
باب الاجارة المزارعة والمخاربة والحددة وهي عقد على ارض بعض
خارج من ثمانية وهي ثلثة اضرب بحججه وهي ما اجتمع فيه شرطان
يعين الاجل وتعيين ما يصيب العامل النظم مشاهدا غنويا الى الكل
ومكروهة وهي العقد على كذا ارضا او مقرا او ماشاة ذلك من عين
ما يخرج منها وفاسدة وهي ما سوى فاذ كونه اذا كانت المزارعة
فاسدة لزم اجرة المثل وسقط المسمى كان بالصف والمثل والمثل
ذلك ولزم ان كان بالامناء والعقران والمزارعة الصحيحة فربان
ومشرطة ومطلقة فالمشرط لم يخل من اربعة اقسام شرطان يعمل به
بنفسه او شرطان يربح شيئا معينين او شرط على العامل ثبوت الادنى
على المزارع ولزم الشرط الا انه يجوز للعامل ان يأخذ شيئا يعمل به
وان كانت الملوثة معلومة ثم زادت لزم العامل قلة العلمومة ^{وهي}
الزيادة وان شرط على العامل شيء يؤدي الى ضابط الاجارة على كذا

ولزم وان استاجر الاثر المزارعة او الفرس عين ما يزوج ويغير فيه
باب المرافعة المساقات عبادة من بيع الانسان المتحرر غل او
شجرة للمواك او كوما على اصلحه بالعبادة على ما رزقه الله تعالى
متما كان بينهما مشاهدا على قدر معلوم وتصح خصة شرط تعيين المدة
وقدر نصيب العامل فقد خصصوا القمار بقا على بعد ظهوره بين اديه
التميز ان لا يشترط معه عمل صاحب المثل ولا شجرة شجرات معينة اذا
تزوج الفواكه والتميز جاز العقد على البعض اربعة وعلى البعض ثلاثة
او اكثر والشرط سابق ما لم يؤد الى سقوط العمل عن العامل او دفع
الحق عن صاحب الارض المساقى وان شرط على العامل شيئا يؤدي الى
صاحب المثل لزم اذا تلف الشرافة سعادته والمؤنة على صاحب المثل
ما يعود بالاستزادة في القرض على العامل بكل ما منه حفظ الاصل
فصو على صاحبه وان تخلفا وقبل احدهما نصيب الاخرى ولزم زادا
ونقص وان تلف لم يكن لاحدهما على الاخر شيئا اذا تلف بقرطبة ^{بها}
في بيان المصالة وهو عقد جائز بين الطرفين وتصح بشرطين يعين
العمل والاجرة فمن قبل له عبدا او بعيرا وفرس او ابق هذا وند
ذلك لم يخل اما واقعة احد على شيء معين على الاطلاق او واقعة على
انه يجبي به من موضع كذا او قال من جاء به فله كذا او قال الواحد

ان

ان جئت به فله عشرة الاجران جئت به فله خمسة عشرة الاول
يلزم به فاسقه الثاني ان جاء به من الموضع المسمى لزم المعين وان
يغير نصف المسمى لزم نصف الاجرة وعلى هذا والثالث لزم المسمى ان
جاء به واحدا كان واكثر الرابع ان جاء به واحد لزم ما شاء وان
جاء اثنين لزم لكل واحد نصف المسمى وان جاء به ثلثة لزم لكل واحد
ثلث ما سقى له وان ابق من الواحد بقرطبة غرم قيمته وان ابق
غير بقرطبة لم يلزمه شيء **باب القرض** القرض كل مال لزم في
الذمة بعهده عوضا مرشدا وهو ضربان مطلق ومشرط فالمطلق
لا يدخله الربوا فاذا اخذت مضاعفا على رد مثله بملكه بغير القرض
وصا ومثل ما يوافق له جازا لا يضمان فان رد الجود منه او ابا
عليه في النوع او القدر او بالكم من مخرج اذا ابق ايضا وكذلك ان اخذ
خطة وان تدبر من جرحته وتراضيا به من بقرطبة صح وان لم يرض
ولم يقوم في الخلل ثم تغير السعر كان ذلك بقرطبة يوم الدفع والشرط
ضربان صحيح وفاسد فالصحيح مثل شرط الزكاة على احدهما ودعا القرض
ببلا اخر الصحيح من العتلة والرهن والضمان ومشاهدا والفاقد ما
يؤدي الخلل الربوا مثل شرط الزيادة في المصدة او القدر او اباة على
الرهن فاذا كان كذلك لم يملكه بغير القرض بقي امانة في يده ولا

يبيع الارضان به وان لم يشطرا لا انتفاع باليمن وصلافة الفرض
فصل في بيان الدين الذي كل ما يلزم في الذمة عوضا عن غيره مثله
 ويقسم قسمين حال وجعل في الحال يلزم قضاؤه حتى طال به صابه
 مع فقد العذر والعذر الاعتراف بحدوث الوقت الصلوة حتى يفرغ
 من اداها وغيبه المانع عنه وتقدر عليه في الحال بسبب شي من الدين
 يقسم ثمانية اقسام حتى حاضر وعائيب وموسر ومسر ومن استدان هو
 بنفسه او استدان عليه زوجته او مملوكه وميت فان كان
 حاضر او موسرا وطالبه المدين وقد حل اداؤه ولم يكن له عذر يلزمه
 الابقاء فان كان له عذر ارجل حتى يزول وان لم يكن له عذر ارجل
 فان لم يعرض له ان لا يمس من له الدين فان ما طرأ في الجبس وفان
 ادعى الى ضرر من له المال وكان له مال ظاهر مرجبه اخذ عنه وفي
 به دينه وان كان من غير مرجبه بيع عليه بقدره وفيه دينه
 فاما لم يكن المال للدار التي يمسها او العبد الذي يمسها وان كان
 واقام من له الدين بنيه خلفه الحاكم الله ليحكم عليه اليوم جميع
 هذا المال فاذا خلفه كان له مال مرجبه او غير مرجبه كان حكمه
 ما ذكرنا غير انه لا يفتح اليه المال الا بكميل وان كان المستدين يعرفه عليه
 من له الدين حتى بعد فان كان مكتسبا سرا لاكتسابا لا اتفاقا للعرف

على نفسه وعلى اه وصرف المفاضل في وجه دينه وان كان غير مكتمل
 سبيله حتى يجد وعلى الوجهين ان قضى بهم القاريين جازا في الميق
 ما استدان في معصية الله تعالى وان استدان عليه زوجته كان
 حكمها حكمه بشرطين عنايتها الملتزمة وهو غايب لم يترك لها نفقة
 بقدر المعروف في المملوك اذا استدان لم يحل برثثة اوجه ما دون
 في الاستدانة وفي التجارة دون الاستدانة وغير ما دون فالادراك ان
 حكم دينه حكم دين مولاه والثاني ضرابان فاق علم المدين تهديرا منه
 فيما بقي في ذمة الحان يعوق فان لم يعلم استع فيه اذا تلف المال و
 الثالث يكون ضابعا الا اذا بقي المال في يده او كان قد دفع اليه
 والميت ضرابان اما خلفه فاه او لم يخلف فان خلفه لم يحل ما كان له
 يتيه او لم يكن فان كانت افاحقا وحلف ولزم ماله وان لم يكن له
 يتيه لم يحل ما اعترفت به الورثة او لم يعرف ان اعترف ان لم يكن
 اعترف بعض الورثة وكان رجلين عدلين فكذلك وان لم يكونا عدلين
 او اعترف البعض لم يفي نصيبها او نصيبه بقدر ما خصها او نصيبه
 وان لم يعترف به احد لهما اليمين على باقي العلم وان لم يخلف فاه
 ضاع حقه وان قضى احد من اخوانه المؤمنين من سهم القاريين جاز
 و جاز به فضلا والموجب يلزمه اداؤه عند حلول اجله اذا طوب

به فان وضع من له الدين شيئا عنه على ان يقضي حال ابطار ما زاد
 من عليه الدين شيئا لزيد في الاجل لم يبيع وان مات من عليه الدين كل
 اجله بموته وان مات له الدين لم يحل الاجل وان لم يعرف وقت
 من له الدين به واراد من عليه الدين فضلا عنهم جاز اذا علمهم
المال وصفي بيان الوديعة الوديعة كل مال او شيء جعل في يد الغير
 المحفظ ومانعة جميع اصناف الناس سواء الآماء المخصوصة
 شرط اذا عرفه غصبا ولم يختلط بماله على وجه لا يميز ولكنه
 ان لا يدفع اليه وهي عند جاز من الطرفين ويصح بشرطين البعض
 والتسليم ولم يضمن الا لشدة شروط بالتقريط والتصرف فيه او حكم
 التصرف وترك الرد فاطول به اعين عدد فاذا صا ايضا ما تلف
 لزمه قيمته يوم التلف فان اختلفا في القيمة ولم يكن هناك ميتة كان
 القول قول مدع مع اليمين وان لم يتلف لم يمسك الضمان الا بالرد و
 واستأنف لوديعة ان شاء واذا ادعى مرعته الوديعة هلا
 قبل قوله بغير يمين فاما تظهر منه خيانة فان ادعى عليه التقريط
 من يتيه لزمه اليمين الله لم يفرط **فصل في بيان العارية** العارية
 عقد على عين مملوكة للغير ليتفع به غيره من غير اجرة وهي عقد جاز
 من الطرفين ويصح بالتسليم وهي ضرابان فمن وهو مضمون

وغيره من وهو ضرابان مضمون غير مضمون فالمضمون ضمان اما الضمان
 او ارض لنقصان ان نقص شيء من اجزائه او ذهبت حديقته فان
 ضامن الاصل لم يضمن الارض وان ضامن الارض لم يضمن المضمون بل لزم
 فيه الضمان الا بالتقريط كان القول قول المستر مع فقد البينة
 وان اختلفا في القيمة كان القول قول المعير مع فقد وان هلك
 مضمونا لزم قيمة يوم القبض ان هلك غير مضمون بالتقريط لم يضمن
 قيمة يوم التلف **فصل في بيان الفسخ** الفسخ الاحتواء على مال الغير
 على تراخي وجبته ومرتضى طال به ان كان باقيا مع مانعه ان كان
 له مال متصل او منفصل وبقي له ماء ومع مثله ان تلفه كان له
 مثله او قيمته ان كان مردوا في القيمة او مع ارض لنقصان ان
 نقص منه شيء ومع اجرة العمل ان كان داخل ولم يعمل ومع اجرة
 ان كان اجرة مثلا للدار والعقد ومع العقر والاولاد الارش ان كان له
 جارية او حبله ونقصت قيمتهما بالولادة وكان هو ان عمل في عملا
 ارض غير عين ان يرتد عليه اجرة مثل مرعصبه فاذا وقفنا اذ منحه
 مؤبدا وان عمل فيه عملا بالعين مثل ان يبيع الثوب لم يضمن له
 صاحب المصنوع ان يفسد قيمته او قيمة احداهما ضمنه الارش ان
 تلف المصنوع ضمن قيمة اكثر ما كانت من يوم الفسخ يوم التلف

وان غصب حياجه فباشرت الحسنة وخرجت من رايح مني المخرج وان
غصب الارض وخرج ببذره والسرور من به دابة او البين وضع
الملاحية لم يصح من الاجرة وفيه لشعر البين **في بيان اللقطة**
اللقطة ما وجدته الانسان لغيره فاحذره والقبالة ما يصنع الانسان
من حيوان وغيره فالحيوان ثلثة امر عليه وعيراته مما هو
من صفات السباع مثل الابل والمجمل والبقل والثور وما هو غير متبع
من صفات السباع مثل الخنزير والغنم وغير الحيوان اما وجده في الحرم
او في غيره وهو ضرابان اما وجده في غلاة او في عمران او في بطون حيوان
او تحت الارض فالذي حر وعملوك والمملوك والصغير وهو فافوته
فالملك عليك الاجدان فاذا التقط حتر صغيرا رفع خبره الى الحاكم
ليفق عليه فان لم يجد اتفق هو عليه ان لم يعبه احد فاذا بلغ
واين رجع عليه ان شاء والصغير من المملوك في حكم اللقطة
والمرهق رفع خبره الى الحاكم ليقف عليه فان لم يعيد وكان قد
كانت نفقته فكسبه فان لم يكن نفوق عليه ورجع به على صاحبه
اذا ظهر فاذا اظهر جعل له ذلك جعل استحق وان لم يجعل حرت
في ابله عادة بشر استحقه وان لم تجر وجده في المصركان **في بيان**
وان وجده خارج المصركان له اربعة دنانير قيمة كل دينار

وداهم

وداهم والحيوان المنع من صفات السباع اما ضل او تركه فاجده
فان ضل وكان بغير اكلان حكمه حكم المملوك اذ ارد على صاحبه
وان كان غير بغير لم يكن فيه شيء بوظف فان جعل له صاحبه
جعل استحقه وان لم يجعل كان فيه على حلة واحدة واذا اخذه
صنعت ان يتركه صاحبه من حديد كلابي كلابه وماء لم يجز له
اخذة بخاله وان ترك في غير كلابه ولا ماء فذلك وان كان في متبع
ووجده في بئر كلابي كلابي ثلثة اشياء ان كان غنما اما
اكل النخيل او انفق عليه تطوعا او رفع خبره الى الحاكم ليحكم فيه
وان وجد في عمران او ما يتصل به الى نصفه من حوضه في النخيل
عليه تطوعا وبين ان يرفع خبره الى الحاكم وان كان اداة او
محرمه او خداه لم يعرض له اكل وان كان غير ذلك مما فيه دنا
فما دونه اخذه وكان له وان كانت زائدة على ذلك عرفته
فان جاء صاحبه والا كان بخير بين شيئين لما حفظ لصاحبه
بغير ضمان واما بضره في ضمان وان وجد في عمران في ملكه
عرف على ما ذكرناه وان كان في ملك غيره عرفه فان عرفه كان له
يعرفه حكمه ما ذكرناه وان وجد خافيا تحت الارض في حرم لم
يعرفه صاحب خرج منه الخنزير الباني وان عرفه فان عرفه

جعله كالحق من زيادة وان ساع له كان افضل فان اخرج له كان
الرجح له والخسران عليه وان اخرج لثمة كان الرجح عليه والخسران
عليه اذ كان ملبسا بثل المال وان لم يكن ملبسا او تصرفه غير من له
التصرف كان الرجح اليهم والخسران على المتصرف ان كان له مال على الغير
ورأى له القطة في المصلحة عليه جاز له ان يبالغ وكان الصلح
ما بين **في بيان الضمان** الضمان اثبات مال في الذمة بقصد هو
ضمان ضمان مال ضمان بضعة ضمان المال ضمان ضمان معلوم
وضمان المجهول كليهما ضمان ضمان مبيع وزمان غير مبيع وعلى
ضمان ضمان مالي وضمان مالي ويقسم قسمين خزين صحيح وقاسدا
يصح بخطة شروط تعيين اجل المال لان الضمان ينقل المال في
الضامن ولهذا يقطع عن المضمون عنه اذا سقط عن الضامن وضمان
المضمون له والمضمون منه ويلزم المال بكونه ابله لليلوم وكونه
معلوم المقدار على حد القولين فالعلم يصح ضمانه بلا خلاف والجهول
يصح على قوله من يجوز ذلك اذا ضمن ماله عليه واقام بينة على
وضمان المبيع صحيح اذ لم ياب الضمون عنه وضمان غير المبيع
يصح على كل حال والملي صح ضمانه وغير الملي ان المضمون له بال
حال الضمان اذ لم يعلم وضمن به بعد صح وان لم يرض به بطلان الضمان

مالك عرفه فان عرفه رد عليه وان لم يعرف اخرج منه الخنزير على ما
ذكرناه وان وجد في ملك الغير ولم يعرفه كان حكمه على ما ذكرناه
وجد في ملكه وقد دونه ولم يعرفه لصاحبه كان له ولغيره
فيه وان اشترى عرفه لثمة ماله فان عرفه ولا نصوله اخرج
منه الخنزير وان وجد في حرم ماله اخرج منه الخنزير باقائه
فان وجد في بطون غير ماله حيوان كان قد دونه كان في حكم
الملك وان كان قد اشترى عرفه لثمة ماله فان عرفه ولا نصوله على
ذكرناه وان وجد في ضمان واستبقا اليها كان لمن سبق اليها وان سلبوا
كانت لها وان ادعاهما احد استبقها بشاهدين وشاهد واحد
فما وصفها بالدماء والوكاء والوزن والعدد والحلية **في بيان المهر**
في بيان المهر لا يجوز التصرف في مال اليتيم الا حذ ثلثة اهلها الوصي هو
المجدد المسمى هو الذي ينصبه اياه ثم الحاكم اذ لم يكن له جدد لا
وصي اذ كان غير ثلثة وكذا واحد من المجدد والوصي لم يخل من ثلثة اهل
انما يكون ثقة هليا بالامر ولزم اقراره اذ ثقة غير ملزم تقويه
باخر اقرار ثقة ولزم الابدال به ويلزم المتصرف فيه القيام بامره و
حفظ مصلحته فاذا فعل جاز له ان يأخذ من ماله قدر الكفاية يجب
عليه ان يقر عليه بالمهر وفان اسرف من ماله اذ كان غلظه بغيره

جعله

فالجواز من الوجه الذي ذكرنا فانما في حقنا انما اعلمه بطلان اذا
 المال كان له الرجوع مثله على المضمون عنه الا اذا تبع بالتمام
 وان لم يؤد لم يكن له الرجوع وان اسقط عند لم يسقط عن الضمان
 وان ادعى المال المضمون عنه صح ونقص فحينئذ يرضى انفراد
 وضمان اشتراك فضمان الانفراد ضمان جماعة عن واحد ويكون
 للمضمون له الخيار في مطالبة المال من ايهم شاء على الانفراد على
 الاجتماع وضمان اشتراك بالعكس فذلك وضمان العهدة لم يحل
 من اربعة اوجه اما ضمن قبل وصول الثمن لم يصح وان ضمن بعد
 وضمن فيه ما عدا ذلك في البيع وحد شرط ذلك في العقد وبطلان
 لم يصح وان ضمن في العهدة مع **فصل في بيان الكفالة** الكفالة التقبل
 بنفسه انسان لمن له عليه حق ولا يصح الا بشرط خمسة وهي الا
 عيابة القبول رضا المكفول به وتعيين مدة الكفالة والكفالة
 ضمان كفالة بالعقد وكفالة ملزم بعقد فالاولى ضمان في شرط
 ومطلقة فالطبعة لم يلزم فيها الكفيل بضمان المكفول به
 والشرطية هي التي تبادر المال وهي ضمان فان قدم ضمان المال
 على الكفالة وعجز عن التسليم لزوم المال وان قدم الكفالة على ضمان
 المال لم يلزم احصاءه ودون المال التسليم مطلق ومفيد فاذا اطلق

لزمه

لزمه التلبي في دار الحياكم ان في موضع لا يشتر على الامتناع وان قيد
 موضع مخصوص بوجهه بكنية في ذلك الموضع ويجوز التكفل ما
 الكفيل بالكر من احد وتكفل جماعة لواحد فاذا سلمه احد
 لم يبرأ ذمة الباقيين وبطل الكفالة يموت الكفيل والمكفول
 به داما ما هو حكم الكفالة كما يلزم بعقد فخلية القابل
 من يد ولي الدم وتخلية المستدين من يد من له الدين ويلزمه
 التسليم اليهما والدية والدين **فصل في بيان الحوالة** الحوالة انتقال
 حق من ذمة الى ذمة وتصح بعشرة شرط بالاجابة بالقبول رضا
 المحيل والحوالة وضمان الحال عليه على الصحيح وكون المحال به من
 ذوات الاموال وانفاق الحقيين في الخس والتبع والصفة وكونه
 تمام يجوز فيه اخذ البديل قبل القبض اذا قبل الحوالة وانه ذمة
 المحيل لم يكن الرجوع عليه بخلاف اذا كان مدينا او عسرا وعلم
 حاله الحوالة وان لم يعلم احصاءه ولم يبرأ ذمة كان الرجوع
 عليه اذا لم يؤد المال **فصل في بيان الوكالة** الوكالة تفويض الامر بالخير
 على وجه وصح بنية شرط الاجابة والقول ويكون الموكل من
 يصح منه نيابة الامر الذي وكله فيه ويكون الامر الموكل فيه
 من حقوق الناس ويكون الوكيل عاقل نابيرا بالامر الموكل فيه من

حقوق الناس ويكون الوكيل عاقل نابيرا بالامر الموكل فيه عاقل بالغة
 التي يحتاج اليها في المعاشرة به وان يتوكل من هو مثله في الدين على
 من هو مثله فيه ادونه والوكالة ضمان مطلقة ومشرطة فاما
 المطلقة يقوم فيها الوكيل مقام الموكل على الاطلاق والنيابة تقتضيه
 الاقرار من المتكفل بالاداء الاقرار والمشرطة لم يكن فيها التعدي عما
 رسم له الخيرة فان تجاوز كان ضامنا ولم ينفذ عليه وانما ثبت
 الوكالة بالبنية او باعتراض الموكل عند التسليم ويصح ان يوكل المأخوذ
 والمغنايب ثبت قبول الوكالة باللفظ او بالعرف فالمرجع عند
 جابر من الطرفين واذا عرله لم ينزل الا بالاعلام او بالاشهاد اذا
 لم يمكن لاعلام فان اختلفا في ذلك كان القول قول الوكيل مع اليمين
فصل في البيع البيع قطع المصنوعة بين التدايين ويجوز على
 اقرار وانكار ما لم يؤد تحليل حرام وحريم حلال مثل الصلح للثدا
 على التداين والسيادة والتبادر او شي آخر ومثل صلح التبرك
 في المال والمعارضين علم يعلم فاذم الصالح لم يكن لاحدهما
 وجوع على الاخر بعد ذلك **فصل في الاقرار** اقرار جرح على نفسه
 ويصح بنية شرط وهي كمال العقل وفاد المصدق فيما اقر به
 ووجود المقر به وتصديقه اياه ان كان من غير عرقه وان يصح

ان

ان يكون المقر به حقا للمقر به وان لا يؤدى الاقرار الى ان يكون مقررا
 على الغير لا باذنه واذا اقر لم يحل ما اطلق او قيد فان اطلق الزم حكم
 اقراره وحكم بصحته وان قيد وقال ذهبت هذا منه او عاوت
 هذا معه بذلك لم يلزم حكم اقراره وبصحته الا بعد التسليم في
 الهبة والتفويض المعادضة واقرار المريض صح العقل مثل اقرار
 الصحيح الا في بعض العدة اذا كان متما فاذ اقره ولم يكن المقر
 له بنية على صحة ما اقره به كان في حكم الوصية وسنذكره بعد
 ذلك حكم الاقرار بوارث في باب اخر انشاء الله تعالى **فصل في النكاح**
فصل في النفقة النفقة باحد ثلثة اشياء بالزوجية وبالقرابة وبملك
 العيين فالزوجية تجب فيها النفقة بشرطين امكان الاستمتاع
 بينهما معا والتمكين الكامل من جسمها والزوج ثلثة انواع حرة
 وغير شريفة وامة فالموسر اذا تزوج بشريفة ووجبت النفقة
 لزمه من الاطعام والادام على حسب عادة البلد والكسوة للزوجة
 والصيف على حسب وثاره وقدر المرأة من الاربعين والكتان وغيرها
 ولزومة الاخدام واما احتياج اليه المزينة وان تزوج بجمرة غير
 شريفة لزمه جميع ذلك على قدرها دون الاخدام وان تزوج بامة
 لزمه الاتفاق عليها بالمعروف دون الاخدام وان كانت جارية والمثوبة

تقوم النفقة على قدر براءة وقدر المرأة من الشرف والوساطة والامورة
 ويلزمها الاختتام الشريفة وان خدم بنفسه جاز والمصر لا يلزمه
 النفقة ولا يكون للمرأة الخيار عليه بل ينصّر حتى يجد فاذا وجدها
 عليه على قدرها وقدر ذات يدها بها ولا يلزم النفقة بالتكاح القاسد
 بوجه ولا المصير لان نفقة العدة اذا فرغت منها الا اذا كانت حامل وان
 فسخ التكاح الصحيح يبيح تزوجه نفقة العدة بحاله اذا طلق المرأة
 بايما لم تزوجه النفقة وان طلقها رجعيًا لزمته واما المبد نفقته
 نفقة المهرنان تزوج باذنه او وجهه هو حرة او امه ولم يكن العبد
 مكتبا لزم السيد النفقة وان كان المبد مكتبا كان سيده مخيرا
 ان شاء جعل النفقة في كسبه وان شاء الفوق من خاص ماله والمذبح
 حكمه حكم العبد ما لم يعق وحكم الحر اذا عتق والمكتبا لم يعق
 شئ منه كان حكمه حكم العبد وان عتق منه شئ وكان مكتبا حصل
 له من الكسب لزمه انفاق للموسر بعد ما عتق عنه وانفاؤه المهر قبله ما
 بقي عدا وان لم يكن له مال كان ميسرا واما النفقة على الاثارة فواجبة
 ومندوبة فالواجبة انما تجب على الوالد وان علوا على الوالدان سقطا
 وتجوز لغيرهين يار احد هما واعا والاخر وان حصل لرجل مصر بين
 بين والوداد لموسرين وجب عليهما الانفاق بالمعروف عليه بالسوية

وان

وان كان المهر ولد ووالد مصران وجب عليه الانفاق عليهما معا وان
 كان له اب وجد وولد وولد مصران وامه كانت الانفاق عليه
 وان لم يكن له فالأقرب على من لا بعد وان سرت الام وامرأت الاب
 لزمته النفقة الموسر ان كان لرجل والذان مصران او لاذن احد
 الوالدين وولد لم يقدر من نفقة الاعلى ما يكفي احدهما ختم بينهما
 واما الانفاق المندوب اليه فعلى كل من له حظ من الميراث ويجوز
 عن اصل الاثر مثل الاخوة والاحوات والعمومة والعمات والقولة
 والخالات واما النفقة على المالك فاما تجب على العبد والامة والذنا
 على كل حال من الاطعام والكسوة ولم تجز العبد والامة من ان يكون
 مكتبا او غير مكتبا فان كان مكتبا لم تجز ما اراد سيده ان يجعل
 نفقة في كسبه او اودان اذ لم تجز من ثلثه او حصة اما ان كان
 وفقا لنفقة ولزمت له لقاء به او فاضلا عنهما والفاضل السيد او
 ناقصهما عنهما والائتمام على سيده وان لم يجعل نفقة في كسبه وجب
 عليه نفقته وغير المكتب يلزم السيد الانفاق عليه والامة فاضلا
 وسريه فائتماما حكمها حكم العبد والسرية يفصلها على حسب
 العادة واما الدابة والطريق في لصاحبه الانفاق عليها ولم تجز لغيره
 عليها امر البيع او الذبح او الانفاق وان لم يوكل لحصا امر البيع والانفاق

وان كان المهر ولد وولد مصران وامه كانت الانفاق عليه وان لم يكن له فالأقرب على من لا بعد وان سرت الام وامرأت الاب لزمته النفقة الموسر ان كان لرجل والذان مصران او لاذن احد الوالدين وولد لم يقدر من نفقة الاعلى ما يكفي احدهما ختم بينهما واما الانفاق المندوب اليه فعلى كل من له حظ من الميراث ويجوز عن اصل الاثر مثل الاخوة والاحوات والعمومة والعمات والقولة والخالات واما النفقة على المالك فاما تجب على العبد والامة والذنا على كل حال من الاطعام والكسوة ولم تجز العبد والامة من ان يكون مكتبا او غير مكتبا فان كان مكتبا لم تجز ما اراد سيده ان يجعل نفقة في كسبه او اودان اذ لم تجز من ثلثه او حصة اما ان كان وفقا لنفقة ولزمت له لقاء به او فاضلا عنهما والفاضل السيد او ناقصهما عنهما والائتمام على سيده وان لم يجعل نفقة في كسبه وجب عليه نفقته وغير المكتب يلزم السيد الانفاق عليه والامة فاضلا وسريه فائتماما حكمها حكم العبد والسرية يفصلها على حسب العادة واما الدابة والطريق في لصاحبه الانفاق عليها ولم تجز لغيره عليها امر البيع او الذبح او الانفاق وان لم يوكل لحصا امر البيع والانفاق

عليها هذا البيع وان كان في لبدو ونم من الكلاء والماء ما يكفيها
 في المصير فاذا اعتقلت عملها ناسا وان لم يكن ثم كلاء ولا ماء كان
 ما يكفيها انفق عليه فان لم يتفوت كان الحكم في البلد ومثله في المصير ان
 كانت البهيمة ذات لبن ولم يكن لها ولدا وكان واستغنى عنه كان
 المربي جيبا لصاحبها وان لم يتعزل ولده عن اللبن كان الفاضل
 على اللبن لصاحبه **مضطر في بطن من له حظ من الميراث**
 الولد فان بلغ رشدا سقط حق الخصانة عنه وان لم يبلغ لم يجز
 اما ان كان بين ابوين او كان له اخذ هما وليس له احد هما وان كان
 بين ابوين او بين ابين بالابن حتى ينظم والنسب حتى يبلغ سنين او اقل
 بغير الارحام لم تنفوج او لم تنفق وان تزوجت او نفقت سقط
 حتما عن الخصانة وان فاوت زوجها بالطلاق او غيره دون
 الادماء وثابت رجح حقها منها فاذا نفق الاب واستقر النسب
 او تزوجت الام او نفقت كان الاخير فاسو كان اولي الخصانة
 وان كان له احد الابوين لم يجز حال قرابته من ثلثة احوال ما
 كانت رجلا لا بلاءا وولدا وولدا رجلا او رجلا او رجلا فان كانت
 رجلا لا ولدا به احقرتم ميراثه وان كانت نساء فذلك وان كانت
 رجلا لا نساء فالنساء اولي اذا كانتا قريب من الرجال وكانت

في دونهن

في دونهن واذا انفرد الابن لم يقطع حقها منها المهر هو امر عليه بعد
 والمهر وان كان احد الابوين لم يكن له حظ من ناسخ المهر وان كان
 الولد ملوكا ترك مع الام **استحب بالانكاح** التكاح عبادة من
 عقد لتزويج بين الرجل والمرأة وقد يتعزل في الوطى هو ثلثة اضراب
 تكاح الغبطة وهو التكاح المستدام وتكاح المتعة وهو الوطى
 وتكاح ملك اليمين ويشتمل الكنا على ثلثة عشر نكاحا
 العقد ومن يجوز العقد عليها ومن لا يجوز وما يعقد عليه من
 ومن اليه العقد وما يوزن في فسخ العقد وما يلزم بالعقد وحكام
 الاملاك والزفاف ما يتعلق بجميع ذلك **مضطر في بطن من له حظ من الميراث**
الانكاح بلفظة البهية الرجل والمرأة لا يخلو حالهما من اربعة
 اوجه اما شتمى كل واحد التكاح ويقدر عليها ولا يشتمى الا لاول
 يجزله التكاح والثاني بكرة له ذلك والثالث والاربع لا يجز
 بها ولا يكره بل يجوز لها ذلك والكفاة معتبره في التكاح الدوام
 وهي الايمان ولا يقع العقد لمن على كفاة ولا لكا ذكرا ومنه ولا
 لناصب يجوز للمؤمن ان يتزوج باليهودية والنصرانية والناصب
 محنتا وعقد تكاح الغبطة مضطر ويجز للرجل ان يطلب
 للتزوج امرأة فيما ست غرض حصوله الدين والابوة والاصل والكرم

المضطر

وكونها دودا ولولا انما عجزا مربعة طيبة الروح والكلاب بها
عامة بالمعروف تقاها واساكا عريضة في اهلها ذليلة مع علمها
شريحة مع زوجها حضا فامع غره درما بحسنه الشرطية
التيه ويكره التزوج بها في عشرة الحناء من حيث السوء والبيعة
الخلة والسليطة والخصابة والولادة المخرجة والعقم والولادة
في اهلها العزلة مع علمها والنفود وغير المتورعة والمبرجة
اذا غابتا من جهة الحضان معه وغير المرتبة في الاعتقاد وغير
السديلة الراي وغير العقيمة وغير العاقلة والمجولة والكردية
والسوداء الا اذا كانت مؤبنة والمستعفة من اهل الخلاف
والامة مع وجود الطول وان كانت مؤبنة والبكر افضل من
الثيب ويحب للرجل اذا اراد ان يتزوج كريمة ان يطلب رجلا
فيه خمس خصال الدين والعفة والورع والامانة والبيان
بقدر ما يقوم باوده وادعياله من المال او الحرفة وان
رجل بهذه الصفة وان كان حورا قبل المال لما اخره ان كان
شرفيا ولم يتزوج به كان غاميا الله تعالى عاقلة السنة بنيت
عليه والله ويكره ان يتزوج كريمة من جهة من المستعفة الخائف
الامضطراب ومن شارب الخمر والمظاهر بالفسق وغير المرضي الاعتقاد

والتي

والتي والبيعة واذا عزم الرجل على النكاح لم يعقد اذا كان القهر
في برج القرب وداعي فماسة اشيا استحبا استخارا الله تعالى و
سلي وكفيين اكرم التمجيد ودعا بالدعاء المروي وابد باسم الله
تعالى واعلى النكاح واحضر جماعة المؤمنين وخطب قبل العقد
الشهود من فضيلة النكاح دون صفته وفق الولي لا يقدح
لولي المرأة ان يقول قبل العقد زوجته على ما كان معروفه فخرج
باحسان ولا يصح النكاح الا بتعين لمنكحة باحد ثلثة اشيا
بالاشارة والسمية او لصفته وبالايجاب القبول والاجابة
اكتسك او زجته القبول قوله قبلت هذا النكاح والتزوج
او قبلت فحينئذ يبين المهر في النكاح الغبطة من شرطه فلهذا
صحته ويجوز تقديم القبول على الاجابة مثل زوجتي فلانة او زوجت
فلانة وقال زوجها فلانة وان قبل الولي زوجت فلانة من فلان قال نعم
قال الرجل قبلت التزوج قال نعم صح ولا يجوز القبول بلفظه الا
سفهام ولا الاستفهام ولا الاستقبال ويجوز التوكيل في الاجابة
وفي القبول وفي احدى الاجزاء ان يكون الوكيل منهما واحدا فيكون
موجبا قابلا وان قد المتعاقدان على القبول والاجابة العربية
عقد ايضا استحبا باوان عجزا جازما فيهما فادها من اللغات الاشيا

في النكاح
الاجابة
القبول
الاستفهام
القبول
الاجابة

المؤبنة بالاجابة القبول يقوم مقام اللفظ من الاخرين **فصل في بيان**
منع العقد عليه انما يجوز العقد على من اخل الله تعالى نكاحه لا
يجوز على من حرم عليه النكاح والمحرمات من النساء حران اما
بحرم بالنكاح بالتحريم بالتحريم من نفس الامم واتحاد
ان علت البنت وبناتها وان سفلت وبنات الابن وان سفلن
والعمة والخالة وعممة الاب خالته وعممة الام وبناهما وان
علون والاخت وبناتها وان سفلن وبنات الاخ وان سفلن والتب
حران اما يحرم نكاحه ابدا او في حال دون حال فالاول اربعون
صنفه اوضح والعقود عليها في العدة او في حال الاحرام من الرجل
وهو عالم بتحرمة دخولها او لم يدخل وام الزوجة وانها وان علون
نسبا ورضاعا وام من وطئها بملك اليقين وبناتها وان نزلت
بنات زوجة التي دخل بها وبناتها وبنات بناتها واهل البيت
نسبا ورضاعا والتي يلوط بامها او اخيها او ابناها او ابنتها
وقد والي قدرنا بها وهي ذات بعل او في عدة له فيضا عليه بآخيه
وبنات العمه وبنات بناتها اذا خرجت بها وبنات الخالة بنات
بناتها كذلك والتي زنا بامها او بناتها وان علت الام ونزلت
البنت نسبا ورضاعا والتي بانيت باللعان والطلاقه فتح تطبيقا

نسب

للعدة

للعدة وتزوجت بعد كل ثلثة زوجا والتي افضاها بالوطي وهو في
حالة ولها دون تسع سنين وتبين منه بغير طلاق والتي قد مضى
وهي وجبة صماء او خرياء وتبين ايضا منه بغير طلاق والتي
وطئها ابوه وابنته او عقد عليها والملك التي وطئها ابوه وابنته
بملك اليقين او نظر منها الى فليحرم لعين المالك النظر اليها او يملكها
شهوة والتي زنا بها الابن وامها وان علت وبناتها وان
نزلن والثاني عشر سنة المعقود عليها في حال الاحرام جاهلا
بالتحرمة ولم يدخل بها فاذا علم بذلك فرق بينهما فاذا خرج من الاحرام
عقد عليها ان شاء والمعقود عليها في العدة كذلك وفوات
الزوج فانها تحرم على غيره اذ اوجس فاذا بين منهم بينونة
شرعية واعتد من حلال على غيرها وواحصن الاختان معا
وسواء عقدا عليها عقد مقدونة او عقد متابعة وعقد المتابعة
يصح على من عقد عليه اول فان دخل بالثانية فهو بينهما ولم يرجع
الى الاولى بعد خروج الثانية من العدة لا يجوز له ذلك الا بعد
مفارقة الادلة منه بالموت والطلاق فان طلقها رجعا لم يجز
له العقد على الاخرى الا بعد خروجها من العدة وان عقد عليها
عقد مقدونة لم يصح وروي انه يجزى ان يشاها وسبع المدخل

بها ما دام استلام في حيا له فان نظرت لام الى ما يحرم لغير الزوج
 النظر اليه كره العقد على البنت وبنتها الزوج او اختها وغير
 رضا منها فان عقد عليها برضاها حاز ولم يكن لها بعد ذلك حيا
 فان لم ترض كان محض ابراء لرضا وفتح عقدها واعتزال عن الزوج
 وتبين منه بغير طلاق ويقر بغيرها حتى تخرج العدة او الخا بذلك
 وان طلق احد بينهما رجعت وتزوج بنت لغيرها او اختها فذلك لا ينجي
 تزوج بها وعنده اربع حرام قبل موت حبسها او طلاقها بانها
 او رجعا وقد خرجت من العدة والامة وعنده حرة بغير رضاها
 فان عقد عليها بغير رضاها كانت الحرة مخيرة بين ثلثة اشياء
 الرضا بالعقد وفتحها والاعتدال على ما ذكرنا في العقد على بنت
 الاخ على الحرة وان تزوج حرة وعندها علم من علم لم يكن لها
 حياز وان لم تعلم كان لها الخيار بين الرضا وفتح عقد بقضا
 وروي وبين فتح نکاح الامة ومن كان عنده ثلث اشوة فعقد
 على شئتين اخبر بين دفعة اختار واحدة فان دخل بواحدة
 زال الخيار وفتح العقد على المدخول بها وما سوى ذلك لا يحرم
 العقد عليه وكل يطي حلال بشرط حرم المضاهرة والحرم وكل يطي
 يشبه او حرم بشرط حرم المضاهرة دون تحريم الحرم والحرم

لا يحرم

الحلال ومعنى ذلك ان كل يجوز بحرم العقد بعد العقد ان وقع بعد
 العقد لم يطله واذا اصررت المرأة عند زوجها على الزنا افسخ
 نکاحها على قول بعض الاصحاب يجوز الزوج باختيارها ورضاها
 فالسلي يكون رجلا له ابن فتزوج بامراة لها بنت فالولد لها ثم
 تزوج ابنته بنسأ وهي لغيرها اخيه والرضاع ان يكون لرجل
 اخ من الام وقد ارضعته وامراة لها بنت ارضعت بعد
 فصار له حاله من الرضاع ويصح الاخ الاخران يعقد على
 اخت اخيه رضاعا واذا زنى رجل بخيارية غيره لم يحرم العقد
 عليها ولا وطيها فملك اليه ويجوز الجمع بين الاثنين وبين
 الام والبنت في الملك دون الوطي فان ملك اخن ووطي
 احد بهما لم يجز له وطئ الاخرى حتى يخرج الموطوءة من ملكه اذا
 كان عالما بذلك فان وطئ الاخرى بعدها عالما بالتحريم حرم
 عليه الاوطى حتى يموت لقائمة او يخرجها من ملكه للمعدوم بها
 لم تحل له حتى يموت وان لم يكن عالما بالتحريم جاز له العود
 اليها ويحل للرجل العقد على اربع حرام والجمع بينهما دفعة لا
 الا والجمع بين اثنين بالعقد وبين حرتين وامتن حرة وامتن

ولا يجوز الجمع بين اكثر من اثنين في العقد وحكم العبد مع الحر ان حكم
 الحر مع الاما ويكره وطؤ المجوسية ملك اليمين وعقد المتعة عليها
فصل في بيان ما يجوز عقد النكاح عن من هو افضل عياد اليه
 سبعة اشياء يرض ان يكون من الاجناس ومقدار ما يرضه
 ذكره في عقد النكاح والشرط بان لا يكون لها مهر في العقد والعقد
 على ما يرضه مائة في الشريعة وتقدير المهر النكاح الشعار فالاول
 كل ما يرضه مائة في الاسلام ماله قيمته وما يرضه ان يكون
 المبيع واجرة المكنى او منفعة لغيره من تعليم القرآن والادب
 وتعليم الصنائع المباحة سوى الاجارة والثاني موكل في
 واي مخاطب ومن بيده عقدة النكاح فيما تراضوا عليه يكون
 صحيحا اقل ذلك ام كثر وكل كان اخف كان التوبة والسنة حكمة
 درهم والنقصان عنه جازم والزيادة عليه فيها روائس والثالث
 لا يقدح في صحة العقد ذكره من شرط الفضيلة دون الصحة
 ويلزم مهر المثل ويعين ببناء المهر من كلا الطرفين الاقرب
 فالاقرب وبكل ما يختلف المهر لاجله من العقل والحر والعتال
 والزامة والبناء والاعتناء والبكارة والثوبة وصرحة النكاح

وهي

وهي ما لا يجازي ذلك من السنة ولين بيده عقدة النكاح
 المطالبة بالعرض والرابع لا يقدح ايضا في صحة العقد ويلزم مهر
 المثل ما ذكرنا فان مات احدهما قبل العرض فما استلزم سقط
 المهر ويلزم الميراث وان طلق قبل العرض لم يلزم المهر للميراث
 او دابة او ما اشبهها ولو توسط ثوب وفاقته حيلة وناظر
 فضاعد او العسر حيا ثم وما اشبهه وان دخل بها قبل العرض بعث
 اليها قبل الدخول شيئا واخذت فان ردته عليه او ابنت فبطل
 من جهة المهر لزمه مهر المثل وان لم ترد وقال للمرأة بعد ذلك
 انها هدية والرجل يقول انها مهر كان القول قول الرجل مع اليمين
 فان حلف لسقط دعواها وان نكل لزم لها مهر المثل وان رده
 اليه كان له ذلك وان دخل بها قبل ان يبعث اليها شيئا لزم
 مهر المثل والخامس لا يجزى ان يكون العاقد مسلما او ذميا فان كان
 مسلما سقط المهر لزم مهر المثل مثل من عقد على حرة وخبرها ومالا
 يحل ملكه في الاسلام وان كان ذميا لزم المهر فان استلم قبل الفسخ
 لزم قيمته عند منحلته وان اسلم بعد الفسخ رشت منه وان
 لم يحل ما كان مفوضا الى احدهما او كليهما فان كان مفوضا
 الى الزوج لزم ما يحكم به قولي وكذا فان حكم بالكون مع السنة كان

الزواج بغيرها فان طلقها قبل الدخول لم ينفك ما يحكم به وان كان
مفوضا الى الزوجة لم ينفك ما يحكم به فان لم يرد على المصلحة الا ان
يتزوج بغيره وان مات احدهما قبل الدخول سقط المهر فبقي الثلث
ولزم المقتة التابع لم يخل ما جعل بوضوح كل واحدة منهما مهر
الاخرى او شرط في تزويج احدهما تزويج الاخرى فالاول فاسد والثاني
صحيح عيني مقدار المهر ولم يعين فان عيى لزم المتي وان لم يعين
لزم مهر المثل وان جعل بوضوح احدهما مهر الاخرى ولم يجعل بوضوح
الاخرى مهر لها صح تكاح من لم يجعل البض مهر لها دون صاحبها
ولزم المهر المعين بين العقد وبغيره ثلثة اشياء بالدخول
والموت وارتداد الزوج ويقط بفاضة من جهة الزوجة
قبل الدخول باحد اربعة اشياء بفسخ العقد لعيب وجبلك و
بإسلامها عن الكفر وارتدادها عن الاسلام وباختيارها الفران
ان كانت امة بعد المتزوجة وجها عبد ويقط بضعة بالطلا
والشرط في العقد ثلثة اشياء يقضيه العقد وشرط لا يقضيه
وجها للفرار والمنة وشرط لا يخالفها الاول يكون تأكيد مثل
تجيز المهر والثاني يبطل شرط دون العقد وهو ثلثة اشياء
اشتراطها عليه ان لا يتزوج عليها في حياتها او بعد وفاتها ولا

يتري

يتري ولا يلزم طاعته ولا يجامعها الا في تكاح المقتة وباقي
المهر في وقت كذا فان لم يات به كان العقد باطلا ويعطى اياها
ولحد الاقارب ما لا يخرج المهر بشرط التجل عليها ان لا يكون
لها نفقة الا في تكاح المقتة ولا تزوج بعد موته وبخروجها
الى بلاد الكفر والثالث يصح ذلك ويلزم وهو ثلثة اشياء مثل
ان بشرط تجيز بعض المهر وتأخير الباقي ويصح ذلك بشرط
يعين مقدارا عاجلا ويبين متى الاجل فاذا اتم العاجل لزمه
تكميل بقية المهر او بشرط عليه ان لا يخرجها من البلاد او بشرط المهر
ثانته ان يخرجها وخمسين ان لم يخرجها فالم يرد اخرجها الى
دار الكفر فان ادا لزم في المهر دون المخرج فان اعترضه
وشرط عليه حال عنقه ان يزوجه جارية منه على ان يزوجه
عليها ولا يتري لزم والمهر من ضمان التجل قبل القبض ومن
ضمانها بعده وان استوفت المرأة مهرها قبل الدخول ثم طلقها
لزم له عليها ان ترد نصفه ان كان باقيا ومثله ان كان ناقصا
وكان من ذوات الامثال ونصف قيمته مرقوات القيمة ومثل
نصف الاجرة ان كان شيئا له اخره وكذلك ان وهبته قبل
الدخول وحلته وان كان المهر شيئا له غناء مثل الحيوان والخمر

على انها بكر فوجد لها غير بكر كان له ان ينقض شرط تزويجها دون
فسخ التكاح والمهر لا امتناع من الدخول بها وان اقضى لها كرها
حتى تستوفي المهر وان امكن من الدخول لم يكن لها بعد ذلك الامتناع
فان استعت بشرط وسقط نفقتها **بشرط ان لا يله العقد**
الذي يبرم عقدة التكاح اربعة المرات اذا كانت بالعدة رشيده و
على قول بعض الاحناء بشرط اثبوتة والاثبات بخلافه وجود الا
اذا كانت طفلا او بالعدة غير رشيده ويجوز لها العفو عن بعض المهر
وكيل المرأة اذا كانت مالكة امرها ويقعد عليها اخرة وامة والمرة
بالعدة والطفلة بالعدة رشيده وغير رشيده فاذا بلغت الحنث رشيده
ملكك جميع العقود والالتزامات عينا على قول المرحوم ولم تزل
اذا كانت بكر على قول الشيخ ابو جعفر ومن واقفه ولا يجوز لها العقد
على نفسها مع وجود الا بامتناع في حيات الات بغير اذن عقد
الابشرطين عيشته الولي عفا وعضلهما على التزوج من الاقارب
انه يجب للولي ان لا يعقد عليها الا رضاهما وبخلافه ان لا تزوج
الا برضاء الولي على المنقول الاول وان كانت شيئا باذن العقد من
مراجعة الولي المراجعة اليه صحته والتزويج لا يقع على الاجازة
الا في نعمة موضح وهي عقد البكر الرشيده مع حضور الولي على

او الارض وكان الحيوان حاملا والخمر مقرا والارض منقعة حال
الاصداق واستتوبه النصف مع نصف الغناء وان حملت وانما
زديعت عندها لم يستحق عليها شيئا من الغناء وان عقد عليها على عهد
البر فزاد صح العقد دون الصداق ولزم المهر المثل وان كان مع شيء
اخر صح الصداق ايضا وان ابرأت المفوضة ذمتها عن المهر لم يصح
وان عقد التكاح فاسدا وتبين مهر او ثبت ذمتها لم يصح وان
ابرأت عما استحققت عليه صح وان تزوجها على كتاب الله تعالى و
سنة نبه صلى الله عليه وآله ولم يسم مهر لزم مهر السنة ويجب
ان لا يدخل التجل بامرته الا بعد تقديم شيء من المهر اليها وان قدم
الجميع كان افضل واذا تنازعا في قباض المهر كان البينة على
المدعي في كل حال وان اختلفا في قدر المهر فالبينة على المرأة واذا
دخل بها وارضى لست عليها وادعي التجل انه لم يوافقها وملكته
اقامة البينة واقامها قبلت منه وان لم يملكته كان له ان يستخلصها
فان اختلفا والالامة توفية المهر من وكل دخلا في العقد
امراة ثم مات الموكل وعقد الوكيل لم يخل ما عقد قبل موته ويصح
العقد وثبت المهر والميراثا وبعد موته ويبطل العقد فان تكررت
الولادة فكله ولم يكن الموكل سبية عزم المهر من تزويج امرأة

على

ففيها وعقد الابن على ابنة الصغير وعقد الام عليه وعقد الخدم على
 الاب وعقد الاخ والام والعم على صبيته وتزوج الرجل عبده غير
 اذنه وتزوج العبد غير اذنه سيده فان اجاز الوصي والعقد له
 او عليه او سيده صح والا ينفخ ويجوز للبكر الا انه لا يجوز للرجل
 وطه في الفرج والبكر اذا كانت عير اب وعقد على الثوب لكل واحد
 منهما العقد على ما استبد فان عقد كل واحد منهما على الجبل دفعه
 مع العقد دون الاثبات سبق عقد العقدين صح السابق وان كانت
 جدي غير اب سقطت ولايته ويجوز لها ان لا تعقد عنه على غيره
 فان لم يكن لها جدي كان له اخ فذلك وان وكلت اخواتي لها
 على الاطلاق وتزوجها كل واحد منهما دفعه مع عقد الاخ الكبير
 وان سبق احداهما صح العقد السابق واذا استأمر الاخ اختها البكر
 الرشيدة في تزويجها كان سكوتها رضاها واذا عقد الابوان
 على صبيته كان عقد الصبي موقفا على اجازته اذا بلغ دون
 الصبيته فاذا بلغ الصبي رضي به استقروا ان ينفخ ولزم
 القاذم مهرها اذا عتيق فان مات احداهما قبل البلوغ توانا وان
 عقد عليها غير الابوين ممن يكون عقده موقفا على الاجازة وما
 قبل ان يبلغا لم يتوانا فان بلغ احدهما رضي به ومات قبل

بلوغ

بلوغ الآخر من تركته نصيبات الطفل حتى يبلغ وصحي به
 وحلف على الرضا غير طمع في الميراث سلم منه وان وكل على اثنين
 او لم يرض به سقطت صحته وان مات من لم يبلغ لم يرثه البايع
 الراضي فان بلغا ورضا صح العقد ولزم المهر بان لم يرضاوا
 عتيق المهر ولزم القاذم وان لم يعتيق سقطت بلوغ المرأة يعرف
 بالحيض او بلوغها مع سنين فصاعدا ويشدها بوضعها
 الاشياء مواضعها مما يتعلق بالمرأة **فصل في حكم الرضا**
 انما يشترط للرضاع حكم باجماع ثلثة شروط احدهما ان يضع
 الصبي مصاضا الثاني والثاني ان يكون الصبي المرضع دون
 سنين والثالث ان تكون المرضعة في مدة السنين ومقتضى الاول
 ويتعلق بالرضاع من احكام التبني ثلثة اشياء بالرضاع الصبي يوتا
 والعق ويحصل ذلك باحد ثلثة اشياء بالرضاع الصبي يوتا
 وليالة رضعات متواليات ريثا وخمس عشرة رضعة متوالية
 ريثا على القول الاخر وبالارضاع على حد ينبت اللحم ويشد العظم
 فاذا وطي الرجل امرأة وطئا يخلق النسب بسببه وحصل منه ولد
 كان ولدهما معا فاذا انزل اللبن كان لبن الفحل ولبن المرأة معا
 لها فان ارضعت المرأة صبيا غيرهما الرضعة الحرة انشتر الحرة

فان رضعت المرأة الحرة
 فبها يرضع المهر

من جهة المهر ومن جهة ما اليه وحرم الصبي على كل من يحرم عليه
 اولاد الفحل نكاحا ورضاعا وعلى الفحل وعلى جميع اولاده نكاحا ورضاعا
 ويحرم الصبي كل من يحرم الصبي عليه ويحرم اولاد الفحل على الصبي
 واخوته المنتسبة اليه نكاحا ورضاعا ويحرم اولاد الفحل الصبي
 على الفحل واولاده نكاحا ورضاعا ويحرم اولاد امه نكاحا ورضاعا
 ويحرم الصبي ايضا على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة و
 جميع اولادها من الرضاع من لبن هذا الفحل دون غيره ولم يحرم
 على الصبي على ابيه واخوته المنتسبة اليه نكاحا ورضاعا ويحرم
 جميع اولاد الصبي نكاحا ورضاعا من ابيه دون غيره اولاد المرضعة
 نكاحا ورضاعا من لبن الفحل ويجوز للفحل التزوج بام الصبي و
 جداته ولو امة الصبي التزوج بالمرضعة وبانثها وبجدها والرضاع
 الحرة كل من ثبت لقوله عليه السلام يحرم الرضاع ما يحرم من
 النكاح ارضع صبيا لبن امرأة وكل واحد اخوة واخوات
 ولادة ورضاعا من غير الرجل الذي ارضعها من لبنه جاز النكاح
 بين لقبيلتين دونها ودون اخواتها واخواتها من جهة اللبن
 الذي ارضعها منه لبنها واذا تزوج الرجل امرأة ذات لبن حرة
 رضعة وارضعت الصبي من لبنها الرضعة المحرمة وكان اللبن

غير

لغير الزوج وقد دخل بها حرمت الرضعة ابدا عليه وان لم يدخل
 بها حرمت عليه الكبره ابدا فان طلقها معا قبل الدخول بذات
 اللبن وتزوجها احرز رضعت الرضعة منها حرمت ذوات اللبن
 على الزوجين معا والرضعة على من دخل بذات اللبن وان كان
 اللبن حرما عليه ابدا **فصل في ان عقد العبد لا يرد له** ان يزوج
 للحر او جدي طولا بالامة فان لم يجد لم يكره والتزوج اربعة اشهر
 تزوج لوطي الحر وبالامة وتزوج العبد بالامة وبالحرة فالاول
 قد ذكرنا حكمه والثاني لم يخل ما نكح الامه لسيد واحد الاكبر
 فان كانت لو اخدم يخل اما تزوجها باذن سيده او بغير اذنه
 فان تزوجها باذنه لم يخل اما شرط كون الولد حرا ودقا ولم
 يشترط ان تزوجها باذنه مشروطا لزم الشرط وان تزوجها غير
 مشروطا لولاد ان تزوجها بغير اذنه لم يخل من جهة خمسة اوجه
 اقامتها احد عليه بالحرة او شهد شاهدان لها بالحرة او
 تزوجها الظاهر لها على الحرية او علم كونهما وقا لم يعلم الحر
 او علم الزوجه الحر او الاول يكون له الرجوع على المدعى بالمهر
 فكان الولد حرا ولسيدها عليه عشرتها ان كان بكر او نصف
 العشر ان كانت ثيبا ارش العيب غابت بالولادة وان دلها

فولادها سقط المهر المستحق لزم مهر المثل ورجع بالمهر على سيدتها ورجع
الولد فانما يكون له الرجوع بالمهر على الشاهدين وباقي الحكم
على ما ذكرناه والثالث يكون النكاح حقا والولد رقا وله الرجوع
عليها المهر عليه السيد ما ذكرناه من القيمة او نصفه او الارش
ويجوز سدها ان يبيع الولد مراهبه ولزم الاب قيمته فانما
استحق فيها فان لم يبع دفع الامام قيمته اليه من ماله انما كان
انقطع نصفه اذ تم ثمنه من حساب الزكاة فان فقد هذه بقي
الولد رقا حتى يبلغ ويسعى في فكائه رقبته واذا رجع يكون الولد
رقا ويلزم ويطبق المثل بينهما ان رجع لغيره من ماله انما كان
يكون زانيا ان لم يمين سيدتها بالعقد ويكون الولد رقا والقب
غيره لا رجوع بالمهر لزم والارش ضمنه او عشر القيمة ان كانت
بكر او نصف العشر ان كان ثيبا وان رضوا السيد بالعقد فتح النكاح
وان كانت لا مطلقا اكثر من واحد ورضي الجميع به او لم يرضوا كان
حكمهم حكم الواحد وان رضي البعض لم يرض البعض لم يصح العقد
فان دخل بها كان حكمه في نفي النكاح حكم من كانت الامة له ورضي
بالعقد في نفي خبره لراضي حكم من كانت له ولم يرض به على جميع الاحوال
من الرجوع بالمهر ولزم عشر القيمة او نصفه وضمن الارش والحاق

الولد

الولد ولزم الرجوع من والده وميزه لك على ما ذكرناه الا في مسألة واحدة
وهي ان الولد لم يتزوج بالاب على جميع الاحوال فان ابتاع الامة بعد
العقد الصحيح عليها انفس العقد بينهما وخله وطؤها عتقت المين
وان اراد بعتها ويترجها ويحبل عتقتها مهرها صحيح اذا قدم العقد
على الصق وقال تزوجتك وجعلت عتقتك مهرتك فان طلقها قبل
الدخول بها عاد نصفها رقا وان قدم العتق على العقد بعد العتق
وهو بالخيار بين رضا بالعقد وبين الامتناع وان ابتاع بعضهما
انفس النكاح بينهما ايضا ولم يخر وطؤها بالملك ولا العقد عليها
الا ان تكون خديمتا معا باه بينهما فيجوز له العقد متعة عليهما
في يوم سيدتها باذنه والثالث من القيمة الاولى لم يخل من اربعة
اوجه اما يكونا بالتيد واحد او يكون كل واحد منهما السيد لغير
او يكون واحد السيد والآخر لغيره او يكون كل واحد منهما
لاكثر من واحد فالاول يكون ذلك سيد سيدتها ان شاء زوجها
منطوقا وان شاء كرها فاذا زوجها منه اعطاهما شيئا من
ماله مهرها والتفريق بينهما حكمه ايضا فاذا زاد ذلك امرها
بالامتناع ان قال قد فرق بينكما فاذا فرق بينهما اراد وطئ الحارمة
ولم يدخل بها العبد جاز في الخا ان دخل استبرأها بحصة

ان كانت من ذوات الاراء ومجتمعة واربعين يوما ان كانت
من ذوات الشهود فان باعها معا من واحد حكمه حكم البائع
معها وان باعها من اثنين كان لكل واحد منهما الرضا
بالعقد والفسخ وان باع احدها كان للبائع الخيار بين
الرضا والفسخ والثاني لم يخل ما تعاقد باذن سيدتها
او غيرهما او اذن احدهما دون الآخر فان اذنا معا
صح العقد وكان الطلاق بيد العبد الا ان يبيع احدهما
او كليهما سيدة فيكون للبائع الخيار وان رزقا ولدا كان
بين السيدتين وان اعتق احدهما كان له الخيار دون سيد
الآخر وان عتقا معا كان للمرأة الخيار والنفقة في كسب
العبد ان كان مملوكا وعلى سيده ان كان مملوكا يجوز للسيد
ان لا يجعله في كسبه ويتفق عليهما من وجه اخر وان
عقد لغيره اذن منهما ولم يجز فرق بينهما فان دخل بها
ودرزا ولدا كان بين السيدتين وان اجازا صح والباقي على
ما ذكرناه قبل وان اذن احدهما دون الآخر ودرزا ولدا
كان بين لغيره بالعقد والفسخ صح بالعقد النكاح والثالث
لا يصح النكاح بينهما الا برضا المولى معا فان رضوا صح

العقد

العقد وان رضي بعضهم دون بعض لم يصح فان عقد ولم يرض به
بعضهم ودخل به وحصل لدا كان بين الجميع بالنكاح الا ان لم يرض
به من له احدهما كله فان له الولد في ماله الاخر والرابع يكون
حكمه على ما ذكرناه والرابع من القيمة الاولى لم يخل من اربعة
اوجه اما ان تملك السيد نفسه بالحرية وادله غيره او عرفة
الحرية كونه عبدا وزوجت نفسها منه بغير رضا سيده او رضاه
فان دلل السيد نفسه بالحرية فرق بينهما ان لم يرض بالحرية ولا
نولي لغيره وان رضي احدهما ولم يرض الآخر فذلك وان دخل
بها وحصل لدا كان خرا والمهر في ذمتها حتى يمين ان لم يمين
سيده وان رضي كان المهر عليه وان دلته سيده لزم المهر
وفرقت بينهما وان دلته غيره غرم المهر غير المدلس وان
عرفته عبدا وزوجت نفسها منه بغير اذن سيده ولم يرض
السيد بطل النكاح وسقط المهر والولد ان حصل قال مولاه
وان تزوجها العبد باذن مولاه صح العقد ولزم المهر سيده
والنفقة وان كان العبد غير مملوك ان كان مملوكا كان
سيده مخيرا ان شاء ابقى عليها من غير كسبه وان شاء مملوكه
فان عجز كسبه عن النفقة كان على السيد اما ايضا فان باع العبد

من غيرهما كان المتاع بالخيار بين فسخ العقد والامتناع والتابع متى
يجتمع المهران دخل بها ولصقة ان لم يدخل بها وان باعها فمتى
لم يدخل بها باعها قبل الدخول بها وبعده فان باعها قبل الدخول
بها فمتى باعها بغير المهر وبغيره فان باعها بغير المهر بطل البيع
دون العقد وان باعها بعد الدخول بغير المهر وانفخ العقد وان
باعه بغير المهر بطل البيع في الحائض وانفخ النكاح وان امتنع
سيده ولم يكرهه على النكاح لم يكن له الخيار وان اكرهه كان له
ذلك واذا تزوج عبدا براءة سيده كان الولد حرا الا ان شرط كونه
رقا واذا تزوج عبدا براءة غيره سيده وبغض سيده فمتى اتموا العقد
بعد الدخول بانه منتهى العدة فان رجع قبل انقضاءها
كان املاكا بيا وان رجع بعد انقضاء العدة لم يكن له عليها نكاح
ولا يلزم سيده النفقة واذا تزوج الرجل براءة من غير المهر
ان شرط ان لا ينكحها واذا بان منه جاز له ذلك فاذا تزوجها
لزمه ارساها اليها فان اداها ما ملكها فمتى اجازها **فصل في بيان**
احكام المهر والمهر الايمان اذا ملك الرجل جارية فقلقه
بها ثلثة من حقوق الوطء تلك المهرين فاما يمنع منه مانع والرجع
من الغير والتحليل فالمانع من الوطء ستة عشر شهرا للحرة الرضاع

على

على ما ذكرنا في باب النكاح وطء امها بالعقد او تلك المهرين ووطء امها
كذلك ووطء اختها على ما ذكرنا قبل وذا ابنتها بوطء ابنته
ايها ملك المهرين ونظره فمتى اتموا العقد او تلك المهرين فمتى
وتقبيله ايها ابنته وعقد عليها عقد اشترطا ووطء امه نظر
وتقبيله وعقد كذلك والمانع ضرابا مانع من الوطء على كل حال
وهو ما عدناه او يمنع في حال دون ذلك ذلك في رخصة مرفوع
البيع بين الام والبنات وبين الاخوات على ما ذكرنا قبل وكذا حال
وقت ابتاعها وبمناجاة الاستبراء وحالها في الاجترار تلكه
اضربا فليجب سبها والايحى ويحسب الاول التي بعثها
الحيض الثالث اربع ملكها خاضا والتي لم تبلغ الحيض ولا ثلثها
والتي ايت هي وثلثها من الحيض فالحاصل الثالث اربع التي لم
تبلغ الحيض وثلثها والايه من الحيض وثلثها من الحيض الثالثة
ايه من امه او من ثمة وقد نكحها سبها والايه من الحيض
للذوات الاقره وبجدة واربعين يوما للذوات المشهور فاذا استبرأها
لجأه بوطءها واما التحليل فان مفر عليها من وقت الحمل اربعة
اشهر وعشرة ايام جاز له وطءها ولم يجره وطءها ابتداء ذلك فان
وطءها لم يجره بيع ولها لانه عذي ببطءه وعليه ان يعقبيه

ويعقبيه ششاشن ماله فان وطئها قبل الاستبراء وجأه بوطءه قبل
مضي ستة اشهر لم يكن له الخاتمة بنفسه وكان من انقلبه اليه
فان كان الولد حرا لزمه ان يزوجها براءة على من انقلبه اليه فمتى
عقرها وبغيره فمتى كان الولد مملوكا فمتى نادى او اخرجت
بالولد اكثر من ستة اشهر كان له واذا ولد لها او اجلها وسقط الولد
تاما او غير مختلف فقد ضارت الحاربية ام ولده وبيع المهر بين الام
والبنات بين الاخوات في الملك وفي الملك والعقد دون الوطء
اذا كانت الحاربية لابن ووطئها الاب لم يجل ما كان الولد صغيرا
او كبيرا فان كان الولد صغيرا وقومها الولد على نفسه وضميرتها
جاز له وطءها فان وطئها واجلها كان الولد حرا وضارت
الحاربية ام ولده وان لم يقربها على نفسه او كان الولد كبيرا و
وطئها من غير اذن الكيس سقط عنه العقد ولم يكرهه القيمة وكان
ملكها الولد بائنا عليه والولد حرا ولزمه المهر وجاز للمهر ما بين
ما لم تكن خطلا ولم تصر الحاربية ام ولده وان تزوجها باذن الكبير
ان كانت له وبغيره اذن الصغير ان كانت له جاز فان اجلها
صاوت ام ولده وان لم يزل ملك الولد عنها وان وطئ الولد جارية
ابنته بغير اذنه عالمها بغيره لزمه النكاح ان طأه عنه والنكاح والمهر

معا

معان اكرهها ورواها الولدان اجلها ولم يلق بوطئه وان كان حرا فلا
بالحرز اكرهه العقد ولزم المهر والنكاح والولد لم يصر الحاربية ام
والد بكره للرجل وطء الحاربية الفاجرة فان وطئها لم يجل لها
وجوازي ماله في حكم جواردية خاصة ووطئها اذا استبرأها
والنكاح بملك المهر غير موقوف على عدد وجوز اليوم بين الحاربيين
دون الحرين واما العقد على الامانة فقد ذكرنا حكمه **فصل في بيان**
المهر المهر في حق المهر اما يوزن العيب الفسخ اذا كان تدليا فاما
لم يكن تدليا وقد علم من يكون له الفسخ قبل العقد وبعده ورضي
لم يوزن فيه والعيب المؤثر فيه ضرابا خلقة وغير خلقة وكذا واحد
منها ثلثة اضربا حدها مختص بالرجل والثاني بالنساء والثالث
بعضا فاما مختص بالرجل خلقة واحد وهو العتة وغير خلقة
اربعة الحب السلد والوجوه والنساء وعلى وجاء لا يملك الايلاج
والعلة الخاوية بعد الدخول الاثر في الفسخ وتعرف بعد ثلثة
اشياء باعتراف الرجل وبالعجز عن الايلاج واسترخاء الذكرا وادب
في الماء البارد فاذا علم ذلك اصل ستة فان واطئها قبل مضي
المسة او بعده قبل الفسخ او قدر على موافقة غيرها او رضيت به
والخيارها وبمختص بالنساء خلقة سبعة اشياء البصر والحجاب

والعرج والعمي والرتق والقرن وكذا فضاة وغير خلقه شيئا
 كونه بنت امه وقد عقد على انها بنت مصورة ابحدودة في اونا
 على احد الروايتين وما يعرض خلقه شيئا واحدا هو المنيون على
 وجه لا يعرف بعد وقت الفلوة وغير خلقه شيئا العودة
 وانتساب الى قبيلة معينة او اب بعينه وقد بان بخلاف ذلك
 وانما يكون لكل واحد منهما خيار الفسخ باجماع اربعة شروط
 وهو فقد العلم قبل العقد بذلك والامتناع من الدخول فاعلم
 بعد العقد وفقد الرضا وتحويل الفسخ الاستدراك وليقط المهر
 بالفسخ قبل الدخول وبعده ان كان الفاسخ المرأة وان كان
 الرجل لزومه المهر المثل ورجوعه على المدلس وما سوى ذلك لا
 تورث في الفسخ والزيادة في العيب بعد الرضا غير مؤثرة واذا
 عقد عليها على ان يكرتوها شيئا نقصت من مهرها ان شاء
مصلح في بيان ما يلزم بالعقد انما يلزم بالعقد المهر والدخول بعد
 العقد او التمكن التام منه النفقة وقد ذكرناها في المعاشرة
 بالمعروف من القسم اذا كانت له زوجتان او اكثر فان تزوج
 باربع وكن حراما فيها شرطا وان سوى كان افضل وان كان
 بعض نسائه مملوكة او كتابية عند من اجاز ذلك كان للمملة

ليتان

لاقل خاتم الجاهل في الفرج وانضاها حرم عليه وطؤها
 ابد او وجب عليه شيئا الا ان يقع الاتفاق عليها مدة حياتها
 وان كانت لتع سنين فضاها وكانت خاضعا حرم عليه
 وطؤها في الفرج وان لم يكن خاضعا كره له وطؤها في اوقات
 وعلى هيئات وفي مواضع واستحب المجامعة في اوقات حرم عليه
 وطؤها في الحاسن فالاول سبعة عشرة ليلة الهلال ليلة
 هلال رمضان وليلة النصف من الشهر واليا لحاق ليلة
 ويوم الكسوف ليلة التي قدم من الشهر فضاها واليلة التي يريد
 في صحبتها السفر في اول ساعة من الليل وما بين طلوع الفجر
 وما بين غروب الشمس ومغرب الشفق وبعد الظهر ليلة الاضحية
 ليلة النصف من شعبان وبين الاذان والاقامة وعند الزوال
 وعند الرياح السوداء والثاني تسع هيئات المجامعة هي
 واقاما وتقبل القبلة ومندبها وفي وجه الشمس الانحسار
 ستر او على نحو غيرهما من النساء وبعد الاحتلام قبل الفل
 والوضوء وان يجامع وتزاه امرأة اخرى وان ينام بين حرفين
 والثالث اربع مواضع البيت الذي فيه غيرها وسفوفه والبيان
 تحت الشجرة والتمر والسفينة والرابع سبعة اوقات ليلة

من شهر

من شهر رمضان وليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة بعد
 الغداء ويوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر اذا
 جامع حرم عليه اشياء وكروها اشياء واستحب له اشياء المجامعة
 ثلثة اشياء قرأة الغرام والنظر الى الفرج المرأة حالة الجماع
 والعز لا باذن المرأة عن سبع الامة والمتهم بها والمضعة
 والعقيم والمسننة والبيهة والليطة والمكروه شيئا واحد
 وهو الكلام الا بذكر الله تعالى والمشتك بعة اشياء غرض البصر
 وذكر الله تعالى وان يستلها ان يرزق ولا ذكر اسوياء العسل
 او الوضوء بعد الجماع قبل ان يجامع اخرى واذا اراد ان يترك
 بامرأة جاز له النظر الى عاضها ومشتها وجدها وفر الشاب
 والى عمار الامة وشعرها لا لتلد اذا امارهاها والكتابية
 بمنزلة الامة واحضان الرجل ان يملك فرجا بعد اليه ويرج
 من غير منع والمتعة لا تخضع احسان المرأة ان يكون لها ربح
 يفقد اليها ويرج من غير منع والولاية مستحبة وهي جمع
 الناس في العرس على الطعام ويستحب ان تكون بالثمار والاجابة
 ايضا مستحبة الا اذا كان فيها شي من المنكر ولم يقدر على
 اذا التمه ولا يترك لاجله **مصلح في بيان حكم الاولاد والارضاع** *الحقيقة*

والله اول ما يتبعها المرأة اذا ضربها الطلق لم يلازمها غيرها فان فقدت ولى امرها الزوج واحد لها رضا واذ اولدت لها حيا استحل لبيته اشياء ولغيره وكره له اشياء وخطر عليه شي واحد فالمحبت ستة اشياء ان يؤذن في ذنبه المني بيقم في اليسرى بعد ما غسله ويحسن له العمل الاسم وافضل الاسماء الايلاء والامماء ائمة عليهم السلم وافضلها محمد وعلي والحسين والبنات فاطمة واسماء بنات النبي والائمة عليهم السلم ويحسن له الخال بماء الفرات ويؤتى الحسين عليهم السلم ويلقى في خرقه بيضاء فان كان الماء طحاً غسش شي من العمل والقرو ناعلى الغير فاحسنه به لوالده بالم رسوم والمكروه شيئاً يسميته بالاسماء الموحدة مثل الكلب والتمرة بالاسماء الممنوعة عنهما مثل حكم وحكيم وخالد وحارثه مالك والمحضور شي واحد وهو الجمع بين التسمية بمحمد والتكنية بابي لقاسم واما الارضاع فافضل الابن للولد بن امة ولم يخل خال الام من ثلثة اوجه اما كان النكاح باقياً بينه وبين الولد او ازيل او كانت جاريته فالاول لها رضاعه ان يجر به الاب بغير اجرت لها الامتناع منه وان راودها الاب الثاني

هي

هي اولى رضاعه بخير الارب ولم يرض لها الجرة المثل فان طلبت اجرت زائدة على ما يرضى به غيرها كان للابن اربعة من يريدها والثالث يكون للابن جبارها على الارضاع وان استرضع للولد طلب له امراه فيها اربع حصائل واحترق فضل من الامة الاسلام والعفة والعقل والوضاء واجتنب اربعاً التحقاء والعشاء والتكافؤ حالة الاحياء والتم ولدت من ابن فاما المضطر او اذ ادان يملكه من ظفر لذهب به الى فتلطام يجرى الارضاها الام اذا كانت الضحرة مسلمة والاول ان يكون الضرع معه في ماله وتقام الرضاع في مدة حوايين كاملين واقوله احد وعشرون في عشر شهراً وان زيد على حين مقدار شهر جاز ولا يتعلق به حكم الرضاع ولا استحقاق الاجرة واما العقيقة عبارة في الشرع عن ربح شاة عند الولادة للاطعام ويعق يوم السابع عن الذكر بالذكر وعن الانثى بالانثى فان فات قضى الولد الولد عن نفسه بعد البلوغ ان وجد وهي تحب في الاسل الافضل فيها الشاة ثم الحمل الكبير ثم ما جرى في الاصحية والقيمة غير مجزئة ولا تكثر اعضاها والقابلة لم يخل من ثلثة اوجه اما تكرر ام الولد

او من غيرها او ذمتها ولم تكن له قابلة فالاول لم يوطئ شي من العقيقة والثاني اعطيت الرجل بالورث وروي ربي وربعها والثالث اعطيت ثمن الربع دونه وان لم تكن له قابلة اعطيت ثمة وبعثا ويصدق به ولا تاكله ويجوز تغزو اللحم على المؤمنين وان طبخ بالماء والمخ وجمع عليه ثم من المؤمنين كان افضل وكلما كانوا اكثر كان الثواب اكثر ويستحب يوم السابع مع العقيقة ان يحلق رأسه ويصدق بوزن شعرة ذهباً او فضة ويحلق واما الخالق الولد فاما يلحق الولد باميه بشئين بالمرأه او انها هوي حكمه وهو ثلثة اشياء وطوء المملوكة بملك اليقين وشبهته العقد وشبهه الوطئ فان اعقد على امراه حرمت عليه وهو غيرها روي الوطئها وعلقت عنه ثم بان له الامراه وعقد على غيره بالخطا وشاق اليها وليها غيرها فوطئها غير عارف بالخطا فغلقت وشبهه الوطئ ان يجرد الرجل على فراشه امراه او جارية فوطئها امراه ته او جارية فوطئها فغلقت فاذا ولدت امراه على فراش لرجل لاكثر من ستة اشهر فصاعد الزمان قبوله وان ولد لرجل من ذلك حيا سواً وجب عليه الانتفاء

منه

منه فان اقربه قبل منه ولم يبعه بعد ذلك الانتفاء منه والمخلوقة من ماء الرجل من غير عقد صحيح او فاسد لم يعلم الفاعل بفساده او تحريمه او شبهة عقد او وطئ لم يلحق به ويجوز له تملكها دون الزوج بقاء الزوج من بينها ومن شبهه اباه بناتها واذ وطئ رجل زوجته فطهر ثم وجد في ذلك الطهر رجلاً بطاها لم يكن له بذلك في الولد فان كانت ام الزوج جارية فله كذلك فان غلبته انه ليس منه لم يقبله ولم ينفذ ولم يؤثره ميراث الولد وعزل له من ماله شيئاً فان وطئ الرجل جارية وباعها في الحال ووطئها الستة في ذلك الطهر ثم باعها ووطئها المستباح الثاني في ذلك الطهر وجاءت بولد كان لاحقا بين عنده الجارية للفراش وان وطئها ولم يبعها او وطئ زوجته وطلقها او ماتت عنهما وجاءت بولد لاكثر من هذه الحمل او وطئها وغاب عنها وجاءت بكل واحدة منهما بولد لاكثر من مدة الحمل موقت العينة لم يلحق النسب ولاكثر مدة الحمل فيه ثلث روايات تسعة اشهر وعشرة وستة وجاء له تملك الولد ان كان من جاريته واذ وطئ رجل زوجته وطلقها فاعتدت المرأة فوطئها

الزوج وجاءت بولد لمخلوق لأم من ستة اشهر من طلي الثاني
لم ينجس والحق بالاول ما لم يزد مدة الفراق على مدة التزويج
الحال بان زادت لم ينجس به ايضا وكذلك الحكم في الخاوية
ان وطئها وباعها من اخر وطئها المتاح ولا يجوز لاحد
نفي من ولد على فراشه بالظن واذا اقر بين لا ينجس منه شيئا
ثم انقضى منه لم يقبل منه الانتفاء **فصل في بيان قيام الطلاق**
الطلاق اربعة اشربة واجبت مندب عليه ومضوء بركوه
فالاول اطلاق الموالي بعد انقطاع عدتها التزويج اذ لم يبق في
الثاني طلاق الرجل زوجته حالة الشقاق والمخالل بينهما
غير عامرة ولا يقوم كل واحد منهما بجوضا حية والثالث طلاق
الرجل في احد موضعين طلاق الخاتمة المدخول بها لم يعقب
عنها زوجها والتي خرجت من الحيض وادامتها الزوج في
ذلك الطرف ان يتيين حملها والرابع ان يطلق زوجته
والمخال عامرة بينهما يقوم كل واحد منهما بجوضا حية و
المطلق ثلثة خبر بالغ وغير بالغ وعبد والمطلقة ضمان مد
بها وغير مدخول بها فالمدخول بها ثمانية اصناف حايض
حالة الطلاق وغير حايض وقد بلغت الحيض ولم تبلغ و

مثلا

وقلها لا تحيض والخاصة المستترية والتي ايتت من الحيض
مثلا حيض والاسية ومثلا الحيض اذا طلق زوجته
ووال حكم الزوجية لم يخل ما لم يكن الرجوع ولم يكن فان لم يكن
كان بلعد ثلثة اشربة انا بالرجعة ام بعد العقد او اسيا
العقد بعد تزوج الغير بها وطلاقا بعد الدخول اعتدا
منه وان لم يكن الرجوع الرجل اليها فقد حرم العقد عليها انا
وذلك اذا تزوج الرجل مرة وطلقها تسع نظيفا طلاق
العدة وتزوجت بغير كل ثلثة زوجا بالغ او زوجا داما حيا
ودخل بها والشاء ضمان اما يكون طلاقا سنة وبدعة
وهي التي اجمع وبها ثلثة اشربة كونهما مرفوات الامر حالا
غير غايضا زوجها شرا فاضاعدا او لا يكون طلاقا اتم
وبدعة وهي حية اصناف من لم تبلغ الحيض والاسية
من الحيض والمخال وغير المدخول بها والغائضا زوجها
شهر فاضاعدا وثمان السنة اذا كان طاهر لم يقربها
زوجها فيه وثمان البدعة اذا كانت حايضا او طاهرا
وقربها الزوج فيه والطلاق وضمان طلاق السنة وطلاق
العدة وكلها يحتاج في حية الى ربعة عشر طاهرا

برو اول

منها ارجع الى المطلق وهي كونه عاملا ممتزا لكا امره غير جرد ولا
غضاض ولا كرا على وجه لا يعرف ما ياتي وما يرد قاصدا نا
للغير الى البيوتة فاولها واثنان رجعان الى المطلقة هما
كونها طاهرا ولم يقربها زوجها فيه جماع في الفرج وثلثة منها
ارجع الى اللفظ وهي التلقظ بصرح القول ان اكلته اما يقوم
بقامته ان لم يمكنه وان يكون غير كفاية ولا شرط واحد
مختار يرجع الى الغير وهو حضور شاهدين عدلين في مجلس احد
ويقال طلاق العدة طلاق السنة بوجدين احدهما ان طلاق
العدة انما يصح بالرجعة قبل انقضاء العدة بغير عقد ومهر جدد
فاذا رجعت الى منه المواقعة في حال طهرها وطلقها اذا طهرت
بعد ان تحيض او شاء وطلاق السنة انما يصح اذا رجعتا بعد
بعد انقضاء عدتها على مهر جديد من غير حاجة الى المواقعة
في صحة الطلاق الثاني والاخر هو ان طلق العدة اذا طلقها
تسع تطليقات وتزوجت بعد كل ثلثة زوجا صحيح البعول بربك
دائم ودخل بها لم يخل له ابدا وطلاق السنة اذا طلقها اكثر من
ذلك وتزوج بها بعد البيوتة كثر من الرجال جاز له ان يزوجها
ابدا اذا بان من الزوج واعتدت فاذا طلقها واحدة للسنة

وخرجت

وخرجت من العدة او طلقها اثنتين ملكت نفسها وزوجها
من الخطا بالشاء وان لم تخرج من العدة كان الملك برجعتهما
فان تزوجا بعد الواحدة او الاثنتين رجلا بالغ تكاح دائم
صحيح ودخل بها هدم ما تقدم من الطلاق ويقال له طلاق
الهدم وقال بعض الاصحاب لا يهدم وانما يهدم الثلث و
الاول صحيح ويجوز له استئناف العقد عليها بمهر جديد بعد
عدتها وان لم تزوج ولا يجوز ذلك بعد الثلث الا بعد ان
تنكح زوجها غيره وتدخل في مثل ما خرجت منه ثم تخرج منه
وان ارتفع حيضها بعد الرجعة والوقاع في طلاق العدة
استبرأها بثلثة اشهر ثم طلقها وان لم ترتع حيضها وادامتها
صح ان يطلقها الاخر على ما ذكرنا وان عجز عن الوقاع
طلقها السنة لان طلاق العدة لا يصح بغير وقاع وطلاق
البدعة ضمان بدعة في الزمان وهو طلاقها حايضا او طاهرا
وتدو اقعتها في طهرها وبدعة في القول وهو الطلاق العلني
بشرط واقاع الطلاق ثلث بلفظة واحدة ولا يقع كلاهما
وقال بعض اصحابنا يقع واحدة من ثلث والاول هو الصحيح
وان واقع زوجته واراد طلاقها ولم تبلغ الحيض بلغت

مثلها في البر صبر بعد الوقاع ثلثة اشهر فطلقها وان لم يبلغه في ثلاثها طلقها متى شاء وان كانت اليه المحيض وملكها يحض فملكها حكم من تبلغ المحيض وملكها وان كانت مثلها لا يحض يعني في حكم من لم تبلغ المحيض لا يملكها والمحال اذا استبان حملها طلقها متى شاء فان اراد طلقها السنة صبر بعد الطلاق حتى تنسج الحمل ثم عقد عليها ثانياً وان اراد طلاقها بعد طلقها ثم راجعها ثم طلقها متى شاء حتى يمتنع في ثلث افاذ استوفى لم يحل له حتى تنسج روجعها على ما ذكرنا ولا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فان كانت حاملاً بالاذنين فارق الزوج الاول بوضع الولي وحلت للارواح بوضع الثاني والمستأجرة حكمها والطلاق حكم من لم تبلغ المحيض مثلها بلغت وحكمها في العدة يسجد انشاء الله تعالى في بائنا ولا يحض التي ودين تسع سنين التي لها فوق تسعين من غير القرشية والبطية وفوق ستين سنة لها والمستأجرة التي استمر بها الدم وقد دخل بها ضراباً اما يحل وطؤها ويجوز له طلاقها في الوقت الذي يحل له فيه وطؤها ولا يحل له وطؤها ثلثة اشياء لاطلاق الدم عليها ولتباينها

العدد

العدد والوقت ولا يجوز له طلاقها احتياطاً وروي انها تترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام وتصل وتصوم القاني وعلى هذا يصح صحتها وصلاحها وطلاقها فيما عدا سبعة الايام والغائب عنها زوجها مدة شهر فضاء حكمها حكم الممدخول بها في صحة طلاقها على كل حال وان كان الزوج غير طلقها متى شاء فاذا طلقها ملكت نفسها في الحال ولم تكنها العدة من لم يبلغ خبره انما يبلغ عشرين فصاعداً ولا يصح منه الطلاق ولا من وليه له او بلغ وكان يميز او يصح طلاقها وعقده وصده ووصيته بالمعروف وكان سفيراً فاسد العقل ويطلق عنه ولية او الامام او من باشره الامام وطلاق الحرمة ثلث حر كانت وبعد طلاق الامة اثنتان تحت عتد كانت او حر فان عتقت الامة قبل الطلاق صار ما طلقها نكاحاً وان عتقت بعد واحد كان طلاقها اثنتين وحكم طلاق العبد تذكرنا في فصل عقد العبد والاماء والغائب لرجعة فام مض ثلثة اشهر ووقت الطلاق والحاضر اذا لم يكنه الوصول اليها في حكم الغائب اذا طلق غير المدخول بها ثم استأنف لعقد وطلق قبل الدخول ثم عقد ثانياً وطلق قبل الدخول لم يحل لها العقد عليها رابعاً الا بعد ان تنكحاً

خبره ولا يصح التوكيل في الطلاق الا للغائبين وكل وفارقه الاكل واراد غيره اعمه فان لم يكنه اشهد على غيره فان لم يشهد طلق الوكيل بغير طلاقه وما يكون في حكم الطلاق اربعة اشياء الكتابة من الاخرين ومن الغائبين بربعة شروط ان يكتب بخطه ويشهد عليه ويلى من الشاهدين ولا يفاوقها حتى يفرغها ويعلم المطلقة والايام من الاخرين على وجه فهم منه الطلاق والقاء مضعة على راسها مع التخي عنها واذا اراد الرجعة كسفت لمقنعة عن راسها الثالث قوله نعم اذا قبل طلق فلانة والرابع تطلقها بما يفاد مفاد العربية من اللغات واذا اطلق الامة مرتين لم يحل له حتى تنسج روجعها وبموتها سداها اياها وابتاها لم يحل له ولا تبين لمرة من الزوج بما خالف السنة من الطلاق الا اذا كانت نوسة والزوج مخالف والمفقود زوجها ولم يجد فاشفق من ماله ولا وليا ينفق عليها ولم ترز دفعتم الحال الى الخاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وطلبه اربع سنين في الافاق فان وجد خرجها له الصبر وان وجد الخبر بموتها اعتدت وملك نفسها وان لم يجد خبر بموتها ولا حيوة امر الخاكم بعد انقضاء اربع سنين

ولي

ولي الغائب يملكها فان لم يكن له ولي طلقها الحاكم فاذا طلقها اعتدت عن عدة الوفاة فان رجع قبل انقضاء العدة كان ذلك بائناً وان رجع بعد انقضاءها لم يكن له عليها سبيل ولا يصح الطلاق قبل العقد واذا طلق المريض روجه بائناً او رجعياً ومائة احدىها وهي العدة ثانياً فان خرجت من العدة لم ينفك الرجل وورثه في مضا سنة كاملة ما لم تزوج قبل انقضاءها **فصل في بيان العدة وحكمها** العدة ضربان عدة طلاق او ما هو في حكمه وعدة وفاة عدة الطلاق تلزم المدخول بها ولا عدة على غير المدخول بها وهي ضربان وعدة الحرمة وعدة الامة فالحرمة ثمانية اضراب حامل وحامل متقيمة الحيض التي لم تبلغ المحيض وملكها الحيض والايمة من المحيض والمستأجرة والتي تزوجها في عدتها رجل ودخل بها وفرة بينهما ومضطرة الحيض ومتحاضية فالمحامل عدتها اربع الاجل ومعنى ذلك ان الرجل اذا طلق امراته حامل او وضعت حملها عقب الطلاق بلحظة بانبت منه بوضع الاول ولم يحل لها ان تزوج الا بعد وضع جميع ما في بطنها والسقط وغيره ليقط وان كان علقته في ذلك سواء وان مضت على ذلك ثلثة اشهر ولم تضع الحمل بان

منه ولم يجز لها الزوج الا بعد وضع الحمل والحامل المستقيمة للحيض
ان كانت تحيض في كل ثلاثة سبعمائة اعتدت بالشهور وان
حاضت لاقول من ذلك اعتدت بالاقراء واول ما ينقض به العدة
سبعة عشر يوما ونحوه وان وهي امرأة غادتها في الاقراء اقل
ايام الحيض اقل ايام الطهر فاذا طلقها طاهر فحاضت عقب
الطلاق فحظها ثلاثة ايام وطهرت عشرة ثم حاضت فاذا رأت من
الدّم اقل فترة بانث وحلت الاقراء ان لم تقدم عادتها فان
تقدمت لم تحل الا بعد انقضاء ثلاثة ايام من حيضها واول ما ينقض
به عدة الحامل اربعون يوما لان في هذه المدة ينضج النطفة علقته
والانجاب لم يبلغ الحيض والاشلاء والابنة من الحيض مثلها للحيض
لاعدة عليها وقا لم ينقض العدة مثل عده من لم يبلغ الحيض مثلها
حيض عدتها ثلاثة اشهر المستربة عدها اربعة اشهر انواع احدها
ثلاثة اشهر وهي اذا مرت بها ثلاثة اشهر من لم تفرغها فعدتها
خمس عشرة اشهر وهي اذا مرت بها ثلاثة اشهر من بعد انقضاء
ثلاثة اشهر ولو يوم دما لم ينقض الاعتداد بالاقراء فان لم يجر الدم
الثاني بعد صبرتها تمام ثمة اشهر من حال الطلاق فان رآه
واحبس لثا صبرتها تمام السنة واعتدت بعدها ثلاثة اشهر

ودات

ودات الدم قبل انقضاءها واحبس الدم الثاني لغيره من غير بعد
شهرين وقد بانث وداتها سنة وهي اذا مرت بثلاثة اشهر
بغير ودات الدم قبل انقضاءها واحبس الثاني بعد صبرتها تمام
بعدة اشهر فان لم ترد ما اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وهي
تزوجها رجل في عدة للطلاق له عليها اربعة ودخل بها ثلاثة
اشهر باعلا التحريم او بجلاده او علم احدها وجعل الاخران
علما معا فقد زينا ولم يرد ذلك امران لها الحد والتحريم ابد او
جسما معا حصل التحريم الدائم للرجل ثلثة اشياء الفرائض و
العدة ونحو الولد للمرأة عليه شيان المهر والفقة وسقط
الحد والام وان علم احدها دون الآخر سقط حق الغلام فلزمه
الحد ولم يسقط حق الجاهل وسقط الحد والتحريم لادم وللزوج
الاول عليها اربعة ولم يحل اما جائت بولاد لم يحل فان جاءت
بولاد انقضت عدة الاول بوضع الحمل واستأنف العدة عن الثاني
وان لم يحل بولاد امت العدة الاول واستأنفت للثاني وانما
للحيض فعدتها بالاقراء اذا رأت بين الدين نقاء واذا تغيرت
عادتها ودات الدم في كل شهرين او ثلثة بعد ما كانت تزني كل
شهر او بالعكس من ذلك وان لم ترين الدين نقاء وهي محتاضة

وهي ثلثة اشهر ما عرفت ايام حيضها واعتد بالاقراء ولم تقرب
وميز لها الدم فذلك ان ولم يميز لها الدم او يميزها الاعتداد بال
الاقراء على عادة نساء اهلها او على عادة اهلها نساء فان
تقدمت اعتدت بالشهور والثاني عشر اشهر وان كانت
مزدوجة بالاقراء كان عليها ثلثة اشهر من الشهر من يوم طلقها
نالم يشبهه فان اشتبه اعتدت من يوم وصول الخبر اليها لانه
ام ولد وغيرهما فام الولد اذا تزوجها غير شدة فام طلقها بعد
الدخول بها واعتدت في العدة بعد عدة العرا وان لم تكن له
عليها اربعة او لم يعق في العدة كان حكمها حكم الاماء وغير
ام الولد ان كانت من ذوات الشهور فعدتها خمسة اربعون
يوما وان كانت من ذوات الاقراء فعدتها ثمانية وكسحها و
الكاتبه عدتها عدة السملة والمصح بها عدتها مثل عدة الاماء
وقا هو في حكم الطلاق ثمانية اشياء الفسخ والبينة باللعان
وارتداد الزوج واخيار الحمة والمخالعة والفراق اذا تزوج زوجها
بغير رضا منه بنتا ختمها او ختمها والفراق الكساح الفاسدا
وشبهة الوحي والمعدت عن الطلاق باين وغير باين والباين
حامل وغير حامل فالحامل لم يلزم لها النفقة والسكنى لكامل الحمل

وغير

وغير الحامل لا يحيطها ذلك وغير البائين من الزوجيات لم يلزم لها
والنفقة السكنى في البيت الذي طلقته فيه الا بعد ولادها
لها المخرج منها الا الحجة الاسلام او قضاء حو ونحوه بعد
انقضاء الليل وسحب اليه قبل الصبح ولم يحل ما تكون معها
اجاءها في بيتها ولا تكون فان كانت انت بفاحشة مبينة
واقامها ان قد جباها اهل الرجل ببيتها كان للرجل اخراجها
عنه المستعرة وان بدوت عليها الحاءة او غيرها لا انتقالا عنها
دونها وان كانت في بيت مفرد لم يلزم الانتقال عنه وان حبس
عليها المتحد حدثت خارجة وودت اليه وان اعادة الوفاة
فتلزم المدخول بها وغير المدخول بها والخرة والامة والمتصح
بضا والكاسية وام الولد الامن عقد عليها عقدا فاسدا او
انسخ نكاحها او فسخ بعد نكاح المدخول بها من المزابرة اربعة
اشهر وعشر وعدة المدخول بها كذلك اذا كانت حائلا ويلزم
الاعتداد من يوم الوفاة اذا ما حاضا ومن يوم وصول الخبر
فان غابا والاعتداد بالشهور والحالمة وان كانت حائلا
فعدتها بعد الاجل من وضع الحمل وانقضاء اربعة اشهر
وعشر والامة عدتها على النصف من عدة الحرة وان كانت حائلا

تعدتها ايضا بعد الاجلين وان مات الزوج وقطعوا وهي
في عدة له عليها ايضا رجعة لزمها عدة الوفاة وكذلك حكم
الامة اذا كانت عند سيدها ومات عنها او زوجها غير
ومات عنها وهو في عدة له عليها رجعة كان عند بقا عدة الزوج
والمدونة اذا مات عنها سيدها فقد وطئها بملك اليدين او
اعتقها قبل وفاته عدة بقا عدة الحر وان كانت حاملا فعدة
ابعد الاجلين وان نكحها فافلا عدة عليها وان يترها فعدة
عدة الامة والمتنح بها عدة بقا عدة الحرة في عدة الوفاة
ويلزم الحد ودخلة صحبة الزوجية تعدد الوفاة هو
الاستناع كلما تنوعت اليه النفس من المطعوم والملبوس والشموم
والمضج به والحلل يصح في اللون او حين موضع الاعتداد
قالوا وان يكون المرجع التي كانت مقبلة فيه ويجوز له الخرج
الحريم ولا يلزم له النفقة الا اذا كانت حاملا فينفق عليها من
يصيب لها **فصل في بيان احكام الرجعة** انما تنقح الرجعة
على امراته بشرطين احدهما ان يكون المطلق مدخلا ايضا
والثاني ان يكون الطلاق بائنا واثباتين سبعة اضر طلاق
من لم يدخل بها وطلاق من لم يسلخ الحيف والامثلة والايه

من

من الحيض وطلها وطلاق الحقة وطلاق بها المدايات
والطلاق الثالث الحرة والثاني الامة والحقيقة كل طلاق
لا يكون الزوج المراجعة فيه غير تجديد عقد رجعة اذا
ظلم الرجل زوجته باي شدة واحدة او اثنين ولم يخرج
من العدة كان له الرجوع فيها من غير تجديد عقد ونكح
ان خرجت من العدة كان بائنا ولم يكن الرجوع فيه الا
بتجديد العقد وان طلقها ثلثا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد
ان تنكح زوجا غيره على الشروط العشرة وحكم الطلاق مع
الامة حكم الثلث مع الحرة والمباين كان له الرجعة عليها
ثالثا لم تضع بئنا بطنها ولم يطلقها ثلثا وانقضت العدة
لذات المرأة بثلث حين الدفات الشهور ثلثة اشهر
للحرة وانقطع الدم الاول للامة ان كانت من ذوات الاقراء
وبرجعة واربعين يوما لذوات الشهور وان اختلفا في تقديم
الطلاق واخيرة من غير بئنه كان لقول قول الذي التاخير
الا في النفقة للرجعة ويلزمها الاعتداد من الوقت الذي نكح
والمرجعة ضرمان قول ويقول القول احد ستة الفاظ را
جعلتها وانقيعت ودومت وامسكت وتزوجت وكنت والفعل

او بدعة الوحي والبيلة والفس بشفوة وانكار الطلاق وزاد
للاخرين واحد وهو كلف النفقة عن زوجها والاشهاد فيها
فصل في بيان النكاح المحلل للزوج الاول اذا تزوج الرجل
المطلقة ثلثا خلا للثمة ولم يشرط طلاقها والارتفاع النكاح
بينهما ولا زاد الاعتداد ابا حيا الاول دخل بها وكان النكاح
دائما صحيحا حلت الاول بحسب رابطها ولها ان يزوج نفسها
نكاحا شرعيا صحيحا اذا ما بعد ما خرجت من العدة وثالثها
ان يزوج بها بعد ما اعتدت عدة كاملة وثالثها ان تكون من
يصح منه الدخول بدوق كل واحد منهما عيلة الاخر وانما
ان تبين منه ببنوته شرعية وخاصها ان يبتدئ عدة قات
فان احتل شي من ذلك لم يحل الاولان جامعها في غير الوضع
المعصوم لم يحل **فصل في بيان الخلع** الخلع بذا المرأة مالا
لزوجها فدية لنفسها الكراهية ولا يجوز ذلك الا مع اضطرار
الحال بينهما والفصل يشتمل على بيان ستة اشياء وبما روية
الخلع وقد ذكرنا وبيان ما توجب الخلع في عدة وقد الفدية
وجنسها والشروط التي يحتاج في صحته اليها وما توجب الخلع
اذ بعة اشياء قولنا المرأة او حكمها فالقول ان تقول فانا لا

اطبع

اطبع لك امرا ولا اقيم لك حدا ولا اغتيلك من جنابة ولا
وطئن فراشك من تكرمه والحكم ان يعرفك لك من الخلع
كيفية تحصل باجتماع ثلثة شروط ان يبتدئ احدها باللفظة
الخلع ويقرن به الفدية ويجببه الاخر اية بان يقول الرجل
تخلعتك على مائة مينا او تقول المرأة تخلصت نفسي منك
على ما ذكرنا فاجاب به الاخر اية واما قد الفدية فتكون اليها
قول وكثير وان زاد على المهر واجنبهما فيجب ان يكون ما يصح
تلكها شرعا والشروط يحتاج في صحته اليه ثمانية اشياء ان
يجال باللفظ الصريح دون الكناية وراعي شرط صحة الطلاق
فيه وان تكون المرأة طاهرا طاهر لم يقر بها فيه جماع اذا كان
المرأة لطلاقها ستة وبعدة ويعين فدا العوض وجنسه
ونقده وعراه من الشرط والوصف ويطلقها واحدة على الصحيح
من القول فان خالف شيئا من ذلك بطل الخلع ولم يحل المتألفا
او مدت المرأة بالرجوع فيما اقتدت والرجل بالرجوع وفي بعضها
وكلاهما حاجبان فان طلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بحال الارضا
الاخر وان قيد لم يحل ما لزمها العدة او لم يلزم العدة فان
لزمها حاجبان الرجوع طالم يخرج من العدة وان خرجت منها ولم يلزم

العدة لم يكن لها الرجوع بحال لا بعد جديد ومهر متانف
ويجوز شرط تعيل العدة وتأجيله **فصل في بيان البناءات**
والنفقات البناءات إنما تكون من جهة الزوجين معا فإذا لم ي
أخذها من لآخر وقال نأكرهت للمقام فذلك وانت كرهت
فباري على كذا التقط المرأة زوجها أو يترك لها شيئا منها
والجارية الأخرى صح بشرطين يكونان العدة أقل من المهر
ببطلانها واحدة ويجوز نزعها فيما بذلك بشرط الرجوع
قبل انقضاء العدة وأداء الزوج في البضع وأما النفقة
فإن من جهة الرجل ومن جهة المرأة أيضا فإن يكون **كره النكاح**
معا من جهة الرجل هو أن يكره المقام بعضا ونكره في غيره
وأما نكره غيرها فدية لنكره أياها حقوقها من النفقة والتم
وغير ذلك فإن طيبت نفسه بالفعل الجميل والقول اللطيف
أو تركت حقوقها وبعضها له وأعطائه شيئا من مالها قبل
فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما فإن أصرها لها ليأخذ
منها شيئا أو يترك له حقها أو جناحها كان غشلا فإن بطلت
لذلك اختلفت لم يملكه وكان لها فيه الرجوع ولها الرجوع
في البضع ما لم تخرج من العدة وهذا الطلاق رجعي إن لم يملك

أن يملكها

أن يملكها بالاشارة بالمرء وما يكون من جهة المرأة يظهر
تارة بالقول وتارة بالفعل والقول ترك النكاح إذا عاينها
بجلاء فاعودته من المكال القول الجميل بعد حضورها له
فيه والفعل ترك طاعته والأمر على عياله وترك المبادرة
إلى امره والأجابة له في الأمور يمكنه ودمد مدة فإذا كان ذلك
امرهما بقوى الله وعرضها غايبة ترك طاعة الزوج وأحسن
تصيحها وأعظمها فإن أصرت هجرها في المنهج إن شافان
أصرت ضربا ضربا رفيقا وإن ادعى كلاهما النكاح أسكنهما النكاح
حيث يطع عليهما ثقة يعرف حالهما فإذا عرف خبر النكاح به
ليحكم بالواجب فيه **فصل في بيان الشقاق** إذا وقع بين الزوجين
شقاق لم يخل تنازعا في ما لا يخل من قول وفعل ولم يترافق
تواقي بعث النكاح حكما من أهله وحكما من أهله أي من الأهل
فإن جعلاهما الإصلاح والطلاق فقد أداياه صلاحا
من غير مراجعة وإن أطلقا لهما القول وحضر كلا الزوجين ولم
يكن أحدهما مغلوبا على عقله ودأبهما الإصلاح أصلا من غير
مراجعة وإن أيا التفرق بينهما بطلاق أو خلع لم يمضا إلا
بعد المراجعة فإن نصيا فذلك دأبها أيضا النكاح النكاح

زوجين

بالواجب أن رأى النكاح أن يبعث الحكمين من غير أهلهما جازا وكان
أحد الزوجين غائبا لم يفسل بينهما وإن كان مغلوبا على عقله بطل
حكم الشقاق وإن لم يترافق الأمر بينهما إلى ما لا يخل أو يمكن الاستسكا
أصل النكاح بينهما وإن لم يكن كان في حكم تنازعا في **فصل في بيان الظهار**
الظهار على الشريعة عبارة عن قول الرجل لزوجته أنت على
كظهري أو بنيتي أو واحدة من المحرمات نكاحا أو رضاعا أو وصوا
من أعضائها أو سمي أو بعضك وسمي أو سمي أو سمي أو سمي أو سمي
كظهري أو واحد المحرمات وإذا ظاهر بطلان حرم عليه وطؤها
بغير الظهار والكفارة بالحرم على الرجوع وإذا ظاهر بغير وطؤها
حرم الوحي بوقوع الشرط ولزمته الكفارة بالوقوع وبالحرم على
الرجوع بعد وقوع الشرط فإن نكروا منه لفظ الظهار لم يخل
أما نكروا منه متواترا أو متواترا فالأول لم يخل ما إذا دونه
التأكيد أو الظهار كان أو التأكيد لم يلزمه غير واحد
وإن أدا الظهار كان الجمع لهما أو الثاني يكون الجمع
وإن ظاهر من جميع أزواجه بلفظة واحدة وقال أنت على
كظهري أو سمي أو سمي أو سمي أو سمي أو سمي أو سمي أو سمي
باجتماع عشرة شرط منها اثنتان مما يتعلق بالمرأة وهما كالمرة

غير

غير مدخل بها وكوفا ظاهر بطلانها لم يواقيتها في الباقي
يتعلق بالزوج حصة منها ترجع إلى الأثبات وهي التفظ بالرجوع
دون الكتابة والنية والقصد بها التحريم وإن كان يكون بائنا
وأخبار وشهد عدلين حين وثلاثة ترجع إلى النفي وهي انقضاء
العصم والشكر والقصد به الأصرار فإن ظاهر بطلانها وعزم على
الرجوع لزمته كفارة فإن وطئها بعد أقل من يقول دونه
كفارة وإن وطئها ناسيا لم يلزمه غير واحدة وإن نكروا
الوحي قبل التكفير عن الأول يلزمه غير واحدة وإن كفر عن الوحي
الأول لزمته عز الشانية وعليها الشرط إذا وقع الشرط
كان في حكم المطلق ونفع الظهار في الطلاق الرجعي دون
البائن فإن واجع لزم حكم الظهار وإن خرجت من العدة
وأستنفذها العقد لم يلزم وإن ظاهرهم طلق بائنا وجدد
العقد قبل الخروج لم يلزم وإن دفعة المرأة الخال النكاح
بعد الظهار فقد عزم العود انظر النكاح ثلثة أشهر فإن
عاد أو الأثرمة الطلاق إذا لم يكن خابرا عنها فإن الخاضعا
بعد الظهار وقبل التكفير لزمه حكما من معا كان حكم الباء حكم
الظهار فإن كفر نال حكم الظهار وإن جامع لزمته ثلثة كفارات

وان لم ينفذ في حكم الابلاء وبقي حكم الظهار مادامت في العدة
الظهار تقع بام الولد والمدة وبالإلزام اذا كانت في حبه
فصل في بيان الابلاء والشرعية يميز الرجل على ان
لا يظا زوجته وانما يصح باجماع عشرة شروط ستة منها
ترجع الى الموت وهي ان يكون عاقلا وبليغا باليمين وتقر
بها البينة ويدينها الاصل ويوقع على مدة تزيد على اربعة
اشهر ولا يعلقها بشرط ومنها ما يتعلق بالمرأة متى ان تكونه
مدخل بها طاهر لم يواقعها فيه وتعلقها بشان
غيرها وهو ان يولي بالله تعالى وباسمائه المحسوس وانما تصح
الابلاء بالتي تزوجها بتكاح الغبطة حرة كانت او امه دون
غيرها وان حلفت المصلحة لم يكن موليا وانما الى كانت المرأة
معترة بين لصبر والاستعداد فان استعدت فزوجه الخاتم
مدة اربعة اشهر لفي ويطلق فان فاء وجامع الزوجة كفارة
اليمين وان طلق وقد وفي عليها حقها وان امتنع عنها حبه
الخاتم في خطبة من قسب في اطلق وان سوف حتى
تنقض المدة المحلو عليها لم يحنس فسقط الكفارة وان
وان فاء قبل انقضاء المدة فقد احسن وان طالبت بالعدة

فيل

قبل انقضاء المدة وفيه القادر والمخار ومدة العاقبة
المرضى والحسن غير ذلك باللسان وفي الاستعداد والوعد بذلك
اذا ازال المانع فاذا زال فاعودة القادر وطلق فان استحل
امه والامه اذا كانت زوجة كانت في حكم العدة في الابلاء
والاحسن ليدها فيه
العان عزيمان
فخصومة على وجه مخصوص يحلفها الزوجان بعد قدومه
ايها فاذا قدف الرجل زوجته لم يحل اما يمكن استقاط الحد
باللسان كما يمكن استقاطه باليمين ولا يمكن ان يمكن كان
باجماع سبعة شروط ان يكون كلا واحد من الزوجين بالغاً
عاقلاً ويكون التكاح دائماً والمرأة مدخولاً بها غير خرساء و
الاخماء والرجل بصير الالة الانتفاء عن الولد وان لم يمكن سقاء
الحد باللسان كان ستة مواضع ان تكون المرأة غير مدخول بها
او تكون خرساء او خرساء او لا يدعي الرجل المشاهدة مثل الميل
في المحكمة اذا قدفها بالزنا في جبالته او يكون اعى وقدفها
بالزنا فان نفي الولد صح منه العان او قدفها بالزنا في عدة
منه وكان الطلاق بائناً ولم يكن هناك ولا فان اقام بينة
والا كان موجبة الحد الا اذا عفت المرأة فاذا قدف زوجته

وقد دخل بها وهي في جبالته او في عدته وجعته منه وادعي
المشاهدة وكان بغيرها والمرأة غير خرساء والاخرى وقد اجتمع
شروط استقاط الحد باللسان كان هي ان شاء (سقط الحد بالعدة)
وان شاء اسقطه باللسان فان اقام بينة زوجة المرأة ووطأها
وان لا يمكن انفسخ التكاح بينهما وحرم عليه ابداً وسقط الحد
وان تلاعن على نفي الولد لم يلحق الحد بالاب وان كانت امرأة خرساء
او خرساء وقدفها وادعي بينة رجعت مثل البتة البتة البتة
ان لم يقع بينة انفسخ التكاح بينهما بغير طلاق وحرم عليه ابداً
ولزمه الحد ولا يجوز للرجل العان الاعد في عيانا وقد
ادخل الميل في المحكمة ولا يفي الولد الاعد ان دعي رجلا يظا
زوجته في طهر لم يواقعها فيه وادعي ذلك وجازت بولادة
الحمل وطلق زوجته واعتدت وتزوجت وجاءت بولادة
من ستة اشهر من يوم الفراق او غاب عنها غيبة وجاءت
بولادة اكثر من مدة الحمل موقوف غيبته عنها او دخل بها
ولم يجامعها في الفرج ولم يسبق ماء دية اليها وطهر به الحمل
فاذا خلا الامر من احد هذه الوجوه الاربعة لم يجز له نفي الولد
فاذا نفي الولد او قدفها في جبالته او في عدة التي عليها الجمعة

نحو

ونحو من امرأة لزمه الحد وقد ثبت التكاح والحق الولد وان
احاط به رجل دون المرأة لزمها الزم ولم ينفخ التكاح ولم يلحق
الولد ولم يلزم الرجل حد وان مات الرجل قبل ان يات العان بطل حكم
ولزم الميراث وعليها العدة وان ماتت المرأة قبلها وقام ولها
نكاحها فان احاطت به ولا يمكن سيطر الحد عليه والميراث عليها
وان لم يجز له اولى لم يكن لها ولي يقوم مقامها فيه ولم يحد
وقبله الميراث وان كانت امرأة حاملاً واجبا باللسان ان
شاء تلاعن وان شاء تركا حتى تضع حملها فان وجب في ذلك
عليها حد اخر ان موضع الحمل والعان صح عند الخاتم وخليفته
ومن رضى به الزوجان وان اذاع الخاتم ان يلاع بينهما وكانت
المرأة معتدة استوفى اليمين على الرجل في المجلس الحكم ويعت
اليها من يستوفي اليمين عليها في منزلها باربعة اشهر واولها
واحد وان كانت برودة احرقها وجلس للحكم مستدير القبلة
واقاضا بين يديه تجاه القبلة والمرأة على يمينه بحضرة
العدول قال الرجل شهد بالله انه لم يواقعها في منزلها
به من الزنا وان كان نفي الولد لا يمكن من الزنا وان هذا
الولد من الزنا وليس محي وكرد عليه اربع مرات فاذا بلغ المحكمة

اللعنة علق عليه امر الاقدام على اليدين المكادبة ووعظ به و
 دجره وعرفه وبأل العاقبة وقال له قد انكسرت الله على ان
 كنت من الكاذبين فان مرثا اليدين امر من يضع على يده ويكنه
 يقول لليدين فان رجع حدة والزوجة بجانيها وان رجعها قال
 الحاكم للمرأة ما تقولين فيما فان اعترفت رجعت ان تكنت قال
 لها قول لي شهد بالله انه من الكاذبين فيما قد ضايع وكرو عليها
 او باعتم وعظها وزجرها وخوفها كما فعل بالرجل فان رجعت
 بها امر من يضع يده على فخما ويكنها كما فعل بالرجل فان لم
 تردع قال لها قول لي ان غضبي على الكاذبين فيما داني فاذ
 فعلت الحكم وفرغ من اللعان فقد حصل موجب من تقاض
 الولدان كان وانفاس النكاح وخبره الشايد وسقوط النوا
 ولا يصح اللعان بخلاف لفاظ القرآن او ينفذ مفاها اذا
 لم يعرف العربية **فصل في بيان الفسخ بالارتداد الزوجان** اذا
 ارتد احدهما او كلاهما لم يخل جاحلها من ثلثة اوجه اما ولدا
 على الفطرة وارتد احدهما انفسخ النكاح بينهما بنقض الارتداد
 لان توبته لا تقبل اذ اظهره قتل وصار ما له لورثته من
 المسلمين وليت المال ان لم يكن لهما دارث مسلم وسواء دخل بها

فانما قول الله تعالى ان كانا من الضالين

الزوج

الزوج او لم يدخل في انفاس النكاح اذا ارتد احدهما واذ ارتد
 احدهما على فطرة الاسلام دون الاخر وارتد المولود على فطرة
 الاسلام انفسخ النكاح بنفس المولود وان ارتد الاخر لم يخل
 اما دخل بها الزوج ولم يدخل فان دخل بها وكان الزوج
 هو المريد استظرت به انقضاء العدة فان رجع قبل انقضاء
 كان الحق بها وان رجع بعد الانقضاء فقد ملكت نفسها
 وان ادكرت المرأة ورجعت قبل انقضاء العدة فهو الحق
 بها وان رجعت بعد انقضاءها فقد بانت منه وان اسلم
 معان كز وارتد احدهما ولم يدخل بها الزوج بطل النكاح
 في الحال وان دخل بها كان الامر هو وقضى ما ذكرنا على
 الرجوع **كتاب لعن والتدبير والمكاتبه فصل في بيان**
العق والحكماء العتق انك انك الرق غير المملوك ويجوز
 سبي جميع بناء استا فالكفار وذواربهم الا من عتدهم
 عتدا اذمة من اليهود والنصارى والمجوس واعتدا الاثام
 لهم منهم ومن غيرهم ويجوز ملك من سبي ومن سرق من ثمر
 من ابايهم وقربا بقسم وازواجه ومن سبهم وان كان
 كافرا واذا ملك مملوك لم يخل من سبه او جبه اما يعتق عليه

ماليك فالاول لم يخل من اربعة اوجه اما عتق في حق ولجب
 عليه ولا يكون له عليه ولا اذ اعقبه فطرا وتبرأ من سبه
 ويكون سامة لاولاده عليه اذ لم يتبرأ من سبه وله عليه
 والامراء او اعقبه بشرط عليه خدمته مدة معينة ويلزم
 العتق الوفاء به فان ابرق يوجب الى انقضاء العتق وسقطه
 عنه والى انقضاء بعض المدة ولزامة العتدية فيما بقي المدة
 او شرط عليه ان يعطيه شيئا من الدراهم والديار ويلزمه
 على كل حال او اعقبه او قد ملكه شيئا او جعل له فاضل ضربه او
 اسحق الارش بما احسب في يده وقد علم بما معه من المال كالمالك
 له الا اذا شرط لنفسه قبل التلفظ بالعتق وان لم يكن عالما به
 بما معه من المال كان المالك لبيته وان شرط عليه شيئا من المال
 ورده الى العتق ان لم يرد له والثاني لم يخل ما يكون الباقيه
 او العتيرة لم يخل اما اراد به الاطراء ولم يرد له فان اراد وكان
 موسرا قوم عليه الباقي وان لم يرد له قيمته عتق عليه وان كان
 فقيرا لم يقد عتقه وان لم يرد له الصرار وكان موسرا استجبت
 ابتاع الباقي فان ابتاع عتق عليه وان لم يبيع او لم يبع منه
 شريكه لزمه ان يتبعه في ثمة ولم يبع له وضع ضرورية

في الحال ويجوز عليه عتقه او يعتقه او يكره او يخطر ويجوز
 فالاول معة الولدان وان علوا والوالدان نزلوا وجميع
 المهرات عليه نيا وضاعا ومن نكل به او برص او عي او
 جدم او اقعده من شرط في انذر عتقه اذا ملكه والثاني اثنان
 من نذر ان يعقبه اذا ملكه ومن اشتراه بشرط عليه التابح
 ان يعقبه والثالث ثلثة من يكون من ذوي ارحامه غير مكره
 وهو ثمن ومن ملكه سبع سنين وهو ثمن ومن ملكه وهو ثمن
 سرق الرابع اربعة الخائف لانذر عتقه والعبي والعاجز
 عن الاكتاف من لا يقدر على القيام بنفقة الا اذا جعل له
 ما يقينه على المعيشة والخامس واحد وهو انك اذا كان
 اثنان ولدا الزنا والمستضعف ولا يصح العتق من ثمانية العبي
 الا اذا كان من اهلها سبيلا او اعقب بالمعروف المكوه والمكوة
 والغضبان والمجنون والمعوه والمجنون وغير المالك
 وانما يصح من الماقل اربعة شروط التلفظ بالعتق اذا قدر
 او ما يوجبنا باللفظ اذ عجزت عن العتق وان يقصد به
 وجه الله تعالى وان لا يعلق بشرط واذا عتق لم يخل من ثلثة
 اوجه اما عتق مملوكا له او بعضا من ولدا واحد ام جماعة

ماليك

عليه ولا يستبدل له فان لم يبيع العبد ملك نفسه بمقدار ما يحرر
منه وكسبه وفطرته وقد يحتاج اليه من النفقة بينهما بالحيات
وان كان كسبه منها يارة بينهما كان ما كسبه يوقه من المأكل
والمعتاد وما كسب في يوم سيده لسيده على ما قلنا الا المأكل
فان له والثالث بيع بيعهم من خرجت قرعته عنق وكذا الحكم
ان اوصى بعتق احد من الكثرة وان اعتق من غير عدا وعليه دين
فان كان قيمة العبد مسمى الدين العتق وان اعتق امة ذات
ولادة قد بان فيها لم يبر العتق الى الولد وان كانت حاملا لسيده
وان استثنى اذ استباح العبد وكان سيده نكاحا لم يلحق به
امره فان فعل والا لزم بيعه فان اشغ بيع عليه **فصل في**
الحكام انما اشبالاد كل من يبيع منه ولد يبيع بالواحي
طارت الامة له ام ولد الا في ثلثة مواضع ذكرناها في احكام
الشرابي ومالك الايمان ونسوان كان الولد حرا او مملوكا وذلك
في حصة مواضع وطوا مملوك يمين ويقتد على خاربه غيره و
تجديد الامة وبشبهة عقد ونكاح وسواء ولدت للولد حيا
او ميتا او سقط منها نائبا او غير تام فطهره بغيره عتبط ولم يظهر
فاذا صار تام ولد وفي ملكه او في ملك غيره ثم ملكها لم يخل

اما

اذا بقي ولدها او مات فان بقي لم يخل تاثير رقبته وفي ثلثة
اولم يبق فان بقي لم يخل تاثيرات سيدا او كان حيا فان بقي منها
في دمة سيدها ولم يكن له مال سواها لزمه بيعها في رقبته
وان كان له مال سواها فضا للدين منها ولم يجز له بيعها ما دام
حيثا وان مات سيدها ولم يكن له مال سواها وكان منها في دمة
سيدها عادت بولدها رقبا وان كان له مال سواها فضا للدين
المال سواها وجعلت في نصيب لدها وعقت عليه وان نصرت
التركة عن ذلك عتق منها نصيبا لدها واستحب الباقي لورثة
في نصيبه وان كان عليه دين في غير رقبته فموت على ولدها
فاذا بلغ الزام اداؤها فان لم يكن له مال استعفى فيه فان مات قبل
البلوغ بيعت ان مات ولدها فحق بيعها على كل حال **فصل في بيان**
احكام الولاء الولاء ثلثة احكام اوله لامة ولا ضمان لغيره
وسد كرها في كتابها واثبات انشاء الله وولا العتق وبشبه ذلك
ثمانية فمزا عتقه مولاة نطقا الوجه الله تعالى او نلدا وله
يجعله سائبة او اعنته عن غيره بغير اذنه جال حياته ذلك
الغير او بعد فانه ومن عتق عليه اذ ملكه ومن شرط عليه الولاء
اذا كان شبهه او باعه منه والمدة والمدة عتق العتق اذا مات

العتق فاذا ثبت له الولاء ضمن لغيره وميراثه لمن له والاؤه
على ما سذكره في الموارث والولاء للعتق مادام حيا رجل كان
او امرأة فاذا مات وكان رجلا كان ذلك لولده المذكور دون الاثا
والاب يقاسمه على رواية ولدا لولد يوم تقام اليه في مقام
سنته فالام لارث الاولاد على الصحيح والاخ من قبل الاب لاثم
والاب جده يورث دون الاخ من قبل الام على ترتيب الموارث
وان كان للعتق امرة وماتت كان ولاعتيقها نصيبها دون
ولدها **فصل في بيان الكتابة** الكتابة عقد من يخص على مملوك
له على مال مقدور يؤده اليه في جرد مخصوص او بم مخصوص
ليعتق باء الما اليه الكتابة اذا تمها احدها او كلاهما
محتبة بحصة شرط وهي اذا كان العبد مملوكا اذا امانه غير
طفل ولا جنون ولم يخل بتمه وهي تشبه البيع من وجهين
الاجل والعوض وفارقها البيع من وجه وهو شرط الحيا والحر
يخالف البيع من وجهين استا دخيا والعبد وحياتها الى
الاجل ويصح باربعة شروط بالنية وتعيين الاجل والحد كان
او اكثر وصفت العوض ثمانية او عوضا وبيان ما يوقى في
كل من والكتابة من وجه وهو حصة تصرفه في حصة اشاء

البيع

البيع والشري والاستلاف فطلبة القعة والهبه من سيده وعبد
من ربه وهو حجر المير وعليه في ثلثة عشر سنة الهبة من سيده
والاقرض وبذل العوض على الاختلاف ان كان المكتبة له التوق
والحياة والمشاراة والعتق والكتابة وابتاع من عتق عليه
والتكفير بغير الصوم وبيع الثمن لنية والاسلام والقراض
والرهن بتمن ما يتباعه موبلا وفيه بيان شروطه وبطلانه
فالشرط ان يشترط في العقد وده الى ارق او عجز ان اداء الثمن
والطلاق ان لا يشترط ذلك فاذا عجز كان له رده الى الرق سواء
عجز عن اداء الجميع وعجز اداء بعضه فاذا اذنه الى الرق كان له
ما اخذوه عقد جائز من الطرفين المطلقة عقد لازم محتم
السيد جائز من جهة المكاتب فاذا ادنى شيئا من مال الكتابة
عتق بعد ذلك فان شرط في العقد ان الكتابة لده وفي مرنه
ما يجزى بها او يجزى عتقا فاذا وفي عقد وكان الباقي دينيا في
وان يخل عتقه على ان يؤدى كل من عند مملوك صح ويرث هذا
المكاتب ليحقق ما اوصى به له والمكاتب باعتر منه ولم
يحقق ما اوصى به له بجا بل لوق والمكاتب يحققه بجا ما
عز منه عند الحر وبجا ما راق حد العبد وان عجز نفسه و

الحال في وكان له ولد من امة له كان عبد السيد يستعمل اليد
الايشاد وهو ان يقطيه شيئا من نهر الزقاب اغنيه عن ذلك
بقية **فصل في بيان التدبير عن معلق بموت العتق**
او بموت من جعل سيده خديته له مدة حياته وشروط صحته
شروط صحة العتق وله شبهة بالوصية من وجوب جواز
الرجوع فيه واعتبار خروجه من ثلث المال وصورته ان
يقول انت حر بعد وفاتي او ما يعيد فان ذلك وهو شرط ان يطلق
ومقدم فالمطلق ما ذكرناه والمقيدان يقول ان اميت في سني
هذه او في سني هذا او ما اشبه ذلك فانه حر الرجوع فيه
يكون بالقول اذا امكنه بالنية معا وليس التصرف فيه بالبيع
والشرط والمصلحة وغير ذلك رجوعا فاذا اراد ذلك رجوع ثم باع
او فضل ما شاء واذا تبرع بملوكا فراد من دين عليه لم يصح وان لم
يكن فراد صح واذا مات المديرو خرج المديرو ثلث المال عتق
وان لم يخرج عتق بعد الثلث واستبح في بقية الثمن واذا
ابتاع المديرو جارية باذن مولاه فاولدها ورجع في التدبير
في المديرو دون ولده وكان الولد ايضا مديرا لشرية التدبير من ابيه
اليه فان ابق المديرو بصل فان رزق بعد الاياق فالاولاد اذا كان

المجوع

المجوع لمولاه فان مات المولى كان المجوع لو شئت وان دبره
وجعل خدمته مدة حياته نفسه لغيره وابو المديرو لم يرجع
بعده فان سيده لم يكن سبيلا لاحد وان تبرأه حامل لغيره
ذلك كان الولد مديرا ايضا وان لم يعرف لم يكن الولد مديرا ويصح
تدبير احد هما دون الآخر وان يرتد جماعة دفعة ولم يخرجوا من
الثلث قدم الاول فالاول فان اشبهه آخر الثلث بالبقية **كتاب**
الامان والتدبير في بيان قسام الميامين لا بد في الميامين من تدبير
اشياء خالفت مخلوق عليه ومخلوقه وانما خلف لم يخل خلف
عن غير قصد ولا بنية ويكون ذلك ليعوا يلزم به حنث ولا
كفارة او خلف عن قصد ونية وذلك ايضا خيرا ان اما خلف
على امر قد مضى لا يلزم به الكفارة بحال ويلزم به الحنث
ان كذا ان اما خلف على امر مستقبل وذلك يقسم اشياء فربما
اما خلفت به لا يرتكب معصيته ولا يترك واجبا ولا يفعل مكرها
او لا يخل بماله ولا يترك معصيته او يترك واجبا او يخل با
المندوبات او يواظب على المندوبات او يفعل مباحا او يتركه
ويحلف من تلقا نفسه او يختلف غيره فالاول لا يحسنه التوبة
وبالاقامة عليه ويلزمه محله خمسة الاشياء الائمة وتحقق

العذارى الحنث الكفارة والتوبة والثاني حكمه كذلك والثالث
والراجح يكون ما جرد باليامين وبالاقامة عليه وما زود بالجملة
لخالفه الميامين دون ارتكاب المكره وترك المندوب ويلزمه
الحنث والكفارة والتوبة عن حلق الميامين المنعقدة والخامس
ياثم باليامين وبالاقامة عليه ويصح التوبة محله ويجوز عليه
حله ولا يلزم به بحيث لا كفارة بل يكون بذلك محسنا مطلقا
والسادس بالنية وحدها دون القول كان حكمه حكم من
قال بلسانه ونوى وان قال على كذا ولم يقل الله لزمه
الوفاء ولم يلزمه الكفارة بفوائده وان قال على كذا
فحسب ان شاء وفي وان شاء لم يف والوفاء افضل التوبة
ضربان نذر عتق لاجاج ولا ينقض ذلك ونذر طاعة
وتبرؤ من محلا ما عتق الطاعة او لم يعين فان عين
لزمه الوفاء ما ذكرناه وان لم يعين كان محيرا ففعل
اي شئ شاء من افعال البر والقرية من الصوم
والصلوة والصدقة وان نذر يوما بعينه ان
يصوم فيه مطلقا وانفوان يكون منافرا في ذلك
او يكون اليوم يوم عيدا او يوما من ايام الشريف

وهو

وهو معنى افطر وقضي ان قيد بحال السفر صام منافرا
وان اتفق ان يكون من شهر رمضان فصام بنية
رمضان وقضي فان صام بنية النذر اجزا عن رمضان
وقضي صوم النذر وان نذر زيادة بيت الله كان
ذلك راجعا الى بيت الله الحرام ولزمه زيادته
حاجا او معتمرا وان نذر ان ياتي منام يلزمه فان
نذر ان ياتيه ويخبره فذلك وان نذر ان
ياتيه ويخبره ويفرق على المسكين لزم وان نذر
ان ياتي مسجدا من المساجد غير المسجد الحرام
ومسجد النبي صلى الله عليه واله لم يلزمه فاذا
نذر ان ياتي احد المسجدين لزمه ان ياتيه حاجا
او معتمرا ان كان مخصوصا بالمسجد الحرام وذا
التي صلوات الله وسلامه عليه ان كان مخصوصا
بمسجده وان نذر ان ياتي مسجد الكوفة او البصرة
ليعتكف فيه لزمه لاجل الاعتكاف دون
المسجد ومن نذر طاعة على صفة مخصوصة

لزمه اذا دخل به النذر وامكنه على الصفة
المخصوصة ومن نذر ان يتصدق بجميع ماله
لزمه ان خاف ان تصدق قوم الجميع وتصدق
بشيء بعد شيى حتى يتصدق بجميع المبلغ و
تدوي ان النذر المطلق كالشروط المعاهدة
ثلثة اضرب احدها ان تقول عاهدت الله
تعالى اني متى كان كذا فاعطي كذا وعاهد
على ان لا يفعل فلانا ويترك فلانا كان لاولى
في حقه او دينا خلافة او عاهدا على ان
لا يفعل مباحا فالاول حكمه حكم النذر
في جميع الاحكام في الصحة والفساد
ولزم الكفاة والثاني في حكم اليمين
والثالث يكون بالخيار فيه **هذا كتاب الكفاة**

فصل في بيان كفارة ضرائح ادمى بغير جناية الاضرار
وودد ان كان في بئر ولا يجرى فيها ويكلف احكامها وتكفارة في ادمى بغير
مقتضياتها او من العتق والاصيام والاطعام والكسوة والغسل للعتق
ضريان احدهما ان يترقى حتى عليه ماله بالقرين فرق الحد كفارة في
والثاني ان احدهما يجب تركه من ثمة بغيره فله في ذلك
كفارة قتل الخطاء والثاني يجب ان يكون غير مؤتمن ولذلك كفارة
ماسوات والمبطلات انما يكون صيام شهرين متتابعين او اطعام
ستين مسكينا او لآخر اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فاذا عجز
ذلك كفر بصدقة الاخرى الذي يملكه صام شهرين متتابعين او
الاطعام ستين مسكينا على الترتيب في موضعين كفارة قتل الخطاء في
النذر على التخيير او بغيره كفارة النذر في الضرائح من شهرين متتابعين
صغلا لغيره وللنفقة بالبراة من الزوج او من سائر اولاده
عليه كذا وفي كل ذلك شعرا من صديقه او صديقه او من سائر
فيها عليه المالك اذا ملكه عدا كانه من صغلا او من سائر
صغلا كانه من سائر اولاده او من سائر اولاده او من سائر اولاده
لم يعرفه في اولاده والدية والعتق والدية والدية والدية والدية
من سائر اولاده صغلا اذا اختار له الدية بغيره من سائر اولاده
المكروه على النذر كفارة الحد ورضع الصيام دون العتق والاطعام الا اذا
ملكه صغلا اذا نذر في سائر اولاده صغلا كانه من سائر اولاده

فانما ما يجب المسكين ويغفر ويغفر الطعام وفرضه غلبي في كفارة
احدهما ان يترقى حتى عليه ماله بالقرين فرق الحد كفارة في
والثاني ان احدهما يجب تركه من ثمة بغيره فله في ذلك
كفارة قتل الخطاء والثاني يجب ان يكون غير مؤتمن ولذلك كفارة
ماسوات والمبطلات انما يكون صيام شهرين متتابعين او اطعام
ستين مسكينا او لآخر اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فاذا عجز
ذلك كفر بصدقة الاخرى الذي يملكه صام شهرين متتابعين او
الاطعام ستين مسكينا على الترتيب في موضعين كفارة قتل الخطاء في
النذر على التخيير او بغيره كفارة النذر في الضرائح من شهرين متتابعين
صغلا لغيره وللنفقة بالبراة من الزوج او من سائر اولاده
عليه كذا وفي كل ذلك شعرا من صديقه او صديقه او من سائر
فيها عليه المالك اذا ملكه عدا كانه من صغلا او من سائر
صغلا كانه من سائر اولاده او من سائر اولاده او من سائر اولاده
لم يعرفه في اولاده والدية والعتق والدية والدية والدية والدية
من سائر اولاده صغلا اذا اختار له الدية بغيره من سائر اولاده
المكروه على النذر كفارة الحد ورضع الصيام دون العتق والاطعام الا اذا
ملكه صغلا اذا نذر في سائر اولاده صغلا كانه من سائر اولاده

الفاضل

بقيت منافع الصوم فيه لا يجرى في غير متتابع ومن تزوج امرأة
في عدةها فصار نفقا كغيره في الصوم ومن وقع من نام عن صلاة
العشاء حتى يغيب نصف الليل قضاهما واصبح طائما كفارة له
وقد ذكرنا حكم الغسل الكفاة في التي بعد ثلثة ايام الاصلوب
ليزله وفي من ترك صلاة الكسوف عدا وقد احتلف الفقهاء في
المباحات في بيان احكام الصيد الصيد ضراب صيد البحر و
صيد البر صيد البحر ضراب طير وغيره والطيركة حكم طير البر و
سائر احكام الجمع وغير الطير كغزال وغيره كغزال وغيره كغزال
ذات فليس غير فليس ذوات الفلح جلال اذا كانت مذكاة و
ذكا تصيدها وهو اخرجها من الماء حية والتمية محبة
فيه وغير ذوات الفلح حرام على كل حال وذوات في الماء على
عمت لم يكل منها شي وان وجدت سمكة على سمكة شاطئ الماء
ولم يعلم حالها الميت في الماء فان طفت على الظهر فهي ميتة وان
طفت على الوجه فكلية فتقبضها بجل الخش منها ويجوز لطي
والاصيد البر فوحش وطيرو فالوحش على ما سته انواع
الطباء واللباشا تجلية والبيود والاولع والحر الوشي
والبقر الوحشي وما سوي ذلك فرام اكله من جميع اجناس

الحوانات الوحشية والخنازير والموثاق والوفيات والتناير
ولم يحل ما يحل منه من ضربين اما يكون مقدودا على نجسة وفيه
حياة مستقرة او غير مقدود عليه فالاول لا بد من نجاسة حتى
اكله والثاني لم يحل ما يصاد بالجوارح او بغيرها فاما اذا
الجوارح لم يحل ما يصاد بالكلاب المعلمة او بغيرها فاما اذا
بالكلاب المعلمة لم يحل اكله بالشرطي اذا قتل ان يسمي مرسلها
يكون مسلما وانما يكون الكلب معلما باجماع ثلاثة شروط استرسا
اذا ارسل واتجاهه اذا نجره امساكه على صاحبه مرة بعد اخرى
وان قتله الكلب اكل منه نادرا حل وان اكل معاد لم يحل
لانه غير معلوم وان جعله في حكم المذبوح كان نجسا ان شاء الله
والذبح اولى وان شاء الله حتى يرد وان صاده الكلب ادركه
صاحبه لم يحل اما ادركه وفيه حياة مستقرة او غير مستقرة
او ادركه ميتا فالاول ان يتبع الزمان لانه لم يحل الا بعد
الذكاة ويعرف ذلك بان تحرك ذنبه او يكسر رجله او طرف
عينه وان لم يتبع الزمان لانه لم يحل من غير ذكاة والثاني
لم يتبع الى الذكاة والذكاة افضل والثالث ان اخذه نجسه
وان هرب عدوا واخذ بغيره واخلفه فان وقف فيه حياة

متفرقة

متفرقة او غير متفرقة فكله على ما ذكرنا وان اسل شخص كلبين
لم يحل ما كان كلاهما مسلمين او كافرين او كان احدهما مسلما
والاخر كافرا ولم يحل الكلبان اما كافرا معلمين او غير معلمين او
كان احدهما معلما والاخر غير معلم فان كان مسلمين وكان الكلبان
معلمين وسميا وقتلاه معا واحداهما حل وان لم يسميا او كان
الكلبان غير معلمين وسميا وقتلاه حرام وان سمي احدهما
ولم يسم الاخر وكان الاخر احدا الكلبين معلما وسمي مرسله وقتله
المعلم حل وان قتله غير المعلم حرام سمي صاحبه او لم يسم واقبله
المعلم ولم يسم المرسل حرام ايضا وان قتله الكلبان معا حرام وان
كان المرسلان كافرين او كان احدهما كافرا والاخر مسلما وسمي
المسلم وقتلاه نجا حرام على كل حال وان قتله الكلب المسلم وكان
معلما وسمي مرسله حل وكل موضع يحرم السيد اذا قتله الكلب
فان ادرك وفيه حياة مستقرة وذكي حل وما يصاد بغير الكلب
المعلمة من الجوارح فان ادرك وفيه حياة مستقرة ولم يكن في
حكم المذبوح وذكي حل ان خالفه الحرام وان صيد بغير الجوارح
من السم والثاب والمعرض والريح والتيف والحربة والفسون
او حرا وخشب فان قتله بالثقل دلالة الكبر الصيد حرام وان سمي

وان قتله بالجمدة لم يحل اما قطعة نصفين او لم يقطعها فان قطعة
نصفين وكانا سواء وخرج منهما الدم حل وان لم يخرج حرام وان
كان احدا الشقيين الكبر وضعه الراس حل ذلك الشق وان تحرك
احدهما حل التحرك وان ابان بعضه حرام ذلك البعض فان
كان الباقي متنعنا ورماه فاسا فقتله حل وان كان غير متنع
وادركه وفيه حياة مستقرة فنجسه وتركه اذا لم يتبع الزمان
لانه حتى يرد وفيه حياة غير مستقرة وتركه حل من غير ذكاة
واذا رمي اثنان بهما مسلمين كان او كافرين وسمي ابراهيميان
او لم يسميا او سمي احدهما دون الاخر كان الحكم في ذلك مثل
الحكم في اثنين ارسل كلبين واذا دخل صيد دار رجل او ربه
فتو حل فيما لم يملكه بالادخول وانما يملكه بالاختيار فان دخل
عليه غيره وحاز ملكه وان كان رماه غيره فخرجه او
عقره واما الاحولة فاذا وقع فيها صيد وادرك ذكاته حل
وان بان منه فيها عضو حرم العضو فان ذكي الباقي حل و
اقا الطير فربان اهلي ووحشي فالاهلي مذكركه في اخرا
شاء الله والوحشي طير البحر وطير البر وهي ثلاثة اضر بجلال كلكه
وحرام ومكره فالجلال فاكولون وفيه في الطير اكثر من ضعفه

او يذبح

او يذبح غير من ضعفه الحرام فما نصف من غيره ذكاة الحرام ما يصف
من غيره ذكاة ويكون ضعفه مساويا بالذكاة او اكثر المكره لا
يتميز بالصفات وانما يميز بالاسماء وهو مثل الضرد والصوام والقتا
والهداهد والباري والشرقا وغربان الكرم وبقير الحلال من
الحرام باحد ثلاثة اشياء بالشك وجوارح الطير التي فاصد با
الشك والجوارح ادرك ذكاته حل واذا لم يدرك حرام وما صيد
بالرعي فاذا ادرك ذكاته حل وان لم تدرك ايضا فثلاثة شروط
ان يكون الرعي مسلما وسمي اذا رمي برعي بهم وفيه جديدة و
يقتله فاذا او معتزضا او من غير حديدته وهو حاد وبقير واخرق
وان رمي بغير ذلك لانه قتل بالثقل وقتل لم يعرق ولم يقدح حرام وان
لم يقتل وادرك ذكاته حل وان رماه اثنان وكانا مسلمين وسميا
او لم يسميا او سمي احدهما دون الاخر كان كافرا لم يكن احدا
مسلم والاخر كافرا فكله على ما ذكرنا في ارسال الكلبين والرعي
على صيد الوحش واذا رمي بهم وسمي فاحا بطيرا ونفد منه الى
ناقص وقتله حلالا معا وان كان الاخر غير ناهض حرام لانه مقدود

عليه ونجس المقدور عليه في الخلق والنبوة انما كان نعم في
حكمه كالنبوة من الصيد او وحيا فانس وغيره وفيه
ذكائه عقده في ابي موضع قدر عليه وحيا كان اذ في حكمه
مثل حيوان رمي في بئر او غيره ولم يقدر على الخلق والنبوة او انما
فوحش واما البيض فحكمه حكم البياض في التحريم والتحليل والكرهية
فان اشبهه فالاعتبار بالنظر اليه فان استوى طرناه حرم وان
اختلفا حل **فصل في بيان احكام جنس الحيوان المظلم**
ضربان نعم وفيه نعم ثلثة ابل بقر وغنم والطيور ايضا ثلثة دجاج
وحمام ويطر وجميع ذلك ضربان احدهما غير له شيء يحرم من بيضه
او بركه والاخر لم يعرفه فالاول ضربان اما يمكن ان الله بالاستواء
او لا يمكن فاما يمكن ان الله ان يكون جميع عذاه عذرة الانسان
فان كان ابلا وربطه اربعين يوما وعلفه العلف الطاهر وان
كان بقر او ربطه عشرين يوما وان كان غنما وربطه عشرة ايام
وان كان بطا وربطه خمسة ايام كان دجاجا ارجاما وربطه
ثلثة ايام على ما ذكرنا ذالك حكم للحلال والتحريم عنه جميعا وان كان

الجلال

الجلال رضيعا سقاه مكان العلف اللبن الطاهر وان كان حقيقا
عذرة او ارتفع من لبن المرأة وان كان من لبن الخنزيرة مرة او
مرتين كره لحمه ويمكن ان الله الكراهية فاذا كرهنا وما لا يمكن ان الله
باستواء شيان احدهما ان يشرب لبن الخنزيرة حتى يشبع عليه
لحمه والثاني ان يطاه اذ في فاذا حصل احد هذين لم يمكن ان الله
تحريمه وحرم لحمه ولم يجمع ما يكون من مثله وان شرب شي
من هذه الحيوانات حراما ومكرا وذبح حلال لحمه بعد الغسل
دون احشاء بطنه وان شرب البول حل لحمه واحشاءه
بعد الغسل **فصل في بيان احكام الذبائح** النحر للابل والمزنا وهذا
في اعلى الصادرة والذبح لغير الابل والمذبح من اصل الحيوان يتعلق
بالنحر احد عشر حكما ثلثة منها ترجح الماشي والباقي الا لاثبات
فالحيوان لا يجعل الذبح مكان النحر ولا ينجس وهو باقية الاراس
قبل ان يبرد ولا يسلخ قبل ان يبرد فان شحج عذ او سحوا ولم
يخرج الدم حرم وان خرج الدم وفعل سحوا او سقاه السكين
لم يحرم وان سلخ قبل ان يبرد حرم والاثبات ثلثة اخفاة الى
ابطاه واطلاق بجلية وغرز السكين او الحربة في الوهدة
وقطع الحلقوم والمري والودجين واستقبال القبلة به والسمية

وان كان الذبح للبقرة قبل يديه ووجليه معا واطلق ذنبه و
استبد الذبح من اسفل العين وان اراد ذبح الغنم او شاة عقد
يديه ومقره وجليه واطلق الاخرى وامسك على صوفه دون
اعضائه الى ان يبرد وباقي الاحكام على ما ذكرنا في النحر وان
اراد ذبح طيرا خذه باليد كغيره عقلا واستقبل به القبلة و
نحوه وارسله فان اشقت فوضي حكم الصيد وان كان الذبح
حاشا لم يخل الجنب من ثلثة احوال ما اشعر ولم يلمح الروح
او اشعر والوجه الروح او لم يتم خلقه فالاول حصل كانه
بفكاه امه والثاني نكز تركبته والثالث يحرم اكله والذبح
يجب ان يكون مؤنسا او في حكمه عالما بالذباحة وان وليها
فقيه متدين كان افضل والذبح يجب ان يكون حالة الاختيار
بالحد يده ويجوز حالة الضرورة بما يقرى الادراج من الطة
والمرودة والخشية المحدية وذبيحة الكافر والناصب حرام
والمستضعف يكره ذبيحته المختار **فصل في بيان ما يحرم من الذبائح**
فصل في الميتة وحكم الجلود البيض يحرم من الذبيحة اربعة
عشر شيئا الدم والطحال والشميمة والغرث والمرارة والقضب
والاشيان والفرج ظاهرة وباطنة والعلبا والغدة والقناع

وذوات

وذوات الاشاجع والغدق والخنزرة ويكره الكتبان ويحل
من الميتة احد عشر شيئا الصوف والشعر والوبر والريش المجزأ
والعظم والالبان والظلف والقرن والبيض اذا اكتسب بالجلد
المفوقاني والافئدة واللبن والخلب والخافرة ورواية البعض
اذا قلعا من الميتة وان اختلط لحم الميتة بالمالك ولم يمتزجه
لم يؤكل ويصح على سبيلك ان اشبهه المذبح بالميتة طرح على
النار فان انقبض فهو مذكي وان انبسط فهو ميتة وان جعل
سكة مما يؤكل مع اخرى مما لا يؤكل في سقود وما يؤكل فوق ما
لا يؤكل حل وان كان تحته لم يخل بحكم اللحم والطحال كذلك
وان جعل تحت الطحال شقوا جودا يحرم وغيره مشقوب
يحرم ويؤدي ان حكم حكم اللحم والطحال كذلك واما الجلود فثلثة
اضرب جلود الميتة ولا يجوز استعمالها ولا التصرف فيها و
جلود المدكاة مما يحل اكله ويجوز استعمالها والصلوة فيها و
التصرف بالبيع والشراء وجلود المدكاة من التباع ويجوز استعمالها
والتصرف فيها بالبيع والشراء دون الصلوة اذا كانت مذوبة
وجلود غير التباع مما لا يؤكل لحمه وهو في حكم الميتة على كل حال
واما البيض فقد ذكرنا حكمها **فصل في بيان الاطعمة** الطعام ضربان

حيوان وغيره حيوان فالحيوان ثلثة ضرب أقاميل الحية
او حرم او يكره فاقيل الحية فقد ذكرناه والاسباب لثلاثة
التحريم لها ما يكره اذ التها وما لا يمكن وكذلك ما يحرم كله
وما يكره كالخيل والبغال والحمير وما يكره الحية ويحرم اذا
اضطرا اليه الانسان حلله اكله غير باغ ولا عاد وغير الحيوان
ايضا ثلثة ضرب حرام وحلال مكره فالحرام اصله حية
اشياء السموم القاتل فليكنه وكثيرا وجميع انواع الطين لا
يبرأ من ترب الخسین عليه السلام وما يئد اوى به وجميع
الغاسات والحيات اذا لم يكن تطهيرها فان امكن طهرت
حلل كلها وجميع انواع الميتات والحلال خربان حلل حاله
السعة والاختيار وحلال اجانت الاضطر فالاول كل طعام
ظاهر يصلح للاكل مثل الخبز والفواكه والخضر البطاخ وما
يخبر ذلك ومثل البرود واللبوب وادهايتها وما يتخذ
منها وما يتخذ من البان ما يوبى كل الحية من جميع الانواع ما لم
يخبس والثاني كل ما يكون حراما حاله السعة والاختيار من
الميتة والدم وما هو في حكم الميتة وغير ذلك ومظطر من خاف
التلف وما هو في حكم التلف وما هو اربعة اشياء المخرجات الاكل

والضعف عن المشي المنافي ما شئنا وعن الزكوة المنافي ما كتبنا
والنقية والبيع ما لم يسهله الرقيق دون الشئ ما لم يكن باغياً
ولاعادياً ما لم يأتني ثلثة من خرج على امام عادل او على القيد
لهما او بطر او العادي من يقطع الطريق والمكروب وسبعة كل عام
بأشهر المحرم والخائض المتمتع وسباع الطير وسواد الفارة وما
اكله منه والثوم التي والصل التي اذا اورد دخول المحرمين
اضطر للطعام العير وكان ذلك الغير محتاجاً اليه اخراجه
من يده فان لم يكن محتاجاً اليه واستباحه فلم يبعه وكان
الشئ حاضراً خبر عليه وان لم يكن الغن حاضراً امتنع من البيع
لم يخبر عليه **فصل في بيان احكام الاشربة** الاشربة ضرابان ماؤه
من الحيوان ومن غيره فالمنخوذة من الحيوان ثلثة اضرباً
يكون لحمه حراماً وحلالاً او مكروهاً ما لحرم اللحم ضرابان فلو
غيره فما يؤخذ من الخلل حلال وما يؤخذ من غيره حرام من اللبن
وغيره والخلل اللحم يتل ما يتخذ من اللبن بضره وما يتخذ منه
والمكروه اللحم يكره لبسه ولا يجوز شربه وماؤ الحيوانات ولا
ابوالها مختار الاول الابل فانه يجوز شربه للاستشفاء وما
يؤخذ من الاشربة من غير الحيوان ضرابان مكروه غير مكفر

الصلوة ابتداء بها وان كان اول وقت لم يجز اما ينظره قوم ويمنه
الطعام ولا ينظره ولا يتبع عليه الجوع ويبدء بالصلاة او
غلب عليه الجوع فيخالف التايف ويكون بالخيار وان لم يكن وقت
الصلوة ولم يكن عنده صيف حرم عليه شئ من اكله ويجب
له اربعة عشر شئاً وبكره له ثلثة اشياء فالحرام الاكل من الطعام
الحرام والمغضوب والمجسوس على ما رآه يוכל غليظاً طاماً حراماً
يشرب مسكراً ومأكلاً الكافراً والنائب المحب البوضوء قبل الصلاة
وبعدا والمجسوس على الرجل اليسرى غير مترجع في حال الاكل والشحية
التي تسمى اذا ابتداء بالاكل وان يضع لقمه على الخ والكل شي
ويضع فيه والاكل باليمين مختار والشمية عند الابتداء
بالاكل كل لون من الطعام والمحدث اذا فرغ من الطعام والعسل
والنم المضمضة ثلث مرات ان كان الطعام وضوء وجع غثالة
الاذى والبدوءة بواحدة واداة الاناء من جانب يمينه حتى
يقود اليه والاستلقاء على الفقا قليلا بعد الفراغ من الطعام
 ووضع الرجل اليمنى على اليسرى وان كان عند صاحب الطعام
ضيف زاد له في الاستقبال شيان الابتداء بالاكل قبله وكف
اليد عنه بعدة تأنيلاً وان سجد لحدث من جماعة اجزاء وان

نجس حرام محل كان أو نبذ أو وجبة أو فقيعا أو بعا أو مرأ أو
 غير المكروهان ففقا وغيره والفقا حرام نجس غير الفقا
 خربان ونب وغيره فالرب حلال طيب على اختلاف أنواعه
 مثل رب ثوب والسرجل والتفاح والزمان وغيرهما وما
 يتخذ من الخمر والزبيب والعنب والخل ما لم يسكر وغير الرب
 خربان أما جليله شي من المكورات وغيره شرابه نجس قبح
 المكروه ولم يجعل فيه شي منها فان كان عصير لم يحل أما
 غلى ولم يغل فان غلى لم يحل أما على من قبل نفسه أو بالرفان
 على من قبل نفسه حتى يعود أسفله أعلاه حرم ونجس إلا أن
 يصير خلا بنفسه أو بفعل غيره فيعود حلالا لطيبا وإن غلى أو
 حرم شرابه حتى يذهب على النار نصفه ونصف سلسله و
 نجس ونجس إلا أنه أو يغلى به ويخلو وإن لم يفعل صلاح حل خلا
 كان أو عصيرا وإن كان نبذا أو هوانا يطرح شي من الشرا
 والزبيب في الماء فان تميز كان في حكم الخمر وإن لم يتغير جاذبه
 والموضي به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء ويكره الاستنشاق
 بالمياه المتعادلة **مصل في بيان الباطل في الشرع** إذا أراد الصدا
 أكل الطعام لم يحل أما كان الصلوة أو لم يكن فان كان آخر وقت

قال بسم الله على ذله واحره اجزاء من التسمية عند كل لون من الطعام
والمكروه التربع عند الاكل والاكل باليساد مختاراً وهو اكله
المخالفة المتضعف وسنه الشرب ستة اشياء التسمية ابتداء
والتحذير اذا فرغ والشرب قاعداً متكلماً بقلبك وبعثاً والتأني في
والاجتناب من العبث به يورث الكفاة **فصل في بيان احكام الملبوسات**
اللباس حرماناً اما يكون من نبات او حيوان فاما هو من نبات يطلق
للرجال والنساء سواء كان من قطن او كتان او غيره فاما هو من
حيوان حرماناً خارج منه ونابت عليه فالحل خارج منه فزايده
فحلال للنساء لبسه والصلوة فيه في جميع الاحوال الاحادية
الحدا دسواء كان خالصاً او مخلوطاً بغيره مالم يكن نجساً حرام
الرجال لبسه اذا كان مخلوطاً بشئ من القطن او الكتان او
شئ اخر مما يثبت من الارض او كفة للشرب او ذلاً او جيباً
او رقعة مخططة عليه او تكة او قلنسوة او شيئاً من مثلها على
كراهيته وما يخرج عليه لبسه حريم عليه فرشته والمذقبة
والانكاف عليه واسبابه ستر والنابت عليه حرماناً اما يكون
من حيوان يحل لحمة ويجرم فان كان من حيوان حلال اللحم
حل للرجال والنساء لبسه ومكلاً والتصرف فيه صواباً كان او

شعر

شعر او وبر اذا جاز من الحي او الميت اذا شقت ايضا من المذكي
او جلد اذا سلخ ودبغ دون غيره وان شقت الشعر والوبر والوبر
او سلخ الجلد من الميت او الحي لم يجز لبسه ولا مكلاً وان دبغ
لا التصرف فيه الا اذا اتخذ له الوستى بها على كراهيته لغير الوستى
والشرب وان كان من حيوان حريم لحمة فهو ايضا حرماناً اما كان
سباعاً او غير سباع فان كان سباعاً جاز استعمال شعره اذا جاز
في غير الصلوة واستعمال جلده اذا كان مذكي مدبوغاً في غير
الصلوة وان كان غير سباع لم يجز ذلك الا التخياب فانه يجوز
استعماله ومكلاً والصلوة فيه وقد روي في الثمور والفنك
ايضاً مثله ذلك وهي تحمالة على حالة الاضطراب والحلي ثلثة
احزاب ذهب الفضة وجوهر فالذهب حرام على الرجال والنساء
به خلال النساء الا في حال الحدا والفضة واجوهر يجوز للرجال
النساء بها كما يجوز للمرأة وليس ما يخص باحدهما مكروه للآخر
والهبة من الخاتم والمجرى فيه الذهب المصنوع من الحسنين
على وجه لا عين والمددوس من الطراز مع بقاء اثره حلال للرجال
كتاب الوقف والصفقات والوصايا والمصل والوصيات العطية
تقع على ثلثة احزاب عطية في الحيات وعطية بعد الوفاة و

وعطية في حال الحيوة وبعد الوفاة معاً فالاول يقع باحد اربعة
اشياء الحبس والصفقات والارواح القارب والثاني يقع بشئ
واحد وهو الوصية والثالث يقع باحد ثلثة اشياء بالوقف
والاسكان والحبس **فصل في بيان الوقف احكامه** الوقف تحبس
الاصل وتبيل المنفعة على وجه من سبل البر وانما يصح بما
اشياء كون الوقف نافلاً التصرف في ماله والوقف ملكاً له
صفة البقاء على الوقف بقاء متصلاً يمكن لا شقاق به الا للزاد
والدنا يترد وان يفعل ذلك بقرابة الله تعالى وتسلم الوقف
من الوقف عليه او من وليه الا اذا جعل لآلته الوقف
مدة حياته او يكون الوقف عليه ولده الصغير وتعين الوقف
عليه او يكون الوقف عليه من يملك المنفعة في الحال من الاراد
الموجودين او يمكن يكون تبعاً لهم من اولادهم او منفعة لهم
كالمسجد والقنطرة وسائر متعلقاته منسألهم وان لا يتعلق
الوقف بوجه مفروض فان علق على وجه بيع كان عمري ورجي
وسكني او جسدانياً بلقط الوقف الوقف حرماناً بطلت شروطه
فاذا اطلق كان للوقف عليه التصرف في منفعته على حسب
شيئته وان شرط عليه شرط لم يبع احد اخلاله ولا بد من

عق

على ما شرط ولا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف من خرابه او
الموت فعليه شديدة لا يمكنه معصاة القيام به ولا يجوز الوقف
على اربعة عشر على العبد والمعدوم والحمل والاعلى المجبول
ولا وقف مدة معينة ولا على بن فلان وهم غير محضرين في
البلا ولا على نفسه خاصة والآل والشروط بان يبيعه متى شاء
او يخرج به من الموقر عليهم من شاء او يفضل على البعض من شاء
او يستوي بينهم ان شاء او يقول اذا جاء راس الشهر فقف على
فلان ولا على كذا ولا على مواضع قرباتهم من الملبس الاعلى ذوي
قربته واذا عين الموقوف عليهم لم يجز ما عينهم بالاسماء او
بالصفات فان عين بالاسماء وقال على فلان وفلان وقصر عليه
كان اعماراً بلقط الوقف فاذا مات الموقوف عليه رجع الوقف
الى الواقف الى واقفه ان مات فهو وان لم يقصر عليه وقا
على فلان وبعده على ولده وبعده ولده وولده على فقراء المسلمين
يكن لولده معه نصيب لا للفقراء مع ولده وولده ولده يكان
لولده وولده معه نصيب بالمسوية ذكر كان وانثى وان
قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ الانثيين وان عينهم با
لصفات استحق من فيه الصفة المعينة فان عينهم بالاسلام

كان لبي قتر بالشهادة ولئن هو في حكمه من اطفالهم ومجانهم
وان عيتهم بالايان كان الظاهر العدالة من لامانية وان
عيتهم بالسب قال علي بن فلان لم يدخل فيه البناث وان قال
علي لده دخل الابناء والبناث فيه على سواء وان قال علي المنسبين
الى فلان دخل فيه بنات صلبه دون اولادها وان كان علي
العلوية كان علي ولدها على بن فاطمة عليهم السلام دون غيرها
وان قال علي ولده رسول الله صلى الله عليه واله كان علي وعليه
من فاطمة واولادها عليهم السلام والشيعة نعم جميع فرمها
ماعد البرية من النبي وآله وقومه فكان اهل الجنة وجيرانه
على الاطلاق الذين يكون داره من اربع جوانب الى اربعين راعا
وسبل الله المجاهدون في سبل البراءة والحرمة والفرد ومضالح
المسلمين ومعونة الضعفاء واذا وقف على مولاه اخضر
نقشه دون موالي بيته وبمولاه الذي اعقته دون مولانته
الا اذا لم يكن له مولى عتق وكان له مولى بغيره وان قال علي مولى
دخل فيه مولى العاقبة ومولى النعمة وان كان اقرب الناس
الى الله كان علي بن هروالي بغيره فان كان له جماعة من ذوي
القرابات في درجة استحقوا كلهم فاذا علق بصفته وذلك

زال

زال الاستحقاق فان عادت السنة عاد الاستحقاق وان وقف
على مصلحة وان درس رسمها من تجوهر البودان جعل الولاية
لها احد وكان غير ثقة لم يصح ولا يثبته فان كان ثقة ضعيفا
ضم الحاكم امينا قويا وان تغير بالنقض عزله وان كان ثقة مستقلا
فرد عليه وان وقف على جماعة بعينه وهم ينتشرون في البلاد
كان مقصودا على حصر بلده **فصل في بيان الوصية وما يتعلق بها**
الوصية صلة ما بعد الموت بغير ما قبله والموصي لم يخجل من
اربعة اوجه اما اوصي في حال الصحة او في المرض غير الموت
المستبش بجزكان من اصل المال وان لم يترك من اهل البيت
ان لم يترك كان من الثلث ومحتاج الى بيان ستة اشياء
بيان الموصي والموصي اليه والموصي اليه ومن يخجل ان يوصي له
والموصي به وكيفيته الوصية فاما الموصي فاما يصح وصيته
بالجماع اربعة اشياء الحرية والبلوغ وكمال العقل وحكمته و
نفاذ تصرفه في ماله وحكم كمال العقل يكون للمراهق الذي لم
يصح الاشياء في غير ماله فان وصيته وصديقه وعقده
وهبته بالمعروف ما فيه دون غيرها ويجعل الاشهاد عليها
وثبت بعدا من رجلين بامر ايتين واربع سنة وثبت بنود ثلثة

بالامر فان تغير حاله بالنقض عزل واقيم غيره مقامه واذا حضر
وقات الموصي لم يخجل ما جعل اليه الموصي ان يقيم اخر مقامه
يجوز له ذلك او لم يجعل اليه ولا يحل ان يفي ذلك قولان وان
اوصي لثنتين لم يخجل من ثلثة اوجه اما يكون كلاهما بالغين
او غير بالغين او يكون احدهما بالغاً والاخر صبياً فان كان كلاهما
بالغين اما جعل الامر لهما على الاجتماع او على الانفاد والاجتماع
معاً او اطلق القول فالاول والثالث لا يكون لاحدهما الاستبداد
الامر فاحا لم ينفذ تصرفها الا فيما يتعلق بمصالح الورثة فان
اقاما على الخلاف لهما الحاكم بالانفاق وانفاذ الوصية فان
ينفقا استبدل لهما والثاني لا يكون لاحدهما الاعتراض على الآخر
الا اذا خالف الوصية فان نشأ قسم الحاكم ان ذلك بينهما
قيمة مقارنة وتصرف كلا واحد منهما في نصيبه مرغبا بقطعة
تصرفنا حبه فيه وان كان كلاهما غير بالغين وقال اذا بلغا
انفذ الوصية فان لم يخجل الامر لثنتين نصيب الحاكم امينا يقوى
بالامر حتى يبلغا ولم يخجل لهما من ثلثة اوجه فان بلغا
مستدينين سلم منهما وان بلغا سفهين غير مجتمعا واقام مقامهما
غيره وان بلغا عاجزين توأما بمن عجزا وان مات احدهما

بالامر

او باعضاها بامر ايتين بصلتها وبواحدة وبعضها وبثنتين عند
اهل خلقها من ظاهر الامة اذا كان الموصي بحيث لا يجد احدا
من المسلمين فان لم يجد الموصي البيته وامكته الانفاذ لزمه ولم
يجز الموصي اما اوصي الى الموصي اليه يحفظ المال على الموصي له
او يبرقه فيما اوصى اليه فيه فالاول يصح من له الولاية على
الموصي له حال حيوته دون من لم يكن له ذلك من الام وذوي
القرابة والنجباء ان كان طفلا او سفيا فان كان الموصي له بها
وشيد لم يكن لاحد الولاية عليه في ماله ولا التولية في حال
حيوته ولا بعد وفاته والثاني يصح وصية اليه على حال واما
من يصح ان يوصي اليه من اجتمع فيه خمس صفات الاسلام
وكان العقل والحرية الكاملة والعدالة والبلوغ اذا وصي با
نفاذ الوصية في الحال وله ان يتركه مدت حياته والاستبدال
به فاذا اوصي اليه لم يخجل ان كان حاضرا او غائبا فان كان غائبا
كان مخيرا بين قبول الوصية وردها وان كان غائبا في ماله
القبول الا اذا كان الموصي حيا وامكته اعلام الرذايه واذا
قبل الوصية لم يخجل ما يقوى على نفاذ الوصية او لم يقوى فان
قوي وكان تقه لزمه ابقاؤه وان لم يقوى الموصي يمكنه القيام

هذا هو الحق
فيما ذكره

قبل البلوغ أو بلغ سفيها أقام غيره مقامه وإن مات معاقب الوك
كذلك وإن فاقا بعد الرشد عجزا وإن فاق أحدهما أو بلغ سفيها
إن شاء الحاكم فوض جميع الاموال إلى الآخر وإن شاء أقام غيره مقامه
كما يراه صلاحا وإذا فتن المصلحة بيع ملك الطفل وشتاعة وإن
أراد الوصي بيعه لنفسه جاز ذلك بقيمة عادلة وإن كان له
على الموصي مال لم يأخذه من الزكاة إلا بئنة وإلزامه الاتفاق على
الطفل المبرء فإن زاد عليه عزم الزايد فإذا بلغ الطفل وا
تختلفا في مقدار عدة الاتفاق أو في الاتفاق بالزيادة على العرف
كان لقول المتفق عليه في الأول قول المتفق في الثاني إذا كان
الاتفاق والزائد غير معلومين فإن كان معلومين عزم الزايد
وإن خلطه بنفسه وعياله جاز وكان كآدم وإن سأل
له كان أفضل وإن أخذ عليه فضله لم يجز ومن مات عن أطفال
غير نصيب حتى عليهم نصب الحاكم من يقوم بأولهم فإن فقدوا قام
بأولهم بعض صلحاء المؤمنين وحفظ الأمانة كان ما فعله ما
ضام من غير اعتراض عليه لأحد وأما من يصح أن يوصي بمشقة
كان مسلم أجنبيا كان إذا قرابة إذا كان غير محجوب عن إرثه
بغيره ومن هو في الحكم المسلم من أطفالهم ونجاساتهم وذو رحمة

من

من الكفار وعنده وأمه ومكاتبه ومذنبه وأمه ولده ومكاتب
غيره إذا عجز بعضهم لزم من المال بقدر ما عجز عنه وأما من
لا يصح أن يوصي له فاربعة مملوك الغير ومكاتب المشرك عليه
ومذنبه والكافر ذي الرحم وأما من يجب أن يوصي له كل ذي رحم
له محجور عن ميراثه بغيره ولولاه لورثته وأما الموصي به وكل ما
يصح ملكه أو الانتفاع به والثاني قد مالاه وإن يوصي به وهو
الثالث ولم يخل حال ودثة الموصي من ثلثه أوجه أما كانوا أغنيا
أو فقراء أو متوسطين فإن كانوا أغنيا كانت الوصية بالثلث
أولى وإن كانوا فقراء فبالنحو وإن كانوا متوسطين فبالربع
وإن أوصي بأكثر من الثلث ورضي لورثته بعد الموت بها نقد و
إن رضوه في حال حياته كان لهم الرجوع بعد وفاته وقبل
لم يكن لهم ذلك ولا يخلوا من ثلثه أوجه أما أوصى لأحد أو
جماعة دفعة أو الواحد بعد واحد فإن أوصى لواحد ولم
يرجع عنهم لم يخل ثلثا يموت الموصي له قبل الموصي ويبقى بعده
فالأول يكون لورثته الموصي له وإن رجع بطل والثاني يكون
للموصي له ويحققها بموته إذا خرج الموصي به من الثلث
وإن لم يخرج استحق بقدر الثلث وإن أوصى لجماعة دفعة

بجميع أو عربية أو قوس جبان دون الجلاله وقول المدف إلا أن
قالوا قوسا من قياسه لم يكن له غير قوس المدف والجلال من
أوصى بعبد له لغيره والآخر بتمام الثلث تحت الوصية وتعلق
بها ستة مسائل أحدها أن يفي العبد سليمان إلى سعد وفاته فإن
واقفت قيمته الثلث بطلت الثانية والثالثة أن يفتقر بئنة
عن الثلث ويصح الثاني تمام الثلث والثالث أن تزيد قيمته على
الثلث ويستحق الأول بقدره وبطل الثانية والرابع أن يموت
العبد بعده قبل التسليم وبطل الوصية به دون الثاني والثالث
أن يعيب العبد ويحققه معيبا ويقوم بقيمته صححاً فإن زادت قيمته
صححاً على الثلث أو نقصت عنه أو أوقفت كان الحكم فيه على
ما ذكرنا وإن أوصى بجارية له حامل ولها مملوك لم يخل من خمسة
أوجه فإن ولدت بعد وفاته كان ذكرا للموصي له وإن رأت
قبل وفات الموصي لم يصح بحال وإن أوصى بحقة الإسلام كان من
الثلث المال فإن أوصى بطمن الثلث جاز وإن أوصى بحقة مطوع
بما كان من الثلث وإن أوصى بالفلان وأبني الفلان كان بين
فلان وأبني فلان نصفين وأوصى لجماعة وذو بعضهم كان الميراث
راجعا إلى ودثته وإن أوصى لأقرب الناس إليه كان لمن يستحق

خرج من الثلث استحقه بالسوية ذكرنا كما نوافانا فان قال علي
كتا بالله كان للذكر مثل حظ الأنثيين وإن أوصى لواحد بعد واحد
لم يخل من وجهين أما عطف الثاني بحرف العطف وأوصى بكرة
لواحد وضعة لآخر وعدا فالأول أن يخرج الجميع من الثلث استحق
الجميع وإن يخرج قديم الآخر والإجازه أعضاء عقد مقدم وإن
أوصى بثلث بغير طين يكونه مخلوقا حال الوصية في خروجه
حيثما وإن أوصى به فحق على كل حال وإن أوصى بغيره لم يخل أن كان
ذكرا أو باقلا منه وبأكثر أن كان أنثى ولدت توأمين لم يستحقا
شيئا وإن أوصى بنتا قلة أو بطل أو ثوب غير ذلك وقال ابن تقي
أوجب لي دنيا أبي وكان له ذلك لزم واحد ما كان له فإن لم يكن
له شيء منه بطل وإن أوصى من غير نسبة إلى ماله وخرج من
الثلث لزم سواء كان له ذلك أو لم يكن وإن أوصى بغير نسبة
إلى ماله وخرج من الثلث لزم سواء كان ذلك ولم يكن وإن
أوصى بشيء من نوع فيه ما لا يصح ملكه كانت الوصية بما يصح
مثل من أوصى بكلب فأنه يستحق كل صيد أو زرع أو ماشية أو
بطل فأنه يستحق بطل حرط إن أوصى بغيره لم يصح وإن أوصى
بشيء من العود استحق مما يبيز به وإن أوصى بغيره استحق قوسا

عجيلة

ميراثه من ذوى الانساب فان وصي شي فيه مشاع او عليه حلية
او حيوان حامل ولم يشق كان الشيء بامه او عليه اذا خرج
من الثلث فان اقر بذلك وكان ايضا صحيحا ذكرنا وان كان
بعضا ولم يكن للمقر له شئ به ولم يخرج من الثلث اشحق مقدار
الثلث واذا وصي لاحد شي ولم يبين الوجه فيه كان الموصي
له مختارا بين ان يأخذ لنفسه وبين ان يصرفه في جوده البر وان
وصي جزء ماله او بهم او بشي او بكثير او بخط او نصيب كان لاول
وصيته بالتبع والثاني بالثمن والثالث بالثمن والرابع بغير
والخامس بالثمن يكون الامر فيها الى راي الورثة وحكم الميراث
والمسلم والمؤمن والمملوك والمنوبين الى احدا والشيء على ما
ذكرناه في فصل الوقت وتصرف الموصي في الموصي به بالبيع او الهبة
او الوقت والتعير عن خالة رجوع عر الوصية وله ما دام حيا
عاقلا والعقود الذرية والذرية الولد والولد والاهل البيت الاب
وان علا والولد وان نزل له فلا ولده من الصل **فصل في بيان الميراث**
الهبة العينية ونقص بخصة شروطها لايجاب والقول وجواز
الواهب فيه وكونه ملكا له فيما يملك ويصح بهذه الشروط ويلزم
بالاقتضاى واقتضى المصطب بانه وله الرجوع فيها قبل الاقباض

فان

فان وهب من غيره او اخرجته عن ملكه او رهن قبل القبض كان جميع
ذلك رجوعا واذا وهب لم يخل بشرط عليه ثوبا او لم بشرط ثوبا
صح ولزم فان اثار سقط رجوعه عنها وان لم يشق وكانت ثابة
على ملكه بجاهها كان مختارا بين طلب الثواب والرجوع فيها وان تلفت
كان له المطالبة بالثواب وان لم بشرط ثوبا لم يخل ما وهب من
قرابة او اجني فالاول لم يخل من ثلثة اوجه اما وهب الى الدين
وان علوا او من الولدان وان نزلوا او من غيرهم فان وهب الى الدين
وان علوا ومن الولدان وان نزلوا واقتضى لم يكن له الرجوع وان كان
الولد لفلان كان قبضه قبضه عنه وان وهب من غيرهم من ذوى
الرحم ففيه قولان احدهما ان يكون حكمه حكم الولد والولد لا
ان يكون حكم الاجني وان وهب من الاجني واقتضى لم يخل اما
عوضه منها بقليل او كثير لا يكون له الرجوع اذ لم يعوضه
ولم يخل ما تلفت ولا رجوع بالعوض عليه او بعيت لم يخل اما
خرجت عن ملكه سقط رجوعه عنها وان غادته اليه وان لم يخرج
عن ملكه وهباً وبعت وكانت عبداً انكسبه مشروطاً ببيع الرهن
في الدين ولم يعجز العبد عن الثمن وادى سقط رجوعه فان انفك
الرهن ونجس العبد كان له الرجوع فيها ان بقي الرهن بجاهه فانه

خبر اول

فان لم يبق الهبة بجاهها وتصرف فيها المصطب ان تكون شرا فلتخذ
منها ما با وسرياً او تكون ثوبا ما اقتصر او امة فوطئها لم يكن الرجوع
وان لم يصرف فيها لم يخل اما كانت الهبة حيوانا لم يخل وشرا فاشتر
او غير ذلك فان كان غير ذلك له الرجوع فيها وان كان ذلك لم يخل
اذا كان الشجر شرا او الحيوان حاملا حال الهبة اذ لم يكونا فان كانا
كان له الرجوع في الاصل الفناء وان لم يكونا كذلك كان له الرجوع
في الاصل دون الفناء الا اذا كان الحيوان لم يضع الحمل فان له الرجوع
فيهما والزوجان بكرة وتكلا واحدا منهما الرجوع على الآخر في الهبة و
كسب العبد لا رجوع فيه **فصل في بيان امرى والرقى ولكن المحلين**
هذه انواع من الهبات يحتاج في حقها الى ما يحتاج اليه الهبة
والعمرى ان يجعل انسان شفيعه دارا او ضيعة لغيره مدة حياة
احدهما والرقى ان يجعل وقتا لغيره مدت معلومة والتكلى
ان يجعل مكان لغيره مدت عمرى احدهما والحيث حبس الرقيق في
سبيل الله والبيع في معونة الحاج والزوار والعبد في خدمت
البيت الحرام واخذت ترث الرسول صلى الله عليه واله فان جعل
المنافع له مدة عمره وفات للمهر لم يبطل وان مات من قبله بطل
واما سبيل موت من علومه فانه اذا مات من علمه بموته رجع الى المهر

ان كان

ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا والرقى كذلك بعد انقضاء
المدة المضروبة والتكلى ان وجها وعلق بموت احدهما كان مكظما
حكم العمرى وان لم يوجها كان له متى شاء انعاها والحيث الى
عجز عن العمل والخدمة سقط عنه فان عاد الى الاستطاعة عاد
العمل فان اطلق العيس لزمه العمل ما بقي حيا وان عيى مدت يعمل
او يجهد فيها وفعلت لك المدة عاد الى صاحبه ان كان حيا والى
ورثته ان مات وعلى هذا الحديث المشهور رضي علي عليه السلام بترد
الحبيس و انقضاء الموارث وجميع هذه الانواع لا يصح الا لله
تعالى **كتاب الموارث** التوارث يكون بامر من ثبت سبب الترتيب
انما يأخذ به الميراث الوالدان والولد لمن يترتبهم والاقترب
يمنع الا بعد الا في مثله واحدة والمتاويان في الدرجة لا
يمنع احدهما الاخر الا اذا كان لاحدهما قرابة الى المورث بوجوه
والسبب كاح وولاء والولاء ثلثة اضراب ولاء عتي وولاء خطا
جزيرة وولاء امانة وسبب التكلى ثابت مع كل سبب وسبب
سبب الالة يثبت مع التبعين والدين والمزايغ عن الارث ثلثة
كفر الوارث مع اسلام المورث وقبها اودق احدهما وقتل الوارث
مورثه ظلم والمجتران يجزى عن بعض ما يثبت به الوارث لغيره

ان كان

شأنه الاخوة والاحوات الام من الثلث الى السدس والابن حجب
 لا للغير وهو ضربان حجب من المهرم الاعلى الى الادون مثل حجب الولد
 والاب والولد الاب والام والزوج والزوجة عن بقية المال والثلث
 النصف والرابع الى السدس والرابع والثلث وحجب عن اصل الارث
 مثل حجب الاب قرب لا بعد وحجب الاب لا بعد وحجب الاب لا بعد الاقرب
 لاجتماع البنين فيه وحجب من له بيان من نصيب واحد مع
 التساوي في الدرجة ولا يحجب الولد والوالدين والزوجين عن اصل الارث
 احد والزوجان لاحظهما في حجب الولد والوالدين لا يحجب احدهما
 اصل الارث ولا عن بقية الارث فانه يحجب الولد عن اصل الارث
 الارث ويحجب الولد والوالدين والزوج والزوجة عن الاعلى الادون
 وكذلك ولد الولد ويحجب الولد وولد الولد من يتبع به وشبهه ويتقرب
 بالوالدين ولا يحجب بالادان من يتقرب بالولد وانما يحجب من يتقرب
اصل في بيان التهام المفروضة التهام المفروضة في كتاب الله تعالى
 ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس والنصف
 سهم اربعة سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وسهم البنت
 سهم الاخت لاب وام والاخت لاب ويصح معه اجتماع خمسة
 سهم النصف والرابع والثلث والسدس والزوج سهم اربعة سهم اثنين

سهم

سهم الزوج مع وجود الولد وولد الولد وان سفل وسهم الزوجة
 مع عدم من ذكرناه ويصح معه اربعة سهم الثلثين والثلث و
 السدس والنصف الثلث سهم الزوجة والزوجان مع وجود الولد
 وولد الولد ويصح معه اجتماع اربعة سهم النصف الثلثين و
 الثلث والسدس والثلثان وهو سهم ستة سهم البنين والا
 ختين لاب وام ويصح معه اجتماع اربعة سهم الثلث والثلث
 والرابع والثلثين والثلث سهم ثلثة سهم الابوين مع عدم الولد
 وعدم من يجنبها مع وجود الابن الاخوة والاحوات وسهم
 كلا في الام فضا عدا ويصح معه اجتماع اربعة سهم ثلثين
 النصف والرابع والثلث والسدس سهم اربعة سهم كل واحد من
 الابوين مع وجود ولد وولد الولد وسهم الام مع عدم الولد وجود
 من يجنبه وسهم واحدة من كلالة الام ويصح معه اجتماع خمسة
 سهم الثلثين والنصف والرابع والسدس والثلث **اصل في بيان**
يث بالفرض مرة وبالقرابة اخرى من يث بالفرض مرة وبالقرابة
 ستة نفرا لابوان والبنت الاخت لاب وام والاخت وكلالة
 الام فاما الابن فلا يرث ابدا اما القرابة وكذلك الاخوة فالأب
 له ثلثة احوال احدها يرث فيه بالقرابة وحدها وهو اذ مات

ولده ولم يكن له وارث من ولد او كانت معه الام وتأخذ نصيبها
 بالفرض من الثلث والسدس والباقي له بالقرابة ان كان معها احد
 الزوجين وتأخذ هو فرضه والام فرضها والباقي له بالقرابة
 وتأخذ نصيبه بالفرض وحده وهو اذ مات وولد وخلف البنا
 بابن ابنا ويث هو السدس بالفرض والباقي لولد الميت وخلف
 معه اما بنتين او اكثر وكان للبنين او البنات الثلثان بالفرض
 والام السدس وله السدس بالفرض وتأخذ الميت فيه بالقرابة
 والفرض معا وهو اذ خلف ولده بنتا او بنتين فضا عدا وآياه
 وتأخذ هو سدسه بالفرض ويرث ما بقي عليهم بالعسا بالقرابة
 واما الام فأيضا لا تأخذ بالقرابة وحدها ابدا ولها الثلثان لحد
 يكون فيه لها الميراث بالفرض وحده والاخر تأخذ الميراث بال
 فرض والقرابة معا فيه وتأخذ الميراث بالفرض وحده مع الابن
 او مع الابن والبنت او مع الاب مع فقد الابن او مع فقد زوجته
 الزوج مع وجود الاب ومع الاب والبنتين وتأخذ بالفرض والقرابة
 في موضع تحقق الرث فأيضا تأخذ الميراث بالفرض وما رثه عليها بالقرابة
 واما البنت فلها ثلثة احوال اما تأخذ الميراث بالقرابة وحدها
 وهو اذ كان معها ابن فان الميراث بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

بالقرابة

بالقرابة او يكون معضا حدة واحدة وكلها واما تأخذ بالفرض حدة
 وهو اذ كانت معضا بنت اخر وابوا مريضا فان الابوين السدس
 والبنتين ثلثين بالفرض واما تأخذ بالفرض والقرابة معا وهو
 اذ كان معضا احد الابوين وكلها واخذ كل واحد فرضه
 عليها وعليهم الفاضل بالقرابة واما الاخت الاب وام فلها
 ايضا تلك احوال احدها تأخذ الميراث فيه بالفرض وحده وهو
 اذ كان معضا زوج فأيضا تأخذ النصف بالفرض والزوج النصف
 او كانت معضا اخت اخر وكلان لأم او اكثر او تأخذ بالقرابة والفرض
 معا وهو اذ استحققت الرث مع الفرض واما الاخت الاب وحده فيحيى
 تقوم مقامها مع عديها وحكمها سواء واما كلالة الام فكلها
 حكم الام في الميراث وتأخذ بالفرض حدة مرة او بالفرض والقرابة
 معا اخر وهو الحكم الذي تحقق الرث فيه مع الفرض واذا اجتمع
 ذو النكاح فالحكم على ثلثة اضرب احدها تكون النظام تقا
 للفرايض وانما تصب عنها او ايد عليها فالاول في ثلثة مواضع
 وهو اذ خلف الميت بنتين وابوين او زوجا واخا وكلاليتين
 فضا عدا من قبل الابن لأم او من قبل الاب وحده وشخصا من
 قبل الام وحدها والثاني في خمسة عشر موضعا وهو اذ خلفا

اليت بنتا واقما ابا او كليهما او اثنين فضا عدا واحد الزوجين
او كلاهما اب وكلاهما ام او كلاهما اب فضا عدا وكلاهما ام او
كلاهما ام فضا عدا وكلاهما اب وكلاهما اب فضا عدا وكلاهما
ام وزوجا او زوجة او كلاهما ام فضا عدا مع احدهما والثاني
يكون النقصان داخل على البنات وكلاهما الابوين غيرهما ذلك
في عشرة مواضع وهو اذا خلف الميت ابا واقما وزوجا وبنتين او
خلف زوجا وزوجة وبنتين وابوية او خلف ابوية وزوجا و
بنتا او خلف اثنين فضا عدا وزوجا او خلف كلاهما اب
ومثلها لام وزوجا او زوجة او خلف كلاهما اب وكلاهما ام
وزوجا او خلف كلاهما اب وكلاهما لام وزوجا **فصل في بيان**
ميراث الاولاد فراثة الولد اقوى القرابة وهو ينجح من ميراث ابية
ومثله وبالاويين على اصل الارث ذكر كان او انثى ويجوز للميراث
باسره ان لم يكن معه ميراثه فان كان ذكر بالقرابة وان كان
انثى بالفرض والزود لم يخل حال الولد من حربيين اما كان منفردا
بالميراث او كان معه غيره من الاولاد وبالاويين فان كان منفردا
بالميراث لم يخل اما كان الولد ذكر او انثى فان كان ذكرا وكان
واحد كان جميع المال له وان كان فيه اكثر من واحد كان المال

بينهم

بينهم بالتوريه وان كان الولد انثى وكذا واحدة كان جميع المال لها
نصفه بالفرض ونصفه بالزود وان كانتا اثنتين فضا عدا كما
ثلث المال بينهما او نصف بالفرض والباقي بالزود على سواء وان كان
ذكرا او ذكرا وانثى الا بان او احدهما اخذ كل واحد منهما النصف
والباقي للولد المذكور الذكر والانثى وان كان الولد بنتا ومعه
احد ابويه اخذت النصف والبنت النصف واحد الابوين السدين للميراث
يرد عليهم بالحساب ان كان معه الابوان معا كان للبنت النصف
والابوين السدين والباقي رد عليهم بالحساب وان كان الولد
بنتين فضا عدا ومعهما الابوان كان للبنتين فضا عدا الثلثا
والابوين السدين وان كان معهما احد الابوين كان له الثلثا
ولهما الثلثا والباقي رد عليهم بالحساب ان كان مع
الولد احد الزوجين اخذ الزوج حصته الادنى والباقي للولد
بالقرابة ان كان ذكر بالفرض والزود ان كانت انثى وان اجتمع
مع الولد احد الابوين او كلاهما واحد الزوجين كان لكل واحد
منهم سهم الادنى والباقي للولد الا اذا كانت بنتان وزوجة
واحد الابوين او بنت وزوجة او زوج مع احد الابوين فانه ينفذ
من المال كل واحد منهم فرضه وما بقي رد على البنت او البنين واخذ

الابوين بالحساب وان كان ذكرا كان الولد للصلب والاولاد قام مقامه
وقاسم ميراثه من ميراثه واخذ نصيب ميراثه من ميراثه ذكر
كان فان البنت ياخذون نصيب بنت وبنت ابن ياخذ نصيب
وان كان له عدة اولاد وكل واحد عدة اولاد ولم يبق اولاد وبقي
اولاده كان للولد كل واحد نصيب ميراثه ويقتسمون للذكر
مثل حظ الانثيين وولد الولد ينجح وولد الولد وولد على هذا الميع
الا قربة لا بعدد ياخذ نصيب ميراثه وقاسم الابوين والزوجة
على حد مقامه من ميراثه به ياخذ الابوين الكبر شيئا من ميراثه
وخاتمة الذي يليه وسفيه ومعه عدة شدة بنات
العقل وسداد الرأى وفقد اخر في ستة وحصول تركه له ميراث
فادركناه وقامه بقضاء فاقامة ميراثه وقاسم ميراثه **فصل في بيان**
الاولاد ومن يرث ميراثهم لا يرث ميراثهم من ميراثهم ولا ميراثهم
غير الولد وولد الولد وان شغل غير الزوجين وقد ذكرنا حكمهما
في الميراث ميراث الولد فان كان كل واحد من الابوين منفردا بالميراث
جاء جميع المال سواء كان ابا واقما الا ان الاب ياخذ جميع
المال بالقرابة والام ياخذ الثلث بالفرض والباقي بالزود وان
اجتمع الاولاد ان نعا ولم يكن للبنت اخوان ولا اخ ولا اختا

ولا

ولا اربع اخوات لا يام احرا مسلمون يرثون ميراث الميت كان
للميت ثلث المال الباقي للابن ان كان له ذلك صادرة الامحوية
من ثلث المال السدين والباقي للاب وان زاحمها زوج او زوجة
اخذ كل واحد منهما سهمه الاعلى وكان النقصان داخل على
الاب دون الام بسببها ولم ينقص ميراث الزوج والزوجة عن سهمها
الاعلى الا في ميراث ما ذكرنا شيئا وان كان مع الولد ميراثان
واحدة من قبلها وكان نصيب الام الثلث ونصيب الاب
ينفذ على الثلث استحق الميراث او الميراث سدر من المال على الولد
طعمة لا ميراث فان كان من قبل كل واحد منهما احد وبنته
وكان السدين بينهما نصيفين **فصل في بيان ميراث الاخوة**
والاخوات الاخوة والاخوات ثلثه اضرب اخوة لابي ام
واخوة لاب واخوة لام فاذا اجتمعوا جميعا سقط كلاله الا
خاصة واذا لم يكن كلاله الاب ام قام كلاله الاب مقامه
في مقاسمة ميراثه من ميراثه وميراثه لم يرث ميراثه الا
الحجة والمجدة والزوجان كما ان الولد لا يرث ميراثه الا الوالدان
والزوجان وكما ان الولد لا يرث ميراثه الا الوالدان ولا يرث ميراثه
ولا الاخوة والاخوات وان سفل الميراث والمجدة ولا يقاسم ميراثه

والجدة ولأولاد من العمومة والعمات والخولة والمخالات الأخوة
والإخوات ولأولادهم وان سقطوا الزوج والزوجة ثمان
مع الأخوة والإخوات وأولادهم يتحقق معهم السهم الا على ما
فضل عن نصيبه الزوج والزوجة يكون الكلافة بأسرة ان لم
يكن معهم جده ولأخدة من قبل ابشام وميراث كلاله الاب لأم
وكلاله الاب يقسم ميراث الولد فان كان ذكرا ميراثون بالقرابة
بالسوية وان كن اثنا ميراثين بالفرض مثل البنات وان كانوا ذكورا
وانا ميراثون بالفرض للذكر مثل حظ الانثيين فان كان الواو
اخا واحدا جاز جميع الميراث بالقرابة وان كان اكثر كان المال
لهم بالسوية وان كان الواو اثنتان اختين من قبل الاب والام او
بالفرض والباقي بالرد وان كانتا اختين من قبل الاب والام او
قبل الاب فكلهما حكم البنين فان كان الواو كلاله وبخ
للأم كان الجميع له السدس بالفرض والباقي بالرد وان اكثر
من ذلك كان المال بينهم بالسوية ثلثه بالفرض والباقي بالرد
وان اجتمع كلاله الاب والام واحدا ذكرا وكلاله الام وحدا
كان الواو اثني كان السدس لكلاله الام بالفرض والباقي لكلاله
الاب والام بالقرابة وان كان مكان كلاله الاب لذكر اثني كان

على

على ذلك الا انها تأخذ نصف المال بالفرض والباقي بالرد ولا
يرد على كلاله الام مع كلاله الاب والام ولا مع كلاله الاب
جده اذ لم يكن على ذلك كلاله الاب والام وراحمهم زوج او جده
كان القسطن داخلا على كلاله الاب كما على الاب نفسه وراحمهم
اجتمع كلاله الاب والجدة من قبله وكلاله الام والجدة
والجدة من قبلها كان القرابة الاب نصيب الاب للذكر مثل حظ
الانثيين وحكم الجدة حكم الاخ وحكم الجدة حكم الاخت والقرابة
الام نصيب الام وكان بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا
سوا راحمهم الزوج او الزوجة اولم يراحمهم وحمله امرهم
ان الكلالين اذ اجتماعا وكان التركة وفقا لهما ايضا
اخذت كل واحدة سهمهما وان كانت زائدة عليهما كانت
الزائدة لتركه الاب ولا يكون التركة ناقصة عن السهام وان
كان معهم جده وجدة او كلاهما كان كاحدهم ان كان من قبل الاب
والام او الام على ما ذكرنا وان راحمهم زوج او زوجة كان
القسطن داخلا على قرابة الاب ومن قرابة الام على ما ذكرنا
فصل في بيان ميراث اولاد الاخوة والاخوات ميراث بالثب
ضربان اما ميراث بنفسه او بغيره فمن يرث بنفسه الولد والوالدة

ولكل اخ واخت نصيبه بينهم بالسوية وكان الثلثان نصفه
بين ولد الاخ لاجسام للذكر مثل حظ الانثيين ونصف الثلث الباقي
لولد الاخري من لاختين كذلك وعلى هذا حكم الباب **فصل في بيان**
ميراث الزوج والزوجة الزوج والزوجة يتوارثان على كل
حال ما لم يكن بينهما شيء من الموانع على وثرة الواحدة في الحالين مع
الولد وولد الولد وان نزلوا مع فقد لم يورث الزوج او بعضها
لواحدة واشتئين وثبت واربع على سواء فان كانت الزوجة ذكرا
ولمن زوجها المتوفى عنها الزم ميراثها في جميع تركاته وان لم
تكن ذات ولد منه لم يكن لها حق في الارضين والعري والمنازل والدود
والزناج ودوي روايات مختلفة بخلاف ذلك واذا كان الزوج باع
زوجات وطلق واحدة طلاقا بائنا وتزوج باخرى وماتت وان
المطلقة بغيرها كان للجدة ربع نصيب الزوجات وثلثه اربع
نصيبهن بين الاربع بالسوية واذا ماتت المرأة وخلفت زوجا
ولم يخلف دارثا سواء بوجه كان جميع المال للزوج بنصفه بالفرض
ونصفه بالرد **فصل في بيان ميراث الاجداد والجدة** ميراث من قبل
الاب ميراثه الاخ من قبله والجدة من قبله ميراثه الاخت والجدة
والجدة من قبل الام ميراثه الاخ والاخت من قبلها الا ان الجدة

ومن سواهم يرث بغيره ويرث نصيب من يرث به ذكرا كان او
انثى واحدا كان او اكثر وولد الاخوة والاخوات لا يرث مع من
يتقرب به ولا من هو في مثل درجة ويرث مع الجدة والجدة
والزوجة والزوج على حدهما يرث المتقرب به معهم وولد الا
خوة لاب لا يرث مع ولد الاخوة لاب دام كما لا يرث الاخوة لاخت
مع الاخوة او الاخوات لاب دام واذا لم يكن للاب لام حكم
يرث الاخوة للام مع الاخوة للاب والام والافريق في الاعداد
وان كان الافريق اثني لاثني ومقر بابي لحد من حيث اب ام
او كليهما والابعد ذكر الذكر ومقر بابي على ابي وجه ومن
يتقرب بابي او قبل الاب وحده يقسمون المال بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين ومن يتقرب بالام كان الذكر والاثني في القسمة سواء
وهذا لكل اخ واخت لابل وام او كليهما اذا كان منفردا جاز
الميراث وان كان معه غيره كان المال بينهما او بينهما على حسب
الاستحقاق فان خلف لميت ولدا اخ له لاخ وام ولد لاختين
له لاب وام وولد اخ لام وولد اخوات لام وولد اخوة لاب
سقط ولد الاخوة لاب وكان ثلث المال لولد الاخ والاخوات
لام وقسم الثلث بالسوية على عدد الاخوة والاخوات لام وقسم

ولد

والجدة أو كلاهما يأخذ ثلث المال مع الجدة والجد من قبل الأب
أو كليهما مع الأخ أو الأخت من قبله أو كليهما ولا يأخذ واحد
الكلاهما مع غير اثنين من المال قد ذكرنا حكم الجد والجدة
مع الأخوة والأخوات في الميراث ومع أولادهم ولا يرث مع الجد
والجدات ولا مع واحد منهما كان من قبل الأب ومن قبل الأم
أحد من الجد الأعلى ولا من الجدة العليا ولا من أولادها
من العمومة والخلوة والعمات والعمات ولا من أولادهم
فإن انفرد أحدهم بالميراث جاز الجميع وإن كان معه سواه
لم يخل من ثلثه أوجه أمّا كان لأب والأم أو كان أحدهما الأب
والآخر الأم فإن كانا لا يكتسبان بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين
وإن كان للأم اقتسما بالسوية وإن كان أحدهما الأب والآخر الأم
كان الثلثان للجد أو الجدة من قبل الأب أو لهما على ما ذكرنا
والثلث للجد أو الجدة من قبل الأم أو لهما بالسوية فإن زعمهم
زوج أو زوجة كان النقصان داخل على قرابة الأب الجدة
الأدنى والجدة الدنيا بينهما من الأعلى والعليا وإن خلف الميت
جد أبيه وجدته من قبل أبيها ومثلها من قبل أمه وجدته
وجدتها من قبل أبيها ومثلها من قبل أمها كان المال بينهما أثلاثا

والثلاث

فالثلاث منها بين قرابة الأب ثلثا الثلثين للجد والجدة من قبل الأم
بالسوية وبضفة بين جدتها وجدتها من قبل الأب بالسوية وعلى
ذلك يدور حكم التام **في بيان ميراث ذوي القربى ميراثهم**
والعمه من قبل الأب والأم ومن قبل الأب وحده مثل ميراث
الأخوة والأخوات من قبله وميراث الخال والخالة مثل ميراث
الخال والخالة مثل ميراث الأخوة والأخوات من قبل الأم وأولادهم
مع عدمهم يقومون بأبائهم والأقرب بسبب لأقرب مثله ولجدة
وهي إذا مات الرجل وخلف عمًا لأب وابن عمًا لأب وأم كان المال
لأب ابن عم لأب وأم دون العم لأب ولا يقدري عنه إلى غيره ولا ميراث
بالميراث من العمومة والعمات والعمات والخالات وأولادهم
وإن سفلوا يجوز جميع المال وإن كان معه غيره وكان مثله
كان للمال بينهما وإن كان خلافه لم يخل من ثلثه أوجه أما يكون
أحدهما عمًا والأخر عمّة أو خالا أو خالة فإن كان عمًا وعمّة
سواء كانا لمال بينهما المذكور مثل حظ الأنثيين وإن كان عمًا وخالا
أو خالة كان نصيب الأب للعم والعمّة في حصة وبضفة للأم الخال
والخالة وإن خلف عمومة وعمات من قبل الأب والأم وثلثهم
من قبل الأب وثلثهم من قبل الأم وخولته وخالات ميراث الأب

والعمّة بالوجوبين معًا ولا يعدو حكم الباب ما ذكرناه **في بيان**
قواعد أهل بيتي المسلم يرث الكافر ولا يرث الكافرة الإسلام على
اختلاف المذاهب لإراء ملّة ولجدة يرث بغيرها بعضا
الكفر على اختلافه في حكم الملّة الواحدة وإذا مات مسلم وخلف
وأوش صلبا فقد ذكرنا حكمه وإن لم يخلف وأما مسلم أو خلف
إذا رحم كافر كان له لبيت المال فإن أسلم الكافر على ذلك وقبّل
الزكاة إلى بيت المال لم يمتنع شيء وإن لم تنقل الحق للمال على
ما ذكرنا وإن خلف وأما مسلم إذا قرى كافر واسم على المال
لم يخل من أربعة أوجه أمّا يكون الوارث المسلم واحدًا كان ذلك
واقتما جميع المال وبعضه أو لم يقسم فالأول لم يمتنع من مسلم
شيئا والثاني كذلك والثالث استحق حقه فلم يقسم الرابع لا
يخلو أما يكون أحدهما من غيرهما أو يكون مثله فإن كان لغيره
جاء جميعها وإن كان مثله فاسم على قدر الاستحقاق وإن مات
الكافر لم يخل من ثلث أوجه أمّا يكون وارثه كافر أو مسلما أو
كلاهما فالأول يكون ميراثه الكافر والثاني يكون للمسلم والثالث
لغيره إن كان الكافر قريب من المسلم وإن كان مكان ذي القرابة
مولى نعمة فذلك وإن خلفه لأطفالا من أم سلمة كان ميراثه

أو الأم أو كليهما كان ثلث المال للقرابة الأب ثلثه لقرابة الأم
القرابة الأب يكون ثلثا العمومة والعمات من قبل الأب الأم
للكبر مثل حظ الأنثيين وثلثه للعمومة والعمات من قبل الأم
بالسوية وتسقط العمومة والعمات من قبل الأم وحده وما
القرابة الأم ثلثا للخلوة والخالات من قبل الأم والام وتسقط
والخالات من قبل الأب فإذا عدم العمومة والعمات للخلوة
الخالات من قبل الأب الأم قام من هو قبل الأب خاصة مقامهم
قرابة الأم واحدًا كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى يقر بصبيها بسبب
واحد يأخذ جميع نصيب الأم مع قرابة الأب إن كانوا جماعة إذا كان
في درجتهم وإن كان على لعن من ذلك فكذلك ولد العمومة في
العمات والخلوة والخالات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم
يقسمون المال على ما ذكرنا مع التساوي في الدرجة والسبب
والذكر إذا أدلى بانثى يأخذ بصبيها والأنثى إذا أدلت بذكرها تأخذ
بصبيها وبنتهم وبسبعة إذا اجتمعوا كان ثلث المال لهم
ثلث على هذا وإن تزولوا فإن زاحمهم الزوج والزوجة كان
النقصان داخل على قرابة الأب إن اتفقوا أن يكون لهم خالا
والعمّة خالة وابن عمًا كان الميراث في ابن عم بالآخوة وفي العم

والعمّة

له لان الولد يلحق بأبائه لا بغيرهم فاذا بلغوا واسلموا اخذ المال
ان لم يسلموا فمهره عليه فان ابوا فمهره وان لم يسلموا فمهره
المسلم فان لم يكن له وارث مسلم كان بيت المال واما الميراث فمهره
احدهما يكون مولودا على الاسلام فاذا ارتد قسم ماله على ورثته
المسلمة ومثل ان طهره على كل حال فان لم يرد الحرب كسب
لان لو ورثته المسلمة بعد موته والاخر لا يكون مولودا على الاسلام
فان طهره وتما كان ماله وان لم يتركه كان ماله لو ورثته المسلمة
او بيت المال ان لم يكن له وارث سواه **فصل في بيان ميراث المقاتل**
من قتل بغيره لم يرث من اربعة اوجه اما قتله عمدا وعنه او اعدا
ولم يكن ظاهرا له بالقتل او قتل خطأ او شيئا بالخطأ فالاول لا
يترث شيئا من ميراثه وكان ميراثه لغيره من الورثة وان كان بعد
منه او يقترب به والثاني لا يقطع حقه من الميراث بسبب قتله
والثالث يرثه من التركة دون الدية وقيل يرث الدية ايضا وقيل
لم يرث من التركة ايضا واذا لم يرث حصة الامم من التركة واحد الزوجين
على قسمين الاحل الى الادون ويستحق الدية حصة الولد من ميراثه
والوالدان ومن يقترب بالولد ان زوج **فصل في بيان ميراث الحر المملوك**
والمملوك من الحر المملوك لا يرث ولا يورث فان مات حر لم يرث

المال

الحال ثلثة اوجه اما يكون من يصلي للكونة وارثا له حر او مملوكا
او بعضهم حر وبعضهم مملوكا فان كان حرا فقد ذكرنا حكمه وان كان
مملوكا لم يرث من ثلثة اوجه اما يكون ولدا واحدا او كثيرا ويكون احد
الوالدين او كلاهما او يكون الولد والوالدان معا او يكون الولد واحد
والوالدين الا لاول ان وفشا تركته بموته وجبا الله رقبته والثاني
حكمه كذلك والثاني والراجح ان وفشا تركته باثباتهم وجبا الله
رقبهم والا فلا فان اعتقوا اعطوا الفاضل والتماسا والسادس فان حكم
فيهما ايضا على ما ذكرنا وفي في الجدة والجدّة والاخت والاخت
جميع ذوات الارحام كذلك وان لم تغل تركته بموته وشقيل بقتل
المال الى بيت المال وكان بعضهم حرا وبعضهم مملوكا وعقوب كان
الوارث الحر واحدا او كان اكثر واقتسموا المال كله او بعضه ادم
يقتسموا فصر على ما قسمنا في السلم اذا خلف ورثته كفارا او مسلمين
كفار والمكاتب المطلق اذا حر بعضه ورث ورثته وارث منه بقدر
الحرية وكذا حكم من ترك بعضه ذوق بعضه ولا حظ للمملوك في
حصة الام ولا في الملح من ثلثهم الا الى الادون **فصل في بيان ميراث**
بالولادة الولادة على ثلثة اشياء ولا عقب وجنان حرة واغامة
فولادة العقب يحصل بان يثقب انسان عبد انطوعا لوجه الله تعالى

ولا يورث من جزيته وحكم المذنب وموت عتقها اذا ملكه وميراثه من
غيره بغير اذنه كذلك والمعتق رجل وامرأة فان كان رجلا وله اولاد
على عتق ونات العتق ولم يكن له وارث من حصة الميراث لا زوج
كان ميراثه لمولاه فان مات مولاه كان ميراثه لولد الذكر دون
الاناث ولوالدة والاخرة من قبل الاب والام يقاسم الميراث من قبل
الابن والاخرة للابن تقوم مقام الاخوة على ترتيب سنين
للأم وللأمن بتقريب **فصل في بيان ميراث العتق** وان كان له وارثا
كان الميراث له دون المولى وان كان له زوج احد نصيبه وما بقي
فلمولاه واذا مات العتق وله عتق ولم يكن لاحد منها وارث من
النسب كان ميراثه اذا مات المولى المولى فان لم يكن مولى المولى حيا
او مات بعده كان ميراثه لمعصيته وان كان المعتق امرأة كان
ولادة لها فان ماتت كان ولادة العتق لعصبتها دون ولدها
واذا زوج رجل امته من غيره ثم اعتقها لم يرث ما كانت حاملا
او غير حامل فان كانت حاملا او اعتقها وولدها بعد الولادة
ثم اعتق العبد مولاه لم يرث مولاه الولد الى مولى العبد وان لم يكن
حاملًا ثم حملت بعده فاعتق انسان جدد الولد من قبل لا بالميراث ولا
فان اعتق اباه مولاه الخبز ولاؤه والولادة الايباح ولا يورثها ولاؤه

مضان

مضان الحريرة فيحصل باحد اربعة اشياء بان يسلم رجل على غيره
فيوايه او بان يكون عتقا شائبة فيوايه انسانا او بان يكون انسانا
بجسم النسب فيوايه احد العتق ان يصير حريرة فاذا مات المولى
ولم يخلف وارثا قريبا او بعيدا او زوجا كان ميراثه لمولاه فان كان
ذوقا قريبا كان ميراثه له وان كان **فصل في بيان ميراث المولود** اذا
لم يكن له النسب هذا الولد والولاء يبري الخ ولولاه
الصغار دون الكبار فان اراد المولى ابضا الى الولاد كان له اذا
لم يورث المولى شيئا من جنائته فان مات من له الولاد لم يرثه وارثه
وارثه ولا يجوز الموالاة بين مسلم والكافر بحال الا الذي فاته
يجوز له ان يسلم واما ولادة الامامة فهو ان يموت انسان ولاؤه
له بوجه من الوجوه فان يرثه للامام **فصل في بيان ميراث الامام**
والجليل والمفقود والجنين الاسرى بلاد الشرك من المسلمين فان
عرف جنائته ومات له موث احتفظ بحقه من الميراث حتى
يرجع فياخذ او يموت فيورث وارثه ان كان له وارثا وشقيل
الى بيت المال ان لم يكن له وارث او يسم على فقراء المسلمين ان
لم يكن ايضا الخ الامام وان لم يعرف موته ولا جنائته فهو مفقود
والجليل المجلوب في بلاد الشرك فاذا اتار ففان منهم اكثر من يوجب

التوارث واعتقاداتك ولم يشترط في ذلك التسبيل منها بالحيث
 وإذا أقرسان بوارث ذي رحم يرث نفسه مثل الولد والوالدة فإن
 كان الولد صغيرا قبل منه بشرطين كون لصغيرهما سهمان للشيخ
 في نفسه وإن كان كبيرا قبل منه بأربعة شروط ولله فيه
 في نسبة يحصل قبلته ذلك وصديقه
 إياه وإن أقرمين يرث غيره وكان له وورثته مشهورة النسب لم يضر
 منه غير بيته وإن لم يكن له بيته ولا ورثته وكان المقربة طفلا
 وتبعه وورثته المفضل وهو لم يرث الطفل جبال إن أقربه بالغيا
 وصديقه قبل منه توارثا وإن أقر على أخيه بوارث أخيه وصديقه
 ولم يكن معه وارث سواء وكان المقربة مثله تقاسما وإن كان
 أولى به دفع جميع المال إليه وإن أقر بأكثر واحد وصديقه دصة
 فذلك وإن أقر بواحد بعد واحد وقال هذا أولي الميراث ودفع إليه
 المال ثم أقر بأخر وقال هذا أولى منه أو سأله عزم الثاني ما يفتيه
 بأقراره وعلى ذلك بالغيا ما بلغ سواء أقر بذي قرابة أو أحد الزوجين
 وإن كان معه وارث سواء وكان المقربة مثله تقاسما وإن كان
 أولى به دفع جميع المال إليه وإن أقر بأكثر واحد وصديقه دصة
 فذلك وإن أقر بواحد بعد واحد وقال هذا أولى بالميراث ودفع

إليه

إليه المال ثم أقر بأخر وقال هذا أولى منه أو سأله عزم الثاني
 ما يفتيه بأقراره وعلى ذلك بالغيا ما بلغ سواء أقر بذي قرابة أو
 أحد الزوجين وإن كان معه وارث سواء وصديقه في ذلك و
 كانا عدلين وكان المقربة غير مشهورة بنسب خروصة فيما قبل منها
 على جميع الورثة والنحو وإن لم يكن عدلين لم يلحق بها ولو كانا
 له تخافي إيديهما ونصيبه وأما الجنين فإذا سقط حيا وورث
 منه علامة كونه حيا الاستحلال إذا مات رجل وخطفه لدا
 وامرأة حبلى عزل سهمه وقسم بقية المال ذكرين
 توأمين فذاك أو واحدة أعطي نصيبه الباقي
 على قدر الاستحقاق وأما المفقود فمؤمن غاب عن وطنه ولم يعلم
 بحياته ولا موته ولا خبره فإذا كان كذلك لم يخرج من المال حتى
 موته أو يمضي عليه مدة لا يعيش فيها مثله فإن ظهر موته قبل
 استحقاقه للميراث رد ما عزم إليه على تحقيقه وإن مات بعد
 الاستحقاق للميراث قسم على ورثته أو ينقل إلى بيت المال إن لم
 يكن له وارث **فصل في بيان ميراث العرق والمصدم عليهم**
 إذا غرق اثنين أو أكثر دصة أو استوفوا أو هدم عليهم أو قتلوا
 لم يحل حلقهم من ثلثة أوجه أما يعلم موته في حالة واحدة أو

موت بعضهم على بعض أو لا يعلم شيء من ذلك ويجوز تقديم موت كل
 واحد منهم على الآخر فلا إذا لا يكون بينهما توارث مع القرابة
 للتوارث والثاني يرث من تأسر موته من الذي تقدم موته بغير
 استحقاقه منه والثالث يرث كل واحد منهما من صاحبه من
 تركته دون ما ورثته منه وينقل منه إلى بقية ورثته ويقدم
 الأصغر في الميراث على الأكبر مثلا له ثمانية نفر في سفينة فغرق
 بهم أو غرق بنت فاضدم عليهم وهم زوج وابن وبنت
 على الزوج والدين على ولده من ما ورثته من صاحبه
 فورثت الزوجة المني من الزوج ثم الزوج الربع منها ثم ورثت الزوجة
 الثلث والستون من الابن والبنت الزوج الباقي فمما أن لم
 يكن لهما وادان آخر لثما أبواهما وإن كان لكل واحد منهما ولدا
 أعطي الستون وورث أبواكل واحد منهما الستون وورث أبوا
 كل واحد منهما الستين وورث كل واحد منهما من أبويه ما
 يفتيه وورث الابن والبنت منهما ما يحضهما وورث هذان
 ذلك من نفر تركته وما ورثته من الآخر دون ما ورثته من
 ينقل منه بقية تركته مع ما ورثته من غيره إلى بقية ورثته
 الأمام إن لم يكن له وارث وإن مات شخصان كذلك وكان وارث

كل

كل واحد منهما واحدا ولم يكن لهما وارث سقط الحكم لفقد الغايمة وذلك
 إذا مات ابن وابن ولا وارث للأبوين هذا الابن والابن ولدا
 وارث لهما أصلا **فصل في بيان ميراث الثنائي** من كانت له المرأة
 والنساء معا فموتت واحدة أو حال ما يحكم عليه بالذكور أو
 بالأنثى أو بشكل أمه وبغير حاله بالمبال فإن رجل
 فخير امرأة وإن خرج دفعة اعتبر بما يتقطع منها
 أخيرا فإن خرج منها دفعة وانقطع عنها دفعة فهو مكل
 فإن بان ذكر كان بيناته ميراث الرجال إن بان أنثى كان ميراثها
 ميراث النساء وإن اشكل أمره ورث نصف ميراث الرجل ونصف
 ميراث الأنثى وقبل ميراث بنتا ونصف بنت ثالثة مات رجل خلف
 ابنا وبنتا وبنتا وبنتا فميراث بنتا كانت المفوضة من أربعة
 للابن اثنان والبنت واحدة للبنت واحد وان فرض ابنا كلك
 واحد من الابن والبنت اثنان للبنت واحد والمفوضة من ثمانية
 فميراث بنتا وبنتا فميراث بنتا كانت المفوضة من أربعة
 حالتي الخنثى فقصرار بعين منها ثلثة عشر لخنثى وثمانية عشر للابن
 دفعة للبنت وإن عد الخنثى بنت ونصف كانت في نفسها من أربعة
 ويكون للابن البعة والبنت اثنان والخنثى ثلثة وعلى ذلك يذود

حساب الخش في الميراث وان خلف مولا لم يكن له ما للرجال ولا
 ما للنساء وله ثلث يخرج منها ابول فان خرج مغلما كان ذكر او انا
 خرج ابول غير مغلما كان انثى فان مولود له
 لاشراؤنا فاما متى ولم يثبت له الاثر كانا
 وان خلف ذلك كانا واحدا ومن تبرا عند المفاكم من جيرة امته
 ومن ميراثه ثم مات الولد لم يرثه وكان ميراثه لغيره من عصبته **فصل**
في بيان ميراث ولد المملوكة وولد الزنا ميراث ولد المملوكة للام
 او من يتقر بها ان ما تملأ له وهو يرثها ويرث من يتقر بها اليه
 وان كان منى استقى بالعمان عنه لجهة الامومة دون الاثمة و
 الاب لا يرثها بحال وان اقربيه بعد وهو لا يرثه ايضا الا اذا
 بعد ذلك واما ولد الزنا لا يرث احد الا ذميمة وولده وولده
 الولد لا يرثه احد الا من يرثه هو منه ومن مات منها من غير
 وارث كان ميراثه للامام **فصل في بيان ميراث الجوز** وهو ميراث
 وضر الله عنهم في ميراث الجوز ثلث روايات احدها انها ميراث
 بكل ميراث سبب صحيح بل وقاسدين في شرح الاسلام والثانية
 ترث بكل سبب صحيح وقاسد وكل سبب صحيح غير قاسد والثالثة
 انها ترث بنسب ونسب يقول انها ما يمتنع بوجوب

ويكن

ويكن في ذلك من والسبب معا وان خلف من يمكن ان يرث بوجوب
 ويمنع احدهما الاخر لم يرث ابوا احد مثل ميراث امه بنت
 ابنتها بنت من قبل الام وابنا هواخ ابنتها بنت بنت
 ابنا هواخ بنت وعلى هذا الان الاقرب يبع الا بعدوان
 اتفق ان يبع احدهما الاخر ووث من وجهين كن يكون عمها
 او عمه خاله وان اتفوق كونه عمها خالا كونه زوجا او بع كذا
 عمته خالة زوجة ورثت بالادوية الثلاثة **فصل في بيان ميراث**
بضا استخراج سهام الموارث سهام النساء في كل الله تعالى
 ستة وقد ذكرنا فاما وجها على الصفة خمسة فخرج
 الثلث في الثلث ثلثه وخرج الثلث الثمانية فان اجتمع في
 فرضيه سهمان او اكثر واختلف المخرج اعتبر بالمخرج الاعلى
 مثل النصف الثمن لميراث وزوجة والثلث والسدس و
 النصف للام والابن الزوج والربع والثلث للزوج والبنين
 والزوجات والاختين واما لها فان خرج السهام من المخرج
 الاعلى فذلك مثل مات وخلف زوجا وابوين فانه يكون للزوج
 النصف للام الثلث مع فقد من يجبه والسدس مع وجوده
 والسدس والثلث للاب فيكون الحساب في ستة وتنقسم

على خمسة وان خرجت منه وفضل شيء يحتاج الرد على واحد
 فقد صح ايضا مثل زوجة وبنت فخرج السهام من ثمانية لميراث
 اربعة وللزوجة واحد وفضل ثلثه فبقي لميراث ان لم يخرج
 السهام من المخرج الاعلى لم يخل ما يحتاج الى الرد ولم يخرج
 احتاج لم يخل من ثلثة اوجه اما لا يخرج منه سهام الاصل
 او سهام الرد او سهام الاصل والرد معا مثل زوجة واثنين
 لابن ام او لابن وكلا لثين لام او زوجة وبنين او اكثر فان ج
 ذلك لا ينقسم على سهام الاصل ولا الرد والوجه في ذلك ان
 يصير المخرج الاعلى في الاخر فان خرج منه سهام الاصل والرد
 فذلك وان لم يخرج منه ضرب لم يصبوا في عدد من له الرد او
 في المخرج الثالث او في عدد من يكر عليه وقد صح المستثنى
 زوجة واثنين لابن ام او لابن وللزوجة الزوج وهو من زوجة
 والاثنين لثنتان وهو ميراث ثلثة فتصير ثلثة في الاربعة
 فتحصل منها ثلثة عشر فيكون الزوج ثلثة والاثنين ثمانية
 فيفي واحد لا ينقسم على الاثنين على خمسة فيصير المبلغ في عدد
 فيصير اربعة وعشرين منها للزوجة ستة وللأختين ستة عشر
 فيكون ثلثان لكل لكل واحد منهما واحد بالرد وان كان مكان

الاختين

الاختين ثلثة او اكثر فعلى ما ذكرنا وكذلك ان كان مكان للاختين
 من الاب كل لثان لام فانه لا يخرج من اربعة سهام الاصل
 ولا الرد والوجه فيه ما ذكرنا فان كانت مكان زوجة واحد
 ثلث زوجات او اكثر وكان ميراث واحدة اثنتان او ثلث ضربت
 ثمانية في عدد الزوجات مضاربا اربعة وعشرين منها ثلث
 للزوجات ساكن واحد واحد والميراثين والبنات ما لم يرث ستة
 عشر فيبقى ثلث بنات ولا تنقسم على بنين فيصير المبلغ ثانيا في
 عدد من يجبه الرد عليه ويحصل منه المطلوب ان خلفت امه
 زوجا وكلا لثين لام كان يخرج السهم الزوج اثنين وخمسة
 الكلا لثين ثلثة لم يخرج ميراثه للميراث معا على خمسة فبقيت
 هذا في عدد ذلك فحصل منها ستة فخرج منها سهام الاصل والرد
 الرد فتصير المبلغ ثانيا في عدد من له الرد فيصير ثلثة عشر
 فخرج منها سهام الاصل والرد وكذلك ان كان مكان الكلا لثين
 ثلثة او اكثر وان خلفت نكحا وبنا واحد والذين كان الزوج
 من ستة فخرج منها سهم البنت وهو ثلثة وسهم احد الابوين
 وهو واحد ولا يخرج سهم الزوج منها ولا سهام الرد فتصير
 المبلغ في يخرج سهم الزوج فان حصل المقصود والآخر المبلغ

الثاني فيخرج سهام المود وقد جعلت المسئلة فان مات قبل القيمة بعد
الورثة لم يخرج من حصة اوجه اما يكون وارثه وارث الميت الاول بعينه
او يكون بعض الورثة الاول يرثه او بعض ورثة الاول يرث الباقي غيره او
يرثه غيره او لا يكون له وارث مثال الاول رجل مات وخلف بنتين او
بنتين او بنات لام واحد ثم مات بعده احداهم ولم يكن له وارث سواهم
فانه لا يحد في تلك يموت الثاني والثاني لم يخرج اما تخرج فرضه ورثة
الثاني فرضه ورثة الاول لا تخرج فان ماتت فان ماتت لم تخرج من
احد الفرضين في الاخرى وصحتا معا مثاله رجل مات وخلف بنتين
لام وبنتين الاخرى ثم مات قبل القيمة احد البنين كان فرضه اشان
فيكون لكل اخ واحد وان مات بعده او مكانه احد البنات كان
فرضها واحد فيكون للاخرى وان مات وخلف بنتين وكلت بالام
وبنتا اخرى لام اخرى ثم ماتت بنتين من البنات الثلث قبل القيمة
كانت فرضتهن ايضا ثمانية ولم يقسم بضعها وهو واحد على
سنة ففرضت ثمانية في ستة فيكون لكل واحد من البنات ثمانية عشر
دكلا واحدا من اخيه لأم واحد والثالث ان ماتت فرضه الا
من الثانية فذلك وان لم تخرج من المسئلة في عدد من بكر عليه
مثاله رجل مات وخلف اربع اخوات لآب ووجه كان فرضه أربعة

ملازمة

من اربعة وفرضه الاخوات ثلثه ففرضت هذا في ذلك فحصل منها
اشا عشر فقامت ثمانية للاخوات وثلثة للزوجة فيكون اربعة ولا يقسم على
اربعة ففرضت المبلغ في عدد من يحصل منها ثمانية واربعون منها
للزوجة اشا عشر وكل واحدة من البنات تسعة فاذا ماتت واحدة
قبل القيمة وخلفت الاخوات الثلث والثلث الاخوات لأم كان
ثلث التسعة لمن لكل واحدة واحد ونفها للاخوات من الاب لكل
واحدة اشان ومثال الثاني المسئلة بينهما الا انه يكون مكان ثلث
اخوات لأم اشان او اربع ففرضت المبلغ في عدد من بكر عليه وقد
صحت المسئلة والرابع ان ماتت المسئلة الثانية من الاداة ففرضت
مثاله مات رجل وخلف ابا وبنتين وبنتا فماتت بعده القيمة احد
الابنتين وخلف بنتين وابنتين ففرضت المسئلة من ستة للاخت
واحد للبنت ايضا وكل واحد من الابنتين اشان فماتت احداهما
نصيبه لولديه لكل واحد نصف واحد وان لم تخرج منها ضربت احد
الفرضتين في الاخرى وصحت منه مثاله المسئلة المذكورة بينهما
الا انه خلف الميت الثاني مع الابنتين بنتا ولا يمكن ان يقسم اشان
على ابنتين وبنت ففرضت ستة فيخرج فرضته وهو خمسة فيحصل
منها ثلثون فيقسم عليهم جميعا على خمسة والخامس يكون نصيبه

ملازمة

لبنت المال لا يحتاج الى بيان فتمت مثاله امرأة ماتت وخلفت
واخوات وزوجا فمات الزوج قبل القيمة ولم يحد له وارثا فيكون
ميراثه للامام ولا يخرج سهام الموديث والمقامان فيسائل كثيرة
لا يجملها كتابا هذا فاقصر على القليل **كتاب الجنايات الجنائية**
ضربان جنائية على الغير جنائية الاعلى العرف الجنائية على الغير الزوجة
اثر جنائية على النفس او على المال وعلمها معا وعلى العرض والجنائية
على الانسان ضربان جنائية بالقتل وجنائية بالمجرم والجنائية
على الحيوان كذلك والجنائية على المال تكون بالسرقة او بما هو في حكمه
من بشق القود واخذ الكفن والجنائية على النفس والمال جنائية
المخادبة وقد ذكرنا حكمها والجنائية على العرض القذف الكلمة
المؤذية والجنائية التي لا يتعلق بالعرض بان شرب لا شرية المحظورة
وعمل الخبايا فالاشربة ثلثة المحرم كل ما يسكر والفقاع والخبث
اربعة الزنا واللواط والصحق والقيادة **فصل في بيان مائة الزنا**
وما يشبهه وما يلزم السبب واقسام الزنا الزنا الموجب للحد طهر
الرجل البالغ اكمل امرأة في مفرجها حراما من غير عقد او شبهه
عقد او شبهه نكاح وفي الوطى في ذم المرأة قولان احدهما ان يكون
زنا وهو الاثبت الثاني ان يكون لواط او شبهه العقد هي العقد

على امرأة

على امرأة حتى يحرم عليه بالنكاح الزناح او على امرأة زوج مع فقد
العلم بالحال وان كان يعلم التحريم او على امرأة في عدة الزوج لها وسواء
كان عدة وفاتت عدة طلاق باين او رجعي او عقد على المرأة
محرم او يكون المرأة حرة او يكون كلاهما محرمين او على امرأة لوط
باصها او اجها او ابنا فاقربان عقد على حدي هو لا غير عالم
بالحال ووطئها البتة لعينه الحد وان كانت حرة عليه فان زنى
الحال كان زنا وشبهة النكاح هي ان يجد الرجل امرأة على فراش
فقطنها زوجته او امته فوطئها فان علم احدهما او كلاهما كان الزنا
زانيا وانما ثبت بالحد ثنتين بالبينة واثارا الفاعل على نفسه و
البينة اربع رجال من العدول وقيل ثلثة رجال وامرأتان او رجلان
واربع نسوة ويلزم بشهادة رجلين واربع نسوة الجلاء دون الزعم
واقما قبل البينة مع ثبوت بعدالة البتة شروط فيا جاني محسن
واحد ولبس المشاهدة مثل الميل في المخدلة واثارا على الثأر
في الزوجة والمكان والوقت والقيء بالوطى في الفرج الحرام فان
اختلفت الشهادات في شيء سوى القيد لم يثبت الزنا ونسبة الحد
على الشهود وان شهدوا على اجزاء بعضها في بلاء مع الملازمة
الصاق البثرة وجب العز ودون الحد ويهدى الحد عنهما او عن

المراة باختياره اشياء بان زاد بعض الشوك فقال كرهها الرجل
واذا لم يجد بذلك عن المرأة دون الرجل واما جرم الزانية اذ لم
يكن لها زوج ظاهر باختيارها او بغيره قد استلذت بها اربع
سلوة من المتعديات ولم يلزم الشهود حد القرعة وسوية ما قبل
قيام البينة وبمجموع الشهود عن الشهادة او بعضهم قبل اقامة
المعد وان كان زوجها احد شهود البينة ولم يقدحها جازما
فان قدحها لم يجز ولزم الحد اثنائه واسقط الحد الزوج بالاعتان
ان شاء واقامته باقرار الفاعل فيجب اربعة شروط باقرار الفاعل
اربع مرات في مجالس متفرقات وكونه عاقلا كاملا مختارا فان
رجع قبل ان يتم اربع اسقط ويجب للحاكم التعريض اليه بالرجوع
وان رجع بعد الاربع لم يقط ان كان موجه الحد وسقط
ان كان موجه القتل ويجوز للامام اقامة الحد اذا شاهد
من غير قيام بينة واقرار من الفاعل ان كان يعطي حقوق الناس
لم يجزه ذلك الا بعد مطالبة صاحب الحق باستيفاء واما الزنا
فضرمان احدهما يتولى فيه باسان ومقدرة والاخر لا يتولى
فما يتولى فيه يكون موجه القتل وهو في حلة مواضع زنا
بنوجة الاب وبجارية التي وطئها وقهر المرأة على زنا

تقط

وتقط عنها الحد وزنا الذي بالحيان وطئ كل ذات لحم مع
العلم بانها ذات لحم بعقد كان او باسباع على اختلاف احوال
الوالي وما لا يتوكان فيه اربعة اضراب احدها موجهة
بالجلد ثم الرجم وهو الزنا الشيخ والشيخه بعد الاحصان وتما
موجهة الرجم دون الجلد وهو زنا كل محض سواهما والثالثة
الجلد ثم النفي بعد جبر الناصية وهو من زنا بعد ان عقد على
امراة عقد شرعيا دائما ولم يدخل بها موجهة الجلد وحده وهو
زنا غير محض لا مملك وليس على النساء جبر الناصية ولا النفي و
هو التعزيب سنة عن البلد الذي هو به واذا تكرر الزنا ولم يجلد
بعد كل مرة لم يلزم عزبه ولحد فان جلد بعد كل مرة فتل في الزنا
وحد المملوك على النصف من حد الحر ويقتل في الثالثة ويقتل في
الناسعة محصنا وغير محصن والمدر والمكاتب المشروط عليه
في حكمه والمكاتب المطلق بعد الحد الحر بعدد ما جبر منه حد
العبد بعدد ما رقب وان زنا في مكان شريف عزه عن الحد وان
زنى في وقت شريف غلظ عليه العقوبة ومن افترض بكونه با
صبغه لزمه فيه المثل وعز من ثلثين سلوطا لثلاثة وتسعين
وان افترضه غيره الاصح لزمه عشرين شهرا والعز حكم على

المراة في البر مثل طهرها في القتل واما الحد في الزنا على خمسة
اضرب قتل ورجم وجلد ثم رجم وجلد وتعزير فمن وجب عليه القتل
امرا لا اعتدال والتكفر وقتل بالنكاح ان رافى الامام الرجم جازا
واذا قتل صلى عليه ودفن وان وجب عليه الرجم باعتزافه وكذا
في زمان معتدل في حرم الله تعالى حرم رسوله عليه السلام لم يحفر
له حفيرة ورجم ويعتبر في الرجم اربعة اشياء الرجم بصعنا الا
جنا والرمي من خلفه وان لا يضرب على راسه ولا على وجهه
وان لم يبعد ما مسته المجادة لم يرد وان وجب الحد بالبينة حفر
له حفيرة ودفن فيها الى حقبة ان كان رجلا والى صدرها وان
كانت امرأة ورجم في حال الحر والبرد فان فرد على كل حال يعتبر
وقت اقامة الحد اربعة اشياء احضا رطافة من ثياب النساء
وان لا يرميه من كان الله تعالى في جنبه حرم مثله وان يرميه
الامام او لوان يثبت بالبينة ولا يجوز اقامة الحد على المرأة
حتى تضع ثافي بطنها ومن يجب عليه الحد سبعة نفر جميع
قوي وضعيف تقوى الخلق ومريض تقوى مرضه وخفيف المرض
وامراة حامل وخاليل ومختاضة وغير مختاضة فان وجب
عليه القتل والرجم اقيم عليه على كل حال الا في ارض العدو او في

الحرمين

للمرءين اذ الجناح احدها بعد ما قتل فان قتل في الحرم اقيم عليه
الحد منه وان وجب عليه الحد لم يقيم عليه في حرشه ولا يرد
شديد بل اقيم عليه في الزمان المعتدل فان كان حيا قوا اقيم
الحد كما وجد على هيئة عاريا كان او كاسيا وان كان متوفيا
الخلق ضعيفا مغصوبا بجلد بعد دقته مائة شلخ مرة واحدة
او بضعف فيه مائة مرات قبل الوفاة وان كان قتل المرض
فذلك وان كان خفيفا مرض اخر حتى يرا والناس على اذا وضعت
حلقها وكان حد الرجم تركت حتى توضع ولدها حولين كما
وان كان حدها الجلد وكانت ضعيفة اخرت حتى قوت وان
كانت قوية جلدت مغسوبة وان كانت مختاضة اخر الحد
الى ان تظهر وغير المختاضة لا تؤخر والضرب يجب ان يكون اشد
الضرب القوي ويفرق على جميع جسده دون راسه ووجهه
وفرجه قايما للرجل وخالسته للمرأة منوطا عليها اشياء باسباع
تشتك وفي بيها ان كانت محدودة واذا وجب الجلد والرجم بدق
بالجلد وان وجب القلع بعط بدق بالجلد ثم القلع ثم الرجم
ولا يوالي بين الحد ودافا جمعت فاذا اقيم واحد ترك برا
ثم اقيم الاخر ولا يقطر الحد باختلاف العقل بعد الوجوب يلزم

التاريخ بتبديل الاجتي لا يعنى مجلدان هلاك المجلد الا بان
 وحده المجلد تغزير على المصنف تغزير **فصل في**
اللواط المحرم والذكران اللواط المحرم بالذكران ولم يحل الا لو
 بغيره على الاكراه او عتساراً فالاول يخلط فيه العقوبة والثاني
 لم يحل اما وقت لم يوقف او وقت كان عاقلاً لزمه التحريم كمالاً
 سواء تلوط بغيره او بمجنون او حتى او محلول له او لم يولد وان تلوط
 بمجنون فكذلك وان تلوط حتى دبت ان تلوط عبد سيده او بغيره
 حراً ايضا وحده النالغ ما اذا كان عتساراً على المفعول به اذا
 لم يكن مجنوناً ولا صبياً فان التضي لمجنون يؤذي ان اذا كان
 مفعولاً بهما حيد المجنون ويؤذي بالتضي فاعلين والعبد اذا
 تلوط بولاه او بجي لا كراهه دري عنه التحريم وان لم يوقف لم يحل
 من ثلثة اوجه اما كانا معاً محصين وغير محصين او كانا احدهما
 محصناً والاخر غير محصن فان كان محصين رجماً وان لم يكونا
 محصين جلد كل واحد منهما مائة جلدة وان كان احدهما
 محصناً والاخر غير محصن رجم المحصن وجلده غير المحصن وتلوط
 كافر مسلم اقيم على ما حدى الاسلام وان تلوط كافر بكافراً ومسلم
 بكافراً اقيم على المسلم حدى الاسلام والحكم بالتحريم في الكافران

اقام

اقام عليه حدى الاسلام وان شاء دفعة الى اهل بيته ليحكموا
 فيه بحكمهم وان نام رجلان او رجل غلاماً وهما مجردا في اوقات
 واحد من غير فعل غير الرجم او تدب لغلام فان عادا ثلثاً و
 عزبا بعد كل مرة قتل في الرابعة والخمسة والعشرون والمحصن وغير
 المحصن والعاقل والمجنون اذا كانا فاعلاً وفاقبوا سواء في
 استحراق المحرم واللواط يشترط ان يشترط به الزنا بالبيت الا ان
 على الوجوه المذكورة على سواء وحده المفعول به اذا كان عاقلاً
 مثل حدى الفاعل ومن قبله علاماً عزبوا ان كان الغلام محرماً غلط
 التغزير **فصل في بيان احكام التحريم** انما التحريم بالبيت او الاثر على
 حدى ثبوت الزنا واللواط بهما والتحريم به مثل التحريم في الزنا والحكم
 يعتبر منه الاحصان وفقدته على حدى اعتبارهما في الزنا وحكم تحريم
 المشاهدين من العقل والمجنون والبلوغ والطفولة والحرية و
 الاموة على حدى اختلاف من تلوط بغيره في لزوم التحريم والتأديب
فصل في بيان حدى القيادة القيادة المجمع بين الفاجرة والغير
 والتحريم للثقة او باع حدى الزنا ان كان كالمجامع بينهما جلا
 زيد له حلو الراس والاشهاد فالبلدان عاد ثمانية اعيد التحريم
 عليه وفي منزله المحرم وليس على النساء حلو او لا يفي بالاشهاد

ويشترط هذين اذبا واره وفي الزنا يضاهى التغزير بما دون حدى الزنا
فصل في بيان حدى البيت البصيرة والاستبراء الوحي باللو
 ميتا امرأة و غلام والمرأة اجنبية وغير اجنبية فان وطئ ميتة
 لزم الحدى الزنا مطلقاً لانها كمتزمت لا موت وغير الاجنبية
 كانت ونجسته او امته لزم فيه التغزير وحده العبد على المصنف من
 حدى التحريم والتزوة والامة والمسلمة والذمية سواء وان وطئ غلاماً
 ميتاً كان عتساراً لللواط ويثبت بشاهدين وباتفاق الفاعل على رأيي
 وان وطئ ميتة له ولم يوكّل لحضاً اخر حجت من البلد الى اخر حجت
 فيها ونسباً بقينها وان كانت لغيره كذلك الا ان فيها لما لكها
 وان كانت مأكولة اللحم فقد ذكرنا حكمها في كتاب المساحات ولا
 تقبل شهادة النساء في ذلك ولزم فاعله المقتزبان كان عاقلاً
 والتأديب ان كان صبياً او مجنوناً ومن انتهى بيده عزباً دون
 التغزير في القبر او تغزير بيده بالردة حتى حجر اذا عزر في ذلك
 ثلث مرات قبل الرابعة **فصل في بيان حدى على شر المحرم** **فصل في**
غيره **الحكم الاشرية المحظورة** كل ما يكره كثيره فقليلة ويكره عام
 والمكره من غير خرف المحرم الحذف من غير العتسار كانت ومطبوخة
 وغير المحرم جميع انواع البهيد وكل طعام فيه خمر موصراً ويلزم بالكله

الحكم

التحريم على شر المحرم وشا رب التحريم بان مسلم وكافر المسلم ضربان اما
 بشرط اشتقالاتها فقد ارتد وجب قتله الا ان يقتل على الامام ان
 يستتبعه فان شره غير محتمل كان عليه التحريم ان جلدته والتحريم
 والعبد والرجل والمرأة فيساووا فان تكرهه شرهاً تكرهه فيه
 التحريم اذا كان كلاً مرة وان لم يحيد لم يلزم غير حدى واحد وان ادعى
 شاربها فقد العلم بجرمة وكان ممن يجمع فيه ذلك نودي عليه
 فان شهد احد عليه بانه عرفه بجرمها اقيم عليه الحدى وبشتر
 ذلك بشهادته عدلين او باقراره مرتين وان شهد احد بشرط
 واخر بانه قالها وامكن ان يكون الحق ضماً او شهد بانه قالها او
 بانها داياه مسكون او اخذ مسكون قبلت شهادتهما ويلزم على
 شاربه في اقل ثلثة القتل اذا استمرتين وقتل في الرابعة واذا
 تاب من شره كان حكمه حكم التوبة من الزنا في سقوط التحريم وغيره
 والتغزير فيه بما دون الثمانين والصبى المجنون يلزمه التأديب
 واذا حدى عليهم بما مستورة العودة ان كان رجلاً وفرقته جلدات
 على ظهره وكنته وان كان المحدثاً مرة لم يحل اما كانت حاملاً او
 حائلاً فان كانت حاملاً تركت حتى تضع حملها وتقطعت النفاس
 وان كانت حائلاً غير مريضه حدثت غير مكشوفة وتلزم اقامته حدى

على البداء وان شربها كما في غيره بشره للمسلمين حد وان لم يشرب لم
يحد وغيره من السكرات فان شربه محتل لم يرتد عن حكمه ولا
يحد بشره بعد امتنائه الحاكم اياه فان لم يتكلم في حكم الرد
وان شربه غير محتل لزمه الحد والصرف والسكرات بالمقامات
علاجها واتخاذها واتخاذ الادوية المحجوزة بها لم يحل ما تضمن
فيه محتل وغير محتل فالاول يستتاب فان تاب الاصل والثاني
بني هنة فان استبى والا ادب فان عاد وادب ثلث برقت في
الزوجة والفقاع في حكم المحرم في الحریم والحياصة ووجوب الحد او
التعزير والتاديب على شربه ونس في محلات من المحرمات وهو
على فطرة الاسلام فقد ارتد ولم يقتله فان شربا وكل غير محتل
عزرا فان عاد غلط عليه العقوبة فان تكررت المحرمة لعينه **فصل**
في بيان السرقة وحكامها وبيان اقسام السرقة السرقة من اخذ
مال الغير من خزانة سرقة سرقة سرقة السرقة سرقة سرقة
كونه كمال العقل فشرقه عليه بوجه وان يخرج المالك من خزانة
وان يكون مقدار ربع دينار فضا عدا او في قدر قيمته وان يخرج
ونفقة واحدة وان ياخذ سرقة وان لا يكون له ولا في حكمه وان
لا يكون ضيفا دار من له المال الا اذا كان البيت الذي فيه المال

محرم

محرم او الشاذق اربعة اضرب حر بالبع عاقل وعبد كذلك وصبي ومجنون
فالحر البالغ العاقل اذا كان سرق من خزانة مثله فاقبته او عينه ج
دينار واخرج دفعة واحدة مستغنيا الا اذا كان طعاما عام الحيا
ولم يشربه عليه ولم تكن السرقة في ماله ولا في حكمه ولم يبره من ماله
من هو في بيته صيفا باذنه من بيت محرم وشهد عليه عدلان او امر
على نفسه بذلك طابعين وجب عليه القطع والصبي والمجنون
اذا سرق من ماله التاديب فاما الصبي فله حنة احوالا فاسرق
او مرة عني عنه فان عاد يا ثانيا ادب فان عاد ثانيا حكمه حنة
حتى ترضى فان عاد رابعا قطعت انا ماله فان عاد خامسة قطع
واقرار الصبي والمجنون لا يثبت به شيء وان يثق به او اخذ كفن
الميت وكان قيمته مضابا لثمن القطع وان دقن فيه مالا وسرق
لم يلزم به القطع لان القبر حرز الكفن دون المال وان كفن الميت
بما لا يجوز التكفين به او بما زاد على السنة لم يلزمه القطع والرد
كل موضع لا يجوز لغير ماله الدخول فيه او السرقة فيه بغير اذنه
كان مغلطا او مقفلا وان سرق دفعة فاقبته اقل من ربع دينار
السرقة لم يلزم القطع وان توالي منه وان ثقب موضعا واخذ المثل
وكفنه ووضع داخل المحرم على ثقبه القبر وبغيره يده اليه لم يلزم

القطع وان سرق تمام الجماعة من الحرز ما قيمته مضاب او اكثر من الطعام
دون غيره لم يلزمه القطع وان غصبه احدا مالا او وضع في حرز قد قبل
المعصوب منه حرزه مستغنيا واخرج عين ماله لم يلزمه شيء وان
سرق الرجل ماله ولده وولاده لم يلزمه شيء لان مال لده في حكم ماله
وان اخذ مالا غير حتى كان سالبا وغاصبا ولم يكن سارقا وان اخذ
العقير او الخنزير او ذئب بالمال سارقا وان طر حبل القنطرة او
اخذ المالك من الكم الخنازير ولم يكن صاحب القنطرة لم يكن سارقا
وان اخذ الثمرة من راس الشجرة لم يكن سارقا وان قطعت وضعت
على الارض وحرزت يجوز مثله وسرقها كان سارقا وان توالي منه السرقة
وشهدت البيعة عليه بالجميع دفعة لم يجز عليه من قطع المذنبان
شهدت عليه بسرقة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهدت عليه بآخر
قطع ثانيا فان تاب قبل تمام البيعة عليه او بعده فحكمه في القطع
على ما ذكرنا في بابنا في الخلف فاما المال فيلزمه رده على حال القطع
اولم يقطع والسرقة حواله تعالى من وجه وحوالته من وجه
يثبت من حصة القطع بشاهدين او اقراره مرتين من جهة الودع
ويدين واقراره مرة وان اقر اثني معاضا باقتضا فان كان بكل واحد
منهما بقر وبشئ اخر لم يقطع اذ لم يرق مقدار ايضا في القطع على ستة

اضرب

اضرب لحدها ان يكون الشاذق يده حية وتقطع من اصولها بجمعة
من اليد اليمنى وثانيها ان يكون زبده مثله ويقول اهل العلم باليد اليمنى
تدخل بعد القطع وحكمها حكم اليد اليسرى وتاليفها ان تكون بيته
مثله وان قطعت بقيت افواه الحية مضمضة وتقتل القطع الما قبل
اليسرى ولا يصح ان يكون بيته مقطوعة فان قطعت فصلا
ديناره وان قطعت في السرقة قطع رجله اليسرى وخامسها ان يكون
صبي اليمنى اذا سرق قد هبت بعد ذلك بافة ويقطع عنه القطع و
سادسها ان يعود الشاذق ويحرق بعد ان قطع بيته ويلزم قطع
رجله اليسرى من الثاني في ظهر القدم ويؤلفا لعقبن عاد الشاذق
ثالثا لحد في السجن فان سرق في السجن على ستة القطع ان يعطيه
المقطوعة في عتقه للاعتبار وان سرق القطع الى النفس لم يلزم
فصل في بيان السرقة في القربة وما يوجب التعزير السرقة في القربة لم يحل ما
ذكره في رده ووجبه وقد ذكرنا ذلك في المال او قد نفيها والذي
غيره وجبه حنة حر لم يلزم بالبع وعبد وصبي ومجنون وكافر فالحرم
المسلم البالغ العاقل لم يحل من حنة اوجه اما قد نفيها او قد نفي
عبد او صبي او مجنون او كافر فان قد نفيها لم يحل من ثمانية
اما قد نفيها هو المذنب او غيره او قد نفيها جماعة للفظ واحدة

لوشته المسلة والثاني يقبل منه القية ويجعل سقائه فان
 قلبي منه ويتبين منه زيجته التي لم يدخل بها في الحال التي دخل بها
 كان تكاحه موقفا فان تاب قبل انقضاء العدة فهو على ما وان لم
 يتبينات منه بانقضاء العدة وانما ماله فراجح حتى يتبين له يقبل
 او يلحق به في الحرب فان تاب فهو ان تلتا الحق به في الحرب فهو لورثته
 ويتعلق بما له نفقة من حجب عليه نفقة قبل ان يصير لورثته وارثا له
 انسان قبل الممقود به في الحرب عزروا ما ولده فهو في حكم المسلمين
 فان بلغ ولم يصف الاسلام فهو عليه ان كان مولودا على الفطر وان
 امتنع قبل ان علم امره انه مسلمة في حال كفره فذلك ان كان
 كافرا كان ولدا كافرا اما المرأة اذا اترفعت بغيرها القتل بل حسب
 حتى يتبين ضرب في وقت كل صلوة فان لحقت به في الحرب فظهر
 بها وسبب واستمرت وانما التاخر فان كان مسلما وقامت عليه
 بيته قتل وان كان كافرا عوقب عليه ومن يتاحل دمه ومن
 شئ يعين لا قرا في صدق النبي عليه السلام او قال ما ادري هو صا
 ام كاذب خلد دمه ومن افطر يوما من شهر رمضان متعمدا من غير
 عذر وعز فان افطر ثلثة ايام مثل هل عليه صومه فان اتم غلط
 عليه العقوبة فان ارتفع والا فقل وان انكر وجوب الصوم ولم يثبت

قل

قتل ومن جامع زوجته في نهار شهر رمضان فاني طأه لزم مع
 الكفارة كل واحد منهما حنة وعشرون سوطا فاني اكوها وضار عليه
 جلد خن
 من جفرتا بوقع فيهما انسان او حيوان لم يخل من سبعة اوجه
 اما حفر في ملكه او في ملك غيره او في نوات غير ملك للملك با
 الاحياء او للاسباع او في طريق حقيق او واسع فالاول ان يدخل
 ملكه بغير اذنه ووقع فيهما لم يضمن وان دخل باذنه واعلم مكانا
 ان كانت مغطاة وحدوده او كانت غير مغطاة وهو يجرها فذلك
 الا اذا كان الداخل اعني وان لم يعلم مكانها ولم يجرها ووقع فيه
 ضمن وان حفر في ملك غيره وكان موثقا باذنه لم يضمن وان حفر
 بغير اذنه وارباه المالك فذلك وان لم يربيه ضمن وان حفر في غير
 ملك للملك ولم يربها لم يضمن وان تربها ولم يربها المارة ضمن
 وان حفرها للاسباع كالبهي اذا نزل وضع وحفر به يرب الم يضمن
 وان حفر في طريق حقيق ضمن وان حفر في طريق واسع بغير اذن لاما
 ولم يربها المارة ضمن على كل حال وان اضطر اليها احد ضمن الم اضطر
 دون الخاف وان وضع حجر او فسد في سكين في الطريق ضمن باللف
 به فان بناه مستويا او مائلا الى ملكه فنقط دونه لم يضمن وان

مثل حكم من دخل عليه باذن صاحبه وان لم يعلم صاحبه بذلك لم
 يضمن الم يضمن المعروف بكل الطيور في حكم الكلب العقور في حمان متا
 وغيره اذ اجنى لم يخل ما كان يد صاحبه عليه اذ لم يكن فان كان
 يد صاحبه عليه لم يخل اما ساقه او فاده او ركبته فان ساقه غير
 اركب ضمن ما جنى وان فاده وكان ما يقوده واحد ضمن ما اصابه يده
 وفيه دون رجله فان ضربه ضمن جناحه بجله ايضا وان كان اكثر
 من واحد قد ضرب فذلك وان ركبته ولم يفرقه احد وقته صاحبه
 ضمن ما اصاب يده وبجله وان ساقه وضربه احد فخافه ان
 يطأه او يعضه لم يضمن الزاجر لا الرالك وان نقره لغير خوف
 ضمن من نقره وان كان الرالك لا القاذ او الشاوي اكثر من واحد ولم
 الضمان كان عليهم بالتوبة وان انقلب من يده بعد الاحتياط في
 حفظه حتى لم يضمن صاحبه وان لم يحيط في حفظه ضمن ان
 حتى على حيوان اخر قد دخل عليه باسنة لزم الضمان وان دخل
 المجنى عليه الماء من يلزمه وان افسد زرعا يد صاحبه عليه
 ضمن وان لم يكن صاحبه عليه وكان بالليل ضمن وان كان بالانهار
 لم يضمن ان جنى على حيوان لم يخل ما يقع عليه الزكوة الا ان كان
 وقعت جنى عليه غير دفاع ولم يكن الاسراع به لزمته ميتة يوم الا

بما استويا وما الى ملك غيره وسقط قبل القدرة على قصه لم يضمن فان
 سقط بعد القدرة او بناه ما يلا الى ملك غيره او الى الطريق او اشرح جنا
 الى طريق المسلمين فوقع على انسان او حيوان او غيره فذلك ضمن وان ضرب
 وزا باجاء المسلمين الميع فان مضى مع علي بن ابي طالب في الطريق
 او رشه او طرح فيه ترابا او فشا البطيخ او بال دابته فيه او
 احدث فيه حدثا تكلف به حيوان او انسان او غيره ضمن **فصل**
في بيان احكام الحيوان على الكلب العقور والنبيس والفرس
المتعلم للحيوان الصايل وغيرها فالصايل الكلب العقور والبعير المتعلم
 والفرس المتخصص والبغل الراعي واشيا لها فان جنى احد هذه
 وقد علم صاحبه بذلك لم يخل ما جنى في ملك صاحبه او في غيره
 ملكه فان جنى في ملك صاحبه لم يخل ما دخل المجنى عليه ملكه با
 او بغير اذنه فان دخل باذنه جنى الصايل عليه ضمن صاحبه فان
 جنى المجنى عليه جناحه على الصايل وكان دافعا لم يضمن وان كان يد
 ضمن وان دخل بغير اذنه لم يضمن صاحبه وضمن الداخل ان شجته
 عليه دافعا وبغير اذنه وان جنى في غير ملك صاحبه ضمن المالك فان
 قتله المجنى عليه او جرحه دافعا او بغير اذنه وان جنى في غير ملك صاحبه
 ضمن المالك فان قتله المجنى عليه او جرحه دافعا او بغير اذنه

مثل

وان امكن الانتفاع به كان بلعيا ويمن ان ياخذ ارض ما بين يديه صحبا
 وصيبا ويمن ان يرفع اليه المجنى عليه وياخذ قيمته صحبا وهذا وجه
 قائم ان كبره او وجله فليس له الا الارش فان تقاعبه ضمن بيع
 قيمته يوم الاطلاق فذلك مثل جوارح الطير والسباع والكلب السلوقي
 وكلب الخنزير والمناشية ودية الكلب السلوقي اربعون درهما ودية
 الكلب المناشية والمناشية عشرون ودية كلبه ودية نضير طعام
 وان كسر عضو من اعضائه لزم الارش وان لم يصح قتله في الشريعة
 لم يلزم بالنجاسة على شئ **فصل ديبان حكم قتل ذريرة**
 القتل ضربان احدهما يلزم به الفصاح والدية والاخر لا يلزم به
 ذلك فالاول ثلاثة اشرب عمد محض فخطأ محض وعمد الخطأ
 فالعمد المحض ما اجتمع فيه خمسة شروط ان يكون القاتل بالغاً
 كامل العقل قادراً على القتل والى المقتول بما يمكن زهواً والروح
 بسببه غالباً نادراً سواء كان ناله قاطعة او مثقلة او مخزقة
 او ذائبة للشعر ويجوز الطعاع والشراب وتغير المخرج
 الدم على وجه يقتل وعلاج الطبيب يفي لم يجز العادة بحصول النفع
 فيه وموجب ذلك القود لا غير فان عفى الولي فله ذلك وان طلب
 الدية لم يكن له ذلك الا اذا اجابته القاتل اليه والخطأ المحض

القتل

كل قتل اجتمع فيه اربعة شروط ان يكون القاتل بالغاً قاصداً ولا غلطاً في القصد
 وفي الفعل وقتل المجنون والصبي في حكمه عداً كان او خطأ وصورة
 الخطأ ان يفي انسان قاصداً الى صيد غيره فاصاب انساناً
 فقتله او فاسأبه ذلك وموجب الدية على العاقلة وعمد الخطأ
 ان يجتمع فيه اربعة شروط ان يكون القاتل بالغاً قاصداً ولا غلطاً
 في الفعل غلطاً في القصد وصورة ان يعمد الى تاديب الغير وتعليمه
 او جرحه باله الاثقل غالباً او يعالج الطبيب فاجرت العادة بحصول
 النفع عنده وموجب الدية غطاة في مال القاتل والثاني ضربان
 قتل بالاستحقاق وقتل لادفع الضرر بما هو للاستحقاق قتل الجحد
 او تباديه لعداياه وقتل غير عمد فانه عمد مثل دبح الزاني
 وقتل الج ذوات الحارم والمتلوط والشاحر المسلم وغير ذلك مما
 ذكرناه وما يحصل بتباديه لعداياه فهو مثل من قطع الشجرة
 او جلاها وعرف في امره بوجوب ذلك من غير بعد تكلف بسببه واما القتل
 المستحق لغير العمد فقتله الكافر المرتد والناجح الخادم وفي ما هو
 لدفع الضرر ضربان احدهما يكون له القصد الى قتل المدفوع ابتداءً
 بل قصد الى الادفع بالمقال ثم بالفعال فان راعى القتل لم يضمن
فصل ديبان حكم قتل عمد وعمر القاتل عداً ضربان كل من دنا قص

مثله ولحد او اكثر او حرة مسلمة او اكثر او كافراً او عبداً او اكثر او
 مجنوناً او صبياً او اكثر فان قتل واحداً مثله وكان المقتول يحقوناه
 لزم القود ولم يثبت الدية الا بالتراضي لم يخل الحال من وجوبه
 اما كافي في الدم ولحد او كان المبدأ العفو والقصاص الصلح
 او كان الولي اكثر من واحد وهو على ضربين اما انفقوا على الاختصاص
 او اختلفوا فان انفقوا وما در واحد قتلهم وقاتله صح وان انفقوا
 على العفو واخذوا الدية ورضي القاتل بالدية صح وان اختلفوا لم يخل
 اما طلب القود بعضهم وعفاً الاخر واخذوا الدية او عفى البعض
 وطلب الدية البعض فان عفى احداً واخذوا الدية فلم يبق حق
 القصاص فحق من يطلبه وكان له ذلك اذا رد على القاتل
 منه من دية بعد رجوعه عن عفو عنه او اخذ الدية وان عفى احد
 وطلب الاخر الدية كان له ذلك وان قتل اكثر من واحد لم يكن
 لاولياء الدم غير القصاص فان اقتص على احد من قتلهم سقط
 حق الباقي الى غير المال فان اجتمع اولياء الدم عند الحكم وطلبوا
 جميعاً القصاص قتل عن قتلته ولا سقط حق الباقي وطلبوا
 جميعاً الدية ورضي بها القاتل جاز وان لم يرض لم يكن لهم ذلك
 وان قتل القاتل الواحد اكثر من دية واحدة ورضي به في الدم صح

فان كان من فيه خصتان الحرية والاسلام او حكمه والناقص من
 فيه الحد من الكفر وحكمه والرق وان كان من ضربان احدهما حراً
 القود على كماله والثاني حرة القود من وجه ولا يجزى من غير الاول
 هوان يقتل سلم ترالع كمال العقل عمد احراً مسلماً او صبياً من
 اهل الاسلام ولم يكن ولده ولا اولاده او حرة مسلمة بالغت على
 مثله او رجلاً احراً مسلماً كل من العقل وصبياً والثاني من ان يصح
 القود فارد ولي المقتول على ولي القاتل فضل ما بين دية هما وهذا
 قتل حر سلم عاقل حرة مسلمة وطلب في الدم الاقتصار منه فان
 له ذلك اذا رد فذكرناه والاخر ضربان احدهما اذا قتل احدهما
 صاحبه قتل به والثاني اذا قتلته صاحبه لم يقتل به فالاول
 اذا قتل انسان اباه او جداه او صبياً من اهل الاسلام قتل به والثاني
 اذا قتل انسان ولده او ولده لم تقتل به ولزومه الدية في ماله
 واذا قتل الصبي عاقل لم يقتل به وتكون الدية على قتله ويقتل الكافر
 بالتمام والناقص اذا كان القصاص من وجه واحد و
 الناقص الكامل ولا يقتل الكامل بالناقص الا اذا اعتاد قتل اهل
 الذمة والتبديد في قاده بعد ما يؤخذ من دية فضل ما بين الديتين
 او الدية وقيمته واذا قتل حر سلم لم يجز من مائة ارض بقتل

مثله

بغير قصد

وان قتل حرة مسلمة كان لوليها القصاص اذا رخصت الدية
العفو وان طلب الدية لم يكن له الا برضاء القاتل فان قتل حرة
كان لا وليا لها القصاص نادر ما ذكرنا وان قتل حرة بحكم
عقل ما ذكرنا وان قتل كافرا لم يحل ما كان الكافر حرا او ذميا
فالاول يلزم به قصاص لاديه والثاني حران اما اعتاد قتل
اهل الذمة او لم يعتد فان اعتاد وطلب لولي الدم القصاص جاز
للامام ان يقتصر على اخذ منه فضل ما بين دية ما وان طلب
القصاص جاز للامام ان يأخذ للحر دية اربعة الف درهم وثلث
نصفها وان لم يعتد كان عليه الدية دون القصاص ان قتل
عبد لم يحل اما قتل عبد نفسه او عبد غيره فان قتل نفسه
عاقبه السلطان واخذ منه قيمته ونصفه ويصالح على المسلمين
وان قتل عبد غيره لزمته قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فان تجاوز
دعت الى اقل من دية الحر ولو بدنيا وان قتل امه لزمته قيمتها
ما لم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت دعت الى اقل من دية الحر ولو
وان قتل امه لزمته قيمتها ما لم يتجاوز دية الحر والمذنب المكاتب
المشروط عليه في حكم العبد والمذنب وام الولد في الحر بقدر طهره
في حكم الامه والمكاتب المطلق ان ادى بعض ما في الكفاية لزم به الحر

بقدر

بقدر ما عذر وقيمته بغير الرق وان قتل مجونا بحكم الاسلام لم يلزم
القصاص وكان عليه دية كاملة ان قتل عبد اودع الخطاء
وعلى عاقلة ان قتل خطاء وان قتل صبي بحكم الاسلام كان حكم
البالغ وان قتل حران مسلمان واحدا اشبههما كان لولي الدم
قتلهما معا اذا واحد القيتين وقتل لهما دوا الاخر علة ودية
نصف الدية وان تضاعف على دية كان على كل واحد منهما
نصفها وان قتل حرة مسلمة كان لوليها ان يقتصر بما ورد
دية كاملة ونصف دية على ورثتها وعلى ذلك حكم الجماعة وان
قتل حرة مسلمة مثلها لزم القصاص وان قتل حرة بولي بحرير
كان حكمها حكم حرة قتل حرة بولي او حر وان كان حرا مسلما كان
لوليها القصاص والعفو فان بذلت لاديه ورجعها وولي الدم لزم
دية الحر وان قتل حرة بولي ما ذكرنا وان قتل كافرا او عبدا
او امه او مجونا او مجنونة لم يلزم القصاص لزمته الدية على
ما ذكرنا والصبي البتية بمنزلة الرجل والمرأة في القصاص و
الدية وان قتل عبد حر لزم القصاص والدية وجاز العفو
ان قتل مولا قتل به لا غير وان قتل غير مولا واد وولي الدم
لم يكن له غير ذلك وان اراد الدية لزمته مولا وهو بالحر واليه

القصاص

وسليم العبدان وولي الدم فان قتل في ذاك وان سلم العبد كان في
الدم مجتريين استرقاقه وبهين قتله فان اراد قتله لم يكن الا بآذنه
الامام وان استرقت جماعة من العبد على حر لم يحل ما كانوا المولى
ولحد والمولى ما لا دل كان وولي الدم مجتري بول العفو والاقصاص
واخذ الدية فان عفي فذلك وان اراد الاقتصار لم يحل قيمته
من ثلثة اوجه اما تكون وفقا للدية ويكون له قتلهم جميعا و
على مولاهم فاضل القيمة او تقتصر قيمتهم غرضه وليس له في ذلك
غير القصاص ان اراد الدية كان مولا صغير ابيول لدية وسليم
العبد بقدر الدية وان كانوا المولى جماعة فالعزم فيه على ما ذكرنا
وان قتل كافرا بحر مسلما او كفارا واسلموا قبل الاقتصار كان
حكمهم حكم المسلمين وان سلموا ادعوا برقتهم مع اولادهم حتى
فما تكلونه الى وولي الدم ان شاء قتل القاتل واسترقت اولاد ذلك
الاموال وان شاء استرقت القاتل ايضا وان قتل حرة كافرا مسلما
قتل به وان قتل عبد مسلم ذميا لم يقتل به ولزم الدية مولا
وليس له تسليمه من وولي الدم لان الكافر لا يملك المسلم وان قتل
عبد لزم القود مع تفاوت القيمتين من غير رواد فان كانا
الشديد واقتصر سيد المقتول جاز وان عفي فله وان طلب الدية

كان

كان مولا بل مجتريين القدية والتسليم فان ورثته العمة وان
سلم للبحر لم يحل من ثلثة اوجه اما يتباع بقتل قيمته المقتول او
او باقل فالاول يكون غنمه باسره ليد المقتول والثاني ان اسكن
يباع منه بقدر قيمة المقتول مع الباقي فليس له وان لم يمكن
بيع باسره وود على سيده فاضل من ثلثة على قيمته المقتول وان
نقص لم يكن له غير ذلك وان قتل صبي مجنون واحدا او اثنين من الحر
المسلم او الحر او العبد او الامه او الكافر لم يلزم القصاص بوجه
وكان الدية على غاقلته وان قتل حران اخر وكان قتل احدهما
عبد او الاخر خطاء او قتل عاقل مجنون ومجنون حر لم يلزم القصاص
ولزم الدية كان ما يصيب من الدية الحر القاتل القاتل في ما لم يخطأ
وتصيب المجنون والصبي والمجنون على غاقلته وانما يكون مجنون
خطا اذا نال عقله بغير فعله فان زال بفعله كان حكمه حكم القاتل
فان استرقت جماعة على قتل واحد لم يحل من ثلثة اوجه اما ضربوه
دفعه واحدة وموجبه القصاص على ما ذكرنا او ضربوه واحدا بعد
واحد ولم يحل ما جعله الا في حكم المذبح ويلزمه القصاص لثلاثة
اولم يجعله دعات من جميع القربات ولزمهم القصاص واسكه واحدا
قتله اخر ودا بالهنا ثالث ويلزم القصاص على القاتل والتخيل في الحبس

على المبدأ وسما العيين على أن في جملة الأمر في ذلك على حجة عظمى
وهي أن القاتل لا يقتل وإنما يقتل بالقاتل إلا ما استثناه من الأب
والجد ويقتل القاتل بقتله مع القاتل المقتل وبغلافه إذا كان القاتل
بالقاتل ويدفع إليه ما لا ياتى به ولد برنته إذا كان المقتل
بالقتل يقتل القاتل بالقتل لا يقتل بالقتل ولا المقتل به ولا
القتل يقتل الواحد بالجماعة من مثاله والجماعة بالواحد من مثاله
إذا رد القاتل من ذنابه على يده والقتل بالقتل والقتل بالقتل
ما ذكرنا **فصل في بيان حكم قتل الخطأ والمقتل بالخطأ**
المقتل بالخطأ ولم يجر هذا القتل ما ثبت بالقتل القاتل بالقتل
ثبت بالاعتراف بالمصلحة لزمه الدية القاتل وإن ثبت بالدية
لزمه العاقلة والعاقلة من ضمن الدية والعاقلة أربعة فاعلم
إذا لم يوال إلى أحد ورثته أن كانت له والإمام أن لم يكن له ورثة
وعاقلة المملوك والمعتق إذا لم يكن سائبة ولم يكن له وارث مولاه
وعاقلة الذمي ومن لا وارث له الإمام وعاقلة من والى غيره
من أهله والولاء ولا يلزم عاقلة القاتل على شيء من الدية إلا إذا هرب
القاتل ولم يقد عليه حتى مات ولم يخلط ماله بالدية ضاراً بدين
ودية جارية دية النفس تتوفي ثلث سنين ودية الجارية ضريان

اما

أما لم يبلغ أثر الموصحة وتكلم في مال الجاني أو بلغت وتكون على العاقلة فإن
بلغت مقدار الثلث من دية تتوفي في مدة سنة بعد انقضاء سنة
بلغت مقدار ثلثي دية النفس يتوفي الثلث الباقي بعد انقضاء السنة
الثانية وإن زاد شيء يتوفي الزيادة على الثلثين بعد انقضاء السنة
الثالثة والقتل ضربان مجزئ ومصلحة بالشرية فالأول بغير عاقلة
مروقت القتل الثاني من وقت الموت واستداء حول الجرح مروقت الأول
ما لا عاقلة له لأنه أصري حتى وتوسط وفي الاعتبار بوقت الأداء
دون الوجوب الفتي لا يلزمه شيء ما مات الغني قبل الأداء لزم في ماله
والجسدي أحد يقدم عليه من له سببان ويقدم الأقرب للأقرب
القريب البعيد والمخاض والغايب سواء إذا كان نوا من هلا داء ولا
يلزم المولى مع العصبية شيء وإنما يلزم المولى على فقد العصبية
والعاقلة من رثت الدية سوي لوالدين والولاء الزوج والزوج
رثت الدية ولا يرث حق القصاص والذي إذا قتل مملوكاً أو
عبد الخطاء لم يدفع برنته وأما عبد الخطاء فليلزم فيه الدية في ماله
مقاطعة بجيئ لها بعده للبيان إنشاء الله تعالى وإذا امرأسان
أحد يقتل غيره لم يخل ما امرجراً أو عبدان أو امرجراً لم يخل ما
كان عاقلاً بالغاً أو طفلاً أو مجنوناً فإن امرجراً قتل لزم القود

المباشر والمراهم في حكم القاتل وإن امرجراً أو مجنوناً ولم يكرمه
لزم الدية عاقلة وإن أكرمه كان المقتل بالقتل على الأمر بضمان
عاقلة القاتل وإن امرجراً أنه صغير أو كبير أو مجنون لزم الأمر القود
وإن كان مجنوناً كان القصاص على المباشر وإذا لزم القود المباشر
خلد الأمر في الجسد وإن لزم الأمر خلا المباشر في الجسد لأن يكون حياً
أو مجنوناً أو غير القصاص بحال الجارية والأشغال لا استقراراً
إذا ذل الوالي القود وقد روي الاستيفاء استوفى نفسه بسيف صارم ليس
له المشالة بالمقتل منه ولا تقديسه ولا ضربه حتى يموت أو يغفل هو
بصلابه ذلك فإن ضربه ضربة على غير المقتل وقتله في الغل
عزروا أن تركه حتى يراهم إذا كان يستفيد منه لم يكن له ذلك إلا بعد
أن يقتص منه في الجرح إن كان مما يدخله القصاص ويدفع إليه
الأرض إن لم يدخله القصاص وإن جرحه وسرى في نفسه فقد روي
وإن ضربه دهاً على غير المقتل وقتله في الحال لم يلزمه شيء والمرء
إذا اقتصر منها على إحلالها حكم الرجل وإن كانت حاملاً تركت حتى
تضع حملها وترضيها للبراء فإذا وضعت وضعت هناك
من يقوم بأمر الولاء إذا اقتصاص منها وإن لم يكن لم يجز الاقتصاص
مضاً حتى يستقبل الولاء وإن وكل غيره في الاستيفاء بنفسه وجب عليه

التوكيل

التوكيل الوالي لم يجز من سبعة أوجه أما كان عاقلاً بالغاً وشيلاً أو غير
شيداً أو طفلاً أو غائباً أو كان جماعة حصوا بعضهم وشيداً وبعضهم
غير شيداً وطفل وكان بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً فالأول قد
ذكرنا حكمه والثاني إن كان غير الشيد وليه لم يكن له الاستيفاء
فإن عفى على مال محج فاذ شده وليه الدم أو بلغ الطفل شيداً
ورضي بذلك فقد صح وإن لم يرض وأراد القود كان له ذلك إذا
دفع ما أخذ وليه وإن عفى الوالي على مال حبس القاتل إلى وقت
القصاص وإن كان وليه الدم غائباً وكان ولده حبس القاتل
حتى يحضر وإن كان الأولياء جماعة حصوا شيداً وغير شيداً
وكان بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً كان للشيد ولجنا قتل
قصاص وضمن نصيب غير الشيد أو الغايب الدية وإذا ارشد
هذا أو حضر ذلك لم يجز من ثلثه أوجه أو ما رضى بالقصاص
وقد وقع موقعة أو عفى ردد المقتص على رده المقتص منه
من الدية بقدر ما عفى عنه أو طلب الدية ودفع إليه بقدر نفسه
من الدية وإذا كان أبوان ولهما ولان قتل أحدهما بأهله
أمه كان لقاتل الأب الاقتصاص من قاتل الأم وميراثها ولقاة
الأم الاقتصاص من قاتل الأب وميراثه

اذا جرد قتل في ارتحام او في غارة او في سوق او في معسكر
او على باب دار قوم او قرية او قبيلة او بين قريتين او قبيلتين على
التساوي ولم يكونوا متجهين بذلك او اجابوا الى القسامة ولم يفر
له قتل وكان له ولي يطالب بدمه كان دميته في بيت المال او
كانوا متجهين بقتله ولم يجيبوا الى القسامة لرفقهم الدية وان لم
يكن له ولي وكان ولم يطالب بدمه لم يلزم شيء وان وجد صبي
قتل في دار قوم متجهين به لزمهم الدية وان لم يكونوا متجهين لم
يلزمهم شيء وان وجد قتل قطعه وطعته فديته على من وجد عنده
صدده اذا لم يكن غيره متمناه

الدية ضربان دية النفس ودية الاعضاء ودية النفس ضربان
احدهما يجب على الغائبة وهي دية قتل الخطاء المحض اذا ثبت با
ليقة من غير مضالحة والآخر يجب على القاتل وهو دية عمد الخطاء
ودية الخطاء المحض اذا ثبت القتل باعتزال القاتل والدية با
لمضالحة وما يجب بدل العود فهو دية قتل العمد المحض ويلزم
القاتل الا اذا هرب ولم ينظر به حتى يموت لم يكن له مال كما ذكرنا
ودية العمد تنقسم قسمين احدهما دية القتلى في الحرم او في الاشهر
الحرم والاخرى دية غيره هذه المواضع والاوقات فالاولى دية

دية

ودية كاملة للقتل ثلث دية لانها كحرمه الحرم والاشهر الحرم
واصول الديات ستة ابل وبقر وغنم ودرهم ودينار وحلقة فان
كان القاتل من اهل الابل ولزمته الدية في ماله وجب عليه مائة من
الابل وان وجبت على الغائبة فالاعتبار بجوارح الجاني وان كان من اهل
البقر فاثان منها فان كان من اهل الغنم فالف منها وان كان من
اهل الدرهم فثلاثة الاف درهم وان كان من اهل الذهب فالف دينار
وان كان من اهل الحلقة فاثان حلقة والحلقة ثوبان اذا ورداء
ودية عمد المحض مغلظة بثلاثة اشياء على جميع الاحوال وهي
اخر على بعض الوجوه فالاول تغلظ بالنسب والصنعة والاستيفاء
فاما النسب فليكن منه الممان والصنعة يلزمه الثمان والاستيفاء
يلزمه حاله والمغلظة على بعض الوجوه هي ما ذكرناه من لزوم دية
وثلثه وقوعه في الحرم او الاشهر الحرم فانه يلزم التغلظ في ثمانية
فاما التخفيف في النسب فلزومها ارباعا من الجذاع ولحقاق
وبنات لبون وبنات مخاض وتخفيفها بالصفة انه لا يطلب
فيها شيء من احوال وتخفيفها بالاستيفاء هو ان يؤخذ في ثلث
سنين من الغائبة ودية عمد الخطاء تحققة من وجه مغلظة
من اخر التغلظ كوضا ثلثا ثلثة وثلثون منها بنت لبون وثلثا

حقه والباقي كله حاقلة طروقه الفحل وتنادي في سنة اذا كان
القاتل في غنى وديار وفي سنتين اذا لم يكن واما البقر والغنم فيجب
ان يكون من الممان في قتل العمد وارباعا في دية قتل الخطاء و
ثلثا في دية عمد الخطاء ولا يدخل التغلظ والتخفيف في الذهب
الفضة والحلقة

القصاص فيما دون النفس في شيتين في جرح مشقوق وعضو
يقطوع وكل عضو لا يكون منه التلف غالبا وينتهي الى مفصل
يلخله القصاص وقد يكون الاعتبار فيها بالمصلحة طول او قصر
لا بالمقادير من الصخر واللب والنفقة واليمن وكل شخصين
بينهما القصاص في النفس يجري في الاطراف او بشرطين احدهما الاشتراك
الاسم مثل الميمين واليسار اذا كان له عضوان الا اذا ينفى منه
والاخر التماثل في المحصة والفساد فلا قصاص فيما يكون التلف غالبا
مثل المامومة والجمافية وما لا تحقه الافة لا يميني بالتسامة
والاعتبار فيه بالنكاح فوفى ثلثه اشياء المحربة والاسلام والعوبة
ويلزم القصاص بين ثكابين والمناقصين ويقصص من المناقص
للكامل دون العكس نلزم دية النفس كملة في احد وثلاثين عضوا
العقل اذا ذهب ولم يرجع وشعر راس الرجل والمرأة اذا ذهب به

ولم

ولم يثبت وفيه ثاب السبع كله من كلي الاذين وفي قطع ما صححتين
من الاصل في ذهاب الصبراسر من كلي العينين وفي العين اليسرى
وفي الاهاب جميعا اذا ذهب بصلب لم يثبت على دية وفي الانف اذا غيب
جذعا في الشم وفي الثفتين وفي اللتين وفي الانسان كلها وفي ذ
هاب الكلام يسر وفي اللسان وفي ذهاب اللدق وفي اللحية اذا غيب
بطا لم يجد في العنق اذا جعله اسود وفي الترقوة اذا كسر او اجتر
على عظم وفي الصدور اذا كسر واخبر على شيء فيه وفي الكففين معا وفي
قطع الحليتين من ثديي المرأة وفي الظهر اذا كسر واخبر على عظم او مكنه
العود واحد ودية ذهب مثله اصلا او غير مثله في الذكر واسابه
سلس البول ودام الحليل في الاثنين اذا قطعهما الحظم والورد
اذا كسر تنصونه او جفاته ولم يملك البول والفايط وفي الذكر اذا
بالقطع او قطع جميع الخصيتين مئة او بع بعض القصبية وفي
الاشيئين وفي قطع الاسكتين وقطع الثغرين وقطع اصابع اليدين
وقطع اليدين قطع اصابع الرجلين وقطع الرجلين وكل ما يكون في
الانفوان الانسان واحد ففيه دية كاملة ان كان من ارتحام ففيه
دية الرجل وان كان من امرأة ففيه دية المرأة مثل اللسان واللحية
والذكر وكل ما يكون فيه اشئين ففيهما دية كاملة وفي احداهما نصف

الذرية الاثنية والخصيتين فان في اثنية السخلى ثلثة اقسام الذرية
وفيها احادها وفي الخصية الميراث ثلثة الذرية وفي الجنين ثلثا واما
ليس فيه ذرية كاملة فسياتي شرحه ان شاء الله تعالى فاما العقل
فان اذهب بنبته الادوية المجنونة او بغيره شيئا على راسه حتى
طار قلبه وذهبت عقله لم يخل من حجة او حجة اما ان يذهب
عقله او مات قبل ان يتولد لم يذهب عقله باسرة وينتفع به وقد ادق
وقته ولم ينتفع به اصلا او انتفع به غير مقدور فالاول غير يلقبه
الادوية المجنونة ولم يلزمه شي من هذه القصاص واما الجنابة
مع التعزيب في الضرب الثاني لثمة الذرية كاملة والثلث فيه
الذرية على هذا الاقامة والجنون اذا كان مقدرا وبيع في الذرية
ايضا والخامس كان ما كولا الى راي الامام فاما شعر الراس فلا
قصاص فيه فان كان رجلا ولم ينبت فيه الذرية وان ينبت فيه
او كله ففيه الارش على ثمانية الامام وان كانت امرأة ولم يعد
فيه دميها فان عاود من ثلثها واما الراس ففي بعض شجاجة
الارض وفي ثمانية دون القصاص في بعض القصاص الارش
وهي ثمانية اوها الخارصة ثم الهاشمية ثم المنقلة ثم المامومة
فالخارصة الدامية وهي التي تنشق الجلود دون اللحم وفيها القصاص

او الارش

او الارش وهو عين والاذن والاشية سواء والذرية في العمد والخطأ
في مال الجناني وارش المملوك على قدر قيمته وارش الارقي على قدر ذمة
وارش الحر والحر سواء الحان يبلغ ثلث الذرية فاذا بلغ كان ارش
الحررة على نصف من ارش الحر والباضعة وهي التي تقطع اللحم فيها
القصاص والذرية بغير ان والملاحمة هي التي تنفذ في اللحم وفيها
القصاص ان كان عمدا وان كان خطأ فالذرية على العاقلة وان
كان عمدا الخطأ فالذرية في مال الجناني ولا قصاص فيها وان ارش
الى ثمانية فممن والهاشمية ما يصنم العظم والاحتياج الى العقل
وفيها القصاص ان كان عمدا والذرية وهي عشرة ابرة وحمل
وعمدتها وفيها قصاص على ما ذكرنا في الموصحة والمنقلة ما كسر
العظم ويحتاج الى العقل من موضع وديها خمسة عشر ربع اوفي
عمدها القصاص او الذرية والمامومة ما يبلغ ام الدماغ ويقال
لها الدامعة ايضا وفيها الذرية دون القصاص وديها على
من دية النفس مغلظة في العمد مخففة في الخطأ وديها في عمد
الخطأ الوجه والجنابة على الوجه تكون بالتمرح وباللحم فليخرج
على ستة اضراب ما جرح ولم يوضع ثم برا وفي الخدين اربعة عشر
دنانيرا وسقط منه من عظمه مع ما ذكرنا وفيه ثلثة وثلاثون دنانيرا

والخزم دية ثلث الاذن اذا لم تن و لم يلزم القصاص لا بعد ان يذل
ولم يضل فان انقل سقط القصاص وفيه حكومة وان سرق السبع
لم يذل الارش الجنابة في ارشته وفي غير القطع والخزم وهو الشربة
حكومة البصر في ذهابه من العينين كالذرية ومن اخذ بها
او القصاص مع المتادى او نقصان ضوء الجنين عليه خلقة وفي نقصان
الضوء بالحجاب في قلع الحدة بعد ذهاب البصر ثلث دية العين
العين الانسان لم يخل من ستة اوجه اما كانت له عينا محببانا
او عثما وان او كان اعور خلقة او اعى قاع العين او غير قاع العين
فاذا جرح على عينه غيره وكافي الجناني مثله كان فيه الارش والقصاص
ان امكن والصغرة والكبر والملاحمة والقباحة بمنزلة ودية العينين
دية النفس ودية العشاء وبن ثلث دية النفس ودية الاعور خلقة
دية النفس ودية غير خلقة على ودية النصف الهاء فائمة اذا
قلعها او خف بها ثلث دية الصحة فان ذهب بصرها جنابية
كان فيه الذرية فان خف بها فائمة بعد ذهاب البصر كان فيه
ثلث الذرية وان خفها دفة كان فيه دية واحدة فان عمل
العينين صحة الاعور خلقة كان الجنين عليه بالجنابين اخذ
الذرية وبن ان يعمل احدي عينية باخذ نصف الذرية وان عمل

احصل منه صرع وفيه ثلثون دينار او اوضع العظم ولم ينفذ الجرح
وفيها خمسون دينارا وان يخاف جوفه من الظاهر ففيه مائة دينار
وحكم الجصحة والجنين مثل حكم الراس في الموصحة وغيرها واما اللحية
فان اسود ثلثها ففيه ستة دنانير وان اخضر ففيه نصفها وان
احمر ففيه ربعها واما الخالب ففي ذهاب شعرها نصف الذرية وفي
احدها ربع الذرية وفي البعض بالحجاب اما السبع فان ذهب كله من
الاذنين ففيه ذرية كاملة وان ذهب من واحدة ففيه نصف الذرية
وان ذهب البعض من كليهما او واحدة فبالحساب اذا اخذ الارش
ثم عاد لم يلزم دية وان ذهب السبع من احد الاذنين بسبب الله تعالى
ففي لآخر الذرية كاملة وان ذهب سبب من الناس لم يغير حكم الآخر
الاذن والجنابة علينا باخذ ثلثة اشياء بالقطع والخزم وغزلك
والقطع فيه القصاص مع الساب في الصحة او الذرية فان اتا
صلها كان فيها الذرية كاملة وفي الواحدة نصف الذرية وتقطع
الكبيرة والخشنة والتسنية وغير المثقوبة باضادها ولا تقطع
الصغيرة بالمفطوح بعضها ولا بالخنزرة ولا بالنلاء وفي الثلثة
ثلثة دية صحة وفي المفطوح بعضها كان وفيها الارش بالثبات
وفي شجة الاذن القصاص وثلث الذرية وفي قطع بعضها كذلك

والخزم

الأعور خلفه احد من بين البصر والاعور غير خلفه قلعه وان شئت
جماعت في سلع من الاعور غير خلفه او قطع اذن او انفل وغير ذلك
ويمكن فصل من واحد منهم من فصل الآخر بل يتم فيه القصاص وعلى
كل واحد ارض جديدة وان لم يمتد كان الجني عليه بالخيار بين
الموت وارض الدية والاقتصاص من واحد ويعد الباقي عليه بالنصيب
وبين الاقتصاص من الجميع ويعد الفاضل عليهم بالنصيب الجني وفيه
الاختلاف من كل عين ثلث ديتها وفي الاصل نصف الدية وفي كل مدب
ثلث دية الجني وفيه القصاص ايضا فان اقتصر على الموت لم يلزم
شئ الا ان يكون هو الما من المختارين والمحال الى القسبة وفيه الدية
كاملة او القصاص فان جدد مع الما من شئ القسبة او من
العلم الذي تحتها الى المشقة كان في الما من دية وفي القسبة او العلم
حكومه وفي دية الانف القصاص ونصف الدية وفي بعض ما ياب
وفي الشتم دية كاملة وفي قطع احد المختارين القصاص او نصف الدية
وان كسره ولم يجبر ففيه دية وان يجبر على عثم ولا يجزيه ديار
وان امرج ففيه ايضا حكومه وان جعلها مثل ففيه ثلث الدية
شتم ما بين المختارين ففيه خمسون ديناراً فان بقي مفرجا ففيه دياراً
حكومه وان شال ان كان حكمه حكم الراقية والموضحة في الراس

الثقة

الثقة فيها القصاص والدية وقد ذكرنا مقدار الدية وان قطع بعضها
كان لا اعتبار بالمساحة في الارش والقصاص وان شتمها لم يمتد
الانسان ولم يمتد كان فيها ثلث دية الفتن ان التام كان فيها
خمس الدية وان التامت احديةها واربعا بل الجاني وفيها القصاص
او الدية كاملة وفي احديةها القصاص او نصف الدية فان قلع
وكان معه الانسان بجب ثلث سن وفي رصتها ثلث الدية وفي رصتها
او شتمها او المقتلة ان احتاج فان يجبر على عثم ولا يجزيه
اربعة اخاس دية كسرة الانسان لم يمتد اما كانت زائدة او
فان كانت زائدة والجاني شتمها ففيها القصاص والدية وفيها
ثلث الاصلية وان لم يكن له مثلها ففيه الارش وان كانت اصلية
وكانت سن صغير وجب لكل سن بعير وان قلع سن كبير كان فيها
القصاص والارش فان اقتصر وبيع كلاهما او لم يربح لم يكلل
على الاخر بل وان رجع من الجاني كان الجني عليه قلعه وان
رجع من الجني عليه لم يكن الجاني عليه سبيل ولا يقطع الكامل بالنار
فان كسر بعض السن ففيه الدية بالحياب او سدوها ونصفها
ثلث ديتها وفي قطع السوداء والمصدعة ثلث ديتها وفي اصفها
او اخضرها حكومه وان نقصت بخيائية وقال اصل النقرة فقط

بالأرة فان خرج منه دم اسود صدق وان خرج دم اسود بغير الدق
في حكم الوجه في الخدش والبضع والاصباح والكسوف والنق فان
جنى عليه وجعل له اصور ففيه الدية وان جعله بحيث لا يتعد على
ايتلاع الربوا وعلى الازداد ولم يمت ففيه حكومه وان مات ففيه
الغود والرقوة فان كسرها ولم يجبر على عثم ففيه دية الفتن وان
على عثم ففيه خمسة وعشرون ديناراً وان كسرها واحتاجت الى
التقل ففيه ستون ديناراً الصدر فان بضع لحية مديته نصف
دية الباضعة في الراس فان اوضعه ففيه خمسة وعشرون ديناراً
فان رضعه واشتتى كل شقيقه ففيه نصف الدية وفي الواحد دية
واذا انتخى الصدر والكفان معا ففيه الدية كاملة وان لم يمتد
لم يمتد مع الالتفات ففيه نصف الدية وفي جانيه ثلث الدية
قطع حلة الرجل من الدية وفي قطع الحلتين من ثمن المرأة ديتها
وفي قطع ثديها بعد ذلك حكومه البطن في جانيه ثلث الدية
وفي باضعتيه وداميته نصف ما في الراس وفي دوسه حتى جدد
القصاص وثلث الدية الصلح في كسره احد من جانب القلب خمسة
وعشرون ديناراً او في صدغه نصف ذلك ودية موضعه ونقبه
وبع دية كسره وفي كسره احد مما يلي العضدين عشرة دياراً وفي صدغه

على كل حال ففيه الارش في الما اذا قطع جميع الانسان ففيها القصاص
او دية الفتن بما يقسم عليه البيعة ثمانية وعشرون دياراً وعليه
ذاب في كل واحدة من الما وفي سنة عشر ربيع العشر وان نقص
مضاً شئ نقص من الارش وان راى على ما شئ كان للراى ثلث دية
فان خيبه لساناً وانجارية عليه باحد شئين بالقطع او ذهاب
الكلام والقطع ثلثة اضر بقطع لسان من بلغ النطق ولسان من لم
يبلغه ولسان الاخر من بلغ النطق لم يخل ما تكلم واما لطفه
فان تكلم لم يخل ما قطع من الاصل وقطع بعضه فان قطع من
الاصل ففيه دية الفتن والقصاص وان قطع بعضه اعتبر بغيره
ولزم من الدية عقداً او ما ذهبت بها وان تآخر بطقه لعله ففيه ثلث
الدية فاذا تخرج وتكلم بغيره واعتبر به ولزم من الدية عقداً
ما ذهبت به ذهبت بغيره وفقدان الثلث فقد استوفى حقه وان
ذهبت اكثر من ذلك فعليه الاتمام وان ذهبت من ذلك دياراً
ومن لم يبلغ النطق وهو يترك لسانه للبيعة وغيره مما يعبر عنه بال
اللسان في حكم الناطق وفي قطع لسان الاخر ثلث ومن ضرب
ضربة على اسنخه فذهب جميع كلام فعليه دية كاملة وفي قطع
بعد ذلك ثلث الدية فان الذي ذهاب كلامه عز لسانه بالأرة

فان

سبعة دنانير وفي موحته ربع مائتي كره وفي بقية دنانير وفي
بقية من الجانيين برصه قطعت اربعه وثلثه وثلثون دينار او
ثلث دينار الظفر في كره ان المنبر على عم دية كاملة وعلى غم
خسر الدية وان لم يمكنه العقود واحد ودب او ذهبية املا
من يرسل في الرجل وانقطع غناؤه او اصابه سلس البول دام
الليل او ذهب جماعت من يرسل في الذكر فدية ايضا دية وان دام
سلس البول في الظفر فدية ثلث الدية وان دام في الضخوة فدية
ثلث الدية وان ذهب شبه الاعلى كره سبعة فدية حكومة الا
لته في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كليهما دية كاملة وفي
بالجانب لو ان لم يرسل في رجل سلس البول وفي صدره مائة سنون
دينار وفي موحته خسون دينار وفي ماله مائة خسون دينار
وفي ثلثه ثلثون دينار وفي فدية اذا عم ثلث الدية وفي كره قصده
او جثته وملك البول والغايظ حكومة ولم يملك البول الغايظ دية
الكاملة الذكر فدية القضا والدية ولا يقطع الصحيح ثمانية اوعيه
وانما في يقطع بذلك مع اختلا فلا احوال يقطع ذكره في ذكره
المسلو الخصيتين يقطع ما به عنه او ثلث الصحيح وديته اذا
قطع للوجع والحشفة باسرها والحشفة مع بعض القصة دية

دية

دية الفتن ان شفع بغيره فلا ولا يجرى لشقه فدية الدية كما
ما في قوله شل فدية ثلث الدية وان شفع بغيره فدية دية الاسراء
او الفتن او جرح فدية حكومتها الا في الجانيين فدية فدية القضا
كما في الفتن وان لم يملكه وفي السيل فدية الدية وفي الفتن شل فدية
اختلافها بالافرن وفي لاد فدية الدية وان صار الفتن جرح لا
يقدر على الشئ او لم يجرى فدية فدية اربعة اجناس الدية فدية الشاة
تكون الفتن اية عطية بالحدس ثمانية اربعة اعضاء والشل
وارتفاع العضو اربعة اعضاء لحدس فدية الشاة فاذا قطع اية
من اعضاء سكتها او شفع بها فدية القضا والدية وفي دية
نفسها وفي لحدس فدية الدية وفي قطع الركبة حكومة وفي اعضاء
الحدس ثلث دية في سبع سنون دية الجانيين وملكها او غير ذلك
اذا جاعها الشاة بخل او عقد وفي شل سكتها ثلث الدية وفي
ادفع جرحها بعد الاستقامة اذا لم يرجع بعد سنة ثلث دية
وفي اعضاء لحدس بالاصح مائة دينار وفي فدية الشاة اذا لم يملك
البول ثلث دية لها والخنثى لم يجرى من اربعة اعضاء ما بان كونه ذكر
او انثى او مذكلا امره او لم يجرى فان ذكر او قطع مثله فدية او
الشيء دية القضا وان جني على فدية فدية حكومة وان بان

انثى او قطع سكتها او شفع للمكمل المزم فيه الدية على ما ذكرنا قبل و
قطع ذكرها او خفيف بعينه حكومة وان شفع على امره على
الدية المثلثة كان فدية القضا والدية وان شفع على امره كان
في الجانيين عليه الدية الدون في القضا وفي لاد لم يجرى من اربعة اعضاء
بان ليحكم فدية على ما ذكرنا فان لم يجرى على الدية على اليقين فان
بان على ما سأل عليه فدية ثلث دية بان فدية الشاة استوفى الفاق
الباقي فدية الجانيين عليه فدية الدية ثمانية اعضاء والدية الكسرة
الزمن في الجرح والقتل في القطع يكون من الفصل ومن غير فصل وفي
القطع من الفصل القضا والدية وفي قطع اعضاء الاجسام
او نصف دية او دية ثلث دية اليد وفي قطع اعضاء من سواها
ثلث دية سلس دية اليد وان قطع اليدين من اصول الاصابع
او مع بعض الكفا ومن الكرخ فدية القضا ثمانية اعضاء وفي
احد يديها نصف الدية وان قطعها من عظم الذراع او من عظم
الفرق كان دية حكومة والحصة والنجم والشيء فدية العز
ولا يقطع الكاملة بالناقصه وتقطع الناقصة بالكملة ما لم يخف
منه التلف ولا يقطع اليمنى باليسار ولا اليسار باليمن الا اذا لم يكن
له شل فادفعه فان قطع يمنى وطعت يمنة فان لم يكن غير يمنى

ن ذ

فان لم يكن ليا او فدية فان لم يكن له رجل سقط القضا اما الفلك
فاذا فلكها او قطعت فدية ثلث دية اليد فان طغت والناث فدية
اربعة اجناس دية الفلك وفي فلك فدية الاجسام عشرة دنانير وفي
فلك الفصل الثاني فدية نصف دية ثلث الكف وفي فلك فصل
من غير الاجسام ثلثه دنانير وثلث دية فلك العضد او المرفق والكتف
ثلثون دينار فان تحطل العضو الفلك فدية ثلث الدية فان لم يجرى
والناث فدية اربعة اجناس دية الفلك واما الكسرة فان كسر العضد
او الكتف او المرفق او فدية الساعة او احد الزبدن او الكسرة فدية
جسد دية اليد وفي كسرة الاذن او كسرة الاجسام ثلث دية كسر الكف
وفي الناحية نصف دية كسرها في الكف وفي كسر الفصل الثاني من
الاصابع سوى الاصابع احد عشر دينار وثلث دية كسر الاول
انصفه وفي صدر العضو اربعة اجناس دية الكسرة اما الرض
فان رض احد يديها نصف الدية والكتف والعضد والمرفق والرس
والكف والجرح على عم فدية ثلث دية اليد فان لم يجرى على عم
فدية مائة دينار وقبل مائة وثلثه وثلثون دينار او ثلث ثمانية
الجرح فدية على النصف من دية الشاة في الراس واما الضرب فان

مربها حتى يتودد اراخضرا واحمر ينفذ ما في ايشا لها في اربعة واما
الظفر فلم يخل اعداده ولم يعده فان عاد ابيض في كل واحد من
مائة وثمانين وان عاد اسودا ولم يعده اصل في كل واحد عشرة وثمانين
الرجل حكمها حكم اليد وفي وجودها نقصان في كفة الدية في العينة
والثلاثة وفي القطع من الفضل وغير الفضل وقطع اعضاءها واما
مائها وفي الفلك والكسرة الرض والجرح والضرب وغير ذلك وحكم الحرق
والخثرة سواء لم يبلغ ثلث الدية فاذا بلغت عداد الخثرة انقص
من ارش الحرق وسقط الاقتصاص الا في ردة الفاضل

من ارش الحرق وسقط الاقتصاص الا في ردة الفاضل
ايخرجه من منزله ولم يرد اليه ولا يجع هو ولم يعرف جرحه شيئا او
يجهل ما او قتل او لم يعلم الداعي بدينه على انه مات خنق انفه
او قتله غير ضمن دية في الموت ولزومه القصاص في القتل
الذالم يدع الزاوية مرتكبه واذا سلم واذا ظهر وانامته غيبها
فانقلب عليه فمات وقد طلبت الظهور ودية الجرح لزمها الدية وان
طلبها للمقر لزم عاقبتها واذا امر رجل بين الزمان وبين العرض
فاصابه سهم وقدره الراعي لم يضمن ان لم يجد رده وكان في ملكه

دخل

دخل عليه بغير اذنه فذلك وان دخل عليه باذنه او كان في غير
ملكه ولم يجد رده كانت دية عاقلة وقضي عليه التلم في اربعة
نقرش وامنكروا واخذوا المثل لالح فاقتلوا فقتلهم اثنا عشر
خرج اثنا عشر بان دية المسلمين على الجرحين ووضع ارش جرحهما
عن الدية وان مات احد الجرحين لم يكن له اولياء المقتران شي
وحد الجرحين حد المخمر وقضي عليه التلم في اربعة نفر الملعون
على ذببة الاسد وعزم اهله تلك الدية المثاني واهل اثاني
لثالث ثلثي الدية واهل الثالث الثلث للاربع تمام الدية ومن اعتدى
على المعتدي عليه لم يضمن سبل ابو عبد الله عليه السلام من سارق
دخل على امرأة ليس فيها متاع فلما جاع الثياب باعته فنهه
كابرها على نفسها فاقتلها فترك ابنها فقام فقتله فان كان
معها ثياب خرج حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالظفر فقتله
فجاء اهله يطلبون بدم دم العلام ويضمن لثاني فمات ترك
اربعة الا انه يدم كابرها على فرجها انه ان وهو في ماله
غرامة وليس عليها شيء وفي ثيابها اياه لانه سارده ومن ضرب
ضربة على غيره فمات عيناه وضربه المضرب فقتله فان ضربه
دا فمات يلزمه شيء له الرجوع على تركه المقول بدية عينيه

وان ضربه مقتضاهم لزومه القود لانه اعني كان دية المتوكل على عاقلة التي
ودية عيني الاعرجي تركه المضارب فانه لم يكن له عاقلة تقاصا
اذا ضربك انسان بغير حامل فاقطع اوله لم يخل
من جهة اوجه اما القتل حيا ومات في الحال او مات بمدة بعد ذلك
او القتل ميتا حلقه ولم يجهل الروح او غير حلقه فطهر به العظم او
مضغة مثل قطع لحم فيها مثل العروق او علقه بشيعة المحتمة من اللحم
او نطفة فالاول يجب فيه دية كاملة ويتعلق بذلك اربعة احكام الدية
والكفارة وانقضاء العدة وان مضى الامة ام ولد والثاني لم يخل
من وجهين اما امك من ماله بغير الجناية او لم يكن فان امك وكانت
للزوجة ميتة ان الولد لم يزل حيا حتى مات قبل موتها وان لم تكن لها
بينه كان القول قول الجاني وان لم يكن موته يثبت لم يكن الجاني
شيئ الثالث يلزم فيه عشر الدية والرابع فيه ثمانون دينارا وفيما
يعر الخلفة غيره بالحساب والخاص فيه ستون دينارا وفيما بين
المضغة والعظم بالحساب لادس فيه اربعون دينارا وفيما بين
العلاقة والمضغة بالحساب لا يتعلق بالنطفة حكم سوى وجوب
الارش وان مكر حرة مسلمة حامل امثما ولم ينفصل ولها ومات في
الجنازة دية المرأة من جهة الام ونصف في حرة ونصف في حرة

من جهة

من جهة الولد وان انفصل حيا ومات وكان ذكرا الزوجة دية حرة حرة
وان كانت شاة لزمته دية حريين وفعل الرجل عن امرائه الحرة بغير
اذا عشرة دنا بربها وفي اربعة في حال الجماع حتى يزرع عشرة دنا بغير
ايضا واذا ضرب بطن حامل حيا فاقطع جنتا فيه حياة مستقرة وقتله
اخر وجب عليه القود وان كان ميت فيه حياة غير مستقرة كانت الدية على
الضارب وعلى اقاتل التعزير وان ضرب بطنها وقتل لم يخل برخصة
اوجه اما بقيت خصته حتى اقلت الجنين حيا او ماتا ثلثي عاقلة او القتل
ميتا او برئت من الضرب ثم اقلت او لم يسقط الجنين وماتت فالاول لزم
فيه دينان والثاني يلزم فيه نصف دية والثالث لزم فيه دية الجنين
والرابع فيه دية بد الجنين والخاص لزم فيه دية الام ودية الجنين
معاً وعلى ذلك حكم جميع اعضاء الجنين واما الامة فلم يخل اما يكون
حر او رقاً فان كان حراً فحكمه على ما ذكرنا وحكم الام يجري على القيمة
وان كان رقاً فالاعتبار فيه ايضا بالقيمة وان ضرب بطن الام ميتة
واقطع ولها فالا اعتبار في ذلك بالحساب لحدية اهل الامة وهي ثاني
مائة درهم للحرة واربعمائة للحرة واما دية الميت فثلث دية الجنين مائة
دينار في قطع راسه وفي الاعضاء بحساب ذلك ويصدق بدينه
اذا عني انسان على

على غيره بأدنه حتى على له لم يحل من ضربين أما تكون معه بيعة لا
تكون فان كانت معه بيعة حكم له بقتل وان لم تكن له بيعة لم يحل من
وجوهين اما اعترف به المدعي عليه او لم يعترف فان اعترف بالبيع
فيه ثلثة شروط وهي كمال العقل والحرية والطواعية قبل بيعة
المدعي به وان لم يعترف لم يحل من وجوهين اما يكون معه لوثة او
يكون فان كان معه لوثة واقام القسامة حكم له به وان لم يقيم القسامة
او لم يكن معه لوثة كان حكمه ما باللعن واللعن اثبات القتل والجرح
والشجاج باحدثه الاشياء بالافزار وقد ذكرنا حكمه وبالبينة وبالقسامة
فاما البينة فتشادة عدلين فيما يوجب القصاص واخذ ثلثة
اشياء فيما يوجب المال وهي شهادة عدلين وشهادة عدل وامرأتين
او شهادة عدل وامرأتين وتقبل شهادته الصبيان المجربين على وجه في
الشجاج وقد ذكرنا ذلك في باب حكم الشهادات واذ اقامت البينة
على القتل لم يحل ما شهد على الاطلاق على التقدير وان شهد على الاطلاق
واقبقتا وقال ان هذا قتل فلانا او قتل فلان بن فلان ثبت القتل
فان كان بجهل المهود عليه لم يقبل منه والزم بياته فاذا بين لم يحل
اقاين بما يوجب القصاص او بما يوجب المال فان بين بما يوجب القصاص
قبل بيعة صدقة او كذبه وان بين بما يوجب المال صدقة الولي فذلك

ولزم

ولزم في مال الامة كان القتل خطأ فسادا او خطأ وان كان له كماله
القسامة وان شهد على التقدير لم يحل اما اتفقا في الشهادة في خمسة
اشياء او اختلفا فان اتفقا في بيان نوع القتل من العمد والخطا
والخطا والوقت والمكان والروية والاله التي قتل بها وحكم بمقتضا
الشهادتين وان اختلفا لم يحل ما اختلفا في نوع القتل او في غيره فان
اختلفا في نوع وشهد احدهما بما يوجب القصاص او بما يوجب المال فان اختلفا
ما يوجب القصاص اقام القسامة لان الشاهد الواحد لو ثبت واختلفا بما
المال كان له ان يقيم امرأتين لتشهد الما ويحلف فاذا اقام او حلف ثبت
له ما ادعاه ولزم الامة في مال القاتل ان كان القتل خطأ فسادا وعلى القاتل
ان كان عدا الخطا وان اختلفا في غير ذلك من الوجه والناوية كان على
الولي القسامة وان شهداه شاهد واحد بالعمد المحض كان ذلك ثلثة
وبينة القسامة وان شهد بالخطا المحض وبعد الخطا كان غير
بين اقامة المراتين واليمين على ما ذكرنا واما القسامة فهي عبارة عن
كثرة اليمين او عن تغليظ اليمين بالعدد ولا يكون لها حكم الا مع اللوث
اللوثة احدها شئ وفي شاهد الواحد او وجدان قاتل في قرية
قوم او قتلهم او بلادهم الصغيرة او حلتهم التي لا يخطئهم غيرهم فلو
كان اللوث في الوقت الذي لا يخطئهم غيرهم هذا اذا كان بينهم وبين

ولزم

القتل او اهل عداوة او اجلاء قوم في ندوة او دعوة او مشورة عن
قتيل وان لم يكون منهم عداوة او وجدان قاتل في قرية والدم بخار ونا
لقرب منه رجل في يد سكين عليها دم او على الرحل لا يكون عنده روح
ولا رجل عن والي القاتل يد سكين والدم ترشش في غير طريقه او
وجدان قاتل بين طائفة وقائلا طائفة اخرى او قاتلها وترامها
حيث تصلى سهام احد الجمل الى اخرى وشهادة جماعة كثيرة لا يصح
عليهم المواطاة ممن لا يقبل شهادتهم في القتل واللوثة ما قوي المظن
بصدقه المدعي بوجعه والقتل فاذا كان معه لوثة ادعي بجنائيه
توجب القصاص واقام القسامة ثبت ما ادعاه فان كانت الكفارة
على المفسر عدا الخطا كانت القسامة خمسين يمينا وان كان معه
شاهد واحد كان القسامة خمسة عشر يمينا وان كانت الكفارة
على الطرود اجبت دية النفس كان فيها ست ايمان وان اوجبت
الدية ففيها ثلث ايمان وان اوجبت سدس الدية ففيها مائة ايمان
فاذا اوجبت خمسين يمينا وكان الولي لادم خمسون بجلاء يحلفون
بالله تعالى ان المدعي عليه او عليهم قتل ضالحهم وان كان له اقل من
خمسين بجلاء كره عليهم الايمان بالعتاب فان لم يكن من يحلف كره عليه
خمسون يمينا وان كان من يحلف ثلثة حلف كل واحد ببيعة عشر يمينا

لان

لان اليمين لا تقسم والرحل والمراة واليمين سواء فاذا حلفوا شق عليهم
القرود والولي اليمين كان له وجوب حلفه على المدعي عليه اقامته
على ما ذكرنا فان اقام اسقط دعواه وان نكل لزمه ما ادعي عليه للمعج
وان كان الدعوي بما يوجب المال وكان لورثه غير الشاهد اقام
قسامة خمسة وعشرين يمينا ثبت له ما ادعاه وان كان اللوث شاة
او احد افتقد ذكرنا حكمه ولا تنفع الدعوي في ذلك الاخرة واقامة
في الاطراف على ما ذكرنا وفي الكمية على حد القسامة والمتمم يقبل اخر
لم يحل ما انكر او افان انكر حبس ثلثة ايام فان قامت عليه بيعة والامة
سبيله وان لم يتم واعتوق طوعا وزموا وان جاء اخر واخر له هو
الذي قتله دون المتم المقر لم يحل ما رجع الاول عن الاقرار وثبت عليه
فالاول سقط القرود عنه ما والدية معا وكانت الدية في بيت المال والثلثا
كان الولي بخير بين قتلها معا وبين قتل احدهما وبين العفو فان
قتلها مدوية واحدة على وشقيها وان قتل واحدا ردا الاخر عليه
المقتول بفسد بيته واذا قامت بيعة على رجل بانه قتل اخر عدا
وجاء اخر بانه قتله كان الحكم فيه على ما ذكرنا الا في شئ واحد وهو
انه اذا قتل المقر لم يرد المشهود عليه شيئا ورثته هذا اذا اختلف
والله الموفق للصواب سام الله عليه وهو خيرة نصارى الجحيش

في النفس

فمنها البنت بنت عشرة وكل واحد من الابوين خمسة ففي خمسة منها
لبنث ثلثة على قدر نصيبها وكل واحد من الابوين واحد لم ينجح الام
الرد كلفها بحرية رد الاثنان على الاب فان كان مع النصف من كل
الفريضة انما من ستة وهما سهم البنث مع سهم احد الابوين
سهم الاخت لا يتوأم والاب مع سهم واحد من كلا الام او سهم الزوج
مع سهم واحد من كلا الام فان انقسم عليهم بالفرض والرد على من
يحق الرد اخذ كل ذي سهم سهمته ومن حق الرد ما بقي مثاله نجح
واحد كلا الام فانه ياخذ الزوج ثلثة بالفرض وكلا الام ثلثة
والرد بالفرض واثنين بالرد وان كانت كلا الام والاب وكلا الام
احد كلا الام خمسة ثلثة بالفرض واثنين بالرد وكلا الام
واحد بالفرض لان كلا الام لا يحق الرد مع كلا الام او كل
في المسئلة بنت واحد الابوين استحق الرد معا ولم يقسم ما بقي عن
الفريضة على الصحة عليه ما ضربت فخرج الفريضة في عدد فخرج
منه المسئلة فاذا ضربت الستة في اثنين حصل بعد اثنا عشر منها
لبنث ستة ولاخذ الابوين اثنان بقي اربعة منها لبنث ثلثة
ولاخذ الابوين واحد فان اجتمع مع النصف من سهم البنث
مع سهم الزوجة او الزوجات كان من ثمانية منها للزوجة واحد

بالفرض

بالفرض والبنت سبعة منها الزوجة بالفرض وثلثة بالرد وان كان
مكان زوجة واحدة اثنان او ثلثة او ربح اضرب اصل البنث
في عدد سهمها فاحصل منها انقسم على صحة وان اجتمع مع النصف
ربيع وهما سهم البنث مع سهم الزوج صحت المسئلة من اربعة
مع الفرض والرد وان اجتمع ثلثان وثلثة وهما سهم البنثين فاحصل
الام ام والاب مع الابوين وسهم كلا البنين لا يصاعدا
مع كلا البنين لانهما لا يصاعدا كان اصل المسئلة من ستة
وتقسم على صحة ان لم ترد الكلاله على اثنين وكان لكل واحد من
الابوين او كلا الام واحد وكل واحد من البنين او كلا الام
اثنان فان زاد الكلاله من احد الطرفين وكليهما على اثنين ضرب
فخرج الفريضة في عدد الكلاله وحصل المقصود مثاله ثلثان
من قبل الاب وثلث من قبل الام ضربت الستة في ثلث فخرج منه
ثمانية عشر منها ستة الكلاله الاب وكل واحد اربعة فان كان
عدد الكلاله من جانب الام لم يقسم وعلى الصحة ضرب المبلغ
من الضرب الاول في عدد الكلاله من الطرف الاخر وقد تم لك مرادك
من اخوات الاب واربع لم ضربت ثلثة التي هي مخرج الثلث في
عشر معا عشرة للاخوات من قبل الاب لكل واحدة اثنان وفي خمسة

لا يقسم على اربعة على الصحة فخرجت خمسة عشر في ربع فحصل منها
سبعون منها الاخوات من الاب ربعون لكل واحدة خمسة وان اجتمع
اثنان ومن كان مخرج الثلث ثمانية ومخرج الثلثين ثلثة فخرجت
هذا فوجدت فحصل منه اربعة وعشرون منها البنين فصاعدا ستة
عشر وللزوجة ثلثة ففي خمسة لا يقسم على اثنين ولا على ثلثة ولا على
اربعة على الصحة وتقسم على خمسة وليكن لا تقسم ستة عشر على
خمس فلزم ان تنظر لاربعة وعشرين في عدد من لا تقسم على الحاصل
المرادك مثاله خمس بنات مع الزوجة فاذا ضربت اربعة وعشرين
في خمسة حصل منه مائة وعشرون منها ثمانون للبنات بالفرض اكل
واحدة ستة عشر وللزوجة خمسة عشر بالفرض ففي خمسة وعشرون
واحدة خمسة بالرد وان كانت مع الزوجة ثلث بنات ضربت لاربعة
وعشرين في ثلث فحصل منه اثنان وسبعون منها الزوجة تسعة عشر
التي والبنات ثمانية واربعون بنو الثلثين اكل واحدة من البنات خمسة
بجر الرد وان اجتمع في الفريضة ثمن وسدين مما فجز لحد الوالدين
وفرض الزوجة مع وجود الابن كان ذلك ايضا اربعة وعشرين لاربعة
اقل عدد طاق من سدس وكان نصيب الام اربعة وللزوجة
ثلثة وما بقي لابن فلان كان الابن اكبر من واحد ولم يقسم عليهم

ضرب

ضربت المبلغ في عدد سهمه وقسم ما بقي من اجمع ربع وثلث فخرجت الفريضة
وهما سهم الزوج مع الام اربع الكلالين فصاعدا من قبلها
ضربت مخرج الزوج في مخرج الثلث فحصل منه اثنا عشر منها الزوجة
ثلثة سهم الزوج ولكلا البنين اربعة بالام فان كانت مع الزوج
ام اخذت الزوجة ثلثه والام اربعة وربع الباقي بالام وان كان
مع الزوجة كلا الام ولم يقسم الباقي على الصحة ضربت المبلغ في
عدد من يكس عليه ومخرج ما يوزم على الصحة لثا له زوجة وثلثة
من كلا الام فان الزوجة ثلثة ولكلا الام اربعة ففي خمسة
وتسعة عشر على ثلثة فخرجت اثنا عشر في ثلثة فحصل منه ستة و
ثلثون منها الزوجة سبعة بالفرض وكل واحد من كلا الام اربعة با
لفرض وفي خمسة عشر اكل واحد من كلا الام خمسة بالرد اجتمع في
الفريضة ربع وسدين وهما سهم الزوج مع احد الابوين اذا كان
ابن سهم الزوج مع احد كلا الام وذلك يخرج من اثنا عشر لاربعة
اقل عدد له السدين والزوج ويكون فضل الزوج ثلثة والاخذ الابوين
اثنان وللزوجة ثلثة ولاخذ كلا الام اثنان الباقي لابن او
البنين ضربت المبلغ في عدد سهمهم وانقسم عليهم فان اجتمع في الفريضة
مع الزوج ثلثان وهما سهم الزوج مع البنين فصاعدا وسهم الزوجة

مع الأخوين لآب ضربت مخرج هذا في ذلك فحصل منها اثنا عشر
 منها البنتان أو الأخوين للآب ثمانية والزوجة أو الزوجات
 ثلثة فبقي واحد لهم وروى على البنتين أو الأخوين ثم
 ضربت المبلغ في عدد من يتكسر عليه وقد انقسم ومما على الطرف
 كثيرة لا يحتملنا كتابنا هذا وقد اقرنا على طرف منها فمن ما قل
 فيه تنبيه على الكثير أو المماثل وما كانا ناله من جهة أخرى
 منها ما لا يحسنه لن يموت البنان ويترك ما لا يورثه
 ويموت واحد من وورثة قبل القيمة الميراث وإذا مات من
 وورثة الميت واحد قبل قيمة الميراث وكان وورثة الثاني
 بغيرها هي وورثة الأول على قدر واحد من غير أن يدخل عليهم
 وأما من لم ير حصة عالم بغير يموت الثاني ويقسم الميراث بينهم
 مثاله رجل مات وخلف بنتين أو بنين وبنات لأم وأخوة
 مات بعد ذلك واحد البنين أو البنات كان المال بينهم للذين
 مثل حظ الأخوين كان الميت الثاني لم يكن معهم متحقا للميراث
 وإن كان بعض وورثة الأول يرث الثاني دون بعض ويصح
 فرضية الثاني عن فرضية الأول فذلك وإن لم يصح ضربت
 إحدى الفرضيتين في الأخرى وصحت منه الفرضتان مثاله

رجل

رجل مات وخلف ثلث بنين لأم وبنتين لأخرى كان فرضتهم
 من ثمانية لكل واحد من البنين ولكل واحد من البناتين واحد
 فإذا مات أحد البنين أو إحدى البنات كان فرض الابن وضو
 اثنان واحد لأخويه وواحد للأخر وفرض البنت وهو واحد
 للأخرى كان الكلاله لآب لا يرث مع الكلاله لآب وأم ومثاله
 الثاني رجل مات وخلف ابنتين وثلث بنات لأم وبنتاً أخرى
 لأم غير فقامت بنت من البنات الثلث وكان فرضهم أيضاً
 من ثمانية فإذا مات إحدى البنات لم تقسم فرضها وهي واحد
 على أخويه وأخته على الصحة ضربت فرضتهم وهي ستة في الفرضية
 الأولى وهي ثمانية كان لكل واحد من الابنتين اثنا عشر ولكل واحد
 من البنات ستة فإذا مات أحدية كان فرضها وهو ستة
 على أخويها وأختها لكل واحد من الأخوين اثنان ولكل واحدة
 من الأخوات واحد وإن كانت وورثة الميت الثاني غير وورثة الميت
 الأول وصحت مسألة وورثة الثاني في مسألة الأول فذلك مثاله
 الرجل مات وخلف اباً وابنتين وبنات لأم وأخوة البنين
 قبل القيمة وخلف ابنتين وبنتين فإنه يكون الفرضية من ستة
 منها للآب واحد وللبنات واحد ولكل واحد من الابنتين اثنان

رجل

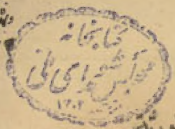
بما ينفات أحدهما وخلف قال الشيخ الامام الكبير السيد محمد بن
 بكر بن الاسلام محمد بن علي بن حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس ربه
 ونور وجهه
 التجهام المسماة في كتاب الله تعالى ستة المضاف بصفة و
 نصفه والثلاثان ونصفه ونصف نصفه ومما في هذه
 فخرج الثلثان والثلث ثلثة وخرج النصف اثنان وخرج
 الربع أربعة وخرج السدس ستة وخرج الثمن ثمانية فإن
 اجتمع في الفرضية نصف ونصف هنا سهم الزوج مع الأ
 لآب وأم ولآب فأحله من ابنتين ولما اجتمع مع النصف
 وهو سهم الزوج مع كلالتي الأم أو أكثر أو سهم الأخت لآب
 وأم ولآب معهما أو سهم البنت مع سهم الوالد بن خرج من ستة
 فإن انقسم عليهم على الصحة اعطى كل ذي حصة وورثة الباقي
 على فرضية فان لم ينقسم المردود على المخرج ضرب مخرج
 الاصل في مخرج سهام المخرج الرد وقد صحت المسئلة مثاله
 امرأة ماتت وخلفت زوجاً وابنتين من كلاله الأم كان للزوج
 ثلثة من ستة والكلالتي الأم اثنان فبقي واحد لا ينقسم على
 اثنين على ضرب الستة في الاثنين فصار اثني عشر منها للزوج ستة

والكلالتين

والكلالتين ابنة فبقي اثنان لكل واحد منهما واحد ولن لم ينقسم
 السهام على من استحقه ضرب مخرج الفرضية وعدد من لا ينقسم
 عليه وصح مثاله المسئلة المذكورة إذا كان مكان الاثنين من
 الكلاله ثلثة فإنه لا ينقسم اثنان على ثلثة على الصحة ضرب الستة
 في الثلثة فحصل منه ثمانية عشر فخذ منها الزوج ثلثة و
 لكلالات ستة كل واحد ابنتين وبقي ثلثة يرث عليهم السوية وإن
 كان مكان الزوج اخت لآب استحققت في الرد دونها ما يرجع للي
 ذلك وإن كان مكان الزوج أو الأخت لآب كلاله الأم بنت و
 ابوان استحق كل واحد منهم الرد وضرب مخرج الفرضية في مخرج
 ابنتين فإن بطلية لهما لكل واحد واحد ولن لم يصح فرضية
 الأولى مسألة الثاني ضربت مخرج إحدى الفرضيتين في الأخرى
 صحت من المسئلتين مثاله المسئلة التي ذكرنا الآن الميت الثاني
 خلف مع الابنتين بنتاً ولم ينقسم اثنان على ابنتين وبنت وأما مخرج
 فرضتهم من خمسة فبضرب خمسة ولكل واحد من الابنتين عشرة
 فإذا مات أحد الابنتين وخلف ابنتين وبنات كان نصيبه لهما
 لكل ابن أربعة وللبنات اثنان فإن ماتت ابنت قبل القيمة
 وكان نصيبها لأخويه لكل واحد واحد ولن خلف كانهما البنين أو

٥٠

اشد من ذلك وان مات الاخ مكان الاخت وخلف ابني اوسين او
 بنتا وبنتين خرج فرضية الثالث من فرضية الاول وان لم يترك لها
 اولاد فخرج فرضية اخاه واخته لم تقسم اربعة عليهم فخرج فرضية ثالثة
 فرضية ثالثة في الثلثين وصحت فيما المنابر كان للاب منها خمسة عشر
 للبيت كذلك وكل واحد من الابنين ثلثون فاذا مات احد الابنين
 وخلف اخاه واخته كان لاحيه منها عشرون واخته عشرة
 لكل واحد منها خمسة وعشرون ولم تقسم على الاخ والاخت
 فخرجت المبلغ في فخرج فرضية ثالثة فخرج من ذلك مائتان
 وسبعون يكون منها للاب خمسة اربعون وللبيت ثلثا وكل واحد
 من الابنين ثلثون فاذا مات احد هما وخلف اخاه واخته و
 جده او جدته من قبل الام كانت فرضية لهما لكل واحد خمسة
 عشر وفي ثلثون منها للاخ او بعون وللأخت عشرون وشرح في ذلك
 ويطلب فذكرنا بهذا منها ليتبينه المتأمل على الباقي انشاء الله تعالى
 وحاصل ما ذكرنا من هذا الكتاب انما هو على ما ذكرنا في كتابنا
 بحللا وامراه لا زوج فلما كان الكفن في ماله وبعده فخص من ماله
 ثم بدنية ثم بوصايا ثم بالميراث فان كان ورثة البيت حضورا
 وجبت عليهم كنفته بالمفروض وصح لهم الامتاع بالمسكن الكفن



فان شأوا في ذلك لم يجزوا المتنع عليه وان كان بعض الورثة
 غائبا وكفنه الخاضع بالواجب يمكن الغائب عليه اعتراض وان كفنه
 بالواجب والمحبب الجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن حد
 من ورثة حاضر او كفنه اجنبي بالمفروض مضى وان كفنه بالواجب
 والمحبب ولم يجز الورثة عزم الزايد على الواجب ان كفنه ما جود
 من كفن مثله وكذلك وان كان المرأة زوج كان كفنها عليه وان
 كان عليه دين ولم يخلف من المال الا قدر ما يكفى به كفن ولم
 يلزم قضاء الدين فان تبرع احد بمكفنته كان فاعلمه لولاه
 عليه دين وان لم يخلف شيئا للدين ولا يكفى وتبرع احد يكفى
 له ثم اخرجنا من مفضل الورثة دون الديان عت الكتاب بعون
 الملك الوهاب در يوم الاثنين همد فم شهر
 جمادي الثاني من سنة ربيع ومائتا
 . دالف من الهجرة النبوية
 صلى الله عليه وآله

حاصل ما ذكرناه من هذا الكتاب انما هو على ما ذكرنا في كتابنا
 بحللا وامراه لا زوج فلما كان الكفن في ماله وبعده فخص من ماله
 ثم بدنية ثم بوصايا ثم بالميراث فان كان ورثة البيت حضورا
 وجبت عليهم كنفته بالمفروض وصح لهم الامتاع بالمسكن الكفن

فان شأوا في ذلك لم يجزوا المتنع عليه وان كان بعض الورثة
 غائبا وكفنه الخاضع بالواجب يمكن الغائب عليه اعتراض وان كفنه
 بالواجب والمحبب الجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن حد
 من ورثة حاضر او كفنه اجنبي بالمفروض مضى وان كفنه بالواجب
 والمحبب ولم يجز الورثة عزم الزايد على الواجب ان كفنه ما جود
 من كفن مثله وكذلك وان كان المرأة زوج كان كفنها عليه وان
 كان عليه دين ولم يخلف من المال الا قدر ما يكفى به كفن ولم
 يلزم قضاء الدين فان تبرع احد بمكفنته كان فاعلمه لولاه
 عليه دين وان لم يخلف شيئا للدين ولا يكفى وتبرع احد يكفى
 له ثم اخرجنا من مفضل الورثة دون الديان عت الكتاب بعون
 الملك الوهاب در يوم الاثنين همد فم شهر
 جمادي الثاني من سنة ربيع ومائتا
 . دالف من الهجرة النبوية
 صلى الله عليه وآله

